يحقق لأول مرة على خمس نسخ خطية

بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد

تأليف

أبي الفضل عياض بن موسى السبتي اليحصبي

ت: ٥٤٤هـ

تحقيق

أبي داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقي

دار الذخائر

إحياء التراث أمة

عنوان المصنف: بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد .

المؤلف: عياض بن موسى السبتي (ت ٥٤٤).

تحقيق: أيمن حامد نصير.

رقم الإيداع : ٢٧١٠١ .

الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨



٣٣ شارع الإمام محمد عبده خلف الجامع الأزهر

٠٠٢٠١٠٨٥٤٣١٦٠ - ٠٠٢٠١٠٦٠٩٠٨٨٤٥ - ٠٠٢٠١٢٢٠٢٢٧٥٦٢٩

dar.alzakhair@gmail.com



تأليف

أبي الفضل عياض بن موسى السبتي اليحصبي

ت: ٥٤٤هـ

تحقيق

أبي داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقي

دار الذخائر

إحياء التراث أمة


بسم الله الرحمن الرحيم



مُقدِّمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونستعينهُ، ونستغفرهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هَادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠].

أما بعد:

فالحمد لله الّذي شرح صدورَ أهلِ الإسلامِ للسُّنَّة؛ فانقادتْ لاتباعها، وارتاحتْ لسماعِها، وأماتَ نفوسَ أهلِ الطغيانِ بالبدعةِ، بعدَ أنْ تمادتْ في نزاعِها، وتغالتْ في ابتداعِها، وأشهدُ أنْ لا إله إلّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، العالمُ بانقيادِ الأفئدةِ وامتناعِها، المطلعُ على ضمائرِ القلوبِ في حالتَي افتراقِها واجتماعِها، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه الذي انخفضتْ بحقِّه كلمةُ الباطلِ بعد ارتفاعِها، واتصلتْ بإرسالِه أنوارُ الهدى وظهرتْ حجَّتُها بعد انقطاعِها، ﷺ ما دامتْ السَّماءُ والأرضُ هذه في سُمُوِّها، وهذه في اتساعِها، وعلى آله وصحبِه الّذين كسرُوا جيوشَ المردةِ وفتحُوا حصونَ قِلاعِها، وهجروا في محبَّةِ داعِيهم إلى

الله الأوطارَ والأوطانَ ولم يعاوِدوها بعد وداعِها، وحفظوا على أتباعِهم أقوالَه وأَفعالَه وأحوالَه حتّى أَمِنَتْ بهم السُّننُ الشَّريفةُ من ضياعِها[(١)].

فهذا كتاب «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت:٥٤٤ هـ) أعيد تحقيقه بعد ما طبع من قِبلِ وزارة الأوقاف المغربية ١٩٧٥م، وقد كان على هذه الطبعة كثيرٌ من المؤاخذات، ثم طُبع طبعة أخرى من قبل دار أضواء السلف المصرية سنة ٢٠٠٨م اتّبعت في ضبط نصها الطبعةَ المغربية حذو القذة بالقذة وقد قابل محققُها سعد عبد الغفار علي المطبوعة على نسخة خطية مكتوبة في القرن الحادي عشر الهجري وقد وقع- في نسخته هذه كما ذكر في مقدمة طبعته (ص: ١٣)- كثير من التصحيفات والسقط، فاستدرك ذلك من النسخة المطبوعة! فلم يُستفد من عمله في ضبط نص المؤلف شيء غير أنه زين طبعته ببعض التخريجات، والتوثيقات وفاته الأكثر منها.

ثم إني وقفت على نسخ خطية لم تعتمد في الطبعتين فأحببت أن أخرج الكتاب إخراجًا علميًّا أراعي فيه ضبط نص الكتاب ضبطًا متينًا بحيث يخرج إلى أقرب صورة أرادها مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم خدمته في الحواشي بتخريج أو توثيق أو تعليق.

ومن ثم، فكان النقد أثناء عملي في الكتاب للطبعة المغربية ولم أشر لطبعة أضواء السلف لَـمَّا رأيتها تابعة لها فكان الأصل أولى من الفرع بالتعليق.



---

(١) مقتبس من مقدمة الحافظ ابن حجر العسقلاني لكتاب «فتح الباري» (١/ ٣).

ترجمة القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمه ومولده ونشأته:

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض اليَحْصُبِي السَّبتْيّ المالكي، القاضي، الإمام، المجتهد، المحدث، الحافظ، الفقيه، الأصولي، المفسر، المؤرخ، اللغوي، الأديب، الشاعر، العالم، العامل، المجاهد، علامة المغرب، وأحد آحاد الزمان(١).

يقول ابن بشكوال: كتب إلي القاضي أبو الفضل بخطه يذكر أنه ولد في منتصف شعبان من سنة ستٍّ وسبعين وأربع مائة(٢).

قال ابنه القاضي أبو عبد الله : «نشأ أبي على عفَّةٍ وصيانة، مرضي الحال، محمود الأقوال والأفعال، موصوفًا بالنبل والفهم والحذق، طالبًا للعلم، حريصًا عليه، مجتهدًا فيه، معظَّمًا عند الأشياخ من أهل العلم، كثير المجالسة لهم، والاختلاف إليهم، إلى أن برع أهلَ زمانِه، وساد جملةَ أقرانه؛ فكان من حفاظ كتاب الله تعالي، مع القراءة الحسنة... والحظ الوافر من تفسيره وجميع علومه؛ وكان من أئمة الحديث في وقته، أصوليًّا متكلمًا، فقيهًا، حافظًا للمسائل، عاقدًا للشروط، بصيرًا بالأحكام، نحويًّا، ريّان من الأدب، شاعرًا مجيدًا، كاتبًا بليغًا،

---

(١) ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٤٣٧)، وإنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة (٢/ ٣٦٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٨٦٠)، والديباج المذهب (٢/ ٥٢)، والأعلام للزركلي (٥/ ٩٩)، ومنهجية فقه الحديث عند القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم، الحسين بن محمد شواط (١٢٦-١٢٧) وقد استفدنا من كتابه في ترجمة المؤلف كثيرًا فقد أجاد وأفاد.

(٢) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص: ٤٣٠).

خطيبًا، حافظًا للغة والأخبار والتواريخ، حسن المجلس، نبيل النادرة... بلغ في التفنن في العلوم ما هو مشهور، وفي العالم معلوم»[١].

طلبه للعلم ورحلاته العلمية:

أخذ العلم عن أشياخ بلده سبتة، كالقاضي أبي عبد الله بن عيسي، والخطيب أبي القاسم، والفقيه أبي إسحاق بن الفاسي، وغيرهم. ثم رحل إلى الأندلس وكان خروجه من سبتة يوم الثلاثاء منتصف جمادى الأولى سنة سبع وخمس مائة فوصل إلي قرطبة؛ فأخذ بها عن ابن عتَّاب، وابن حمدين، وابن الحاجِّ، وابن رشدٍ، وأبي الحسين بن سِراجٍ، وأبي الحسن بن مغيثٍ، وأبي القاسم بن النَّحاسِ، وأبي بحر الأسديِّ، وأبي القاسم بن بقيٍّ، وأبي الوليد هشام بن أحمد بن العوادِ، وغيرهم من أعلام قرطبة[٢].

ثم خرج من قرطبة إلى مرسية يوم الإثنين لخمس بقين من المحرم، سنة ثمان من التاريخ... وفي مرسية سمع على الصدفي الصحيحين، والمؤتلف والمختلف، ومشتبه النسبة لعبد الغني، والشهاب للقُضاعيِّ، وغير ذلك؛ وكتب عنه فوائدَ كثيرةً، وعارض بأصوله، وأجاز له جميع رواياته[٣].

ولقي في رحلته هذه جماعةً من أعلام الأندلس، وأجازه أبو علي الجَيَّانيُّ، وشُريح، وابن شبرين، وغيرهم من أعلام غرب الأندلس؛ وأجازه أيضًا أبو جعفر ابن بشتغير، وابن الأدقر، وأبو زيد بن منتال، وغيره من أعلام شرق الأندلس[٤].

---

(١) أزهار الرياض في أخبار عياض (٣/ ٧– ٨).

(٢) السابق (٣/ ٨).

(٣) السابق (٣/ ٩).

(٤) السابق (٣/ ٩).

شيوخه الذين أخذ عنهم[(١)]:

تتلمذ القاضي عياض على عدد وافر من الشيوخ ذوي تخصصات علمية مختلفة، انتقى منهم مائة ضمنهم في فهرسة شيوخه التي سماها: «الغنية» ذاكرًا تخصُّصَ كلٍّ منهم، وجملة ممَّا معه أو قرأه عليه، وإجازاتهم ومكاتباتهم ومناولاتهم له، وسرد ابنه محمد أسماءهم في فصل من كتاب: «التعريف بالقاضي عياض»، وترجم صاحب «أزهار الرياض» لجميعهم في فصل من كتابه سماه: «روضة البهار في ذكر جملة من شيوخه الذين فضلهم أظهر من شمس النهار».

أبرز شيوخ القاضي عياض:

(أ) شيوخه في سبتة:

منهم من كان من أهلها ومنهم من وفد عليها وسكنا، ومنهم من عبر بها:

*** من كان من أهلها، وهم كثيرون، منهم:**

محمد بن عيسى التميمي، أبو عبد الله (ت: ٥٠٥)، الحسن بن علي التَّاهَرْتِيُّ، أبو علي (ت: ٥٠١).

*** من وفد إلى سبتة وسكنها، وهم جماعة، منهم:**

الحسن بن عبد الأعلى الكَلاعِيّ (ت: ٥٠٥)، ومحمد بن عمر الزَّبِيديّ (ت:٥٠١).

*** ومن شيوخه في سبتة ممن عبر بها فاغتنم القاضي تلك الفرصة واستفاد منه، وهم كثيرون، منهم:**

سهل بن علي النيسابوري، أبو نصر (ت: ٥٣١)، وعلي بن أحمد الربعي المقدسي (ت: ٥٣١).

---

(١) منهجية فقه الحديث: ص١٣٩-١٤٥، بتصرف.

(ب) شيوخه الأندلسيون:

لقد كثر شيوخ عياض من مختلف مدن الأندلس، وأفاد من كثير منهم عند اجتيازهم بسبتة، ثم رحل خصيصًا للالتقاء بمن لم يدخل بلده منهم، أو دخلها ولم ينل هو كامل بغيته منه لبعض العوارض، ومن أشهر هؤلاء الشيوخ وأكثرهم أثرًا في تكوين القاضي عياض العلمي:

الحسين بن محمد الصدفي، المعروف بابن سُكَّرة (ت: ٥١٤)، وعبد الرحمن بن محمد بن عتاب الجذامي، أبو محمد (ت: ٥٢٠)، ومحمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد (ت: ٥٢٠).

(ج) شيوخه بالإجازة:

لقد عُني القاضي عياض باستجازة أعلام عصره من العلماء الذين لم يستطع الارتحال إليهم، وبخاصة المشارقة؛ لتوسيع دائرة مروياته، وتكميل تكوينه العلمي، وبلغ عدد شيوخه بالإجازة عشرين عالما من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، منهم:

أحمد بن محمد السِلفي الأصبهاني، أبو طاهر نزيل الإسكندرية (ت: ٥٧٦)، والحسين بن محمد الغَسَّاني الجَيَّانيّ، أبو علي (ت: ٤٩٨)، وعلي بن المُشَرَّف الأَنْمَاطِيّ الإسكندراني، أبو الحسن (ت: ٥١٩)، ومحمد بن علي المازري، أبو عبدالله (ت: ٥٣٦).

تلاميذه الذين أفادوا منه[1]:

كثر تلاميذ القاضي عياض من الأندلسيين والمغاربة، بحيث لا نكاد نجد أحدًا من أهل الطبقة التي تلت عياض في تلك الديار إلا وقد تتلمذ عليه، ومن أشهرهم:

(١) منهجية فقه الحديث : ص:١٥١-١٥٣، بتصرف.

إبراهيم بن يوسف المَرّيّ، المعروف بابن قُرْقُول (ت:٥٦٩)، وأحمد بن عبدالرحمن الصقر، الأنصاري الخزرجي (ت: ٥٦٩)، وخَلَف بن عبد الملك بن بَشْكَوال (ت: ٥٧٩)، وعبد الرحمن بن أحمد الأزدي المعروف بابن القصير (٥٧٥)، وعبد الرحمن بن محمد الأنصاري، المعروف بابن خُبيش (ت: ٥٨٤)، وعبد الرحيم بن عيسى الأزدي (ت: ٦٠٦)، عبد الله بن أحمد العَبْدَريّ، المعروف بابن أبي الرِّجَال (٥٦٦)، محمد بن حسن بن عطية، المعروف بابن غازي (ت: ٥٦٠)، ومحمد بن خير الأموي، أبو بكر الأشبيلي (ت: ٥٧٥)، ومحمد بن سعيد الأنصاري الإشبيلي، المعروف بابن زَرْقُون (ت: ٥٨٦)، وغيرهم الكثير.

الوظائف التي شغلها:

وُلِّيَ قضاء سبتة مرتين الأولى سنة خمس عشرة وخمس مائة، والثانية في آخر عام تسعة وثلاثين وخمس مائة، كما تولى قضاء غرناطة في عام أحد وثلاثين وخمس مائة [١].

آراء العلماء فيه، وثناؤهم عليه:

أثنى عليه الكثير من شيوخه[٢]:

كان شيخه محمد بن علي بن حمدين (ت: ٥٠٨) أجل رجال الأندلس وزعيمها في وقته يقول له: «...يا أبا الفضل إن كنت تركت بالمغرب مثلك».

وقال شيخه عبد الله بن محمد الخشني (ت: ٥٢٦)- شيخ فقهاء وقته بشرق الأندلس- «ما وصل إلينا من المغرب أنبل من عياض».

وقال له القاضي أبو علي الصَّدَفِيُّ (ت: ٥١٤)- وقد كان مختبئًا هروبًا من منصب القضاء، ثم أعفي منه- «لولا أن الله يسر خروجي بلطفه، لكنت عزمت

---

(١) أزهار الرياض (٣/ ١٠-١١).

(٢) السابق (٣/ ٩).

أن أُشعِرَك بموضع يقع عليه الاختيار من بلاد الأندلس، لا يؤبه لكوني فيه، فتدخل إليه، وأخرج مختفِّيًا إليه بأصولي، فتجد ما ترغب، لما كان في نفسي من تعطيل رحلتك، وإخفاق رغبتك.

آراء العلماء فيه:

قال الحافظ ابن كثير: «كان إماما في علوم كثيرة كالفقه واللغة والحديث، والأدب، وأيام الناس»[(١)].

وقال الإمام إبراهيم بن علي بن فرحون (ت: ٧٩٩): «كان عالما بالتفسير وجميع علومه»[(٢)].

وقال ابن خلكان وابن فرحون: « كان إمام وقته في الحديث وعلومه»[(٣)].

وقال الحافظ الذهبي: «الإمام العلامة الحافظ الأوحد شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل... استبحر من العلوم، وجمع وألَّف وسارت بتصانيفه الركبان، واشتهر اسمه في الآفاق»[(٤)].

وقال ابن العماد: «وبالجملة فإنه كان عديم النظير، حسنة من حسنات الأيام، شديد التعصب للسنة والتمسك بها...» [(٥)].

وقال السيوطي: «... وكان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلومه، وبالنحو، واللغة وكلام العرب، وأيامهم وأنسابهم» [(٦)].

---

(١) البداية والنهاية (١٦/ ٣٥٢).

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ٤٧).

(٣) وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣)، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ٤٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢- ٢١٤).

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٦/ ٢٢٧).

(٦) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٧٠).

قال الوزير لسان الدين بن الخطيب يمدح سبتة وعالمها القاضي عياض[1]:

حُييتَ يا مُخْتَطَّ سَبْتِ بن نوح ** بكل مُزْن يَغْتدِي أو يرُوحْ

مَغْنَى أبي الفضلِ عياضِ الذي ** أضحتْ بِرَيَّاهُ رياضُ تفوح

وقال شهاب الدين المقري[2]:

فهو الإمام الذي سارت مآثرُه ** في الشرق والغرب سيرَ الشمس والقمرِ

وكم له من تآليفٍ قد اشتهرَت ** بكل قُطْر فسَلْ تُنْبيك عن خَبَرَ

مؤلفاته[3]:

أسهم القاضي عياض بتسعة وعشرين كتابا أثرى بها المكتبة الإسلامية، في كثير من العلوم نذكر أهمها:

*** مصنفاته في الحديث وعلومه:**

١- إكمال المعلم بفوائد مسلم.

٢- بغية الرائد فيما ورد في حديث أم زرع من الفوائد وهو كتابنا هذا.

*** شرح غريب الحديث:**

١- مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

٢- غريب الشهاب (مفقود).

*** التراجم والرجال:**

١- أخبار القرطبيين (مفقود).

٢- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك.

---

(١) ينظر: أزهار الرياض (١/ ٢٩).

(٢) السابق (١/ ١٢).

(٣) منهجية فقه الحديث : ص:١٥٤-١٦٢، بتصرف.

٣- الغنية (وهي فهرسة شيوخ القاضي عياض).

٤- المعجم في ذكر أبي علي الصدفي وأخباره وشيوخه.

* **الفقه:**

١- أجوبة القرطبيين (مفقود).

٢- الأجوبة المحبرة عن المسائل المتخيرة (مفقود).

* **العقيدة:** السيف المسلول على من سب أصحاب الرسول (مفقود).

* **في السيرة النبوية:**

١- اختصار كتاب شرف المصطفى.

٢- الشفا بتعريف حقوق المصطفى

أشعاره:

كتب إلي أبي طاهر السِلَفيّ يستجيزه[1]:

أبا طاهر خُذها على البُعدِ والنَّوَى ** تحية مشتاق لذكراك شَيِّقِ

يقول في قرية بَلْيونش:

بَليونش جَنّة ولكنْ ** طريقها يقطع النياطا

كجنّة الخُلْد لا يراها ** إلا الذي جاوَز الصِّراطا

وفاته:

توفي بمراكش يوم الجمعة سابع جمادى الآخرة، وقيل في شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة، رحمه الله، ودفن بباب إيلان داخل المدينة[2].

---

(١) أزهار الرياض (٣/ ١٧١).

(٢) وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٥).

اسم الكتاب ونسبته إلى القاضي عياض

لا شك في نسبة الكتاب للقاضي عياض فما من إمام ترجم القاضي عياض وذكر مصنفاته إلا وقد ذكر من ضمنها كتابنا هذا، وكذا ذكره أصحاب الفهارس والأثبات، بالإضافة إلى نقولات الأئمة المصنفين عنه في كتبهم، والأمر أشهر من أن يستدل له، ويكفينا ذكر المؤلف نفسه أنه صنف هذا الكتاب في كتبه المختلفة، فقال في «إكمال المعلم»: «قد أَلَّفنا كتابا في حديث أُمِّ زرع قديمًا كتابًا مفردًا كبيرًا، وذكرنا فيه وجميع زياداته، وبسطنا شرح معانيه اختلاف رواياته وتسمية رواته ولغاته، وخرجنا فيه من مسائل الفقه نحو عشرين مسألة، ومن غريب العربية مثلها، وهو كثير بأيدي الناس»[١].

وقال في «المشارق»: «... وقد فصلنا الكلام والخلاف فيه في كتاب بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد»[٢].

أما بالنسبة لاسمه، فقد اقتصر بعضهم على تسميته: «شرح حديث أم زرع»[٣].

أما من سماه باسمه المعروف؛ فقد اتفقوا على الشطر الأول من اسمه: «بغية الرائد»، أما الشطر الثاني فقد اختلف فيه:

---

(١) إكمال المعلم (٧/ ٤٧١).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٨٦).

(٣) كذا جاء العنوان في النسخة (ب) لدينا وهي نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية، وينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٣٦٤)، تاريخ الإسلام (١١/ ٨٦١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٥/ ٢٨٦) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٧٠)، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (ص: ٨٣).

فقيل: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وعلى هذه التسمية أكثر المصادر، وهو أرجحها لا سيما أن ابنه محمد قد ذكره بها الاسم في كتابه: «التعريف بالقاضي عياض»(١).

وقيل: «بغية الرائد لما تضمن حديث أم زرع من الفوائد»، وهي تسمية المؤلف نفسه في «المشارق»(٢)، ومن الجائز أن تكون هذه التسمية هي الأولى، وتصحفت تضمنه إلى تضمن والله أعلم.

وقيل: «بغية الرائد فيما ورد في حديث أم زرع من الفوائد»(٣).

وقيل: «بغية الرائد في معرفة ما في حديث أم زرع من الفوائد»(٤).

وقيل: «بغية الرائد فيما في حديث أم زرع من الفوائد»(٥).



---

(١) التعريف بالقاضي عياض (ص: ١١٧)، وينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ٤٩) طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٢٤)، وأزهار الرياض (٤/ ١٤٨- ١٤٩)، سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول (٢/ ٤٣٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢٤٨) قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات (ص: ١١٣) هدية العارفين (١/ ٨٠٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (١/ ٢٠٥).

(٢) مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار (٢/ ٢٨٦).

(٣) كذا جاء علىٰ عنوان النسخة (ت) التي جعلناها أصلًا، وهذه النسخة مجودة مصححة، ومقابلة، في آخرها سماعات بخط الحافظ المنذري رحمه الله.

(٤) كذا جاء اسمه في فهرس الفهارس والأثبات للكتاني (٢/ ٨٠١).

(٥) كذا جاء علىٰ العنوان النسخة (ل)، و(ك)، وكذا في النسخة (ع)، وهذه النسخة مجودة مصححة، ومقابلة، علىٰ أولها توقيع المؤرخ الشهير: ابن خلكان أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر صاحب كتاب «وفيات الأعيان».

منهج المؤلف في الكتاب

رتب القاضي عياض شرحه لهذا الحديث ترتيبًا بديعًا، وساق كلامه على كل فِقرةٍ وكل كلمة سياقة تظهر مدى تمكنه من الجمع بين العلوم المختلفة من حديث وفقه وعلوم لغة وبديع وغير ذلك؛

- فساق في البداية أسانيده المختلفة لهذا الحديث.
- ذكر رواياته بعد ذكر الأسانيد، وقد ذكر في رواياته كل ما وقف عليه من ألفاظ مشهورة أو غريبة، وأحسبه قد تقصى جميع روايته.
- شرع بعد ذلك في تفسير الأسانيد وبيان الاختلافات فيها، وسوقِ كلام نقاد الحديث عليها وبيان وجه الترجيح فيها.
- عرف بالنسوة المذكورات في الحديث ومن أي قبيلة كانوا، ثم عرف بالقبيلة.
- عقد فصلًا في عربية ألفاظ الحديث.
- عقد فصلًا تكلم فيه فقه عن الحديث إجمالًا.
- عقد فصلًا في غريب الحديث ورتبه: غريب قول الأولى، ثم معناه، ثم غريب قول الثانية، ثم معناه...
- ثم عقد فصلًا فيما يتعلق ببديع الكلام.



نقد الطبعة السابقة

الكتاب طبع من قِبَلِ وزارة الأوقاف المغربية: ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م بتحقيق ثلاثة من الأفاضل وهم: صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، ومحمد الحسن أجانف، ومحمد عبد السلام الشرقاوي، وهذه النشرة عليها كثير من المؤاخذات- كما ذكرت ونجملها في النقاط التالية[(١)]:

أولاً: اعتمد محققو الكتاب على ثلاث نسخ خطية بالإضافة إلى نسخة مضروبة على الآلة الكاتبة قالوا: إنها ليست منسوخة من إحدى النسخ الثلاثة، أما النسخ الثلاثة المذكورة:

١- نسخة موجودة بالخزانة الزيدانية من الخزانة المالكية بالرباط رمزوها بـ(ز) تاريخ نسخها ١١٨٣ هـ مكتوبة بخط مغربي جميل وتنفرد أحيانا بزيادات عن سائر النسخ وهذه الزيادات أثبتها المحققون في أصل النص رغم تأخر تاريخ نسخها، وتفردها عن باقي النسخ المعتمدة عندهم، بل والنسخ الخمسة المعتمدة عندي أيضًا -مع جودتها وتقدم تاريخ نسخها-.

٢- النسخة الثانية عندهم موجودة بالخزانة الملكية بالرباط ورمزوها بـ(م) وتاريخ نسخها ٦٤٢هـ وهي أقد النسخ لديهم غير أنها قد أكلت منها العثة بحيث لم تبق من بعض أوراقها سوى نصفها أو أكثر أو أقل في بعض الأحيان.

٣- النسخة الثالثة موجودة بالخزانة الكتانية من الخزانة العامة بالرباط ورمزوها بـ(ك)، وهي نسخة مكتوبة بخط مغربي واضح لم يذكر ناسخها سنة

---

(١) ينظر ما يأتي في مقدمة تحقيق الطبعة المغربية في الصفحات: ز، ح.

كتابتها لكن يبدو أنها ليست قديمة، وليست مصححة ولا مقابلة كما ذكروا في مقدمة تحقيقهم للكتاب.

٤- ثم النسخة المضروبة بالآلة الكاتبة وليس عليها تعويل.

مما سبق من عرضهم هذا نجد أن تعويلهم على النسخة المتأخرة التي فيها الزيادات عن باقي النسخ، وقد استخلصوا النص بطريقة التلفيق- كما ذكروا في مقدمتهم- فكان النص مشوَّهًا كثير التصحيفات، مضافًا إليه من عمل النساخ ما ليس منه، وقد حصرت الفروق بين طبعتي وطبعتهم فوجدتها زادت على ١٢٠ فرقًا انتخبت منها بعضها ووضعتها في جدول للبيان، وقد بينتها في مواضعها في المطبوع.

ثانيًا: لا يخفى على القارئ صعوبة ألفاظ هذا الحديث، ثم صعوبة ما يذكره القاضي عياض من شواهد وغيرها في أثناء الشرح؛ وكان ينبغي على المحققين الأفاضل أن يضبطوا النص بالشكل ولو ضبطًا إعرابيًّا، لكنهم لم يفعلوا ذلك فصارت في قراءة الألفاظ وضبطها صعوبة، ثم في قراءة العبارات وفهمها بالتبع صعوبة، وهذا ما تداركته في طبعتي بفضل الله، وقد ساعدني على ذلك أن ثلاثًا من النسخ التي اعتمدتها في التحقيق مشكولة شكلًا شبه تام.

ثالثًا: الكتاب محشود بالأحاديث والآثار والأقوال، محشود بالنقولات اللغوية والأدبية عن الأئمة المتقدمين، محشود بالشواهد الشعرية، والأمثال العربية، هذا بالإضافة لسوق المؤلف لروايات الحديث المشروح المختلفة، وأسانيده الصحيحة والمعلولة، وكل هذا لم يخرج ولا يوثق في الطبعة المغربية اللهم إلا أحاديث قلائل ذكروا تخريجها، فكان في خدمة النص إعواز شديد، وقد تدارك محقق طبعة أضواء السلف بعض ذلك وفاته الكثير.

جدول فيه بيان لبعض الأخطاء
والفروق بين طبعتنا والطبعة المغربية

الاستدراكات على الطبعة السابقة:

النص في طبعتنا	الطبعة المغربية
ثنا أبو القاسِمِ حاتمُ ابنُ عبدِ الرحمنِ الطَّرابُلسيُّ	ثنا أبو القاسِمِ حاتمُ بن محمد الطرابلسي
عن هشامِ بن عُروةَ، أنَّها قالَت	عن هشامِ بن عُروةَ، عن عائشة، أنَّها قالَت
ولا سَمِينٍ فيُنْتقلُ	ولا سَمِينٍ فيُتنقلُ
وفي روايةٍ: «فَرْعَيَّ وَأُذُنَيَّ»	وفي روايةٍ: أذنيّ وفرعيّ
وَأَطِيطٍ، ودِيَاسٍ وَمُنَقٍّ	وَأَطِيطٍ، ودائس وَمُنَقٍّ
ومُخالفةٌ فرأينا مَساقَهُ	ومُخالفةٌ فرأينا سياقه
لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَىٰ، وَلَا سَمِينٌ فينتقل	لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَىٰ، وَلَا سَمِينٌ فينتقىٰ
التَّفْسِيرُ: السند	تفسير السند
وخرَّجُوهُ في الصِّحاحِ	وخرَّجَهُ في الصِّحاحِ
وقد وقعَ مفَسَّرًا عند غيرِ أبي عبدِ الرَّحمنِ	وقد وقعَ مفَسَّرًا عن غيرِ أبي عبدِ الرَّحمنِ
وفي روايةِ ابنِ الأنباريِّ قال عُروةُ	وفي روايةِ ابنِ الأنباريِّ قال عُقبة
وقرأتُ في كتُبِ بعضِ الأدباءِ	وقرأتُ في كتابِ بعضِ الأدباءِ
قالَتْ جارِيَتاك، وقالَتْ نِساؤُك	قامتْ جارِيَتاك، وقامتْ نِساؤُك
فيلزمُ إظهارُها في الجميعِ	فيلزمُ إظهارُها في الجمعِ
يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ	يَعْصونَ السَّلِيطَ
وهُو جنسٌ بعدَ: أحدَ عشرَ	وهُو جنسٌ بعدَ: إحدىٰ عشرة
يريدُ القلبَ	يرير القلبَ

النص في طبعتنا	الطبعة المغربية
فتعدَّتْ تُهمتُنا	فتعلقتْ تُهمتُنا
وأصلُهُ مبايَعَةُ الأُمراءِ	ومنه مبايَعَةُ الأُمراءِ
يدَهُ إلىٰ صاحِبِهِ بشَيئِه	يدَهُ إلىٰ صاحِبِهِ بشَيءٍ
وهي المِدَّة التي تجتمع	وهي المادَّة التي تجتمع
والأصلُ أنْ يكونَ هُنا	والأصح أنْ يكونَ هُنا
مُخُّ السُّلامَىٰ ومُخُّ العَينِ	مُخُّ السُّلامَىٰ ومُخّ للعَينِ
أخبثَ غثاثةً مِنَ الأنعامِ	أخبثَ غثاثةً في الأنعامِ
ورفعُهُما، وخفضُهُما	ورفعُهُا، وخفضُهُا
وأعْرَبُها عِندي	وإعْرَابُها عِندي
لَا هُوَ سَهْلٌ، (أوْ لَا)	لَا هُوَ سَهْلٌ، أولا
فيكونُ: «سهلٍ» خفضًا	فيكونُ: «سهلٍ» خفضٌ
فيُتحمَّلُ في طلبِهِ واقتفائِهِ	فيُتحمَّلُ في طلبِهِ وإنقائِهِ
ولم تهتِكْ حجابَ الصِّدقِ	ولم تهتِكْ حجابَ الصّون
خِدَبٌّ يَضِيقَ السَّرْجُ عنهُ كَأَنَّمَا يَمُدَّ رِكَابَيْهِ مِنَ الطُّولِ مَاتِحُ	خدف يَضِيقَ السَّرْجُ عنهُ كَأَنَّمَا يَمُدَّ رِكَابَيْهِ مِنَ الطُّولِ مَانِحُ
قال أبُو بكرِ ابن الأنبارِيِّ: أرادتْ: أنَّ زوجِي	قال أبُو بكرِ الأنبارِيِّ: أرادتْ: أنَّ زوجِي
وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِ	وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَائر
أو لِمُناسبَةِ قولِها: أسِدَ في السَّجعِ	أو لِمُناسبَةِ قولِها: في السَّجعِ
وخَجِل ووَجِل وعَمِر	وخَجِل ووَجِل وعَم
فعرفتْ أنَّه نزِهُ الهمَّةِ	فعرفتْ أنَّه نزِيه الهمَّةِ
حدَّثنا الهيثمُ بنُ كُلَيبٍ	حدَّثنا الهيثمُ بنُ كلَاب

النص في طبعتنا	الطبعة المغربية
حتىٰ لا يُبقِي منه شيئًا	حتىٰ لا يبقي منه شيئ
«لِيَعْلَمَ البَثَّ»، أصلُ البَثِّ: الحزنُ	«لِيَعْلَمَ البَثَّ»: الحزنُ
وأطْعَمْتُكَ مَأْدُومِي	وأطْعَمْتُكَ مَادُومِي
لا يَتأرَّىٰ لِما فِي القِدْرِ	لا يَأتري لِما فِي القِدْرِ
يصف ناقةً عقرَها	يصف ناقةً ذبحها
قال في خمسٍ شرحَهُنَّ	قال في خمسٍ سردهن
سعيدُ بن سلمةَ، عن هشامِ بن عُروةَ	سعيدُ بن سلمةَ، عن هشامٍ عن عُروةَ
إنَّ شُربَكَ لاشْتِفافٌ وإنَّ ضَجْعَتَك لانْجِعَافٌ، وإنَّ شَمْلَتَك لَالْتِفَافٌ	إنَّ شُربَكَ الاشْتِفافٌ وإنَّ ضَجْعَتَك الانْجِعَافٌ، وإنَّ شَمْلَتَك الَالْتِفَافٌ
إنَّ شَمْلَتَكَ لَالْتِفَافٌ	إنَّ شَمْلَتَكَ الَالْتِفَافٌ
إذ قد يكونُ عَيِيًّا	إذ قد يكونُ عَياياء
مِنَ الأَفاوِهِ الطَّيِّبةِ	مِنَ الأَفواه الطَّيِّبةِ
لِيحملَ كثيرَ خيرِهِ	لِيحمد لكثرَة خيرِهِ
يُجتمَعُ فيها بِقُربِ	يُجتمَعُ فيها لِقُربِ
إليهم ويُجتمعُ لهم	إليهم ويُجتمعُ بهم
وقال (الآخر - وهو) حاتم	وقال حاتم
جانِبِ الزّادِ أقرَعا	جانِبِ الزّادِ أفرَعا
الثُّفْلُ؛ قال الحربِيُّ: الثُّفْلُ	الثّقْلُ؛ قال الحربِيُّ: الثّقْلُ
ما ذَاقَ ثُفْلًا	ما ذَاقَ ثُقْلًا
إنْ كان لا تسرحُ	إنْ كانت لا تسرحُ
ضُربَ المِزهرُ نُحرْنَ	ضُربَ المِزهرُ تحزنَ

النص في طبعتنا	الطبعة المغربية
بِمُوكَرٍ مَجْذُوفِ	بموكد محذوف
تَرَقَّتْ في مِزْهَرٍ	تَزقَّتْ في مِزْهَرٍ
إذَا قُلتُ غَنِّي الشَّربَ	إذَا قُلتُ غمي الشَّربَ
عليمٌ بالطُّرقِ	عليهم بالطُّرقِ



منهج التحقيق والنسخ الخطية المعتمدة

حققت الكتاب على خمس نسخ خطية:

١- نسخة تشستربيتي، ورمزُها بـ (ت)، وتاريخ نسخها: ٦٠٧ هـ وهي نسخة مشكولة في غالبها، ومصححة، ومقابلة، وعليها تملكات وسماعات وفي آخرها كتبت السماعات بخط الحافظ المنذري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتقع في ٨٠ لوحة، مسطرتها ٢٠ سطرًا في الوجه الواحد، بمعدل ١٢ كلمة في السطر الواحد.

اسم ناسخها: محمد بن عبد الصمد بن أبي القاسم الأنصاري، وقد كتبها للقاضي أبي الحسن علي بن القاضي الأنجب الوجيه أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي.

* **جاء في أولها:** بسم الله الرحمن الرحيم، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ أخبرَنا الشَّيخُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ عتيقِ بنِ عيسى الأنصاريُّ، والشَّيخُ أبو الطَّيِّبِ عبدُ الْمُنعمِ بنُ يحيى بنِ خَلفٍ الحِمْيَرِيُّ- إذنًا مُشَافَهَةً بالإسكندريَّة وآخرون- قالوا: أخبرنا القاضِي الإمامُ الحافظُ أبو الفَضلِ عِيَاضُ بنُ مُوسَى بن عِيَاضٍ اليَحْصُبِيُّ -إجازَةً- قال: الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ صلَواتِه على مُصطفاهُ مُحَمَّدٍ خاتم النَّبيين...

* **وجاء في آخرها:** كتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه: محمد بن عبد الصمد بن أبي القاسم الأنصاري لوليّه وصفيه السيد الأجل القاضي الفقيه الحفظ المتقن العلامة النبيه شيخ الإسلام عهدة الأنام قدوة المسلمين شرف الدين: أبي الحسن علي بن القاضي الأنجب الوجيه أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي جعله الله للديانة علما... وكان الفراغ من نسخه لثلاث خلون من ربيع الأول سنة سبع وست مئة.

٢- نسخة مكتبة الأستاذ عبد العزيز الميمني، ورمزتُها بـ(ع)، وتاريخ نسخها: ٦٤٩ هـ، وهي نسخة مشكولة شكلًا كاملًا، ومصححة، ومقابلة، تقع في ٧٠ لوحة، مسطرتها ١٩ سطرًا في الوجه، بمعدل ١٤ كلمة في السطر الواحد، وقد حصلت عليها من معهد المخطوطات العربية رقم الفيلم ٣٠٢٠، وعلى صفحة الغلاف توقيع بخط القاضي شمس الدين ابن خلكان أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الإربلي الشافعي صاحب كتاب «وفيات الأعيان».

اسم ناسخها: غير معروف.

* **جاء في أولها:** بسم الله الرحمن الرحيم، وصلَّى الله على محمدٍ النبي وسلم تسليمًا، أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام الحافظ بحر الحفاظ ناصر السنة، زكيُّ الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري أبقاه الله تعالى قال: أخبرنا الشيخ الإمام العالم الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ بقراءتي عليه في مجالس آخرها في شهر جمادى الآخرة سنة ثمانٍ وست مئة، قال: أجاز لي جماعة من أصحاب مؤلفه منهم: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاريُّ، وأبو الحسن علي بن عتيق بن مُؤمنٍ القرطبيُّ، وأبو الوليد زكرياء بن عمر بن أحمد الأنصاريُّ، وأبو الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلفٍ الحميريُّ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري، وأبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، كلهم: عن الأجل القاضي الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ صلَواتِهِ على مُصطفاهُ مُحمَّدٍ خاتم النبيين...

* **وجاء في آخرها:** كمل والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وافق الفراغ من كَتْبه اليوم الثالث عشر من شهر رجب الفرد الذي من عام تسعة وأربعين وست مئة بالقاهرة المحروسة.

٣- نسخة لا له لي، وتاريخ نسخها: ٧٤٥ هـ، وقد رمزتها بـ (ل)، وهي نسخة مشكولة، ومصححة غير أنها رديئة التصوير تقع في ٤٥ لوحة، مسطرتها ٢١ سطرًا بمعدل ١٦ كلمة في السطر الواحد. وقد حصلت عليها من معهد المخطوطات العربية رقم المخطوط: ٤٠٧.

اسم ناسخها: محمد بن محمد بن علي بن الفرات.

* **جاء في أولها:** بسم الله الرحمن الرحيم، وصلَّى الله على محمدٍ وآله وسلم، أخبرنا الشيخ الإمام العالم العامل المتقن الحافظ بقية السلف... زكيُّ الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري أبقاه الله تعالى قال: أخبرنا الفقيه الإمام الحافظ حجة الحفاظ ناصر السنة شرف الدين أبو الحسن علي بن أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي بقراءتي عليه قال: : أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاريُّ، وأبو الحسن علي بن عتيق بن مُؤمنٍ القرطبيُّ، وأبو الوليد زكرياء بن عمر بن أحمد الأنصاريُّ، وأبو الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلفٍ الحميريُّ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري، وأبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، قالوا: أنبأنا القاضي الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ صلَواتِه على مُصطفاهُ مُحمَّدٍ خاتم النبيين...

* **وجاء في آخرها:** تم الكتاب بحمد الله وعونه ومنه وكرمه وخفي لطفه، والحمد لله حق حمده وصلواته على خير خلقه محمد عبدِه ورسوله وأهلِه وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نجزت هذه النسخة بعون الله في يوم السبت سابع عشر من رجب الفرد سنة خمس وأربعين وسبع مئة على يد كاتبه: محمد بن محمد بن علي بن الفرات عفا الله عنه، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين.

٤- نسخة كوبريلي، ورمزتها بـ (ك) ونسخت في القرن الحادي عشر، وهي غير مشكولة، وكثير التصحيف والتحريف، والسقط، وهي أسوأ النسخ التي بين يدي، وهذه النسخة هي التي اعتمد عليها محقق طبعة أضواء السلف في مقابلتها على المطبوع، والله المستعان. وهي تقع في ٤٧ لوحة، مسطرتها: ٢٧ سطرًا في الوجه بمعدل ١٤ كلمة في السطر الواحد وقد حصلت عليها من معهد المخطوطات العربية رقم المخطوط: ٢٥٦.

اسم ناسخها: غير معروف.

* **جاء في أولها:** بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وسهل، أنا الفقيه الفقيه الإمام الحافظ فخر الحفاظ ناصر السنة، شرف الدين أبو الحسن علي بن أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إجازةً، قال: أجاز لي جماعة من أصحاب مؤلفه منهم: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال الأنصاريُّ، وأبو الحسن علي بن عتيق بن مُؤمنٍ القرطبيُّ، وأبو الوليد زكرياء بن عمر بن أحمد الأنصاريُّ، وأبو الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلفٍ الحميريُّ، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن عبيد الله الحجري، وأبو بكر محمد بن جبير[1] بن عمر الإشبيلي، قالوا: أنبأنا الفقيه الأجل القاضي الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ صلَواتِه على مُصطفاهُ مُحمَّدٍ خاتم النبيين...

* **وجاء في آخرها:** تم الكتاب، والحمد لله حق حمده وصلواته على خير خلقه محمد عبده ورسوله وأهلِه وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) كذا، وصوابه: «خير».

٥- **نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية**، وهي نسخة متأخرة؛ نسخت في ١٢٥٤ هـ. رقم الحفظ: ٨٣٧١/ج، وهي نسخة واضحة الخط، غير مشكولة قليلة التصحيف تقع في ٧٠ لوحة، مسطرتها ٢٣ سطرًا في الوجه، بمعدل ١٠ كلمات في السطر الواحد.

* **جاء في أولها**: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلَّى الله على محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم، قال: الفقيه الأجل القاضي الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ ورضي عنه آمين: الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأفضلُ صلَواتِه على مُصطفاهُ مُحمَّدٍ خاتم النبيين...

منهج ضبط النص في الكتاب

* اتخذت نسخة تشستربيتي المرموزة بـ (ت) أصلًا؛ فإن خالفت إحدى النسخ أو جميعها وكان للأصل وجه أثبت الأصل، وإن ترجح عندي خلاف الأصل، أثبتُّ الراجح، ونبهتُ على باقي الفروق في الحاشية، فإن اتفقتْ جميع النسخ على وجه أراه مرجوحًا، أثبتُّ المرجوح ونبهتُ على الصواب في الحاشية.

* نبهت على الفروق التي بين هذه الطبعة والطبعة المغربية في الحاشية، بالإضافة إلى جدول الفروق المنتخبة الذي تقدم.

منهج التشكيل

١- شكلتُ أواخر جميع الكلمات.

٢- باقي الكلمة لم أشكلها فيها إلا ما يشكل قراءته.

٣- ضبطتُ الأعلام ضبطًا كاملًا.

٤- ضبطتُ البلدان ضبطًا كاملًا.

٥- ضبطتُ الأحاديث والأقوال ضبطًا كاملًا.

٦- ضبطتُ الأبيات الشعرية ضبطًا كاملًا.

منهج التراجم

١- ترجمت لما غمض من الأعلام المصنفين.

٢- ترجمت للأعلام غير المشهورين.

٣- لم أترجم للمشاهير من الصحابة والتابعين، وأصحاب المذاهب كمالك، والشافعي.

٤- ذكرتُ مصادر الترجمة في نهايتها، وأقدمها بكلمة: ينظر:....

٥- التزمتُ في نهاية كل ترجمة بذكر تاريخ الوفاة بين قوسين هكذا: (ت:٢٥٦ هـ).

الكشافات الموضوعة للكتاب

١- كشاف الآيات القرآنية الكريمة.

٢- كشاف الأحاديث المرفوعة والآثار.

٣- كشاف الأعلام.

٤- كشاف الأبيات الشعرية.

٤- كشاف الأماكن والبلدان.

٥- كشاف الموضوعات.

منهج التخريج

١- الأحاديث التي أخرجها الشيخان (البخاري ومسلم) أقتصر على تخريجها منهما أو من أحدهما.

٢- لو اتفقا عليه أقول: «أخرجه البخاري ()، ومسلم ()».

٣- الأحاديث التي خارج الصحيحين: تخرج تخريجًا مطولًا على طبقات السند.

٤- لو كان الحديث صحيحًا، فأقول:

صحيح؛

أخرجه أبو داود ()، والترمذي ()... من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥- لو كان الحديث ضعيفًا، فأقول:

ضعيف؛

٦- أخرجه أبو داود ()، والترمذي ()... من طريق فلان، عن فلان... عن أبي هريرة.

٧- ترتيب المصادر يكون زمنيًّا، يعني: مسند أحمد قبل سنن أبي داود.

٨- أقوال الأئمة المعتمدة حتى عصر ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

٩- في آخر التخريج أحيل على كتب العلل، والتخريج التي ذُكر فيها الحديث، فأقول مثلا: ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم رقم ( )، و«المجروحين» لابن حبان، و«العلل» للدارقطني، و«نصب الراية»، و«مجمع الزوائد»، و«البدر المنير»، و«التلخيص الحبير»... مرتِّبًا إياها ترتيبًا زمنيًّا على حسب وفيات مصنفيها.

١٠- تخريج الأقوال الفقهية والأصولية في المذاهب المختلفة، فتخرج من كتب المذهب المتقدمة منها، ولا أقتصر على مصدر واحد أو مصدرين، وأقدم التخريج بقولي: ينظر:...، فمثلا لو ذكر قولا للشافعية فنقول: ينظر: «المهذب»، و«نهاية المطلب»، و«العزيز شرح الوجيز»، و«روضة الطالبين»... إلا أن يسمي الكتاب أو المصنف، فأضع حاشية عنده وأذكر اسم الكتاب في الهامش، كأن يقول: قال الجويني، فأضع الحاشية عند الجويني، وأكتب في الهامش: «نهاية المطلب».

١١- تخريج الغريب من الألفاظ: يكون من كتب الأئمة المتقدمين، كالعين للخليل، والجمهرة لابن دريد، والصحاح للجوهري... إلا أن يكون شرحًا من المحقق للكلمة فأقتصر فيه على لسان العرب.

١٢- لو نص على شرح من كتاب معين للفظ غريب فأقتصر على العزو إليه، كأن يقول قال أبو عبيد، أو قال الخطابي، فنعزوه لكتاب «غريب الحديث» لهما. أو يقول قال فلان في كتاب كذا.

تخريج الأبيات الشعرية

تخريج الأبيات الشعرية يكون بذكر البحر الشعري، وذكر اسم المنسوب إليه البيت، والعزو إلى ديوان الشعر لصاحب الديوان إن وجد، فإن لم يوجد فأذكر مصدرين أو ثلاثة أو أكثر من كتب اللغة والأدب فمثلا:

قال الشَّاعرُ(١):

يُـشَبَّهُون سُـيُوفاً في صَرائِمِهِـمْ ** وطـولِ أَنْـضِيَةِ الأعنـاقِ والأُمَـمِ

(١) البيت من البسيط، وهو لليلىٰ الأخيلية ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٧)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١١٢٧).

١- قد أشرح المعنى الإجمالي للبيت إن كان مغلقًا في سطر أو سطرين على الأكثر.

٢- لو ذكر شطرًا من البيت فيخرج هكذا:

وقال آخر(١):

.... ** كَـــأَنَّ جَبِينَـــهُ سَـــيْفٌ صَـــقِيلُ

مقدمة الكتاب

صنعت مقدمة، أعرِّف فيها بالكتاب وأهميته، وثناء العلماء عليه، وأترجم فيها للمصنف، ومنهجه في الكتاب، وأذكر الطبعة السابقة وعيوبها...

وكتبه

أبو داود أيمن بن حامد بن نصير الدسوقي الأثري

عفا الله عنه وغفر له ولوالديه

في يوم السبت ٣ محرم ١٤٣٩ هـ

الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧ م



---

(١) عجز لبيتٍ من الوافر، وهو لابن عتمة الضبي، وتمامه:

وخَرَّ عَلَىٰ الألاءةِ لم يوسد ** كَأَن جَبينه سيف صقيل

ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٠١)، و«الأصمعيات» (ص: ٣٧).

صور النسخ الخطية

ورقة الغلاف من النسخة الأصل (ت)

الورقة الأولى من النسخة الأصل (ت)

الورقة الأخيرة من النسخة الأصل (ت)

السماعات في آخر الكتاب من النسخة الأصل (ت)

ورقة الغلاف من النسخة (ع)

الورقة الأولى من النسخة (ع)

الورقة الأخيرة من النسخة (ع)

ورقة الغلاف من النسخة (ل)

الورقة الأولى من النسخة (ل)

الورقة الثانية من النسخة (ل)

ورقة الغلاف من النسخة (ك)

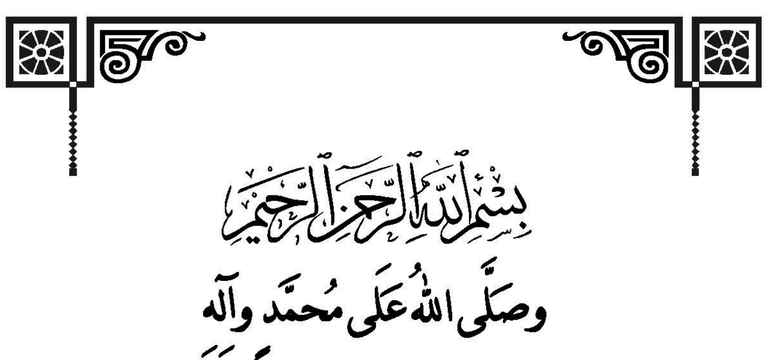
الورقة الأولى من النسخة (ك)

الورقة الأخيرة من النسخة (ك)

ورقة الغلاف من النسخة (ب)

الورقة الأولى من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وصَلَّى اللهُ علَى مُحمَّدٍ وآلِهِ

أخبرَنا الشَّيخُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ عتيقِ بنِ عيسىٰ الأنصاريُّ، والشَّيخُ أبو الطَّيِّبِ عبدُ المُنعمِ بنُ يحيىٰ بنِ خَلفٍ الحِمْيَرِيُّ- إذنًا مُشَافَهَةً بالإسكندريَّة وآخرون- قالوا: أخبرنا القاضِي الإمامُ الحافظُ أبو الفَضلِ عِيَاض بنُ مُوسَىٰ بن عِيَاضٍ اليَحْصُبِيُّ- إجازَةً- قال:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ صلَواتِه علىٰ مُصطفاهُ مُحمَّدٍ خاتم النَّبيين، وقفْتُ -أدامَ اللهُ توفيقَك، ونَهجَ لِمَهْيَعِ[1] الحقِّ طريقَك- علىٰ ما سألتَ عنه من حديثِ أمِّ زرعٍ، وتفسيرِ مشكلِ معانِيه وأغراضِهِ، وفتحِ مُقفَلِ غريبِهِ وألفاظِهِ، فاسْتعنتُ اللهَ ﷻ علىٰ إجابَتِكَ، واستمددتُه التوفيقَ إلىٰ الصَّوابِ مِنْ قصدِ إرادَتِك، واللهُ يعصِمُ كُلًّا بتقواهُ، ويُسْبِغُ عليك نِعماهُ، بعزَّتِه لا إلهَ سواهُ.

ورأينَا أنْ نَبتدِئ بالحديثِ وسِياقةِ متنِهِ، مع اختلافِ ألفاظِ نَقلتِه، وزيادةِ بعضِهم علىٰ بعضٍ في سردِهِ، ثمَّ نذكر بعد ذلك عِلَّةَ إسنادِه، وشرحَ غريبِهِ، وعويصَ إعرابِهِ، ومعانِيَ فصولِه / ، وما يتعلَّقُ به مِنْ فقهٍ، وتَنقدِحُ منه مِنْ [ع١/ ب] فائدةٍ، ويتَّجه فيه من وجهٍ، بحولِ اللهِ تعالىٰ.

---

(١) المهيع: الطريق المنبسط الواسع. ينظر: «تهذيب اللغة» (٣/ ١٧)، و«النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٣٧٧).

وطُرُقُنا في هذا الحديثِ كثيرةٌ متشعبةٌ، جئنا ببعضِها عن أئمَّةِ شُيوخِنا، وبعضُهم يزيدُ علىٰ بعضٍ، وفي متنِ الحديثِ بينهم اختلافاتٌ وزياداتٌ، وتقديمٌ وتأخيرٌ، فجئنا بأكملِها روايةً، وأحسنِها سياقةً، بعد تقديمِ أشهَرِ [ت١/ب] أسانيدِنا فيها، إيثارًا للاختصار والائتلافِ، واستظهارًا / بمن نَهَجَ لنا هٰذِه السَّبيلِ مِنْ قُدوةِ الأسلافِ، ونبَّهْنا علىٰ موضعِ الخلافِ فيها، مِمَّا يفيدُ فائدةً، أو يزيدُه فِقرةً شاردةً، وثَمَّ زياداتٌ من غيرِ الطُّرُقِ[1] التي ذكرناها، جَلبْنا[2] بعضَها، ونبَّهْنا علىٰ ما أمكنَ منها، واللهُ وليُّ التَّوفيقِ.

[ب١/ب] حدَّثنا الشَّيخُ الفقيهُ / أبو محمَّدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدِ بن عتَّابٍ[3] -قراءةً منِّي عليه- قال: ثنا أبو القاسِمِ حاتمُ بنُ عبدِ الرحمنِ[4] الطَّرابُلسيُّ، قال: ثنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ خلفٍ القابِسِيُّ الفقيهُ[5].

---

(١) في (ت): «الطريق».

(٢) في (ت): «خلينا».

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن أبو محمد، فقيه عارف محدث مكثر في الرواية معددًا، وهو آخر الشيوخ الجلّة الأكابر بالأندلس في علوّ الإسناد، وسعة الرّواية (ت٥٢٠ هـ). ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ١٦٢)، و«بغية الملتمس» (ص: ٣٥٧)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣١٩)، و«الديباج المذهب» (١/ ٤٧٩).

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «بن محمد»، فنسب هاهنا إلىٰ جدّه؛ فهو: حاتم بن محمّد بن عبد الرّحمن بن حاتم التّميميّ، المحدّث المتقن، الإمام الفقيه، أبو القاسم التّميميّ، الطّرابلسيّ، ثمّ الأندلسيّ القرطبيّ. أصله من طرابلس الشّام. مولده: في نصف شعبان، سنة ثمانٍ وسبعين وثلاث مائة. مات: في ذي القعدة، سنة تسعٍ وستّين وأربع مائة، عن نيّفٍ وتسعين سنةً. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٣٦- ٣٣٧)، و«الديباج المذهب» (١/ ٣٤٥).

(٥) عليّ بن محمد بن خلف، الإمام أبو الحسن المعافريّ القرويّ القابسيّ الفقيه المالكيّ، عالم أهل إفريقيّة. وقيل له: القابسيّ؛ لأنّ عمّه كان يشدّ عمامته شدّة قابسيّة (ت: ٤٠٣ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» (٩/ ٦١).

وحدَّثنا الشَّيخُ الحافظُ أبو عليٍّ الحسينُ بنُ محمَّدٍ الغسَّانيُّ[١] - فيما كتبَ به إليَّ - قال: ثنا القاضي سِرَاجُ بنُ عبدِ اللهِ[٢]، قال: حدَّثنا: أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ ابنُ / إبراهيمَ الأَصِيليُّ[٣]، قالا: ثنا أبو زَيدٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ المَرْوَزِيُّ[٤]، [ل١/ ب] / قال: ثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ[٥]. [ك١/ ب]

---

(١) الحسين بن محمد بن أحمد الحافظ أبو علي الغساني الجياني، ولم يكن من جيّان، إنّما نزلها أبوه في الفتنة، وأصلهم من الزّهراء، إمام محدث حافظ عالم بالرجال، وله كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (ت ٤٩٨ هـ). ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ١٣٨)، و«بغية الملتمس» (ص: ٢٦٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨٠٣).

(٢) سراج بن عبد اللّه بن محمد بن سراج، أبو القاسم الأمويّ، مولاهم، الأندلسيّ، (ت ٤٥٦ هـ) قاضي الجماعة بقرطبة، سمع من أبي محمد الأصيليّ « صحيح البخاريّ » بفوتٍ يسير إجازة له. وكان فقيهًا صالحًا حليمًا علىٰ منهاج السّلف. ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٧٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٠).

(٣) عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأموي المعروف بالأصيلي أبو محمد، من كبار أصحاب الحديث والفقه، كتب بمكّة عن أبي زيد المروزي «صحيح البخاريّ» (ت ٣٩٢ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٣٤٠)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٧١٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٥٦٠).

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد أبو زيد المروزي الفقيه، أحد أئمة المسلمين، حافظًا لمذهب الشافعي، حسن النظر، مشهورًا بالزهد والورع، خرج إلىٰ مكة فجاور بها، وحدث هناك بكتاب «صحيح البخاري» عن محمد بن يوسف الفربري. وهو أجل من روىٰ ذلك الكتاب كما قال الخطيب البغدادي، (ت: ٣٧١). ينظر: «تاريخ بغداد» (١/ ٣٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣١٣)، و«طبقات الشافعيين» (ص: ٣٢٧).

(٥) محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر أبو عبد الله الفربري، حدث عن البخاري بـ«الجامع الصحيح»، وقد سمع من علي بن خشرم وقتيبة وغيرهما، روىٰ عنه كتاب الجامع أبو الهيثم الكشميهني، ومحمد بن عمر الشبوبي، وأبو زيد محمد بن أحمد، وغيرهم. (ت: ٣٢٠هـ). ينظر:«الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ٢٧)، و«التقييد =

قال: ثنا محمَّدُ بن إسماعيلَ[(١)]، قال: ثنا سليمانُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، وعليُّ بنُ حُجْرٍ، قالا: أبنا عيسىٰ بنُ يُونسَ، ثنا هشامُ بنُ عُروةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: «جَلَسَ إحْدَىٰ عَشرَةَ امرَأَةً» [ح][(٢)].

وحدَّثنا القاضِي أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بن عيسىٰ التَّمِيميُّ[(٣)]- قَراءةً منِّي عليه فأقرَّ بِه- وشيخُنا أبو الحُسينِ سِراجُ بنُ عبدِ الملكِ الحافظُ[(٤)]، وغيرُ واحدٍ، قالوا: حدَّثنا أبو مَرْوانَ بنُ سِراجٍ الحافظُ[(٥)]، قال: ثنا أبو القاسِمِ

=

لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ١٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ١٠)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٣٧٥).

(١) محمد بن إسماعيل هو: الإمام البخاري، وقد أخرجه القاضي عياض ها هنا من طريقه، وهو في «الصحيح» برقم (٥١٨٩).

(٢) زيادة من (ع)، (ل).

(٣) القاضي أبو عبد الله محمّد بن عيسىٰ بن حسنٍ التّميميّ، المغربيّ، السّبتي، المالكيّ. سمع: «صحيح البخاريّ» بالمريّة علىٰ ابن المرابط. وكان حسن العقل، مليح السّمت، متجمّلًا نبيلًا، تفقّه به أهل بلده، وكان يسمّىٰ الفقيه العاقل، تفقّه به أبو محمّدٍ بن شبونة، والقاضي عياض، وأبو بكرٍ بن صلاح (ت ٥٠٥ هـ). ينظر: «الصلة» (ص: ٥٧٢)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٦٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٦٦).

(٤) سراج بن عبد الملك بن سراج أبو الحسين بن أبي مروان النحوي اللغوي الإخباري الأديب الشاعر، كان عالم الأندلس في وقته روىٰ عنه القاضي عياض، وابن خيرٍ، وغيرهما (ت ٥٠٨).

ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٣٠٤)، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٣٤٢)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ١١٣)، و«الديباج المذهب» (١/ ٣٩٨).

(٥) عبد الملك بن سراج بن عبد اللّه بن محمد بن سراج، الإمام أبو مروان الأمويّ، مولاهم القرطبيّ، إمام اللّغة بالأندلس (ت ٤٨٩) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٦٣١)، و«الديباج المذهب» (٢/ ١٧).

الزُّهريُّ[(١)]، قال: ثنا أبو زكريَّاءَ بنُ عائذٍ[(٢)] [ح][(٣)].

/ وحدَّثنا أبُو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ جعفرٍ الفقيهُ[(٤)]- قِراءةً منِّي عليه- قال: ثنا [ع٢/أ] القاضِي عيسىٰ بنُ سَهْلٍ[(٥)]، قال: ثنا أبو عبدِ اللهِ بنُ عتَّابٍ[(٦)]، ثنا أبو المُطَرِّفِ القَنازِعِيُّ[(٧)]،

---

(١) إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري أبو القاسم، يعرف بابن الإفليلي، كان إمامًا حافظًا للغة والأشعار بارعًا في النحو (ت ٤٤١). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٢١٣)، و«معجم الأدباء» (١/ ١٢٣)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٢٣)

(٢) يحيىٰ بن مالك بن عائذ، الإمام، المجوّد، الحافظ، المحقّق، أبو زكريّا الأندلسيّ (ت: ٣٧٦ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٥٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤٢١)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٣٥)

(٣) زيادة من (ك).

(٤) إبراهيم بن جعفر بن أحمد، أبو إسحاق اللّواتيّ السّبتيّ، المعروف بابن الفاسي، كان إمامًا زاهدًا، متقشّفًا، مقدّمًا في علم الشّروط وفي الأحكام، مشاركًا في علم الأصول، والأدب. (ت: ٥١٣ هـ). ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ١١٩)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٠١)، و«الديباج المذهب» (١/ ٢٦٩).

(٥) عيسىٰ بن سهل بن عبد الله أبو الأصبغ القاضي الأسدي الجياني المالكي، تفقّه بمحمّد بن عتّاب، ولازمه. وتوفّي مصروفًا عن قضاء غرناطة: في المحرّم، سنة: ٤٨٦ هـ، وله ثلاثٌ وسبعون سنةً. ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٤٠٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٥).

(٦) محمّد بن عتّاب بن محسن، مولىٰ عبد الملك بن أبي عتاب الجذامي، أبو عبد اللّه، مفتي قرطبة وعالمها. ولد سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة. كان فقيهًا، عالمًا، عاملًا، ورعًا، عاقلًا، بصيرًا بالحديث وطرقه، وكان متفنّنًا في العلم، حافظًا للأخبار والأشعار والأمثال، صليبًا في الحقّ (ت: ٤٦٢ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٢٨).

(٧) عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرّحمن، أبو المطرف الأنصاري القنازعيّ القرطبيّ الفقيه المالكيّ. فقيهٌ محدث، له رحلة إلىٰ المشرق سمع فيها من بعض أصحاب =

ثنا أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ يَحيىٰ[(١)].

قالَا: ثنا أحمدُ بنُ خالدٍ[(٢)]، قال: ثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ[(٣)]، ثنا أبو عُبَيدٍ / [ت٢/ أ]

=

البغوي ومن جماعة، روىٰ عنه أبو عمر بن عبد البر، وكان زاهدًا ورعًا متقشفًا مجاب الدعوة، والقنازعي نسبة إلىٰ ضيعة من بلاد المغرب. (ت: ٤١٣ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٣٧١)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٢٠)، و«الديباج المذهب» (١/ ٤٨٥).

(١) محمد بن يحيىٰ بن زكريا أبو عبد الله المعروف بابن برطال، سمع بقرطبة من أحمد بن خالد، وقاسم بن أصبغ، ومحمد بن عيسىٰ بن رفاعه، وغيرهم، قال ابن الفرضي: وكان شيخـًا مسمتـًا جميلاً، وقورًا حليمـًا متواضعـًا، كثير الصوم (ت: ٣٩٤هـ). ينظر: «تاريخ علماء الأندلس» (ص: ٤٨٣)، و«ترتيب المدارك» (٦/ ٣٠٨).

(٢) أحمد بن خالد بن يزيد يعرف بابن الجباب كنيته أبو عمر جياني الأصل سكن قرطبة، كان حافظـًا متقنًا ورواية للحديث مكثرًا، ورحل فسمع جماعة منهم إسحاق بن إبراهيم الدبري، وعلي بن عبد العزيز صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام، ومن أهل الأندلس محمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، ومحمد بن عبد السلام الخشني، وغيرهم. قال القاضي عياض: كان إمامًا في وقته في الفقه في مذهب مالك، وفي الحديث لا يُنازَع، وصنَّف: «مُسْنَد مالك» (ت: ٣٢٢هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ١٧٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٤٠)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٥٣)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٥٩).

(٣) عليّ بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، أبو الحسن البغويّ، عم أبي القاسم البغويّ، صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام روىٰ عنه «غريب الحديث»، وكتاب «الحيض»، وكتاب «الطهور» وغير ذلك وحدث عن أبي نعيم، وحجاج بن المنهال، والقعنبي، وعاصم بن علي، وغيرهم، وصنف «المسند». (ت ٢٨٦هـ، أو ٢٨٧ هـ). ينظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» (ص: ٤٠٨)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٧٨٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٤٨).

القاسِمُ بنُ سلَّامٍ[١]، عن حَجَّاجٍ[٢]، عن أبي مَعْشَرٍ[٣]، عن هشامِ بنِ عُروةَ وغيرِه مِنْ أهلِ المدينةِ، عن عُروةَ، عن عائشةَ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**اجْتَمَعَتْ إحْدَىٰ عَشْرَةَ امْرَأَةً**»[٤].

وقرأتُ علىٰ القاضي الشَّهيدِ أبي عليٍّ الحسينِ بنِ محمَّدٍ الحافظِ[٥]،

---

(١) القاسم بن سلّام البغدادي الهروي، أبو عبيد الفقيه، القاضي الأديب، الإمام المشهور، الحافظ المجتهد، ذو الفنون، والتصانيف الكثيرة في القراءات والفقه واللغة والشعر (ت ٢٣٠هـ). وقد أخرجه في «غريب الحديث» (٢/ ١٦٣)، وينظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٠١)، و«تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٩٠)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٦٥٥)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٢/ ١٥٣).

(٢) حجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد الأعور، قال أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: ما كان أضبطه وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف، ورفع أمره جدًّا، فقلت له: كان صاحب عربية؟ قال: نعم. أخرج له الجماعة (ت ٢٠٦هـ) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٣٨٠)، و«تاريخ بغداد» (٨/ ٢٣١)، و«تهذيب الكمال» (٥/ ٤٥١).

(٣) نجيح بن عبد الرحمن السّندي، أبو معشر المدني، مولىٰ بني هاشم، قيل: كان اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال، مشهور بكنيته، قال الذهبي: كان مكاتبًا لامرأةٍ مخزوميّةٍ، فأدّىٰ، فعتق، فاشترت بنت المنصور ولاءه، وهذا لا يجوز.
وقيل: بل اشترته وأعتقته. قال أحمد: صدوق لا يقيم الإسناد، وقالَ ابن معين: ليس بالقوي، وقالَ ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. (ت: ١٧٠هـ) «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣٢٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٣٥).

(٤) إسناده منكر لضعف أبي معشر. أخرجه القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٢/ ١٦٣)- ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ت د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة عبد السلام هارون- ومن طريقه الرافعيّ في «التدوين» (١/ ٣٥٣).

(٥) الحسين بن محمد بن فيرّة بن حيّون بن سكّرة، أبو عليّ الصّدفيّ السّرقسطيّ الأندلسيّ الحافظ، روىٰ عنه القاضي عياض «صحيح مسلم»، وخرّج له مشيخةً، فذكر في أوّلها ترجمة له علي في أوراق، وأنه أخذ عن مائة وستّين شيخًا، وأنّه جالس نحو أربعين =

حدَّثكم الإمامُ أبو القاسِمِ عبدُ اللهِ بنُ طاهرٍ البَلْخيُّ(١)، عن الشَّيخِ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحُسينِ المُقرِي(٢)، والفقيهِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ أحمد المحمّديِّ(٣)، والقاضِي / أبي عليٍّ الحسنِ(٤) بنِ عليِّ بنِ محمَّدٍ الوَخْشِيِّ(٥)، [ب٢/ أ]

=

شيخًا من الصّالحين والفضلاء، وأنّه أكره علىٰ القضاء فوليه، ثمّ اختفىٰ حتّىٰ أعفي منه، استشهد في ملحمة قتندة، وهي: بلد بثغر الأندلس كانت بها وقعة بين المسلمين والإفرنج. (ت: ٥١٤ هـ). ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ١٢٩)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٤/ ٥٢)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٢١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٧٨).

(١) عبد الله بن طاهر بن محمد شهفور، أبو القاسم التّميميّ الفقيه، نزيل بلخ، من أهل إسفرايين، كان إمامًا فاضلًا نبيلًا، برع في الفقه والأصول، ودرّس بالمدرسة النّظاميّة (ت: ٤٨٨ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥٩٩)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٥/ ٦٣)، و«طبقات الشافعيين» (ص: ٤٨١).

(٢) لعله: محمد بن عبد الله بن حسين بن هارون، أبو بكر الوضّاحيّ الحمصيّ الزّاهد المقرئ ويلقّب أبوه بحرميّ، (ت: ٤٣٦ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» (٩/ ٥٦٠).

(٣) القاضي أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن محمّد البرقي البخاريّ، والبرقي بفتح الراء روىٰ عن غنجار الحافظ وأبي القاسم عليّ بن أحمد الخزاعيّ، وعنه شمس الأئمّة أبو بكر الزرنجري وبرهان الأئمّة عبد العزيز بن عمر بن مازة وجماعة. ينظر: «المنتخب من معجم الشيوخ» (ص ١٣٥٤) للسمعاني، و«الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٤٨٣)، و«توضيح المشتبه» (١/ ٤٦٣)، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١/ ١٤٣).

(٤) في جميع النسخ: « الحسين»، وهو خطأ، وجاء علىٰ حاشية (ع): «الحسن» وصححه.

(٥) الشّيخ، الإمام، الحافظ، المحدّث، الزّاهد، أبو عليٍّ الحسن بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن جعفرٍ البلخيّ، الوخشيّ، ووخش: من أعمال بلخ. روىٰ عنه الخطيب في تصانيفه، وقال ابن السّمعانيّ: كان حافظًا فاضلًا ثقة، حسن القراءة (ت: ٤٧١ هـ). ينظر: « المستفاد من ذيل تاريخ بغداد » لابن الدمياطي(١/ ٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٦٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٣٢٦).

قالوا: أبنا أبو القاسِمِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الخُزاعيُّ[١]، قال: أبنا أبو سعيدٍ الهيثمُ بنُ كُليْبٍ الشَّاشيُّ، قال: ثنا أبو عِيسَىٰ محمَّدُ بنُ عيسىٰ بنِ سَوْرَةَ الحافظُ[٢]، قال: ثنا عليُّ بنُ حُجرٍ، أبنا عيسىٰ بن يُونسَ، عن هشامِ بنِ عُروةَ، عن أخيهِ عبدِ اللهِ بن عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: «جَلَسَ إِحْدَىٰ عَشْرةَ امرأةً».

وأخبرنا الشَّيخُ أبو محمَّدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدٍ العتَّابِيُّ[٣]، قال: حدَّثني أبِي[٤]، قال: ثنا أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ ربيعٍ التَّمِيميُّ[٥]، قال: ثنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ مُعاويةَ القرشيُّ[٦]، قال: ثنا أبو عبدِ الرَّحمنِ أحمدُ بنُ شُعيْبٍ، أخبرني إبراهيمُ بنُ

(١) الشّيخ، الصّدوق، العالم، المحدّث، أبو القاسم عليّ بن أحمد بن محمّد بن الحسن الخزاعيّ، البلخيّ، سمع من الهيثم بن كليب الشاشي «مسنده»، و«غريب الحديث» لابن قتيبة، و«الشمائل» للترمذيّ (ت: ٤١١ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (١٨/ ٩٤)، و«التقييد» (ص: ٤٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ١٩٦).

(٢) هو الإمام الترمذي، وقد أخرجه في «الشمائل» (٢٥٤).

(٣) سبق ترجمته.

(٤) الإمام، العلامة، المحدث، مفتي قرطبة محمد بن عتّاب بن محسن أبو عبد الله الجذامي مولاهم (ت: ٤٦٢ هـ). ينظر: «ترتيب المدارك» (٨/ ١٣١)، «المعين في طبقات المحدثين» (ص: ١٣٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٣٢٨)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٦٨)، و«الوافي بالوفيات» (٤/ ٥٨).

(٥) عبد الله بن ربيع بن عبد الله بن محمد بن ربيع بن صالح، أبو محمد التميمي القرطبي، وكان ثقة ثبتًا صالحًا، ديِّنًا قانتًا، يعرف بابن بنوش.(ت: ٤١٥ هـ) ينظر: «الصلة» (٥٨١)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٥٣).

(٦) محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، أبو بكر الأموي القرطبي المعروف بابن الأحمر محدث الأندلس، ومسندها، الثقة، قال الضبي: سمع أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب
=

يعقوبَ، ثنا عبدُ الملكِ بنِ إبراهيمَ، ثنا مُحمَّدُ بنُ مُحمَّدٍ أبو نافعٍ، ثنا القاسمُ بنُ عبدِ الواحدِ، حدَّثني عُمرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ قالَتْ: «فخَرتُ بمالِ أبي في الجاهليَّةِ، وكان أَلَّفَ[1] ألفَ أُوقيةٍ[2]»، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «**اسْكُتِي يا عَائشةُ، فإنِّي كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، ثم أنشأ يُحدِّثُ الحديثَ[3] / . [ت٢/ أ]

=

النسوي، وهو أول من أدخل الأندلس مصنفه في السنن، وحدث به، وانتشر عنه. (ت: ٣٥٨ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ١٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ١٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٦٨).

(١) كذا ضبطها القاضي فيما سيأتي بتشديد اللام، وكذا ضُبطت في «السنن الكبرىٰ» للنسائي (٩٢٩٠)- طبعة دار التأصيل-، ولفظه عند النسائي: «وكان قد أَلَّفَ ألفَ».

(٢) الأوقية= أربعون درهمًا، والدرهم= ٣.١٧ جرامًا. فيكون مقدار الأوقية بالجرامات= ٤٠×١٧,٣= ١٢٦,٨ جرامًا. أي ١٢٧ جراما تقريبا.

(٣) **إسناده ضعيف**؛ أخرجه المصنف من طريق النسائي وهو في سننه «الكبرىٰ» (٩٠٩٣) ط الرسالة-، وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٤- ٢٢٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٠٣٥)، وفي «السنة»، والدولابي في «الكنىٰ والأسماء» (١٩٣٦)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣- ١٧٦) رقم (٢٧٢)- ومن طريقه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٧٥)- وابن شاهين في « شرح مذاهب أهل السنة» (١٩٠)، والدارقطني- كما في « أطراف الغرائب والأفراد» (٦١٣٩)- وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٦٧٣، ٣٠١١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٤١٤، ٢٤١٥)، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (١٥٣)، من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجدي، عن أبي نافع محمد بن محمد الطائفي، عن القاسم بن عبد الواحد بن أيمن به.

قال الدارقطني: «تفرد به عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي، عن محمد بن محمد الطائفي، عن القاسم بن عبد الواحد بن أيمن، عن عمر، عن أبيه» اهـ. كذا قال رَحِمَهُ اللهُ: «عن عمر، عن أبيه»، وكذا ذكره في «العلل» (٣٤٩٠)، ولا أدري هل وهِم رَحِمَهُ اللهُ، أم أنّ قوله: عن أبيه عائدٌ علىٰ عروة جده! وقد استغرب القاضي عياض هذا الإسناد عند الدارقطني وسيأتي بيان ذلك عند ذكره تفصيلات الطرق.

=

وحدَّثنا القاضِي أبو عليٍّ / الحُسينُ بنُ محمَّدٍ الصَّدفيُّ(١)، والفقيهُ أبو [ع٢/ب] بحرٍ سُفيانُ بنُ العاصِي الأَسَدِيُّ(٢)- سماعـاً عليهِما وغيرُ واحدٍ- قالوا: ثنا

=

قلت: عبد الملك بن إبراهيم الجُدي، قال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات».

أبو نافع محمد بن محمد الطائفي، مجهول، قال الذهبي: لا يعرف، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن حجر في «التقريب»: مقبول.

القاسم بن عبد الواحد بن أيمن، أبو حاتم: يكتب حديثه، قيل له: أيحتج به؟ قال: يحتج بسفيان وشعبة.

وذكر الذهبي هذا الحديث في «الميزان» (٦٨٢٣) من مناكير القاسم بن عبد الواحد، ثم قال: «قلت: ألفُ الثانية باطلة قطعًا؛ فإن ذلك لا يتهيأ لسلطان العصر» اهـ. وعلق ابن حجر علىٰ قول الذهبي في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٢٥) وقال: «كذا قال!» اهـ.

قلتُ: قد ضبط القاضي عياض «أَلَّف» الأُولىٰ بتشديد اللام كما سيأتي، فصارت: «أَلَّفَ أَلْفَ»، وهي رواية النسائي، ولفظها: «قَدْ أَلَّفَ أَلفَ» لكن يعكر علىٰ هذا الضبط أن بعض المصارد ذكرته بلفظ: «قَدْرَ أَلْفِ أَلْفِ» كذا عند ابن أبي عاصم، والطبراني، والدارقطني، وأبي طاهر المخلص، وعند أبي نعيم: «قَدْ بَلَغَ أَلْفَ أَلْفَ»، ويؤيد هذا الضبط: ما قاله أبو موسىٰ المديني في «اللطائف»: (ص:٤٥٦): «وسبب هذا الحديث: أن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا قالت: فخرت بمال كان لأبي في الجاهلة، وكان قد بلغَ ألفَ ألفِ أوقيةٍ».

وتابع القاسمَ بن عبد الوحد علىٰ هذا الإسناد: **داودُ بن شابور**.

أخرجه أبو يعلىٰ (٤٧٠٣)، وأبو عوانة في «المستخرج»- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٧، ١٧٦) (٢٦٧، ٢٧٣)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٣)، من طريق سفيان بن عيينة، عن داود بن شابور، عن عمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة «أَنَّهَا حَدَّثَتْ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ عن أَبِي زَرْعٍ، وَأَمِّ زَرْعٍ وَذَكَرَتْ شِعْرَ أَبِي زَرْعٍ عَلَىٰ أُمِّ زَرْعٍ». لفظ أبي يعلىٰ، ورواه الباقون بنحوه.

(١) سبق ترجمته.

(٢) سفيان بن العاصي بن أحمد بن العاصي بن سفيان الأسدي الفقيه الراوية المتقن النحوي أبو بحر (ت: ٥٢٠). ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ٢٠٥)، و«بغية الملتمس» (ص: ٣٠٤)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥١٥)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣١٧).

الشَّيخُ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ عُمرَ العُذْرِيُّ[١]، قال: ثنا أبو العبَّاسِ الرَّازيُّ[٢].

وحدَّثنا الفقيهُ أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ أبي / جعفرٍ[٣] -بِقراءتي عليه وغيرِه- قالوا: [ك٢/أ] ثنا إمامُ الحرمَيْن أبو عبدِ اللهِ الطَّبَريُّ[٤]، قال: ثنا عبدُ الغافرِ بنُ محمَّدٍ الفَارِسِيُّ[٥]،

---

(١) أحمد بن عمر بن أنس العذري أبو العباس المري ويعرف بابن الدلائي كان مَعْنِيًّا بالحديث، ثقةً، مشهورًا، عالي الإسناد، ألحَقَ الأصاغر بالأكابر. حدَّث عنه إماما الأندلس: أبو عمر بن عبد البرّ، وأبو محمد بن حَزْم، وأبو عليّ الغسّانيّ، وأبو عبد الله الحُمَيْدِيّ، وأبو عليّ الصَّدفيّ (ت: ٤٧٨). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ١٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٦٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤١٧- ٤١٨)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٨٥).

(٢) شيخ الحرم، أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن بندار الرّازيّ، المحدّث (ت: ٤٠٩ هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ١٣٧).

(٣) الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الخشني المعروف بابن أبي جعفر شيخ فقهاء وقته بشرق الأندلس وأحفظهم للمذهب مع المعرفة بالتفسير لكتاب الله والتفنن في المعارف، (ت: ٥٢٦ هـ) ينظر: «الغنية» (ص: ١٥٣)، و«الصلة» (٦٤٧)، و«بغية الملتمس» (ص: ٣٣٧)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٦٠٢).

(٤) الحسين بن عليّ بن الحسين، أبو عبد اللّه الطّبريّ الفقيه، نزيل مكة ومحدّثها (ت: ٤٩٨ هـ) ينظر: «التقييد» (ص: ٢٤٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٠٣)، و«طبقات الشافعيين» (ص: ٥٠٣).

(٥) عبد الغافر بن محمّد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمّد بن سعيدٍ الشّيخ، الإمام، الثّقة، المعمّر، الصّالح، أبو الحسين الفارسيّ، ثمّ النّيسابوريّ. ولد: سنة نيّفٍ وخمسين وثلاث مائةٍ. وحدّث عن: أبي أحمد محمّد بن عيسىٰ بن عمرويه الجلودي بـ«صحيح مسلم» سمعه منه سنة خمسٍ وستّين وثلاث مائةٍ (ت ٤٤٨ هـ). ينظر: «التقييد» (ص: ٣٤٦)، و«المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» (ص: ٣٩٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٩)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٧٠٩).

قال- هو والرَّازِيُّ-: ثنا أبو أحمدَ الجُلُودِيُّ[١]، قال: ثنا إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ سُفيانَ[٢]، / ثنا مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ[٣]، ثنا عليُّ بن حُجْرٍ السَّعدِيُّ، وأحمدُ بنُ جَنابٍ- كلاهما- عن عيسىٰ بنِ يونُسَ، ثنا هشامُ بنُ عُروةَ، عن أخِيه عبدِ اللهِ ابنِ عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ. [ل٢/أ]

وبعضُهم يَزِيدُ علىٰ بعضٍ، ولبعضِهم / زيادةٌ مِن غيرِ هذِه الطُّرُقِ. [ب٢/ب]

فأكثرُها غرائبُ وزياداتٌ: ما حكاهُ ابنُ الأنباريِّ[٤]، من روايةِ الهيثمِ بنِ عديٍّ، عن هشامِ بن عُروةَ[٥]، أنَّها قالَت: «جَلَسَ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ امْرَأَةً في

---

(١) محمد بن عيسىٰ بن عمرويه، أبو أحمد النّيسابوري الجلودي الزّاهد، راوي «صحيح مسلم»، حدث بالصحيح عن إبراهيم بن سفيان الزاهد عن مسلم بن الحجاج، حدث به عنه عبد الغافر بن محمد الفارسي وغيره. (ت: ٣٦٨ هـ)، «التقييد» (ص: ٩٩)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٩٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٠١).

(٢) إبراهيم بن محمد بن سفيان أبو إسحاق النيسابوري الفقيه. سمع من مسلم بن الحجّاج «صحيحه» (ت: ٣٠٨ هـ). ينظر: «التقييد» (ص: ١٨٦)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ١٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣١١).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٤٤٨/ ٩٢).

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعه بن فروة بن قطن بن دعامة أبو بكر ابن الأنباري النحوي كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظا له. له كتاب «المذكر والمؤنث»، وكتاب «الأضداد»، وكتاب «غريب الحديث» قيل: إنه أملاه في خمسة وأربعين ألف ورقة، وغير ذلك من المصنفات البديعة، وله أيضًا كتاب في «شرح حديث أم زرع» ذكره ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» ولعله هو الذي ينقل منه المصنف (ت: ٣٢٨ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ٢٩٩)، و«فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٦٦)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٣٤١)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧٤)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٥٦٤).

(٥) بعدها في المطبوع: «عن عائشة»، وليست في النسخ التي بين يدي.

الْجَاهِلِيَّةِ»[1]. وفي رِوايةٍ: «اجْتَمَعْنَ».

وفي أُخْرىٰ: «جَلَسْنَ»، و«نِسْوَة» مكان «امْرَأة».

ووقع في بعضِ طُرقِ «النَّسَائي»: «جَلَسَ عَشْرُ نسوةٍ»[2].

---

(١) **إسناده باطل**؛ أخرجه الدارقطني في «الثاني من الأفراد» (٢٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» حدثنا محمد بن علي القلانسي، ثنا أحمد بن عبيد بن ناصح، ثنا الهيثم ابن عدي الطائي، قال: أنبأني هشام بن عروة، عن أخيه يحيىٰ بن عروة، عن أبيه عروة، عن أم المؤمنين عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالَتْ: قال رسول الله ﷺ وقد اجتمع عنده نساؤه ليخصني بذلك: «**يا عائشة، أنا لك كأبي زرع لأم زرع**» قلت: يا رسول الله، ومن أبو زرع؟ فقالَ: «**اجتمع نسوة من قريش بمكة، إحدىٰ عشرة امرأة**». وساق الحديث بطوله.
قال الدارقطني: «هذا حديث غريب من حديث هشام بن عروة، عن أخيه يحيىٰ بن عروة، عن أبيه، تفرد به الهيثم بن عدي الطائي، عن هشام» اهـ.
قلت: **إسناده باطل؛ الهيثم بن عدي** كذبه البخاريّ، ويحيىٰ بن معين، وأبو داود، والعجلي، والساجي، وقال النسائي: متروك، وقال الإمام أحمد: كان صاحب أخبار وتدليس.

(٢) **إسناده منكر**؛ أخرجه إسحاق بن راهويه (٧٤٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٢)، وأبو يعلىٰ (٤٧٠٢)، والدولابي في «الكنىٰ والأسماء» (١٢٧٧)، وأبو عوانة في «المستخرج»- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٠٥)- والطبراني (٢٣/ ١٧١) رقم (٢٦٩)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٨٣) من طريق ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة، قالَتْ: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا عائشة كنت لك كأبي زرع لأم زرع**» قالَت عائشة: «بأبي وأمي يا رسول الله، ومن كان أبو زرع؟» قال: «**اجتمعن عشر نسوة، فأقسمن ليصدقن عن أزواجهن...**» الحديث. لفظ النسائي، والطبراني، وعند إسحاق ابن راهويه: «اجتمع عشر نسوة...»، وساقه الباقون مختصرًا بشطره الأول.
قلت: كذا رواه ريحانُ بن سعيد مرفوعًا.
والحديث إسناده منكر؛ **ريحان بن سعيد** قال ابن حبان في «الثقات»: يعتبر حديثه من غير روايته عن عباد. وقالَ العجلي: ريحان الذي يروي عن عباد: منكر الحديث. اهـ
=

«فتعاهَدْنَ وتعاقَدْنَ»[١].

وقال بعضُهم: «أنْ يتَصادَقْن ولا يَكتُمْنَ من أخْبارِ أزواجِهنَّ شيئًا»[٢].

قالَتِ الأُولَىٰ: «زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ».

ويُروىٰ: « قَحْرٍ »[٣].

« عَلَىٰ رَأْسِ جَبَلٍ وعْرٍ».

=

وعباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري، قال ابن سعد: هو ضعيف عندهم، وله أحاديث منكرة. اهـ

وقال يحيىٰ بن معين: حديثه ليس بالقوي ولكنه يكتب. اهـ

وقال أحمد: كانت أحاديثه منكرة، وكان قدريا، وكان يدلس. اهـ

وقال النسائي: ضعيف، ليس بحجة. اهـ

وقال الدارقطني: ليس بالقوي. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨)، وغيرهما.

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٠)، والطبراني (٢٣/ رقم ٢٦٨) من طريق عقبة بن خالدٍ السّكونيّ، وأخرجه ابن ديزيل (١٨)، من طريق إسماعيل بن أبي أويسٍ ابن أخت مالك بن أنسٍ، حدّثني أبي، كلاهما (عقبة بن خالد، وأبو أويس)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به، ولفظ السكوني: «فتعاهدن أن يتصادقن بينهنّ ولا يكتمن من أخبار أزواجهنّ شيئًا»، ولفظ ابن أبي أويس: «فتعاهدن ليتصادقن بينهنّ...». وسيأتي الكلام علىٰ إسناده.

(٣) لم أجده مسندًا، وذكر هذه الفقرة أصحاب المعاجم اللغوية في تفسير معنىٰ «قحر»، والقَحْرُ: الشيخ الكبير الهرم، والبعير المسن، وقيل: القَحْر المُسِنُّ وفيه بقية وجَلَدٌ، والجمع أقحر وقحور. ينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ٥٢٠)، و«الصحاح» (٢/ ٧٨٦)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (٢/ ٥٧٦)، و«الفائق في غريب الحديث» (٣/ ٤٨)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٢٢٠)، و«النهاية في غريب الحديث» (٤/ ١٦)، و«لسان العرب» (٥/ ٧٣)، و«تاج العروس» (١٣/ ٣٦٨).

ويُروىٰ: «وعْثٍ»[(١)].

«لا سَهْلٍ فَيُرْتَقَىٰ، وَلَا سَمِينٍ فيُنْتَقىٰ».

ويُروىٰ: «فيُنْتَقل»[(٢)].

وفي بعض الرِّواياتِ: «عَلَىٰ رَأْسِ قَوْزٍ وَعْثٍ، لَيْسَ بِلَبِدٍ فيُتَوَقَّلُ، ولا سَمِينٍ فيُنْتَقلُ[(٣)]»[(٤)].

[ت٣/ أ] [ع٣/ أ]

«وَلَا لِي عندَه مُعَوَّلٌ». / /

ويُروىٰ: «وَلَا لَهُ عندِي مُعوَّلٌ».

قالَتِ الثَّانيةُ: «زَوْجِي لَا أَبُثُّ خَبَرَهُ».

وفي روايةٍ[(٥)]: «أَنُثُّ»[(٦)]، ويُروىٰ: «أُنبِئ»[(٧)].

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «الأمثال» (١٠٦)، من طريق عيسىٰ بن يونس، عن هشام، عن أخيه، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه «البخاري» (٥١٨٩)، و«مسلم» (٢٤٤٨/ ٩٢).

(٣) في المطبوع: «فيتنقل».

(٤) ذكر هذا اللفظ أبو بكر ابن الأنباري، ينظر: «شرح السنة» للبغوي (٩/ ١٧٢)، و«التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٣٥٦)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٤٨٠)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٢٢٤)، و«لسان العرب» (٥/ ٣٩٨).

(٥) في (ع): «ويروىٰ».

(٦) لم أقف عليها، وذكر ابن حجر والقسطلاني أنّ هذه الرواية محكية عن القاضي عياض، ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦٠)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٨٢).

(٧) أخرجه النخشبي في «الحنائيات» (٢٢)، من طريق سعيد بن سلمة المدنيّ، عن هشام ابن عروة به.

«إِنِّي أَخَافُ أَلَّا أَذَرَهُ» -زاد بعضُهم: «ولا أَبْلُغُ قَدْرَه»[١]-.

«إِنْ أذكرْهُ[٢] أذكرْ عُجَرَهُ وبُجَرَهُ».

قالَتِ الثَّالثةُ: «زوجِيَ الْعَشَنَّقُ، إنْ أَنْطِقْ أُطلَّقْ، وإنْ أَسكُتْ أُعلَّقْ».

وفي روايةٍ: «علىٰ حَدِّ السِّنانِ المُذَلَّقِ»[٣].

قالَتِ الرَّابعةُ: «زَوْجِي كَلَيْلِ تِهامة»- زاد بعضُهم: «والغَيْثُ غَيْثُ غَمَامَةٍ»[٤]- «لا حَرَّ، ولا قرَّ، ولا مَخافةَ، ولا سَآمَةَ».

---

(١) لم أقف عليها، وقد حكاها ابن السِّكيت- كما ذكره عنه الرافعي في «التدوين» (١/ ٣٥٧)-.

(٢) في (ع): «أذكر».

(٣) لم أقف علىٰ هذه الرواية ونسبها ابن حجر لابن السكيت. ينظر «فتح الباري» (٩/ ٢٦١)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٦٧) للسيوطي، و«جمع الوسائل في شرح الشمائل» (٢/ ٥٠) للقاري.

(٤) أخرجه: الزبير بن بكار في «الأخبار الموفقيات» (٣٧٧)، ومن طريقه ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص: ٨٥)، وابن حذلم في «مشيخته» (٥٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٦) رقم (٢٧٤)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٥)، وفي «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٨- ٥٣٠)، وابن طبرزد (٨)، عن محمد بن الضحاك بن عثمان، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن هشام بن عروة به.

قال الدارقطني- كما في «أطراف الغرائب» (٢/ ٤٦٧)-: «ورواه الدَّرَاوَرْدي عن هشام مثله، وتفرد به عنه محمد بن الضحاك بن عثمان بن الضحاك بن عثمان الحِزَامي، وتفرد به الزبير بن بكار عنه أيضًا» اهـ.

قلت: **محمد بن الضحاك بن عثمان الحزامي**، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٥٩)، وقال الزبير بن بكار: من جلساء مالك يروي عنه وعن أبيه الضحاك ومات شابًّا وخلف أباه في العلم والأدب. ينظر: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (٣/ ١٦٩).

ويُروىٰ: «لا[1] حَرَّ، ولا وَخَامَةَ»[2]- زاد الهَيْثَمُ بنُ عَدِيٍّ: «ولا يُخافُ خَلفَهُ ولا أَمَامَهُ»[3] -.

قالَتِ الخامسةُ: «زَوْجِي إنْ دَخَلَ فَهِدَ، وإن خَرَجَ أَسِدَ، ولا يَسْأَلُ عمَّا عَهِدَ»- وقالَ بعضُهم: «يأكُلُ ما وَجَدَ، ولا يَسأَلُ عمَّا عَهِدَ، ولا يَرفعُ اليومَ لِغَدٍ»[4].

قالَتِ السَّادسةُ: «زَوْجِي إنْ أَكَلَ لَفَّ»- ويُروىٰ: «رَفَّ»[5] بالرَّاء- ويُروىٰ: «اقْتَفَّ»[6].

«وإن شَرِبَ اشْتِفَّ» - ويُروىٰ: «اسْتَفَّ»[7] -.

«وإن اضطجَعَ»- ويُروىٰ: «هَجَعَ»[8]- «التَفَّ».

---

(١) في (ع): «ولا».

(٢) أخرجه الزبير بن بكار في «الموفقيات» (٣٧٧) عن محمد بن الضحاك بن عثمان، وقد سبق تخريج روايته.

(٣) ينظر: «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٣٥٨).

(٤) أخرجه الزبير بن بكار في «الموفقيات» (٣٧٧) عن محمد بن الضحاك بن عثمان، وقد سبق تخريج روايته.

(٥) ينظر: «الغريبين في القرآن والحديث» لأبي عبيد الهروي (٢/ ٧٦٣)، «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ٤٠٧)، «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢٤٥)، «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٣٥٩).

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد، قال: حدّثني عمر بن عبد الله بن عروة به، وقد سبق تخريج روايته.

(٧) أخرجه ابن ديزيل (١٨)، من طريق إسماعيل بن أبي أويسٍ ابن أخت مالك بن أنسٍ، حدّثني أبي، عن هشام بن عروة به، وقد سبق تخريج روايته.

(٨) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٠)، من طريق عقبة بن خالدٍ.

«وإذا ذَبَحَ اغْتَثَّ»[١].

«ولا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثَّ»- / ويُروىٰ: «اللبْث»[٢]. [ب٣/ أ]

قالَتِ السَّابعةُ: «زوجِي عَيَايَاءُ»- قال بعضُهم: «أو غَيَايَاءُ»[٣] -.

«حَمَاقاء[٤]، طَبَاقاء، كلُّ داءٍ لهُ داء، شَجَّكِ، أو فَلَّكِ، أو بَجَّكِ، أو جمعَ كُلًّا لكِ».

قالَتِ الثَّامنةُ: «زَوْجِي الرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ، وَالْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وأَغْلِبُهُ والنَّاسَ يغْلِبُ». / [ت٣/ ب] [ع٣/ ب]

قالَتِ التَّاسعةُ: «زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ، طَوِيلُ النِّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ».

- زاد بعضهم: «لا يشْبعُ لَيْلَةَ يُضَافُ، ولا يَنَامُ لَيْلَةَ يَخَافُ»[٥]-.

قالَتِ العاشِرةُ: «زَوْجِي مَالِكٌ، وَمَا مَالِكٌ! مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ، كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ، إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ أَيْقَنَّ أَنَّهُنَّ / هَوَالِكُ». [ك٢/ ب]

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، والطبراني (٢٣/ رقم ٢٧٢)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١/ ٣٩٧)، (٤/ ٦٣)، من طريق القاسم بن عبدالواحد.

(٢) لم أقف عليها.

(٣) «البخاري» (٥١٨٩)، وغيره.

(٤) لم أقف عليها.

(٥) أخرجه الزبير بن بكار في «الموفقيات» (٣٧٧) عن محمد بن الضحاك بن عثمان، وقد سبق تخريج روايته.

وفي بعضِ الرِّواياتِ: «وهو أَمَامَ[1] القَوْمِ في المَهَالِكِ»[2].

وفي بعض الرِّوايات: «زَوْجِي أَبُو مَالِكٍ، ومَا / أَبُو مَالِكٍ! ذُو إِبِلٍ كَثِيرَةِ المَسَالِك، قَلِيلَةِ المَبَارِك»[3]- وفي بعضها: «كَثِيرَةِ المَسَارِحِ، قَلِيلَةِ المَبَارِحِ»[4]. [ل٢/ ب]

قالَتْ الحَادِيةُ عشرة: «زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ! أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ[5] أُذُنَيَّ»- وفي روايةٍ: «فَرْعَيَّ وَأُذُنَيَّ»[6] -.

---

(١) كُتبتْ الهمزة في (ت)، (ع) فوق الألف وتحتها؛ للإشارة إلىٰ جوازهما، فتكون الكلمة علىٰ الضبطين: «أمام»، و«إمام».

(٢) رواه يعقوب بن السّكيت، وابن الأنباري- كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٦٦)- وعزاه ابن الملقن- كما في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٤/ ٥٨٧)- لرواية الهيثم بن عدي، وينظر: «بلاغات النساء» (ص: ٨٢)، و«الغريبين» (٦/ ٢٠٢٠)، و«النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٧١)، و«التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٣٦٣).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٤- ١٦٦) رقم (٢٦٥)، والنخشبي في «الحنائيات» (١/ ٢٢٠)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٣٧- ٢٤٣)، من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن هشام بن عروة، به.

(٤) لفظة: «المبارح» أخرجها النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد، عن عمر بن عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة به.

(٥) كتب في حاشية (ع): «حَلي» بفتح الحاء، وكتب بجانبها: «معا» إشارة إلىٰ جواز الضبطين.

(٦) في المطبوع: «أذنيّ وفرعيّ»، وأخرج هذه اللفظة: علي بن المديني في «تسمية من روي عنه من أولاد العشرة» (ص: ١٧٦)، من طريق سعيد بن سلمة، ونسبها ابن حجر، والقسطلاني لابن السكيت، ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦٧)، و«المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي (٢/ ٤٥٠)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٨٧).
وأخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، والمخلص في «المخلصيات» (١/ ٢٩٥- ٢٩٧)، من طريق القاسم بن عبد الواحد، فقالَ: «أناس أذنيّ، وفرّع، فأخرج من شحم عضديّ».
=

«وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وَبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ[١] إِلَيَّ نَفْسِي». ويُروىٰ: «فَبَجِحَتْ[٢] نَفْسِي إليَّ» -ويُروىٰ: «فَبَجِحْتُ»- ويُروىٰ: «أُذُنَيَّه»، و«عَضُدَيَّه»، و«إِلَيَّه»[٣].

«وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ»- ويُرْوىٰ: «فِي أَهْلِي ذَاتَ غُنَيْمَةٍ»[٤]-.

«فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ، وَأَطِيطٍ، ودِيَاسٍ[٥] وَمُنَقٍّ »- ويُروىٰ: «فَجَعَلَنِي بَيْنَ جَامِلٍ، وصَاهِلٍ، وَدَائِسٍ، وَمُنَقٍّ»[٦].

=

وأخرجه ابن ديزيل (١٨) عن إسماعيل بن أبي أويس، فقال: « أناس أذني وفرع أناس من حليٍّ أذنيّ وملأ من شحمٍ عضدي»

ملحوظة: كتاب «**تسمية من روي عنه من أولاد العشرة**» لابن المديني هو من رواية حنبل ابن إسحاق عن علي بن المديني، ويرويه الدارقطني، وابن السماك كلاهما عن حنبل به، ويرويه أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان، عن الدارقطني، وابنِ السماك به، وآخر تراجم هذا الكتاب: (باب من اسمه أيوب)، ثم بعد ذلك ذكر ابن شاذان رواياتٍ بإسناده المذكور إلىٰ حنبل بن إسحاق ليست عن علي بن المديني؛ فمن الخطأ أن ينسب هذا الجزء من الكتاب لعلي بن المديني، فإما أن ينسب لابن شاذان، أو أن ينسب لحنبل بن إسحاق والله أعلم، وقد سميته هنا كما في المطبوع فلينتبه إلىٰ ذلك.

(١) في (ع) وضع علىٰ الجيم فتحة وكسرة، وعلىٰ التاء سكون وضمة وأشار إلىٰ جوازهما معًا.

(٢) في (ع) وضع علىٰ الجيم فتحة وكسرة، وأشار إلىٰ جوازهما معـاً.

(٣) أخرج هذه اللفظة: علي بن المديني في «تسمية من روي عنه من أولاد العشرة» (ص: ١٧٦)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٣٧- ٢٤٣) من طريق سعيد بن سلمة، الزبير بن بكار في« الموفقيات» (٣٧٧) عن محمد بن الضحاك.

(٤) لم أقف عليها.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «ودائس»، وعند النسائي في «الكبرىٰ» (٩٢٩٠)- ط دار التأصيل- من طريق القاسم بن عبد الواحد: «دابس».

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد.

«فَعندَهُ أَقُولُ فَلاَ أُقَبَّحُ، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَمَّحُ»- ويُروىٰ: «فَأَتَقَنَّحُ»[١] -ورواه بعضُهم: «فَأَتَفَتَّحُ»[٢]- زاد بعضُهم: «وآكُلُ فَأَتَمَنَّحُ»[٣]. / [ع٤/أ]

[ت٤/أ] «أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، عُكُومُهَا رَدَاحٌ، وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ»- / زاد بعضهم: «وَفِنَاؤُهَا فَيَاحٌ»[٤]-.

«ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ! مَضْجَعُهُ كَمَسَلِّ شَطْبَةٍ، وَيُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الجَفْرَةِ»- وفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «وَتَرْوِيهِ فِيقَةُ الْيَعْرَةِ، وَيَمِيسُ / فِي حَلْقِ النَّثْرَةِ»[٥]. [ب٣/ب]

«بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ!، طَوْعُ أَبِيها، وَطَوْعُ أُمِّهَا»- ويُروىٰ: «زَيْنُ أَبِيها، وَزَيْنُ أُمِّهَا»[٦] -.

---

(١) قال البخاري: «وقال بعضهم: فأتقمح بالميم، وهذا أصح» اهـ.

(٢) لم أقف عليها.

(٣) حكاها ابن حجر عن الهيثم بن عدي، ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦٩)، و«التوشيح علىٰ الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٧٢)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٨٨)، و«الغريبين» (٦/ ١٧٨٠)، و«النهاية» (٤/ ٣٦٤).

(٤) لم أجد هذا اللفظ، وأخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/ ١٦٠)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، والرافعي في «التدوين» (١/ ٣٥٢) بلفظ: «وبيتها فياح»، وينظر: «تهذيب اللغة» (١/ ٢١٢)، (٤/ ١٩٠)، (٤/ ٢٣٨)، و«الفائق» (٣/ ٤٩)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ١٦٦)، و«المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (٢/ ٦٥١) لأبي موسىٰ المديني، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ١٩٣).

(٥) رواه ابن الأنباري- كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٧٠)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٧٣)- وينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٢١١)، (٢/ ٥١١)، و«التدوين» (١/ ٣٦٦)، و«النهاية في غريب الحديث» (٣/ ٤٨٦)، (٥/ ٢٩٨).

(٦) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، وغيرُه، من طريق القاسم بن عبد الواحد، وقد سبق تخريجه.

«وَغَيْظُ جَارَتِهَا»- ويُروىٰ: «عَقْرُ جَارَتِها»[(١)]- ويُروىٰ: «غَيْرُ جَارَتِهَا»[(٢)]- [ويروىٰ: عُبْرُ جَارَتِها[(٣)]][(٤)]- ويُروىٰ: «حَيْرُ جَارَتِهَا»[(٥)]- ويُروىٰ: «وَحَيْنُ»[(٦)]، و«حَبْرُ»[(٧)] -.

«وَصِفْرُ رِدَائِهَا، وَمِلْءُ كِسَائِهَا» - ويُرْوَىٰ: «إِزَارِهَا»[(٨)]-.

«وَخَيْرُ نسائها».

زادَ الهَيْثَمُ في رِوَايَتِهِ: «بُرُودُ الظِّلِّ، وَفِيُّ الإِلِّ[(٩)]، كَرِيمُ الخِلِّ»[(١٠)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٤٨)، من طريق سعيد بن سلمة.

(٢) أخرجه علي بن المديني في «تسمية من روي عنه من أولاد العشرة» (ص: ١٧٢)، من طريق حنبل بن إسحاق، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن سعيد بن سلمة، عن هشام به، وينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٧١).

(٣) أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» (٧٤٤)، من طريق عباد بن منصور، عن هشام به بلفظ: «وعبر لجارتها».

(٤) ما بين المعقوفين ليس في (ت).

(٥) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد، وقد سبق تخريجه.

(٦) أخرجه الطبراني - كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٧٠)-.

(٧) رواية لسعيد بن سلمة- كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٧٠)-.

(٨) الزبير بن بكار في «الموفقيات» (ص ٣٧٨)، من طريق محمد بن الضحاك، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، و«الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣) رقم (٢٧٢)، من طريق القاسم بن عبد الواحد.

(٩) في (ت): «الأول»، ولعل الأصوب ما أثبته، وهو الذي في باقي النسخ.

(١٠) نسبها ابن حجر- كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٧٠)- لابن الأنباري، وينظر: «الفائق في غريب الحديث» (٣/ ٤٩)، «التدوين» (١/ ٣٦٧)، «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٦١)، «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٤/ ٥٩٥)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٧٤).

«جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ! لَا تَبُثُّ حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا»- ويُروى: «تَنُثُّ» بالنُّونِ فيهما[1]- ويُروى: «لا تُخْرِجُ حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا[2]»-.

«ولا تَنْقُلُ» - ويُروى: «تُفْسِدُ» - ويروى: «تُهْلِكُ» - ويُروى: «تُنَقِّثُ مِيرَتَنَا تَنْقيثًا»[3] - ويُروى:« تَقْشِيشًا»[4] - ويُروى: «وَلَا تَغُثُّ طَعَامَنَا تَغْثِيثًا»[5] - ويُروى: «تَغُشُّ طَعَامَنَا تَغْشِيشًا»[6] -.

«وَلاَ تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيشًا» - ويُروى: «تَغْشِيشًا»[7] -.

زاد ابنُ عَدِيٍّ[8]: «ولا تُنَجِّثُ عن أَخْبَارِنَا تَنْجِيثًا».

وزَادَ[9]: «ضَيْفُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ضيفُ أَبِي زَرْعٍ! في شِبَعٍ وَرِيٍّ وَرَتَعٍ.

---

(١) يعني في الكلمتين: «تبث، وتبثيثا»، فتكون الكلمتان: «تنث، وتنثيثا».

(٢) في (ت): «تفتيشا»، وكذا هي عند النسائي في «الكبرى» (٩٠٩٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد، وعند الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣) رقم (٢٧٢) من نفس الطريق: «تبثيثا»، وعند أبي طاهر المخلص في «المخلصيات» (٦٧٣): «تعشيشا».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي (ت): «تنفث ميرتنا تنفيثا»، والمثبت رواية الصحيحين.

(٤) كذا ولم أجد هذه اللفظة.

(٥) ينظر: «الفائق في غريب الحديث» (٣/ ٤٩)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ١٤٦)، و«النهاية» (٣/ ٣٤٢)، و«التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٣٦٨).

(٦) النسائي في «الكبرى» (٩٠٩٠)، من طريق عقبة بن خالد، بلفظ: «ولا تغش ميرتنا تغشيشا».

(٧) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/ ١٦٢)، ووقع في (ت): «تغشيسا».

(٨) يعني: الهيثم بن عدي، ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٧٢)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٧٤)، و«النهاية في غريب الحديث» (٥/ ١٧).

(٩) يعني: الهيثم بن عدي، ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٧٢)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٧٤).

طُهَاةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا طُهَاةُ أَبِي زَرْعٍ! لا تَفْتُرُ وَلَا تُعْدَىٰ، تَقْدَحُ قِدْرًا، / وَتَنْصِبُ أُخْرَىٰ، فَتَلْحَقُ الآخِرَةَ الأُولَىٰ. [ع٤/ ب]

مَالُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا مَالُ أَبِي زَرْعٍ! عَلَىٰ الجُمَمِ مَعْكُوسٌ، وعَلَىٰ العُفَاةِ / مَحْبُوسٌ». / [ك٣/أ] [ت٤/ ب]

قالَتْ: «خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ يَوْمًا، وَالأَوْطَابُ تُمْخَضُ» - وفي روايةِ ابنِ السِّكِّيتِ: «والوِطَابُ تَمْخَضُ»[1] -.

«فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ كَالفَهْدَيْنِ»- ويُروىٰ: «كَالصَّقْرَيْنِ »[2] -.

«يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِرُمَّانَتَيْنِ » - ويروىٰ: «مِنْ تَحْتِهَا» - ويُروىٰ: «مِنْ تَحْتِ صَدْرِهَا»[3] -ويُروىٰ: «فَمَرَّ بِجَارِيَةٍ شَابَّةٍ يُلْعَبُ [4] مِنْ تَحْتِ دِرْعِهَا»[5]-.

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٦)، من طريق عيسىٰ بن يونس باللفظ المذكور، ونسبه ابن قرقول إلىٰ النسائي، وإلىٰ ابن السكيت، وقال: «إن ابن السِّكِّيت ذكره في بعض نسخ كتابه «الألفاظ» اهـ. ولم أعثر عليه في الموضعين، وقالَ النووي: «وفي رواية في غير مسلم: **والوطاب**، وهو الجمع الأصلي، وهي سقية اللبن التي يمخض فيها، وقالَ أبو عبيد: هو جمع وطبة»، وينظر: «مطالع الأنوار» (٦/ ٢٠٠)، «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٥/ ٢٢٠).

(٢) النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٣٠١١)، من طريق القاسم.

(٣) رواية الهيثم بن عدي- كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٧٣)- وينظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٨)، و«المفهم» (٦/ ٣٤٨)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٧).

(٤) في (ت): «يلعت».

(٥) أخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٧)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر الوركاني، عن عيسىٰ بن يونس، عن هشام به.

«فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا» -.

زَادَ بعْضُهُم: «فَاسْتَبْدَلْتُ- وَكُلُّ بَدَلٍ أَعْوَرُ- فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا »[١] - ويُروىٰ: «شَابًّا» - «سَرِيًّا، رَكِبَ فَرَسًا شَرِيًّا» - ويُروىٰ: «عَرَبِيًّا»[٢] / - ويُروىٰ: «أَعْوَجِيًّا»[٣] - «وَأَخَذَ رُمْحًا خَطِّيًّا، وأَرَاحَ عَلَيَّ نِعَمًا ثَرِيًّا، وَأَعْطَانِي / مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ» - ويُروىٰ: «سَائِمَةٍ» - «زَوْجًا» - وفي رواية:« وَأَرَاحَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ سَائِمَةٍ زَوْجَيْنِ، وَمِنْ كُلِّ آبِدَةٍ اثْنَيْن»[٤]، وفي كتاب «مسلم»[٥]: «مِنْ كُلِّ ذِي رَائِحَةٍ[٦]».

[ب٤/أ] [ل٣/أ]

وقال: «كُلِي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكِ. فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيه مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آنِيَةِ أَبِي زَرْعٍ» - ويروىٰ: «فلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَصَبْتُهُ مِنْه، فَجَعَلْتُه في أَصْغَرِ وِعَاءٍ مِنْ أَوْعِيَةِ أَبِي زرْعٍ مَا مَلأَهُ».

قالَتْ عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا: «قالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: **كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، وفي روايةِ ابنِ حَبِيبٍ: قالَتْ عائشةُ: «فكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَثِيرًا / مَا يَقُولُ إذَا دَاعَبَنِي: **يَا عَائِشَةُ، كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرَعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**» - زاد في بعضِ

[ع٥/أ]

---

(١) أخرجه الزبير بن بكار في «الموفقيات» (ص ٣٧٧)، من طريق محمد بن الضحاك والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣) رقم (٢٧٢)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٦٧٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد، بلفظ: «شابًّا».

(٢) أخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٧)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر الوركاني، عن عيسىٰ بن يونس، عن هشام به.

(٣) أخرجه الزبير بن بكار في «الموفقيات» (ص ٣٧٧).

(٤) لم أجد هذا اللفظ.

(٥) «صحيح مسلم» (٢٤٤٨).

(٦) كذا في جميع النسخ والمطبوع، والذي عند مسلمٍ: «ذابحة».

الرِّواياتِ: «**إِنَّهُ طَلَّقَهَا، وَإِنِّي لَا أُطَلِّقُكِ**»[١]، ذكرَها أحمدُ بنُ خالدٍ[٢] في «مُسندِهِ»، وكذا زادَهُ مُصْعبٌ الزُّبَيْرِيُّ[٣] وغيرُه عن هِشَامِ بن عُروةَ، / [ت٥/ أ] ورُوِي مثلُه عن إسماعيلَ بنِ أبي أُوَيْسٍ، عن أَبِيه، عن هشامٍ، وقال فيه: «**غَيْرَ أَنِّي لَا أُطَلِّقُكِ**»[٤].

وفي روايةٍ أخرىٰ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ في الأُلْفَةِ والرِّفَاءِ، لا في الفُرْقَةِ وَالخِلَاءِ**»[٥]، رواها ابنُ الأنْبَارِيِّ، وهو من معنىٰ الرِّوايةِ الأُخْرىٰ، وبهذا تتمُّ الفائدةُ.

قالَتْ عائشةُ: «قلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَلْ أَنْتَ خَيْرٌ لِي مِنْ أَبِي زَرْعٍ».

وقدْ رُوِّيْنَا من طريقِ الزُّبيْرِ بنِ بكَّارٍ هذا الحديثَ بغيرِ سياقِ من تقدَّمَ، وفيه زياداتٌ ومُخالفةٌ فرأينا مَساقَهُ[٦] علىٰ نصِّه.

---

(١) ينظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢٤/ ٥٦٤)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٧٥)، و«المقاصد الحسنة» (ص: ٥٢٢)، و«التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٧/ ٣٢٧٦).

(٢) أحمد بن خالد بن يزيد، سبق ترجمته، وقد صنَّف: «مُسْنَد مالك».

(٣) رواه الزبير بن بكار- كما في «علل الدارقطني» (٣٤٩٠) عن عمه مصعب بن عبد الله الزبيري، عن أبيه عبد الله بن مصعب، عن هشام، نحو حديث الدراوردي، وقال- كما في «أطراف الغرائب» (٦٢٧٢)-: «غريب من حديث عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام عن هشام، تفرد به الزبير بن بكار عن عمه مصعب عن أبيه» أهـ.

(٤) أخرجه ابن ديزيل في حديثه (١٨)، من طريق إسماعيل به.

(٥) نسبها ابن حجر زيادةً للهيثم بن عدي- كما في «فتح الباري» (٩/ ٢٧٥)- ووقع في مطبوعته: «في الألفة والوفاء، لا في الفرقة والجلاء»، وينظر: «شرح السنة» للبغوي (٩/ ١٨٠)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ٢٩٣- ٢٩٤)، و«النهاية» (٢/ ٥٨، ٧٦، ٢٤٠)، و«التدوين» (١/ ٣٧٠).

(٦) في المطبوع: «سياقه».

حدَّثنا الفقيهُ الحافظُ أبو بكرٍ محمَّد بنُ عبدِ اللهِ[١]- إملاءً مِنْ لفظِه سنة خمسٍ وتسعين وأربع مئة- قال: ثنا أبو الحُسين المُباركُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ الصَّيْرَفِيُّ[٢]، قال: ثنا الشَّيخُ أبو الحسنِ محمَّدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ جعفرٍ[٣]، ثنا أبو الحسنِ الدَّارَقُطْنيُّ[٤].

[ب٤/ب] قالَ الشَّيْخُ أبو الحُسينِ: / وحدَّثنا القاضِي أبو الحسينِ بن المهتدي[٥]،

---

(١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد المعافري، المعروف بابن العربي أحد الأعلام صاحب «عارضة الأحوذي»، و«أحكام القرآن» وغيرها من التصانيف النافعة (ت: ٥٤٣ هـ) ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ٦٦)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٦)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٨٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٩٧).

(٢) المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم أبو الحسين الصيرفي المعروف بابن الطُّيوري، قال أبو سعد السمعاني: كان محدثًا مكثرًا صالحًا أمينًا، صدوقًا، صحيح الأصول، صيِّنًا، ورعًا، وقورًا، حسن السَّمْتِ، كثير الكتابة، كثير الخير، سمع الناس بإفادته من الشيوخ، ومتَّعه الله بما سمع حتىٰ انتشرت عنه الرواية وصار أعلىٰ البغداديين سماعًا. (ت: ٥٠٠ هـ). «التقييد» (ص: ٤٣٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢١٣) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨٣٠).

(٣) محمد بن عبد الواحد ابن زوج الحُرّة محمد البغداديّ. أبو الحسن قال الخطيب: كان كثير السماع إلا أنه باع كتبه قديمًا واشترينا بعضها فسمعناه منه. (ت: ٤٤٢ هـ). «تاريخ بغداد» (٣/ ٦٢٦)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٤١)، و«الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة» (٨/ ٤٤٣).

(٤) «أطراف الغرائب» (٦٢٧٢)، و«العلل» (٣٤٩٠).

(٥) محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله أبو الحسين. الخطيب القاضي الهاشمي المعروف بابن الغريق سمع الحديث من جماعة منهم أبو حفص عمر بن شاهين، وأبو الحسن الدارقطني (ت: ٤٦٥ هـ) «التقييد» (ص: ٩٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٢٦).

وأبو الفضلِ عبيدُ اللهِ بنُ أحمدَ الكوفيُّ[(١)]، قالَا: ثنا أبو القاسِمِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ أحمدَ الصَّيْدَلانِيُّ المُقرِئ[(٢)]- واللفظُ له- قالَا: ثنا يزدادُ بنُ عبدِ الرحمنِ الكاتبُ[(٣)]، ثنا الزُّبَيْرُ بنُ بَكَّارٍ[(٤)]،/ ثنا محمَّدُ بنُ / الضَّحَّاكِ بنِ عثمانَ، عن عبدِ العزيزِ بنُ محمَّدٍ، عن هشامِ بنِ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ قالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وعندِي بعْضُ نِسَائِه[(٥)]، فَقال: « **يَا عَائِشَةُ، أَنَا لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، قالَتْ: يا رَسُولَ اللهِ: وما حَدِيثُ أَبِي زَرْعٍ وأُمِّ زَرْعٍ؟قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ قَرْيَةً مِنْ قُرَىٰ اليَمَنِ كَانَ بِهَا بَطْنٌ مِنْ بُطُونِ اليَمَنِ، وكَانَ مِنْهُمْ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ امْرَأَةً، / وإِنَّهُنَّ خَرَجْنَ إِلىٰ مَجْلِسٍ لَهُنَّ، فَقالَ بعضُهم[(٦)] لِبعْضٍ: تَعَالَيْنَ فَلْنَذْكُرْ بُعُولَتَنَا بِما فِيهِم ولا نَكْذِبُ.** قال: **فَبَايَعْنَ عَلَىٰ ذَلِكَ.**

[ك٣/ ب] [ع٥/ ب] [ت٥/ ب]

فَقِيلَ لِلْأُولَىٰ: تَكَلَّمِي بِنَعْتِ زَوْجِكِ، فَقالَتْ: اللَّيْلُ لَيْلُ تِهَامَةَ، وَالغَيْثُ غَيْثُ غَمَامَةٍ[(٧)]، وَلَا حَرٌّ وَلَا وَخَامَة.

---

(١) عبيد الله بن أحمد بن علي أبو الفضل الصيرفي، يعرف بابن الكوفي سمع: أبا حفص الكتاني، وأبا طاهر المخلص وأبا القاسم ابن الصيدلاني، وجماعة من أمثالهم (ت: ٤٥٢). «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٢٦)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٣٠).

(٢) عبيد الله بن أحمد بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن أبو القاسم المقرئ، المعروف بابن الصيدلاني (ت: ٣٩٨ هـ) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١١)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٧٨٩).

(٣) يزداد بن عبد الرحمن بن محمد بن يزداد أبو مُحمد الكاتب مروزي الأصل (ت: ٣٢٧ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ٥١٨)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٥٤١).

(٤) «الموفقيات» (ص: ٣٧٧).

(٥) في «الموفقيات» (ص: ٣٧٧): « أن رسول الله ﷺ دخل عليها، وعندها بعض نسائه».

(٦) كذا في جميع النسخ، والأشهر أن يقال: «بعضهن».

(٧) في مطبوعة «الموفقيات»: «عمامة».

قِيلَ للثَّانِيَةِ- وَهِيَ عَمْرَةُ بِنْتُ عَمْرٍو-: قُولِي، فَقالَتْ: المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، [ل٣/ ب] وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ، وَأَغْلِبُهُ، / والنَّاسَ يَغْلِبُ.

قِيلَ للثالثة: تكَلَّمِي- وهي حُبَّا[1] بنْتُ كَعْبٍ- قالَتْ: مَالِك، وَما مَالِكٌ لَهُ إبلٌ كَثِيرَةُ المَسَارِحِ، عَظِيمَةُ المَبَارِكِ[2]، إذا سَمِعْنَ صَوْتَ الضَّيْفِ أَيْقنَّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكٌ.

قِيلَ للرَّابعة: تكلَّمِي- وهِي مَهْدَدُ بنتُ أبي هَرْمَةَ[3]- قالَتْ: زَوجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ، علىٰ جَبَلٍ وَعْثٍ[4]، لا سَهْلٌ فَيُرْتَقىٰ، وَلا سَمِينٌ فينتقل[5].

قِيلَ للخَامِسَةِ: تَكَلَّمِي- وهِي كَبْشَةُ- قالَتْ: زوجِي رَفِيعُ العِمَادِ، كَثِيرُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ البَيْتِ مِن النَّادِ، (لا يَشْبَعُ لَيْلَةً يُضَافُ، وَلا يَنَامُ لَيْلَةً يَخَافُ)[6].

[ب٥/ أ] قِيلَ للسَّادِسَةِ: تَكَلَّمِي- وَهِي هِنْدُ- قالَتْ: زوجِي / كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ، إنْ [ع٦/ أ] حدَّثْتِهِ سَبَّكِ[7]، وإنْ مَازَحْتِهِ / فَلَّكِ، وإلَّا جَمَعَ كُلًّا لَكِ.

قِيلَ للسَّابعة[8]: تكَلَّمِي -وهِي حُبَّىٰ بِنْتُ عَلْقَمَةَ- قالَتْ: زوجِي إذا خَرَجَ فَفَهْدٌ[9]،

---

(١) في مطبوعة «الموفقيات»: «حُييّ».

(٢) في مطبوعة «الموفقيات»: «ذو إبل كثيرات المبارك، قريبات المسارح».

(٣) في مطبوعة «الموفقيات»: «وهي مهرد ابنة أبي هزومة».

(٤) في مطبوعة «الموفقيات»: «وعر».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «فينتقىٰ»، وكذا في مطبوعة «الموفقيات».

(٦) ما بين القوسين ليس في مطبوعة «الموفقيات».

(٧) في مطبوعة «الموفقيات»: «مسك».

(٨) في مطبوعة «الموفقيات»: جعل السابعة مكان الثامنة، والعكس.

(٩) في (ع): «فهد».

وإذَا دَخَلَ فَأَسَدٌ[١]، ولا يسأل عمَّا عَهِدَ، وَلَا يَرفَعُ اليومَ لِغَدٍ. / [ت٦/ أ]

قِيلَ للثَّامِنة: تَكَلَّمِي- وهي ابْنَةُ دَوْسِ بنِ عبدٍ- قالَتْ: زوجي إذا أَكَلَ الْتَفَّ، وإذا شَرِبَ اشْتَفَّ، وَلَا يُدْخِلُ الكَفَّ فَيَعْلَمُ البَثَّ[٢].

قِيلَ للتَّاسعة: تكَلَّمِي، قالَتْ: زوجي هُو مَنْ لا أذْكُرُهُ، وَلا أَبُثُّ خَبَرَهُ، أخَافُ ألَّا أَذَرَهُ، إنْ أَذْكُرْهُ أذْكُرْ عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ.

قِيلَ للعَاشِرةِ: تَكَلَّمِي- وهي كَبْشَةُ بِنتُ الأَرْقَمِ- قالَتْ: نَكَحْتُ العَشَنَّقَ، إنْ سَكَتُّ عَلَّقَ، وإنْ تَكَلَّمْتُ طَلَّقَ.

قيل لأمِّ زرعٍ- وهي أمُّ زرعٍ بنتُ أُكَيْمل بن سَاعِدَةَ- وسمَّاها الدُّرَيْدِيُّ[٣] في غير هذا الحديث: عاتِكةَ، ذكرَ ذَلِك في كِتَابِه المُسمَّىٰ «بالوشاح»[٤]-: تَكَلَّمِي، قالَتْ: أَبُو زَرْعٍ، وَمَا أَبُو زَرْعٍ! (أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ

---

(١) في (ع): «أسد»، وفي مطبوعة «الموفقيات» «زوجي إذا خرج أسد، وإذا دخل فهد».

(٢) في مطبوعة «الموفقيات»: «زوجي إذا أكل لف، وإذا شرب اشتف، وإذا رقد التف، ولا يدخل الكف فيعرف البث».

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفىٰ: ٣٢١ هـ) صاحب كتاب «جمهرة اللغة»، و«الاشتقاق»، و«الوشاح»، وغيرها من المصنفات ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٩١)، و«إنباه الرواة» (٣/ ٩٢)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٤٤٧)، و«طبقات الشافعية» الكبرىٰ (٣/ ١٣٨)، و«كشف الظنون» (٢/ ٢٠١١)، و«أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون» (ص: ٣٨)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٨٠).

(٤) ذكره ياقوت، وابن خلّكان، وابن السّاعي، قال ياقوت: «علىٰ حذو المحبّر لابن حبيب»، وفي معهد المخطوطات ورقتان في الميكروفيلم رقم ١٨٩٥ في مجموعة من مكتبة الإسكوريال، ينظر: «معجم الأدباء» (٦/ ٢٤٩٥)، «الدر الثمين في أسماء المصنفين» (ص: ٢٠٢)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٣٢٤)، ومقدمة تحقيق عبد السلام هارون لكتاب «الاشتقاق».

عضُدَيَّ، بَجَّحَنِي، فَبَجَحْتُ، وَجَدَنِي في غُنَيْمَةِ أَهْلِي، فَنَقَلَنِي إِلَىٰ أَهْلِ جامِلٍ وَصَاهِلٍ)[١]، (فَبَيْنَمَا أَنَا عندَهُ! أَنَامُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَمَّحُ، وَأَتكَلَّمُ فَلا أُقَبَّحُ)[٢]، / [ك٤/ أ] وَبِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، وَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ! (مَضْجَعُهَا كَمَسَلِّ الشَّطْبَةِ، وتُشْبِعُهَا ذِرَاعُ الجَفْرَةِ)[٣]،(وَوَلِيدَةُ أَبِي زَرْعٍ، وَمَا وَلِيدَةُ أَبِي زَرْعٍ، لا تُفْسِدُ مِيرَتَنَا تَقْشِيشًا، وَلا تُخْرِجُ حَدِيثَنَا تَنْثِيثًا)[٤]، فَخَرَجَ مِنْ عندِي أَبُو زَرْعٍ، والأَوْطَابُ تُمْخَضُ، فَإِذَا هُوَ بِأُمِّ غُلامَيْنِ كَالْفَهْدَيْنِ، يَرمِي مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِالرُّمَّانَتَيْنِ[٥] [ع٦/ ب] فَتَزَوَّجَهَا أَبُو زَرْعٍ وَطَلَّقَنِي، واسْتَبْدَلتُ[٦] / بعدَهُ - وَكُلُّ بَدَلٍ أَعْورُ - فَتَزَوَّجْتُ [ت٦/ ب] شَابًّا سَرِيًّا رَكِبًا أَعْوَجِيًّا، / وَأَخَذَ خَطِّيًّا، وَأَرَاحَ نَعَمًا ثَرِيًّا، فقال: كُلِي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكِ، فَجَمَعْتُ أَوْعِيَتَهُ، فَلَمْ تَعْدِلْ وِعَاءً وَاحِدًا مِنْ أَوْعِيَةِ أَبِي زَرْعٍ، [ب٥/ ب] (قالَتْ: فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا لَكِ كأبي / زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ»)[٧].

---

(١) في مطبوعة «الموفقيات»: «وجدني في أهل غنيمة بشق، فنقلني إلىٰ أهل صهيل وأطيط ودائس ومنق، ملأ من شحم عضديه، وأناس من حلي أذنيه، وبجح نفسي فتبجحت إليه».

(٢) في مطبوعة «الموفقيات»: «وأنا أنام وأتصبح، وأشرب فأتقمح، وأقول ولا أقبح».

(٣) جاء علىٰ حاشية (ت): «كذا وقع في الأصل، قال في طرة الكتاب: كذا وقع في هذه الرواية» اهـ، وفي مطبوعة «الموفقيات»: «ملء إزارها، وصفر ردائها، وزين أمهاتها ونسائها».

(٤) ما بين القوسين ليس في مطبوعة «الموفقيات»، وقد رواها ابن طبرزد في جزئه (٨) من طريق الزبير بن بكار.

(٥) كذا في (ت)، (ع)، وفي (ك): «كالرمانتين»، وفي المطبوع: «برمانتين».

(٦) في (ع): «فاستبدلت».

(٧) ما بين القوسين ليس في مطبوعة «الموفقيات»، وهو في باقي المصادر من طريق الزبير بن بكار.

قال أبو بكرٍ الخَطيبُ[(١)]: «هذا حديثٌ غريبٌ، لا أعلمُ رواهُ هكذا إلَّا محمدُ بنُ الضَّحَّاكِ».

وقال أبُو الحَسنِ الدَّارقطنيُّ[(٢)] - وذكرَ حديثَ محمَّدِ بنِ الضَّحَّاكِ، عن الدَّراوَرْديِّ هذا- قال: وسَمَّىٰ فيه النِّسوةَ ونسبهنَّ. قال: وأتبعه الزُّبيرُ بنُ بكَّارٍ: عن عمِّه مُصعبٍ، عن أبِيه عبدِ اللهِ، عن هشامٍ / نحو حديثِ الدَّراوَردِيِّ. [ل٤/أ]

يريدُ ما نذكرُه عن الزُّبيرِ[(٣)] بعدَ هذا بسندِنا المُقدَّمِ عنه؛ فإنَّه قال عند تمامِ الحديثِ: قال الزُّبيرُ: وحدَّثني عمِّي مُصعبُ بنُ عبدِ اللهِ، عن جدِّي عبدِ الله بنِ مُصعبٍ، عن هشامِ بنِ عُروةَ مثلَه، وزاد: وقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**أنَا لكِ كأبِي زَرعٍ لأمِّ زرعٍ، إنَّه طلَّقَها، وإنِّي لا أُطلِّقُكِ**».

زادَ النَّسائِيُّ في «مسنده»[(٤)]: عن عبدِ الرحمَّن بنِ محمَّدِ بنِ سَلَامٍ، قال: ثنا رَيحانُ بنُ سعيدِ بنِ المُثنَّىٰ، ثنا عبَّادُ بنُ منصورٍ، عن هشامٍ، عن أبِيه، عن عائشةَ [قالَتْ][(٥)]: قال لِي النَّبيُّ ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ! كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، قالَتْ عَائِشَةُ: «بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، بَلْ أَنْتَ خَيْرٌ لِي مِنْ أَبِي زَرْعٍ». وذكرَ نحوَهُ مِنْ حديثِ عُمرَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ.

* * *

---

(١) «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٤).

(٢) «العلل» (٣٤٩٠).

(٣) أخرجه ابن طبرزد (٩)، من طريق الزبير بن بكار.

(٤) «السنن الكبرىٰ» (٩٠٩٢).

(٥) زيادة من (ع).

[ت٧/ أ]
[ع٧/ ب]

التَّفْسِيرُ(١) //

السَّنَدُ:

اختُلفَ في سندِ هَذَا الحديثِ ورفعِهِ، معَ أَنَّهُ لَا خِلافَ في صِحَّتِهِ، وأَنَّ الأئمَةَ قد قبلُوهُ، وخرَّجُوهُ(٢) في الصِّحاحِ، مسلمٌ، والبُخاريُّ(٣) فمَنْ بعدهُمَا، ولا مَخرجَ له - فيما انتهىٰ إليَّ- إلَّا مِن رِوايةِ عُروةَ، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فرُوي من غيرِ طريقٍ عن عُروةَ، عنها منْ قولِ النَّبيِّ ﷺ كلُّه، هكَذَا رواهُ عبَّادُ بن منصورٍ(٤)، وعبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ الدَّراوَرديُّ(٥)، وعبدُ اللهِ بنُ مُصعبٍ الزُّبيريُّ(٦)،

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «تفسير».

(٢)كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «وخرّجه».

(٣) البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨).

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» (٧٤٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٢)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (٤٧٠٢)، والدولابي في « الكنىٰ والأسماء» (١٢٧٧)، وأبو عوانة- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٠٥)-، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧١) رقم (٢٦٩)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٨٣)، من طريق ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، وسبق الحكم علىٰ هذا الطريق.

(٥) أخرجه الزبير بن بكار في «الموفقيات» (ص ٣٧٧)، ومن طريقه ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص: ٨٥- ٨٦)، وابن حذلم في «مشيخته» (٥٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٦) رقم (٢٧٤)، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٨- ٥٣٠)، وفي « الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/ ٢٤٥- ٢٤٦)، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٣٨- ٥٣٩)، وابن طبرزد (٨) عن محمد بن الضحاك بن عثمان، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي.

(٦) في (ك): «الزهري»، وهو تصحيف، وهذا الطريق أخرجه الدارقطني كما في «أطراف الغرائب» (٦٢٧٢)، وذكره في «العلل» (٣٤٩٠)، وينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٥٦).

ويُونُسُ بنُ أبي إسحاقَ السَّبيعيُّ[١]، كلُّهم عن هشامِ بن عُروةَ، عن أبِيهِ، عن عائشةَ، عن النَّبيِّ ﷺ.

وهكَذَا رَواهُ أبُو / مَعْشَرٍ[٢]، عن هشامٍ إلَّا أنَّه قال: عن هشامٍ وغيرِه / منْ أهلِ المدينةِ، عن عُروةَ، عن عائشةَ عن النَّبيِّ ﷺ. [ب٦/أ] [ك٤/ب]

ورواه أيضًا أبُو مَعشَرٍ[٣]، عن عبدِ اللهِ بنِ إسحاقَ الطُّلَحيِّ، عن عائشةَ، وأسنَدَهُ بطولِهِ.

وكذلِك رفعَهُ القاسِمُ بنُ عبدِ الواحدِ[٤] إلَّا أنَّه قال: حدَّثني عمرُ بنُ عبدِ اللهِ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣) رقم (٢٧١)، وفي «الأوسط» (٥٨٣٥)، من طريق عبيد بن يعيش، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٢)، من طريق نصر بن داود، كلاهما (عبيد بن يعيش، ونصر بن داود) عن يحيىٰ بن يعلىٰ، عن عبد الكريم بن الجراح الدمشقي أبي بكر الشامي، عن يونس بن أبي إسحاق به، وسقط: عبد الكريم ابن الجراح من مطبوعة «الأوسط»، ووقع عند الرامهرمزي في رواية نصر بن داود: «عن يحيىٰ بن يعلىٰ، **ثنا أبي**، عن يونس به»، وأخشىٰ أن يكون ذلك خطأً من النساخ، ولعل صوابه: «عن يحيىٰ بن يعلىٰ، **ثنا أبي بكر**»؛ فقد قال الدارقطني- كما في «أطراف الغرائب» (٦٢٧٢)-: «غريب من حديث يونس بن أبي إسحاق، عن هشام، تفرد به يحيىٰ بن يعلىٰ، عن عبد الكريم بن الجراح الدمشقي أبي بكر، ولا نعلم حدث به غير نصر بن داود بن طَوْق أبو منصور» اهـ.

(٢) أخرجه القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٢/ ١٦٣)، ومن طريقه الرافعي في «التدوين» (١/ ٣٥٣) عن حجاج بن محمد الأعور، عن أبي معشر به، **وأبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني**، ضعفه يحيىٰ بن معين، وغيره، وقال البخاري: منكر الحديث، وقالَ أبو داود، والنسائي: ضعيف.

(٣) ذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠).

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٤- ٢٢٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٠٣٥)، وفي «السنة» (١٢٣٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، =

ابنِ عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ، عن النَّبيِّ ﷺ.

هكذا قال النَّسائيُّ[1]: عن عُروةَ، عن عائشةَ.

وقال الدَّارقطنيُّ[2]: عن أبيه، عن عائشةَ. فجعلُوه من قولِ النبيِّ ﷺ نصًّا من غيرِ احتمالٍ، وأسندُوهُ بطولِهِ.

وهكذا ظاهرُ روايةِ حنْبلِ بنِ إسحاقَ[3]، عن مُوسىٰ بنِ إسماعيلَ

= والدولابي في «الكنىٰ والأسماء» (١٩٣٦)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣- ١٧٦) رقم (٢٧٢)- ومن طريقه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٧٥)، وابن شاهين في « شرح مذاهب أهل السنة» (١٩٠)، والدارقطني كما في «أطراف الغرائب» (٦١٣٩)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٦٧٣، ٣٠١١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٤١٤، ٢٤١٥)، وأبو نعيم في «فضائل الخلفاء» (١٥٣)، من طريق القاسم بن عبد الواحد وقد سبق وتكلمت علىٰ إسناده، ينظر (ص: ٥٨-٥٩).

(١) «السنن الكبرىٰ» (٩٠٩٣).

(٢) «العلل» (٣٤٩٠)، و«أطراف الغرائب» (٦١٣٩).

(٣) أخرجه أبو عوانة في «المستخرج»- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٠٥)- وعلي بن المديني في «تسمية من روي عنه من أولاد العشرة» (ص: ١٧٢)، والحنائي في «الحنائيات» (٢٢)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٣٧)، وابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٢١٧)، والذهبي في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٣٩)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٤٢٦)، من طريق حنبل بن إسحاق به.

وقد تابع حنبلَ بن إسحاق علىٰ روايته هكذا: **هشامُ بن علي السيرافي، وإبراهيمُ بن يحيىٰ بن ميمون**- كذا عند أبي عوانة جمع ثلاثتهم (هشام بن علي، وحنبل بن إسحاق، وإبراهيم بن يحيىٰ بن ميمون).

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٤) رقم (٢٦٥) عن **العباس بن الفضل الأسفاطي**.

ثلاثتهم (هشام بن علي، وإبراهيم بن يحيىٰ بن ميمون، العباس بن الفضل الأسفاطي) =

المِنْقَرِيِّ، عن سعيدِ بن سلمةَ، عن هشامٍ، إلَّا أنَّه قال: عن هشامٍ، عن أَخِيهِ، عن

=

عن موسىٰ بن إسماعيل به مثل رواية حنبل بن إسحاق.
وأخرجه مسلم (٢٤٤٨) عن **الحسن بن علي الحلواني**، عن موسىٰ بن إسماعيل به ولم يسق لفظه.
قال أبو العباس القرطبي: وقد رواه سعيد بن مسلم المديني، عن هشام بن عروة، عن أخيه عبدالله، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «**كنت لك كأبي زرع لأم زرع**». ثم أنشأ يحدِّث بحديث أم زرع وصواحبها، قال: اجتمع إحدىٰ عشرة امرأة... وذكر الحديث. فتوهم بعض الناس: أن هذا الحديث كلُّه مرفوعٌ إلىٰ النبي ﷺ فنسبه إليه، وجعله من قوله. وهو وهم محض؛ فإنَّ القائل: ثم أنشأ يحدِّث؛ هو: هشام يخبر بذلك، عن أخيه، عن أبيه: أنه أنشأ بعد ذلك القول المتقدِّم: يحدَّث بالحديث. اهـ «المفهم» (٦/ ٣٣٤).
ونقل ابن حجر مثل هذا الكلام عن المصنف ثم قال: وأخذ القرطبي هذا الاحتمال فجزم به وزعم أن ما عداه وهم وسبقه إلىٰ ذلك ابن الجوزي، لكن يعكر عليه أن في بعض طرقه الصحيحة ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث، وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي أشرت إليها ولفظه كنت لك كأبي زرع لأم زرع ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث فانتفىٰ الاحتمال ويقوي رفع جميعه أن التشبيه المتفق علىٰ رفعه يقتضي أن يكون النبي ﷺ سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعًا من هذه الحيثية ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف من قول عائشة هو أن الذي تلفظ به النبي ﷺ لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكما ويكون من عكس ذلك فنسب قص القصة من ابتدائها إلىٰ انتهائها إلىٰ النبي ﷺ واهمًا كما سيأتي بيانه. اهـ «فتح الباري» (٩/ ٢٥٧).
قلت: هذا الكلام فيه أمران:
الأول: أن الخطيب البغدادي سبق كُلًّا من القرطبي وابن الجوزي إلىٰ هذا الكلام، فقد قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ونرىٰ أن القائل في حديث سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن هشام الذي ذكرناه: «ثم أنشأ يحدث بحديث أم زرع وصواحبها»، هو هشام بن عروة، حكىٰ أن أباه أنشأ يحدث وأدرج ذلك القول، فصار كأنه إخبار من عائشة أن النبي ﷺ حدث بحديث أم زرع. اهـ «الفصل للوصل المدرج » (١/ ٢٤٤).
الثاني: أن طريق القاسم بن عبد الواحد ضعيف، وقد سبق وبينت ما فيه (ص٥٨-٥٩).

[ع٧/ ب] أبِيه، عن عائشةَ قالَتْ: قال لِي رسولُ اللهِ ﷺ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**»،/
[ت٧/ ب] ثُمَّ أَنْشَأَ / يُحَدِّثُ حَدِيثَ أمِّ زرعٍ، وساقَ الحديثَ بطولِهِ.

وكذلك قال أحمدُ بنُ داودَ الحرَّانِيُّ(١)، عن عِيسىٰ بنِ يونُسَ، عن هشامِ ابنِ عُروةَ، عن [أَخِيه عبدِ اللهِ](٢)، عن أبِيه، عن عائشةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، وكذا حكاهُ عنهُ القاسمُ بنُ سلَّامٍ(٣).

وكذلِك رفعَهُ الهيثمُ بنُ عدِيٍّ(٤)، عن هشامٍ، إلَّا أنَّه قال: عن أخِيهِ يحيىٰ ابنِ عُروةَ، عن عُروةَ، وساقَهُ كلَّه مِنْ قولِ النَّبيِّ ﷺ نصًّا.

ورواه عليُّ بن حُجْرٍ(٥)، وابنُ جَنابٍ(٦)، وسُليمانُ بنُ

---

(١) **إسناده ضعيف جدًّا**؛ أخرجه علي بن المديني في «تسمية من روي عنه من أولاد العشرة» (ص: ١٧٧)، من طريق حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن داود الحراني به.
وأحمد بن داود الحراني، قال الدارقطني: متروك كذاب. وقال ابن حبان: كان بالفسطاط يضع الحديث لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل الإبانة لأمره ليتنكب حديثه. اهـ. ينظر: «المجروحين» (١/ ١٤٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٥١)، و«الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١/ ٧٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣٧٠).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (ت)، وهو في باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر التخريج.

(٣) يعني عن عيسىٰ بن يونس، ينظر: «غريب الحديث» (٢/ ١٦٣).

(٤) أخرجه الدارقطني في «الثاني من الأفراد» (٢٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» وسبق الكلام عليه (ص٦٢).

(٥) أخرجه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨)، والترمذي في «الشمائل» (٢٥٣)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٨٩)، وأبو عوانة- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٠٥)- والسراج (١٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٣٤٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٢٧)، والرافعي في «التدوين» (١/ ٣٥١).

(٦) أخرجه مسلم (٢٤٤٨)، وأبو يعلىٰ (٤٧٠١)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ٩- ١١)، وفي «فضل أم المؤمنين عائشة» (١)، وابن حجر في «تغليق التعليق» (٤/ ٤٢٧)-.

عـبدِ الرَّحمنِ[١]، ومحمَّدُ بنُ جعفرٍ غُندر[٢]، وهشامُ بنُ عمَّارٍ[٣]، ومحمَّدُ بنُ جعفرٍ الوَركَانِيُّ[٤]، وصالحُ بنُ مالكٍ الخُوَارِزْمِيُّ[٥]، / عن عيسىٰ بنِ يُونُسَ، [ل٤/ب]

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٨٩)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٢٣٤٠).

(٢) لم أجدها، وقال ابن حجر مستدركًا علىٰ القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس لغندرٍ في هذا الحديث رواية، وإنما هذه رواية الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر وهو الوركاني، ولم يدرك الحارثُ محمدَ بن جعفر غندرًا؛ ويؤيد أنه الوركاني: أن غندرًا ما له رواية عن عيسىٰ بن يونس» اهـ. «فتح الباري» (٩/ ٢٧٣).

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٠٢٥)، وابن حبان (٧١٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/١٦٦- ١٦٧) رقم (٢٦٦)- ومن طريقه أبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)- وأبو الحسن السكري في «حديثه» (١)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٦- ٢٤٧)، والرشيد العطار في «نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي» (ص: ١١٤- ١١٥).

(٤) أخرجه الإسماعيلي- كما في «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٧٣)- والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٧)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، والرشيد العطار في «نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي» (ص: ١١٤- ١١٥).

(٥) أخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٤)، ومن طريقه الرشيد العطار في «نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي» (ص: ١١٤- ١١٥) عن أبي القاسم البغوي، عن صالح بن مالك به.

ويُزادُ علىٰ من ذكرهم القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ:

أبو صالح العبدي المؤدب، أخرجه ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص: ٨٦) عن عبد الله ابن عمرو، قال: حدثنا أبو صالح العبدي المؤدب به.

عمرو بن عيسىٰ بن يونس، أخرجه الحربي في «غريب الحديث» (١/ ٨٠)، (٢/ ٨١٢، ٨٦١)، (٣/ ١١٦١) عن عمرو بن عيسىٰ بن يونس به.

أبو جعفر عبد الله بن محمد النُّفَيْلي، أخرجه أبو عوانة في «المستخرج»- كما في «إتحاف المهرة»- (٢٢٠٠٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٦) رقم (٢٦٦)، ومن طريقه أبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨).

=

[ب٦/ب] عن هشامِ بنِ عُروةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُروةَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ من قولِها. /

وكذلك أسندَهُ سُويدُ بنُ عبدِ العزيزِ[1]، عن هشامٍ.

وحسنٌ الحُلْوانِيُّ[2]، عن ابنِ أبي الحُسامِ عنه.

وكذلك رواهُ أبو عُقْبةَ[3]، عن أبيه عُقْبةَ بنِ خالدٍ، عن هشامٍ، إلَّا أنَّه قال: عن هشامٍ، عن أبيهِ، عن عائشةَ.

= **أبو مسهر عبد الأعلىٰ بن مسهر، والحسن بن أَعْين، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأبو الشيخ الحراني عبد الله بن مروان**، أخرجه أبو عوانة في «المستخرج»- كما في «إتحاف المهرة»- (٢٢٠٠٥).

مصعب بن سعيد، أخرجه ابن حبان (٧١٠٤).

محمد بن عبد الرحمن الغزواني، وسليمان بن داود العتكي، أخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٦).

عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وعمرو بن خالد الحراني، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٦) رقم (٢٦٦)، ومن طريقه أبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨).

بشر بن الحارث، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٥٦).

جميعهم- ثلاثة عشر راويًا- (أبو صالح العبدي المؤدب، وعمرو بن عيسىٰ بن يونس، وأبو جعفر النُّفَيْلي، وأبو مُسهر، والحسن بن أَعْين، وأبو عبيد، وأبو الشيخ الحراني، ومصعب بن سعيد، ومحمد بن عبد الرحمن الغزواني، وسليمان بن داود العتكي، وعبد الوهاب بن نجدة الحوطي، عمرو بن خالد الحراني، بشر بن الحارث) عن عيسىٰ بن يونس به.

(١) ذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٥).

(٢) كذا قال، فأوهم أن الحسن الحلواني يرويه عن ابن أبي الحسام دون واسطة، وإنما أخرجه مسلم (٢٤٤٨)، عن الحسن بن علي الحلواني، عن موسىٰ بن إسماعيل، عن سعيد بن سلمة بن أبي الحسام به.

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٠) عنه به.

وهكذا قال فيه ابنُ أبي أُويسٍ[١]: عن أبِيه، عن هشامٍ.

وكذا قال يوسُفُ بنُ زيادٍ[٢]، وسليمانُ بنُ بلالٍ[٣]، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ أبِي الزِّنادِ[٤]،

---

(١) أخرجه ابن ديزيل في «حديثه» (١٨).

(٢) ذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠)، وتصحف في مطبوعتيه إلىٰ: «يونس بن زياد»، ولم أجد راويًا بهذا الاسم، ويوسف بن زياد النهدي أبو عبد الله البصري، يروي عن ابن أنعم الإفريقي، وَابن أبي خالد. قال البخاري: منكر الحديث. وقال الدارقطني: هو مشهور بالأباطيل وكان ببغداد، قاله البخاري. وقال أبو حاتم أيضًا: منكر الحديث. وبعض الناس فرق بين الراوي عن ابن أبي خالد وبين الراوي عن الإفريقي. وقال النسائي في الكنىٰ: ليس بثقة. وضعفه الساجي. وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: لا يتابع علىٰ حديثه. ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٨٨)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٦٥)، و«لسان الميزان» (٨٦٨٦).

(٣) ذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠).

(٤) أخرجه الرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠١) عن الحسن بن المثنىٰ..

وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٤٩) عن محمد بن سعيد أبي همام البكراوي..

كلاهما (الحسن بن المثنىٰ، ومحمد بن سعيد) عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه **معاذ بن معاذ العنبري**، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد به.

ووقع في حديث الحسن بن المثنىٰ: عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، حدثني أبي، عن عروة.

قلت: الحسن بن المثنىٰ أشبه؛ ذلك أن أبا همام البكراوي قال فيه الإسماعيلي: بصري فيه لين.

وتابع الحسن بن المثنىٰ علىٰ هذا الإسناد: **ابنُ أبي أويس**، أخرجه أبو عبد الله العطار (٤٨)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ١٥٣)، عن حاتم بن الليث، قال: حدثنا ابن أبي أويس من طريق، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه به.

وتابع محمد بن سعيد البكراوي: **عبدُ الجبار بن سعيد المساحقي**، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٣) رقم (٢٧٠) حدثنا زكريا بن يحيىٰ الساجي، ثنا عبد العزيز بن
=

عن هشامٍ، وأبو مُعاوِيةَ الضَّريرُ[(١)]، عنه مختصرًا.

وكذا ساقَه داودُ بن شابُور[(٢)]، عن عمرَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُروةَ، عن عُروةَ،

=

محمد بن زبالة المخزومي، قال: ثنا عبد الجبار بن سعيد المساحقي، ثنا عبد الرحمن ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه، وعبد الجبار بن سعيد المساحقي، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وعبد العزيز بن محمد بن زبالة لم أعرفه، وعبد الرحمن بن أبي الزناد فيه ضعف، وبقية رجاله ثقات. اهـ «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤١).

قلت: كذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ وعبد العزيز بن محمد بن زبالة، قال ابن حبان: يأتي عن المدنيين بالأشياء المعضلات فبطل الاحتجاج به. اهـ وعبد الجبار بن سعيد المساحقي: مدنيٌّ فلا يحتج بحديثه عنه، ينظر: «المجروحين» (٢/ ١٣٨)، و«ميزان الاعتدال» (٥١٢٦).

(١) أخرجه أبو عوانة في «المستخرج»- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٠٥)- وأبو إسحاق البغدادي في «أماليه» (٢١)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٨٥٣)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٨)، وفي «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٠١)، وابن عساكر في «المعجم» (٤٠٤)، وذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠).

(٢) أخرجه أبو يعلىٰ (٤٧٠٣) عن **سويد بن سعيد**..

وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٢٩)- من طريق **عبد الله بن عمران العابدي**.

والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٧) رقم (٢٦٧)، من طريق **حامد بن يحيىٰ البلخي**..

والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٧٦) رقم (٢٧٣)، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (١٠٣)، من طريق **محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني**..

أربعتهم (سويد بن سعيد، عبد الله بن عمران العابدي، حامد بن يحيىٰ البلخي، وابن أبي عمر) عن سفيان بن عيينة، عن داود بن شابور به.

ووقع في حديث **حامد بن يحيىٰ البلخي**: عن عبد الله بن عروة، عن أبيه...

وقول حامد بن يحيىٰ **أشبه عندي** والله أعلم؛ قال ابن حبان: كان ممن أفنىٰ عمره بمجالسة ابن عيينة، وكان من أعلم أهل زمانه بحديثه. وقال علي بن المديني: ما زال

=

ويُقالُ: عن أَبِيه، عن عائشةَ من قولِها.

وقال عُقبةُ بنُ خالدٍ[١] أيضًا: قال هشامٌ: فحدَّثني يزيدُ بنُ رُومانَ، عن عُروةَ، عن / عائشةَ، عن النَّبيِّ ﷺ بمثلِه مختصرًا. / يريدُ قولَهُ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**». [ك٥/ أ] [ع٨/ أ]

وكذَا قال أَبُو أُويسٍ، وإبراهيمُ بنُ أَبِي يَحيىٰ، عن / يزيدَ بنِ رُومانَ، [عن عُروةَ][٢] عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ بمثلِه[٣]. [ت٨/ أ]

وكذلك رواهُ أبو الزِّنادِ[٤]، عن عُروةَ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ.

=

معروفًا عند ابن عيينة ومدحه... ما زال مقدّمًا عند ابن عيينة. وقال الدارقطني في كتاب «الرواة عن الشافعي»: لزم ابن عيينة وأكثر عنه. ينظر: «الثقات» لابن حبان (٨/ ٢١٨)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٣٣٨- ٣٣٩).

(١) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩١)، وأبو عوانة- كما في «إتحاف المهرة» (٢٢٠٠٥)- والطبراني في «الكبير» (٢٣/ ١٦٨) رقم (٢٦٨)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٩)، من طريق هشام بن عروة، عن يزيد بن رومان به.

وتابع هشامًا علىٰ هذا الإسناد: أبو أويس المدنيُّ، وإبراهيمُ بن أبي يحيىٰ، ذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠).

قال الدارقطني: «وقول عيسىٰ بن يونس ومن تابعه عن هشام، هو الصواب، ولا يدفع قول عقبة بن خالد، عن هشام بن عروة، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن عائشة، والله أعلم» اهـ.

وقال أبو موسىٰ المديني: «والحديث محفوظ من حديث يزيد بن رومان أيضًا، رواه عنه سوىٰ هشام: أبو أويس وإبراهيم بن أبي يحيىٰ» اهـ.

(٢) ليس في (ت)، والاستدراك من باقي النسخ.

(٣) ذكره الدارقطني في «العلل» (٣٤٩٠).

(٤) سبق تخريجه وبيان وجه الترجيح في روايته (ص:٨٩).

قال أبُو عبدِ الرحمنِ النَّسائِيُّ [١] بإثْرِ حديثِ عُقبةَ: يعني آخرَ الحديثِ.

يريدُ قولَه: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**». وقد وقعَ مفَسَّرًا عند[٢] غيرِ أبي عبدِ الرَّحمنِ؛ فذكر أحمدُ بنُ عَمرٍو البزَّارُ[٣] روايةَ عقبةَ، عن هشامٍ، عن يزيدَ بنِ رُومَانَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ، قال أحمدُ: فذكر منه حرفًا وقال: «**كنتُ لكِ كأبي زرعٍ لأمِّ زرعٍ**».

وفي روايةِ ابنِ الأنباريِّ[٤] قال عُروةُ[٥]: إنَّما يُرادُ هذا الحديثُ لِهذا الحرفِ، فذكرَه.

قالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ولا خلافَ في رفعِ قولِه في هذا الحديثِ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**»، وإنَّما الخلافُ في بقيَّتِهِ؛ وقد قال أبو بكر ابن ثابتٍ الخطيبُ[٦]: المرفوعُ مِنْ هذا الحديثِ إلىٰ النبيِّ ﷺ / قوله لعائشةَ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**»، وما عداه فمِنْ كلامِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حدثتْ به هي النَّبيَّ ﷺ؛ بيَّنَ ذلك عيسىٰ بنُ يونُسَ في روايته، وأبو أُويسٍ، وأبو معاويةَ الضَّريرِ. [ب/٧ أ]

وقد رُوِي أنَّ القائلَ في حديثِ سعيدِ بن سلمةَ: «ثمَّ أنشأ يُحدِّثُ الحديثَ»

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (٩٠٩٠)، وهذا الكلام عند النسائي عائدٌ علىٰ رواية يزيد بن رومان.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «عن».

(٣) لم أجده في المطبوع، ويبدو أنه سقط منه، وينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٥٦).

(٤) ذكره ابن الملقن، وعبارته: «إنما يرد هذا الحديث بهذا الحرف» اهـ. ينظر: «التوضيح» (٢٤/ ٥٦٤).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «عقبة»، وهو خطأ.

(٦) «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٣).

هو هشامٌ، حكىٰ أنَّ أباهُ أنشأ يحدِّثُ الحديثَ، فأوهمَ السَّامعَ / (بِذلِكَ)[1]: أنَّ [ع٨/ب] عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخبرتْ بذلِك عن النَّبيِّ ﷺ.

وقال أبو الحسنِ الدَّارقطنيُّ [2]: الصَّحيحُ / عن عائشةَ: أنَّها هي حدثتْ [ت٨/ب] النَّبيَّ ﷺ بقصَّةِ النِّسوةِ، فقال لها حينئذ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**»، وقولُ عيسىٰ بنِ يونُسَ، وسعيدِ بن سلمةَ، وسُويدِ بنِ عبدِ العزيزِ، ومَن تابعَهُم: عن هشامٍ، عن أخيهِ عبدِ اللهِ، عن أبيه، عن عائشةَ هو الصوابُ. ولا يَدفعَ قولَ عقبةَ، عن هشامٍ، عن يزيدَ بن رُومانَ، عن عُروةَ، عن عائشةَ. / [ل٥/أ]

* * *

(١) ليست في (ع)، (ك).

(٢) «العلل» (٣٤٩٠).

التَّعْرِيفُ

ذُكِرَ في الخبرِ المُتقدِّمِ: أنَّ هؤلاءِ النِّسوةِ كنَّ في زمنِ الجاهليةِ، وذُكِرَ في الخبرِ الآخرِ الذي رواهُ الدَّراوَرديُّ: أنَّهنَّ مِنْ بطنٍ مِنْ بطونِ اليمنِ، وأخبرنا أبو [ب٧/ ب] الحسنِ عليُّ بنُ محمَّدٍ النَّسَّابةُ الأديبُ(١): أنَّه وقفَ علىٰ تعليقٍ بخطِّ أبي محمَّدٍ عليِّ بنِ أحمدَ الفارسيِّ(٢) في قصَّتهنَّ؛ فذكرَ فيه أنَّهنَّ من «خَثْعَم»، وخَثْعَمٌ بطنٌ مِن بطونِ اليمنِ، كما وردَ في الحديثِ المتقدِّمِ، وهو خَثْعَمُ بنُ أَنْمارِ بنِ إرَاشَه- ويُقالُ: إرَاش، ويُقالُ: أَرش- بنِ عمروِ بنِ الغَوْثِ بنِ نبتِ ابنِ مالك بنِ زيدِ بنِ كَهْلانَ بنِ سَبَإِ بنِ يَشْجُبَ(٣) بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحْطانَ، كذا / قال الهَمَذانِيُّ(٤)، [ك٥/ ب] وحكىٰ ابنُ إسحاقَ(٥) عن اليمنيين: إراشُ بنُ لِحْيانَ بنِ عمرٍو، ويُقالُ:

---

(١) علي بن محمد بن دري، أبو الحسن الطليطلي الغرناطي، فقيه أديب مقرئ مجود، (ت: ٥٢٠ هـ). «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ١٧٦)، و«بغية الملتمس» (ص: ٤١٤)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٠).

(٢) هو الإمام العلم أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسيّ الأصل، ثمّ الأندلسيّ القرطبيّ صاحب «المحلىٰ»، و«الإحكام لأصول الأحكام»، و«الفصل في الملل والنّحل»، وغيرها من التصانيف النافعة (ت: ٤٥٦ هـ)، ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٤١٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٥).

(٣) كذا في (ع)، وفي باقي النسخ: «يشحب» بالمهملة، وما أثبته الصواب.

(٤) محمد بن موسىٰ بن عثمان ابن حازم، أبو بكر، زين الدين الهمذاني، المعروف بالحازمي (ت: ٥٨٤ هـ). وذكر هذا الكلام في كتابه: «عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب» (ص: ٥٣)، وينظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٧٨٩)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٧/ ١٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١/ ١٦٧)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ١١٧)

(٥) ينظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٦، ٧٧)، و«الروض الأنف» (١/ ٦٨، ٢٠٣).

ابن عمرِو بنِ لِحْيانَ بنِ الغَوْثِ، ونسَّابُ مُضرٍ يزعمون أنَّ خثعمَ: ابنُ أَنْمارِ بنِ نِزَارٍ، / وأنَّهم حالفُوا ولدَ أنْمارِ بنِ سبإٍ، فَجَرَّ أَنْمارُ بنُ سبإٍ نسبَهُم إلىٰ سبإٍ باسْمِ أبِيهم، والأوَّلُ / أصحُّ، ويصدِّقُه حديثُه عَلَيْهِ السَّلَامُ في ذكرِ سبإٍ وولدِهِ، فسمَّىٰ منهُم [ع٩/أ] أنمارًا، ثُمَّ قال: «**الذين منهُم خثعمٌ وبَجِيلَةُ**»[1].

(١) حديث حسن؛ أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (١/ ٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٣٦٢) رقم (٣٣٧٢٦)- مختصرًا- وفي «المسند» (٧١٣)- ومن طريقه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٥٥٠)، ويعقوب بن سفيان في «مشيخته» (١٣٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٦٩٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٢٤) رقم (٨٣٦)، وابن عبد البر في «الإنباه علىٰ قبائل الرواة» (ص: ٩٣- ٩٤)- وأحمد في «العلل» (٥٨٣٠، ٥٨٣١)، وأبو داود (٣٩٨٨)، و«الترمذي» (٣٢٢٢)- ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة»- و«عبد الله بن أحمد» في «المسند» (٣٩/ ٥٢٩) رقم (٨٩)، وأبو يعلىٰ (٦٨٥٢)- ومن طريقه السمعاني في «الأنساب» (١/ ١٩-٢٠، ٢٣-٢٥)- والطبري في «التفسير» (١٩/ ٢٤٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٣٧٩)، والأزهري في «معاني القراءات» (٢/ ٢٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٦٠-٢٦١)، وابن الجوزي في « المنتظم» (١/ ٢٤٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٣/ ١٧٥)، من طريق الحسن بن الحكم، عن أبي سبرة النخعي، عن فروة بن مُسَيكٍ الغطيفي: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله ألا أقاتل من أدبر من قومي بمن أقبل منهم فقال: «**بلىٰ**»... الحديث، كذا قال أصحاب الحسن بن الحكم عنه، ورواه شيبان بن عبد الرحمن، عن الحسن بن الحكم، عن عبد الله بن عابس كذا عند أحمد في «المسند»- كما في «إتحاف المهرة» (١٦٢٤٨)- وفي «العلل»، وأبو سبرة النخعي كوفي، يقال: اسمه عبد الله بن عابس.

ورواه عبد الله بن الأجلح الكندي، حدثني الحسن بن الحكم النخعي، عن ابن عباس، عن فروة بن مُسَيْكٍ فذكره، أخرجه السمعاني في «الأنساب» (١/ ٢٤)، من طريق الحسن بن سفيان، ثنا يحيىٰ بن سليمان الجعفي، ثنا عبد الله بن الأجلح به. كذا قال: «**ابن عباس**»، وكنت أظنه تصحيفًا غير أني وجدت أبا نعيم الأصبهاني، وابنَ عبد البر =

=
ذكرا روايةً لابن عباس، قال أبو نعيم: «رواه أبو سبرة النخعي، والبراء بن عبد الرحمن، وسعيد بن أبيض بن حمال، وابن عباس كلهم عن فروة» اهـ. ينظر: «معرفة الصحابة» (٤/ ٢٢٨٧)، و«الإنباه علىٰ قبائل الرواة» (ص:٩٣)، قلت: فالأولىٰ تعصيب الوهم فيه بعبد الله بن الأجلح أو من فوقه والله أعلم.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب» اهـ.

قلت: أبو سبرة النخعي قيل: اسمه عبد الله بن عابس، قال ابن معين: لا أعرفه. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه في الكوفيين» اهـ، وقال الذهبي: «ثقة». ينظر: «التاريخ الكبير» (٩/ ٤٠)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ٣٨٥)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٥٦٩)، و«تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٦١)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٢٨)، و«الكاشف» (٦٦٣٦).

وتابع أبا سبرة النخعي:

١- **يحيىٰ بن هانئ بن عروة المرادي.**

أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩/ ٥٢٨) رقم (٨٨)، وفي «العلل» (٥٨٢٩)، وعبد بن حميد- كما في «تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٠٤)- وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١٥٠، ٦٦٨، ٦٩٨، ١٢٣٣، ٣١٦٣، ٣١٨٣، ٣١٨٨، ٣٢٥٦، ٣٢٨٧، ٣٢٩٠)، والطبري في «التفسير» (١٩/ ٢٤٤- ٢٤٥)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٣٦- ٣٣٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١١١ - ١١٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٢٣ - ٣٢٤) رقم (٨٣٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٦٥٦)، وفي «أخبار أصبهان» (١/ ٢٤٤)، وابن عبد البر في «الإنباه علىٰ قبائل الرواة» (ص: ٩٤)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٤٩٠)، من طريق أبي جناب الكلبي، عن يحيىٰ بن هانئ به بنحوه.

وأبو جناب الكلبي يحيىٰ بن أبي حية، ضعيف؛ كان يحيىٰ القطان يضعفه، ذكر البخاري، وأبو حاتم، وقال ابن معين وغيره: كان يدلس.

وخالفه **أسباط بن نصر،** أخرجه الطبري في «التفسير» (١٩/ ٢٤٥- ٢٤٦)، من طريق أسباط بن نصر، عن يحيىٰ بن هانئ المرادي، عن أبيه، أو عن عمه أسباط شك قال: قدم فروة بن مسيك علىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أخبرني عن سبإ، أجبلًا
=

=

كان أو أرضًا... الحديث. وأسباط بن نصر ليس أحسن حالًا من أبي جناب.

٢- **سعيد بن أبيض بن حمال المأربي.**

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٦- ١٢٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٧٠٠، ٢٤٦٩)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٣٢٦) رقم (٨٣٨)، والحاكم (٢/ ٤٢٤)، والسمعاني في «الأنساب» (١/ ٢١)، من طريق الفرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد، عن عمه ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال، عن أبيه سعيد بن أبيض به بنحوه.

قلت: **سعيد بن أبيض، وابنه ثابت** مجهولان كما ذكر الذهبي في «الميزان»، وذكرهما ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٨٠)، (٦/ ١٢٥)، وقال عن كليهما في «مشاهير علماء الأمصار» (٩٦١، ١٥٥٢): «كان صدوق اللهجة» اهـ.

٣- **البراء بن عبد الرحمن.**

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/ ٤٢٣) رقم (٨٣٥)، وفي «مسند الشاميين» (٤٤٨)، من طريق عباد بن كثير الرملي، عن ثور بن يزيد، عن البراء بن عبد الرحمن به بنحوه.

قلت: **عباد بن كثير الرملي**: ضعيف؛ قال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. **وثور بن يزيد**: ثقة، **والبراء بن عبد الرحمن**: ذكره البخاري ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٤- **علي بن رباح، عن فلان.**

أخرجه ابن أبي حاتم- كما في «تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٠٤- ٥٠٥)- من طريق ابن لهيعة، عن توبة بن نمر، عن عبد العزيز بن يحيىٰ أنه أخبره قال: كنا عند عبيدة بن عبد الرحمن بأفريقية فقال يوما: ما أظن قوما بأرض إلا وهم من أهلها. فقال علي بن رباح: كلا قد حدثني فلان أن فروة بن مسيك الغطيفي قدم علىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن سبأ قوم كان لهم عز في الجاهلية، وإني أخشىٰ أن يرتدوا عن الإسلام، أفأقاتلهم؟ فقال: «ما أمرت فيهم بشيء بعد». فأنزلت هذه الآية: ﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ﴾ الآيات، فقال له رجل: يا رسول الله، ما سبأ؟ فذكر مثل هذا الحديث الذي قبله: أن رسول الله ﷺ سئل عن سبإ: ما هو؟ أبلد، أم رجل، أم امرأة؟ قال: بل رجل، ولد له عشرة فسكن اليمن منهم ستة، والشام أربعة، أما اليمانيون: فمذحج،

=

[ت٩/ أ] قال الهَمَذَانِيُّ(١): واسمُ خثْعَمٍ: أَفْتَلُ، وسُمِّي خثعمٌ / باسمِ جبلٍ نزلَه بنوه.

وقيل: باسمِ جملٍ كانَ له اسمُهُ خثعم، فيقالُ: احتلَّ خثعمُ، ونزلَ خثعمُ.

وقيل: بل نَحَروا عند تحالُفِهم بعيرًا وتلطَّخوا بدَمِهِ، وهو التَّخَثْعم في لغتهم.

وقد رُوِي في هذا الحديث من روايةِ أحمدَ بنِ عُبيدِ بن ناصحٍ، عن الهيثمِ ابنِ عدِيٍّ الطَّائيِّ(٢) بسندِهِ عن عائشةَ قالَت: قال لي النَّبيُّ ﷺ -وقد اجتمعَ عندَه نساؤُهُ ليخصَّني بذلك-: «**يَا عائِشَةُ أَنَا لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**»، قالَتْ: يا رسول الله! ومن أبو زرع؟ قال: «**اجْتَمعَ نِسْوةٌ مِنْ قُريشٍ بِمَكَّةَ، إِحْدَىٰ عشْرةَ امرأَةً**»، وساقَ الحديثَ بطولِهِ، فهذا مخالفٌ للأوَّلِ، والهيثمُ بنُ عدِيٍّ عندهُم متكَلَّمٌ فيه.

قال البخارِيُّ(٣): الهيثمُ بنُ عديٍّ- علىٰ علمِهِ وفضلِهِ- يَروِي مناكِيرَ.

=

وكندة، والأزد، والأشعريون، وأنمار، وحمير غير ما حلها. وأما الشام: فلخم، وجذام، وغسان، وعاملة».

قال ابن كثير: «فيه غرابة من حيث ذكر نزول الآية بالمدينة، والسورة مكية كلها، والله أعلم» اهـ.

والحديث له شاهد من حديث عبد الله بن عباس، وتميم الداري، وقال ابن كثير بعد ذكر هذه الطرق: «فقوي هذا الحديث وحَسُن» اهـ. وسبقه ابن عبد البر فقال في «الاستيعاب» (٣/ ١٢٦١) في ترجمة فروة بن مسيك: «حديثه في سبإ حديث حسن» اهـ.

(١) «عجالة المبتدي» (ص: ٥٣).

(٢) سبق تخريج روايته.

(٣) لم أقف علىٰ هذه العبارة للبخاري، والذي وجدته في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢١٨)، وفي «التاريخ الأوسط» (٤/ ٨٢٦)، وفي «الضعفاء الصغير» رقم (٤١٠) قولَه: «سكتوا عنه»، ونقل ابن حجر في «اللسان» (٨٣١٢) عن البخاري: «ليس بثقة، كان يكذب» اهـ.

وضعَّفَه أبو حاتمِ الرَّازيُّ[١] ويحيىٰ بنُ مَعين[٢].

وقرأتُ في كتُبِ[٣] بعضِ الأدباءِ أنَّ امرأةً زوَّجتْ إحدىٰ عشْرةَ ابنةً في ليلةٍ، ودخلَ بهنَّ أزواجُهنَّ فأمهلتْهُنَّ سنةً، ثمَّ زارتْهُنَّ فسألتْ كلَّ واحدةٍ عن زوجِها، فأخبرتْها بصفتِهِ. ووافقَ[٤] من حديثِ أمِّ زرعٍ كلامَ صاحبةِ: «المسُّ مسُّ أرنبٍ» بنصِّهِ، وكلامَ[٥] صاحبةِ: «رفيعُ العمادِ»، وصاحبةِ: «زوجِي لحمُ جملٍ غَثٍّ»، وخالفَ في البَوَاقِي. ويُشبِهُ أنَّه حديثٌ موضوعٌ؛ فإنَّ ألفاظَه / تُنبِئ عن ذلك، [ع٩/ب] رُكِّبَ علىٰ بعضِ حديثِ أمِّ زرعٍ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ هُو هذا / لصحَّةِ سندِ [ب٨/أ] حديثِ أمِّ زرعٍ وضعفِ هذا، وإنَّا قد ذكرْنا في بعضِ رواياتِ حديثِ أمِّ زرعٍ / [ت٩/ب] ما دلَّ علىٰ أنَّهنَّ[٦] غيرُ أخواتٍ، والمُوفِّقُ اللهُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٨٥): «سألت أبي عنه فقال: متروك الحديث، محله محل الواقدي» اهـ.

(٢) «التاريخ» رواية الدوري (٢/ ٦٢٦)، وينظر: «تاريخ بغداد» (١٦/ ٧٦)، و«معجم الأدباء» (٦/ ٢٧٨٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٠٤).

(٣) في المطبوع: «كتاب».

(٤) في (ع)، (ك): «فوافق».

(٥) ليس في (ع)، (ك).

(٦) في (ت)، (ك): «أنهم».

العَرَبِيَّةُ:

وقعَ في بعضِ رواياتِ النَّسائيِّ لهذا الحديثِ: «اجْتَمَعْنَ»، وفي روايةِ الطَّبريِّ[1] من «صحيحِ[2] مسلمٍ» فيما حدَّثنا به عبدُ اللهِ بنُ / محمدٍ الفقيهُ عنه: [ل٥/ب] «جَلَسْنَ إحْدَىٰ عشْرةَ امرأةً»، وفي بعضِها: «نِسْوَةً». ووقعَ في بعضِ رواياتِ البخاريِّ: «جلَسَ إحْدىٰ عشْرَةَ[3] نِسُوَةً»، وهكذا وجدتُها في أصلِ الأصِيليِّ أبي محمدٍ[4] بخطِّه داخلَ الكتابِ، وأصلُ كتابِه علىٰ روايةِ [أبِي][5] أحمدَ الجُرجَانيِّ[6] أحدِ شيخيهِ في «الصحيحِ» المذكورِ.

---

(١) الحسين بن علي بن الحسين أبو عبد الله الطبري، سمع «صحيح مسلم» من عبد الغافر ابن محمد الفارسي، و«صحيح البخاري» من كريمة المروزية (ت: ٤٩٨ هـ). ينظر: «التقييد» (ص: ٢٤٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٨٠٢)، «سير أعلام» (١٩/ ٢٠٣)، و«طبقات الشافعيين» (ص: ٥٠٣).

(٢) في (ك): «حديث».

(٣) في (ع): «عشر»، وصححها.

(٤) أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر الأموي المعروف بالأصيلي، شيخ المالكية، ومن كبار أصحاب الحديث والفقه، سمع من أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي الفقيه صحيح أبي عبد الله البخاري، عن محمد بن يوسف الفربري عنه، وسمع ببغداد عرضته الثانية في البخاري من أبي زيد وسمعه أيضًا من أبي أحمد الجرجاني وهما شيخاه في البخاري وعليهما يعتمد فيه، (ت: ٣٩٢ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٣٤٠)، و«سير أعلام» (١٦/ ٥٦٠)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٧١٢)، و«الديباج المذهب» (١/ ٤٣٣).

(٥) ليست في (ت).

(٦) محمد بن محمد بن مكي بن يوسف أبو أحمد القاضي الجرجاني قدم بغداد، وروىٰ بها عن محمد بن يوسف الفربري كتاب «الصحيح» للبخاري (ت: ٣٧٣ هـ). ينظر: «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٥٩)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٣٦٢)، و«التقييد» (ص: ١٠٤)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٩٥).

وروىٰ أبو عُبَيدٍ القاسمُ بن سلَّامٍ هذا الحرفَ: «اجتَمعتْ»[1] بالتَّاءِ، فتقديرُ / الكلامِ في هذا الفصلِ في محلَّين: [ك٦/أ]

المحلُّ الأوَّلُ: قولُه: «اجتمَعْنَ -أو جَلَسْنَ، أو اجْتَمَعَتْ- إحْدَىٰ عشَرةَ» فأظهرَ في هذه الرواياتِ علامةَ التَّأنيثِ، ونونَ الجماعة مع تقدُّمِ الفعلِ، وبابُه في العربيةِ والأحسنُ في الكلامِ حذفُه وتركُ علامةِ التَّثنِيةِ والجمعِ، وإفرادُ الفعلِ.

قال سِيبَوَيْه[2]: حذفُوا ذلك اكتفاءً بِما أظهَرُوا- يريدُ: مِن صيغةِ الجمعِ والتَّثنيةِ- فقالوا: قامَ أبواكَ، وقامَ قومُكَ، فاستغنَوا بِما أظهَرُوا عن: «قامُوا وقامَا»، وكذلك فعلُوا في المؤنَّثِ فقالوا: قالَتْ[3] جارِيَتاك، وقالَتْ[4] نِساؤُك، إلَّا أنَّهم أدخلوا التَّاءَ للتَّأنيثِ، وحذفُوا علامةَ الجمعِ والتَّثنيةِ كما فعلُوا في المُذكَّرِ، ولو بدأْتَ / بأسمائهم، لم يكُنْ بُدٌّ للمُضمَرِ أنْ يجِيءَ بمنزلةِ المُظهَرِ [ع١٠/أ] في المُذكَّرِ والمؤنَّثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، / فتقول: أخوَاك قالا، وقومُك قالوا، [ت١٠/أ] وجارِيتاكَ قالَتَا، ونساؤك قُلن؛ لأنَّه قد وقعَ هنا إضمارٌ في الفعلِ هُو أسماءُ المذكورين، فلم يكُنْ بُدٌّ أنْ يُجاءَ بِهِ مَجيءَ المُظهَر، والفعلُ المقدَّمُ / لم يكُنْ [ب٨/ب] فيه إضمارٌ فيظهرْ، وليستْ تاءُ التَّأنيثِ فيه علامةَ إضمارٍ فيلزمُ إظهارُها في الجميعِ[5]، وإنَّما هي علامةُ تأنيثٍ كهاءِ «طلحةَ».

---

(١) «غريب الحديث» (٢/ ١٥٧).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٦- ٣٨).

(٣) في المطبوع: «قامت».

(٤) في المطبوع: «وقامت».

(٥) في المطبوع: «الجمع».

هذا تعليلُ سِيبَوَيْه، وأمَّا الفارِسيُّ[١] فقال: لزمتْ التَّاءُ هاهُنا في المؤنَّثِ الحقيقيِّ ليُشعرَ[٢] بتأنيثِه حَسَبَ لزومِه له وحقيقتِه، ولم يلزمْ في ذلك الجمعَ والتثنيةَ؛ إذْ ليسَا بلازمَيْن لُزومَ التَّأنيثِ[٣].

وقدْ قال بعضُ العربِ: قال امرأةٌ. كأنَّهم جعلوا إظهارَ المؤنَّثِ بعده يُغنِي عن العلامةِ، وهو إذا طالَ الكلامُ أحسن وأكثر، كما قال:

لقــد ولــدَ الأخَيطِــلَ أمُّ ســوءٍ[٤] ** ....

قال سِيبوَيْه[٥]: وهو في واحدِ الحيوانِ قليلٌ،- يريدُ: فيما تأنيثُهُ حقيقيٌّ- وهو في المواتِ كثيرٌ- يريدُ: ما ليس بحقيقيِّ التَّأنيثِ- وهو في القرآن العزيز بالوجهين، كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

و﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ﴾ [يونس: ٥٧].

﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ [هود: ٦٧].

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، أبو علي الفارسي الفَسَوِي النّحوي (ت: ٣٧٧ هـ). ينظر: «إنباه الرواة» (١/ ٣٠٨)، و«معجم الأدباء» (٢/ ٨١١)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٣٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٧٩).

(٢) في (ع): «لتشعر».

(٣) «التعليقة علىٰ كتاب سيبويه» (١/ ٢٤٣).

(٤) الشطر الأول من بيت في قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وهو من الوافر، وتمامه:

.... ** علىٰ باب إستها صلب وشام

ولعل القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر شطر البيت الآخر تورعـًا منه ففيه هجاء فاحش. ومطلع القصيدة:

متىٰ كان الخيام بذي طلوح ** سقيت الغيث أيتها الخيام

ينظر: «ديوان جرير» (ص ٢٨٣)، و«خزانة الأدب» (٩/ ١٢١) ط الخانجي.

(٥) «الكتاب» (٢/ ٣٨- ٣٩) وقد نقل القاضي كلامه بتصرف.

﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤].

﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وكذلك إذا تقدَّمَ الفعلُ جماعةَ مؤنَّثٍ حقيقيًّا كان أو غيرَه، **ففيه وجهان:**

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠].

و﴿جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

و﴿جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩].

و﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

و﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا﴾ [المائدة: ٣٢]. / [ت١٠/ ب]

و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠].

لأنَّه يصلُحُ فيه جماعةٌ / وجمعٌ وجميعٌ. [ع١٠/ ب]

قال[1]: ومِن العربِ مَنْ يقولُ: ضَرَبُونِي قومُك، / وضربَانِي أخوَاكَ، [ك٦/ ب] فشبهُّوها / بالتَّاءِ المُظْهَرةِ في: قالَتْ جاريَتُكَ، كأنَّهم أرادُوا أنْ يجعَلُوا للجمعِ [ل٦/ أ] علامةً كما جُعِلَتْ للتأنيثِ، وهي قليلةٌ كما قال الفَرَزْدَقُ:

.... ** **يَعْصِرْنَ[2] السَّلِيطَ أقَارِبُهُ[3]**

---

(١) «الكتاب» (٢/ ٤٠).

(٢) في المطبوع: «يعصون»، وهو خطأ.

(٣) جزء من عجز بيتٍ للفرزدق من الطّويل، وقد جاء تامّا في كتاب سيبويه، واقتصر القاضي عياض منه علىٰ موضع الشاهد، وتمام البيت:

ولكنْ دِيافِيٌّ أبوه وأمُّه ** بحَورانَ يعصرن السّليط أقاربه

ينظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٥٠)، و«طبقات فحول الشعراء» (٢/ ٣٢٩)، و«الأمالي» لابن الشجري (١/ ٢٠١)، و«خزانة الأدب» (٥/ ٢٣٧).

وقال الآخرُ:

يلُومُونَنِي في اشتراءِ النَّخِيـ ** لِ أهلي فكُلُّهُم يعـذِلُ[1]

وعلىٰ هذا حمَلَ الأخْفشُ[2] قولَه تعالىٰ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وفي «صحيح مسلم»[3] حديثه ﷺ: «**يتَعَاقبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»، وقال بعضُ العربِ: «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ». / [ب٩/ أ]

قال الفَقِيهُ القاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(فإذ قدْ)[4] قرَّرتُ لكَ مِنْ كلامِ إمامِ الجماعةِ[5] وحذَّاقِ الصِّناعةِ ما رأيتَ، نظرتَ في قولِه: «اجتمَعْنَ»، و«جلَسْنَ إحدىٰ عشْرةَ»، فإنْ حملتَه علىٰ هذه اللغةِ الأخيرةِ، وتأويلِ الأخفشِ في الآيةِ كان وجهًا حسنًا.

---

(١) كذا في (ت)، وفي باقي النسخ: «يعدل». والبيت من الطويل، وهو منسوب إلىٰ أحيحة بن الجلاح وكان قومه لاموه في ابتياعه النخيل، وقيل: إلىٰ أمية بن أبي الصلت، ويروىٰ: «...فكلّهم ألوم». ينظر: «الأمالي» لابن الشجري (١/ ٢٠١)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٦١٦)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٧٨٣).

(٢) «معانىٰ القرآن» للأخفش (١/ ٢٨٦)، والأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط إمام النحو، أخذ النحو عن سيبويه- وكان أكبر منه- وصحب الخليل أولا، وكان معلّما لولد الكسائي قال محمد بن إسحاق: تُوُفّي الأخفش سنة إحدىٰ عشرة. وقال غيْره: تُوُفّي سنة اثنتي عشرة. وقيل: سنة خمس عشرة ومائتين. وينظر: «إنباه الرواة» (٢/ ٣٦)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٣٢٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٠٦).

(٣) «صحيح مسلم» (٦٣٢).

(٤) كذا في (ت، ب)، وفي (ع، ل): «فإذ»، وفي (ك): «فإذا».

(٥) يقصد سيبويه.

وفيه وجهٌ آخر:

وهو أنْ تحملَهُ علىٰ المعروفِ في الكلامِ، وتجعلَ: «إحدَىٰ عشْرةَ» بدلًا مِن الضَّميرِ في: «اجتمعن»، وهذا تأويلُ سِيبَوَيْه[١] في الآية، وحكاه عن يونُسَ[٢]، قال: وكأنَّه[٣] قال: انطلَقُوا، فقيلَ: مَن هم؟ فقيلَ: بنُو فُلانٍ.

ولكنْ يتحقَّقُ هذا في الحديثِ بأنْ نُقَدِّرَ أنَّه ﷺ أخبرَ عنهُنَّ علىٰ هذا الوجهِ، / وقد جرىٰ مِنْ ذكرِ الخبرِ ما صارَ كالمُخبِرِ عنهُنَّ، بتأخيرِ الفعلِ وأنَّهنَّ في نفسِهِ [ت١١/أ] وذكرِهِ مُقدَّماتٌ، وتكونُ النُّونُ ضميرًا اسمًا لا حرفَ علامةٍ، فيكونُ ما بعدها بدلًا منها، كما كانَ في الآيةِ، لِتقدُّمِ[٤] الذِّكرِ لِمَنْ يعُودُ/ عليه الضميرُ، ألَا ترىٰ أنَّهُ [ع١١/أ] قد جرىٰ شيءٌ من حديثِهِنَّ قبلُ؟ وهو قولُه ﷺ: «**كُنتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، ثم سؤالُ عائشةَ له عن قصَّةِ أمِّ زرعٍ، قالَتْ: فأنشأَ يحدِّثُنا الحديثَ.

وقد يكونُ -أيضًا- قولُه: «إحدَىٰ عشْرةَ» خبرًا لمبتدإٍ مُضمَرٍ، كأنَّه قيلَ: من هُنَّ؟ فقال: هُنَّ إحدَىٰ عشْرةَ، وهو أحدُ التَّأويلاتِ في الآيةِ، وبها قدَّرَ سِيبَوَيْه[٥] فيها البدلَ، فانظره.

---

(١) «الكتاب» (٢/ ٤١).

(٢) يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن، الضَّبِّيُّ مولاهم، البصْريّ، إمام أهل النَّحْو. أخذ عن أبي عَمْرو بن العلاء، وحمّاد بن سلمة، وغيرهما. أخذ عنه الكسائي، وسيبويه، والفراء. (ت: ١٨١-١٩٠هـ). ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٤١٣)، و«معجم الأدباء» (٦/ ٢٨٥٠)، و«إنباه الرواة» للقفطي (٤/ ٧٤)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ١٠١٤).

(٣) في (ع)، (ك): «فكأنه».

(٤) في (ك): «لبقاء».

(٥) «الكتاب» (٢/ ٤١).

وفيه وجهٌ رابعٌ:

أنْ تجعلَ: «إحدىٰ عشْرةَ» نصبًا بـ «أَعْنِي»، وهو أحدُ تأويلاتِ الآيةِ[1].

وفي الآيةِ وجوهٌ أخرىٰ غير هذه لا نُطَوِّلُ بذكرِها؛ إذ ليستْ من غرضِنا.

وأما علىٰ روايةِ أبي عُبيدٍ: فعلىٰ أحدِ الوجهين المعروفَيْنِ في تقدُّمِ الفعلِ الجماعةَ كما ذكرناه.

المحلُّ الثَّاني: قولُهُ: «إحدىٰ عشْرةَ نِسوةً»: وبابُ العددِ في العربيَّةِ أنَّ ما بين الثلاثةِ إلىٰ العشَرةِ مضافٌ إلىٰ جنسهِ ليبيِّنَه ويوضِّحَه، ومِنْ أحدَ عشَرَ إلىٰ [ب٩/ب] تسعةٍ وتسعين / مميَّزٌ بواحدٍ منصوبٍ علىٰ التمييزِ يدلُّ علىٰ جنسِهِ، وما بعدَ [ك٧/أ] هذا مضافٌ إلىٰ واحدٍ من جنسِهِ، وقد جاءَ هاهُنا: / «النِّسوة» وهُو جنسٌ بعدَ: «أحدَ عشرَ»[2]، وهو خارجٌ عن وجهِ الكلامِ، ولا يصحُّ نصبُه علىٰ التَّفسيرِ؛ إذْ لا يُفسَّرُ في العددِ إلَّا بواحدٍ، ولا يصلُحُ إضافةُ العددِ الذي قبلَه إليه؛ إذْ لا [ت١١/ب] يُضافُ / ما بعدَ العشرِ مِنَ العددِ إلىٰ المئةِ.

[ل٦/ب] فوجهَ نصبِهِ عندي: / علىٰ إضمارِ «أعني»، أو يكونُ مرفوعًا بدلًا مِنْ «إحدَىٰ عشْرةَ» وهو الأظهرُ فيه، وعلىٰ هذا أعربُوا قولَه تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فـ﴿أَسْبَاطًا﴾[3] بدلٌ مِنْ ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ وليسَ

---

(١) ينظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٦٤)، و«تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (٣/ ١٤٠)، و«مشكل إعراب القرآن» لمكي (٢/ ٤٧٧)، و«المكتفىٰ في الوقف والابتدا» لأبي عمرو الداني (ص: ١٣٣)، و«إعراب القرآن» للأصبهاني (ص: ٢٣٧)، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٩١١).

(٢) في المطبوع: «إحدىٰ عشرة».

(٣) في (ع)، (ك): «فالأسباط».

بتفسيرٍ، قالَهُ الفارِسِيُّ[1] وغيرُه.

/ وحَمْلُ هذا الموضعِ مِن الحديثِ علىٰ هذا أولىٰ عندِي وأحسنُ، وباللهِ [ع١١/ب] التَّوفيقُ.

* * *

(١) «التكملة» (ص: ٢٧٥)، وينظر: « مفاتيح الغيب» (١٥/ ٣٨٨)، و«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» (٥/ ٤٨٦)، و«اللباب في علوم الكتاب» (٩/ ٣٥٠)، و«غرائب القرآن ورغائب الفرقان» (٣/ ٣٣٦).

الفِقْهُ:

في استهلالِ هذا الحديثِ من الفقهِ:

١- حسنُ عشرةِ الرَّجلِ مع أهلِهِ، وتأنيسُهُنَّ، واستحبابُ محادثتِهِنَّ بما لا إثم فيه، كما فعلَ النبيُّ ﷺ هاهُنا بحديثه لعائشةَ ومَن كانَ معها مِنْ أزواجِهِ بخبرِ هؤلاءِ النِّسوةِ، وهكذا ترجمَ البخاريُّ عليه: «**بَابُ حُسْنِ المُعَاشَرَةِ مَعَ الأَهْلِ**»[١] وقد وردتْ الآثارُ الصَّحاحُ[٢] الصَّحيحةُ بحُسنِ عشرتِهِ ﷺ لأهلِهِ ومُباسطَتِهِ إيَّاهم، وكذلك عن السَّلفِ الصَّالحِ.

وقدْ كانَ مالكٌ[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ يقُولُ: فِي ذَلِكَ مَرْضَاةٌ لِرَبِّكَ، وَمَحَبَّةٌ فِي أَهْلِكَ، وَمَثْرَاةٌ[٤] فِي مَالِكَ وَمَنْسَأَةٌ[٥] فِي أَجَلِكَ. قال: وَقَدْ بَلَغَنِي ذَلِكَ عن بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ[٦].

---

(١) «صحيح البخاري» (٧/ ٢٧).

(٢) ليست في (ع)، (ك)، ونقل الرُّعيني هذا النص عن القاضي عياض هكذا: «وقد وردت الآثار الصحاح بحسن عشرته ﷺ». «مواهب الجليل» (٤/ ١٢).

(٣) «رسالة الإمام مالك بن أنس إلىٰ هارون الرشيد» (ص: ٨) ط المكتبة المحمودية، وينظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٢٩)، و«الجامع لمسائل المدونة» (٢٤/ ٢٤٤)، و«مواهب الجليل» (٤/ ١٢).

(٤) مثراة- مفعلة- من الثراء: الكثرة. «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٢١٠).

(٥) نسأت الشيء نسأ، وأنسأته إنساء، إذا أخرته. والنساء: الاسم، ويكون في العمر والدين، ومنسأة في الأثر» هي مفعلة منه: أي مظنة له وموضع. «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٤٤).

(٦) منه حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره، فليصل رحمه**»، أخرجه البخاري (٢٠٦٧، ٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧).

=

وكان مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن أحسنِ النَّاسِ خُلُقًا مع أهلِهِ وولدِهِ، وكان يحدِّثُ يقولُ: يجبُ علىٰ الإنسانِ أنْ يتحبَّبَ إلىٰ أهلِ دارِهِ حتىٰ يكونَ أحبَّ النَّاسِ إليهِم[1].

٢- **وفيهِ مِنَ الفِقهِ:** منعُ الفخرِ / بحُطامِ الدُّنيا، وكراهتُهُ؛ ألا ترىٰ أنَّ النبيَّ [ب١٠/أ] ﷺ قال لعائشةَ حين فخَرتْ في أوَّلِ هذا الحديثِ بمالِ أبِيها، قال لهَا: «**اسْكُتِي يَا عائشةُ**». ثم إنَّه أنَّسَهَا بأنْ قرَّرَ عندها / فخرًا آخر، هو أولىٰ بِها وأسعدُ لها، [ت١٢/أ] بقوله: «**كُنتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، فمكانَتُها مِنهُ ومِنْ محبَّتِهِ وزَوْجِيَّتِه وحسنِ عشرتِهِ وكثرةِ منفعتِهَا لِدِينِها ودُنياها بِهِ ﷺ أعرقُ في الفخرِ، وأرفعُ في الصِّيتِ والذِّكرِ، / مِن كثرةِ مالِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [ع١٢/أ]

=

ومنه حديث مغراء أبي المخارق، قال: سمعت عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «إن صلة الرحم منسأة في الأجل، محبة في الأهل، مثراة في المال» كذا موقوفٌ علىٰ ابن عمر، أخرجه وكيع في «الزهد» (٤٠٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٣٤٩)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٤٩١)، والحسين بن حرب في «البر والصلة» (١٩٨، ٢٠٠)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٨، ٥٩)، والدولابي في «الكنىٰ والأسماء» (٦٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٧٦٠٠)، من طريق مغراء به.

ومغراء أبو المخارق العبدي ذكره البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وكذا ذكره ابن حبان، والعجلي في «الثقات»، وقال ابن القطان: لم يثبت فيه ما يترك له حَديثه. وقال مغلطاي: وفي كتاب أبي العرب عن أحمد بن صالح الكوفي: لا بأس به. ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٦٥)، و«الثقات» للعجلي (٢/ ٢٩٢)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٩)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٦٤)، و«بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٩٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣١٥).

وفي الباب عن العلاء بن خارجة، وأبي هريرة، وابن عباس، وعلي بن أبي طالب.

(١) ينظر: «مواهب الجليل» (٤/ ١٢)، و«منتهىٰ السؤل علىٰ وسائل الوصول إلىٰ شمائل الرسول» (٣/ ٤١١).

٣- **وفيهِ مِنَ الفِقهِ:** جوازُ إخبارِ الرَّجلِ زوجَهُ وأهلَهُ بصورةِ حالِهِ معَهُم، وحسنِ صُحبتِهِ إيَّاهم، وإحسانِهِ إليهم، وتذكيرِهم بذلك تَطْييبًا لأنفُسِهم، واستجلابًا لِمودَّتِهم، وإذَا جازَ لهُ أنْ يكْذِبَهُم، وأبيحَ لهُ أنْ يُمنِّيهم بالمواعيدِ غيرِ الصَّادقةِ فهذا أجوزُ، وإذا جازَ مِنَ النِّساءِ كفرانُ العشيرِ جازَ تذكيرُهُنَّ بالإحسانِ لهُنَّ، وحَسُنَ ذلك فيهنَّ.

[ك٧/ ب] ٤- **وفيهِ مِنَ الفِقهِ:** إكرامُ الرَّجلِ بعضَ نسائِهِ بحضرةِ / ضرائرِهَا، بما يراهُ مِنْ قولٍ أو فعلٍ، وتخصيصُها بذلك، كما قالَتْ عائشةُ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: لِيَخُصَّنِي بذلك؛ ولأنَّهَا كانتْ المقصودةَ بهذا الحديثِ، وهذا إذا لمْ يكُنْ قصدُهُ الأثَرَةَ والميلَ (بذلك)[(١)]، بل لسببٍ اقتضاهُ، ومعنًىٰ أوجبَهُ من تأنيسِ وحشةٍ بدتْ مِنها، أو مكافأةِ جميلٍ صدَرَ عنها.

وقدْ أجازَ لهُ بعضُ أهلِ العلمِ تفضيلَ إحداهُما علىٰ الأُخرىٰ في المَلْبسِ إذا أَوْفَىٰ الأُخرىٰ حقَّهَا، وأنْ يُتحِفَ إحداهُما ويَلْطُفَهَا إذا كانتْ شابَّةً، أو هِي أبرَّ به. ولمَالكٍ نحوٌ مِنْ هذا ولأصحابِهِ[(٢)]، قال ابنُ حبيبٍ[(٣)]: والمساواةُ أولىٰ[(٤)].

---

(١) ليست في (ع)، (ك).

(٢) ينظر:«النوادر والزيادات» (٤/ ٦١٥)، و«الكافي في فقه أهل المدينة» (٢/ ٥٦٢)، «التبصرة» للخمي (٥/ ٢٠٤٥)، و«إكمال المعلم» (٤/ ٦٦١)، و«بداية المجتهد» (٣/ ٧٨)، و«مواهب الجليل» (٤/ ٩)، و«الفواكه الدواني» (٢/ ٢٢)، و«التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (٤/ ٢٦١)، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (٢/ ١٨٠).

(٣) عبد الملك بن حبيب أبو مروان العباسي الأندلسي القرطبي المالكي. (ت: ٢٣١ - ٢٤٠ هـ). «تاريخ الإسلام» (٥/ ٨٧٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٠٢).

(٤) ينظر: «مواهب الجليل» (٤/ ١٢).

[ل٧/ أ]

والمكرُوهُ مِن ذلك / كلِّهِ: ما قصَدَ بِهِ الأَثَرَةَ والمَيلَ والتَّفضيلَ، / لا [ت١٢/ أ] لسببٍ سواهُ.

والنبيُّ ﷺ - وإنْ لمْ يكُنْ العدلُ في القَسْمِ / بينَ النِّساءِ واجبًا [ب١٠/ ب] عليه لقولِه ﷻ: ﴿تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]- فقد التزَمَهُ ﷺ وأخذَ به نفسَهُ، تفضُّلًا منه، وتخلُّقًا / بالعدلِ، ولتقتدِي به أَمَّتُهُ، [ع١٢/ ب] حتَّىٰ قال: «**اللَّهُمَّ هَذَا قَسْمِي فيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُؤَاخِذْنِي فيمَا لَا أَمْلِكُ**»(١)،

---

(١) **ضعيف؛ والصواب فيه الإرسال.**

أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٢٣٦٢) عن **معمر بن راشد**..

وابن سعد (٨/ ١٦٨)، وابن أبي شيبة (٤/ ٣٨٦) رقم (١٧٨٣٠)، والطبري في «التفسير» (٧/ ٥٦٩)، من طريق **إسماعيل ابن علية**..

والطبري في «التفسير» (٧/ ٥٦٩) عن محمد بن بشار، وفي (٧/ ٥٧٣) عن سفيان بن وكيع كلاهما (ابن بشار، وابن وكيع) عن **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي**..

والطبري في «التفسير» (٧/ ٥٧٢)، من طريق **حماد بن زيد**..

أربعتهم (معمر بن راشد، وإسماعيل ابن علية، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، وحماد بن زيد) عن أيوب، عن أبي قلابة، أن رسول الله ﷺ كان يقسم بين نسائه، فيعدل ثم يقول: «**اللهم هذا قسمي...**» الحديث، ولفظ معمر: «**اللَّهُمَّ هَذَا فيمَا أُطِيقُ وَأَمْلِكُ فَلَا تَلُمْنِي فيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ**»، قلت: كذا رواه أصحاب أيوب السختياني مرسلًا، ووقع في رواية عبد الوهاب الثقفي - فيما رواه عنه ابن وكيع -: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ وكذا رواه حمادُ بن سلمة..

أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٣٨٦) رقم (١٧٨٣١)، وأحمد (٢٥١١١)، وابن ماجه (١٩٧١)، وابن أبي الدنيا في «النفقة علىٰ العيال» (٥١٠)، والنسائي في «المجتبىٰ» (٧/ ٦٣)، في «الكبرىٰ» (٨٨٤٠)، وابن حبان (٤٢٠٥)، من طريق **يزيد بن هارون**..

وإسحاق بن راهويه (١٣٧٠) قال: **وحدثت** عن حماد بن سلمة..

وأحمد (٢٥١١١)، من طريق **عفان بن مسلم**..

=

=

والدارمي (٢٢٥٣) عن **عمرو بن عاصم الكلابي**..

وأبو داود (٢١٣٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٠٤٣)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١٢٧٩)، والجصاص في «أحكام القرآن» (٥/ ٢٤٠)، والحاكم (٢/ ١٨٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٢٩٨)، وفي «الصغرىٰ» (٢٦٠٨)، وفي «المعرفة» (١٤٥١٥)، وفي «القضاء والقدر» (٣٠٥)، من طريق **أبي سلمة موسىٰ بن إسماعيل**..

والترمذي في «الجامع» (١١٤٠)، وفي «العلل الكبير» (٢٨٦)، من طريق **بشر بن السري**..

والجهضمي في «أحاديث أيوب السختياني» (٤١)، والطحاوي في «المشكل» (٢٣٢)، من طريق **حجاج بن منهال**..

والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٦)- ومن طريقه ابن بشران (١٠٥)- من طريق **حبان بن هلال**..

والخطيب في «الموضح» (٢/ ٩٧)، من طريق **أبي ربيعة فهد بن عوف**..

ثمانيتهم (**يزيد بن هارون، وعفان بن مسلم، وعمرو بن عاصم، وموسىٰ بن إسماعيل، وبشر بن السري، وحجاج بن منهال، وحبان بن هلال، وفهد بن عوف**) عن حماد بن سلمة عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا مرفوعًا، وعبد الله بن يزيد هو رضيع عائشة، ووقع في رواية عمرو بن عاصم، وأبي سلمة موسىٰ بن إسماعيل، وحجاج بن منهال: عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد **الخطْمي** به.

قال الترمذي في «الجامع»: «حديث عائشة هكذا رواه غير واحد، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقسم، ورواه حماد بن زيد، وغير واحد، عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلا، أن النبي ﷺ كان يقسم وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة» اهـ، وقال في «العلل الكبير»: «سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلًا» اهـ.

وقال الحاكم: «حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه» اهـ. كذا قال الحاكم رَحِمَهُٱللَّهُ، والأشبه الرواية المرسلة وقد رجحها مع البخاري، والترمذي: أبو زرعة الرازي- كما في «العلل» لابن أبي حاتم (١٢٧٩)-، والدارقطني في «العلل» (٣١٧٦)، ورجح الرواية المتصلة ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٤٨٢)، (٨/ ٣٩)

=

يريدُ[١] القلبَ.

٥- **وفيهِ من الفِقهِ:** جوازُ تحدُّثِ الرجلِ معَ إحدىٰ[٢] زوجاتِه، ومجالسَتِها في يومِ الأخرىٰ، ومحادثتِه إيَّاها؛ لقولِ عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا: قال لِي رسولُ اللهِ ﷺ وقد اجتمعَ عندَه نساؤُه. وفي الروايةِ الأخرىٰ: دخلَ رسولُ اللهِ ﷺ وعندِي بعضُ نِسَائِه، فالظَّاهرُ أنَّه في بيتِهَا، وقد رُوِي عنه في «الصَّحيحِ»[٣]: أنَّهُ ﷺ كانَ إذا صلَّىٰ العصرَ، يدخلُ علىٰ نِسائِه، فيَدْنُو من إحدَاهِنَّ.

وأنَّهُنَّ كُنَّ يَجتمِعْنَ عِندَ الَّتِي هُوَ يومُهَا[٤].

وقد اختلَفَ العلماءُ في هذَا، فأجازَهُ بعضُهم، وقال مالكٌ- في كتابِ

=

علىٰ ما يذهب إليه في ترجيح الوصل علىٰ الإرسال عند تعارضهما، وقال ابن كثير في «التفسير»: «وهذا إسناد صحيح، لكن قال الترمذي: رواه حماد بن زيد وغير واحد، عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلا قال: وهذا أصح» اهـ، وقال في «إرشاد الفقيه» (٢/ ١٨٥): «إسناده صحيح»، ونقل العلامة ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/ ٤٧١) عن ابن كثير قوله: «حديث صحيح»، قلت: وبين اللفظين فرق معلوم، فقد يكون الإسناد صحيحًا لكنه معلٌّ بالإرسال، فيمتنع أن نطلق التصحيح علىٰ الحديث، ويجوز أن نطلقه علىٰ ظاهر الإسناد، وعبارة ابن كثير في «التفسير» تشعر بترجيح المرسل والله أعلم، وينظر: «نصب الراية» (٣/ ٢١٤)، و«خلاصة البدر المنير» (٢/ ٢١٣)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٢٩٠)، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/ ٦٦).

(١) في المطبوع: «يرير».

(٢) في (ت)، (ك): «أحد».

(٣) أخرجه البخاري (٥٢١٦).

(٤) أخرجه مسلم (١٤٦٢/ ٤٦) من حديث أَنَسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ، لَا يَنْتَهِي إِلَىٰ الْمَرْأَةِ الْأُولَىٰ إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ الَّتِي يَأْتِيهَا... الحديث.

محمَّدٍ[1]- بإجازَةِ دخولِهِ عندَ إحدَىٰ نسائِه في يومِ صاحبتِها لحاجةٍ، أو عيادةٍ، أو يضعُ ثيابَهُ عندَها، إذا كانَ ذلِك منه عَلىٰ غيرِ المَيْلِ[2]، وقد حَكَىٰ[3] بعضُهُم[4] أَنَّهُ لَا يختلفُ العلماءُ- فيما عَلِمَه- في الدُّخولِ الخفيفِ للحاجةِ يقضِيها، قال: وليسَ حقيقةُ القَسْمِ إلَّا باللَّيلِ خاصَّةً.

ووقعَ لمالِكٍ أيضًا: لا يُقيمُ عندَها إلَّا مِنْ عُذرٍ لابدَّ منه[5].

وعن معاذٍ: أَنَّهُ كانتْ لهُ زوجتَان فكانَ لَا يشربُ الماءَ مِنْ عِندِ إحداهُما في يومِ الأُخرىٰ[6]. / [ت١٣/أ]

---

(١) محمد بن إِبْرَاهِيم بن زياد، الإمام أبو عبد الله ابن المَوَّاز الإسكندراني المالكي صاحب التصانيف المشهورة. أخذ المذهب عن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الملك بن الماجشون، وأصبغ بن الفرج. وكان اعتماده في الفقه علىٰ أصبغ، وانتهت إليه رياسة المذهب والمعرفة بدقائقه وتفريعه، وله مصنف حافل في الفقه معروف بـ«الموازية»، رواه ابن أبي مطر وابن مُبشّر عنه. ويُعتَبر هذا الكتاب من جملة ما فُقِدَ من إرثنا الفقهي، وقد وصلتنا قطعة نادرة في المكتبة العاشورية بتونس، تقع في ١٦ ورقة (ت: ٢٨١ هـ). «تاريخ الإسلام» (٦/ ٧٩٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٦)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٣١٠)، و«الأعلام» (٥/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: «التبصرة» للخمي (٥/ ٢٠٤٨)، و«عقد الجواهر الثمينة» (٢/ ٤٨٩)، و«التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (٤/ ٢٥٩).

(٣) في (ك): «ذكر».

(٤) هو ابن بطال، وقد ذكره في «شرح صحيح البخاري» (٧/ ٣٤٣).

(٥) ينظر: «التبصرة» للخمي (٥/ ٢٠٤٨)، و«عقد الجواهر الثمينة» (٢/ ٤٨٩)، و«التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (٤/ ٢٥٩).

(٦) لم أهتد إلىٰ أثر معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مسندًا، ونَسب هذا النقل عن معاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أشهبُ، وابنُ نافع، وذكره أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي، ينظر: «الجامع لمسائل المدونة» (٩/ ٣١٧)، و«شرح ابن ناجي التنوخي علىٰ متن الرسالة» (٢/ ٢٩).

وقال عبدُ الملكِ بن المَاجِشُون: يقفُ ببابِ إحداهُنَّ ويُسلِّمُ ولا يدخلُ[(١)].

وتأوَّلَ أهلُ هذِهِ المقالَةِ ما رُوي عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ في الحديثِ المذكورِ: خُصوصًا / [ب١١/أ] للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ لم يكُنْ القسمُ واجبًا / عليه كما تقدَّمَ، وأنَّه إنَّما كانَ يفعلُ [ع١٣/أ] - / صلىٰ الله عليه- هذا نادرًا وأحيانًا، وغالبُ أمرِهِ العدلُ والتَّسويةُ؛ ليَسُنَّ [ك٨/أ] العدلَ، ويُحسِنَ العشرةَ.

٦- **وفيهِ مِن الفقهِ:** جوازُ الحديثِ عن الأُممِ الخاليةِ، والأجيالِ البائدةِ، والقرونِ الماضيةِ، وضَرْبُ الأمثالِ بهم؛ لأنَّ في سيرِهِم اعتبارًا للمُعتبِرِ، واستبصارًا للمستبصِرِ، واستخراجَ الفائدةِ للباحثِ المُستكثِرِ؛ فإنَّ في هذا الحديثِ -لاسِيَّما إذا حُدِّث به النِّساءُ- منفعةً في الحضِّ علىٰ الوفاءِ للبُعولةِ، والنَّدبِ لقصْرِ الطَّرْفِ والقلبِ عليهِم، والشكرِ لجميلِ فِعلِهِم، وحُسنِ المعاشرةِ معهم، كحالِ أمِّ زرعٍ وما ظهرَ من إعجابِهَا بأبي زرعٍ، وثنائِها عليه وعلىٰ جميعِ أهلِهِ، وشكرِها إحسانَهَ لها، واستصغارِهَا كلَّ شيءٍ بعده. وبسببِ قِصَّتِها كانَ جَلْبُ الحديثِ، كما وقعَ مُبيَّنًا في بعضِ الرِّواياتِ، مع ما فيه مِن التَّعريفِ بصبرِ الأُخرِ اللاتي ذَمَمْنَ أزواجَهُنَّ، والإعلامِ بما تحمَّلْنَهُ من سوءِ عِشرتِهِم، وشراسَةِ أخلاقِهِم؛ ليَقتدِيَ بذلك من النِّساءِ مَنْ بلغَهَا خبرَهَنَّ في الصَّبرِ علىٰ ما يكونُ مِنَ الأزواجِ وتأتَسِيَ بمن تقدَّمَها في ذلك.

---

(١) ينظر: «التبصرة» للخمي (٥/ ٢٠٤٨)، و«عقد الجواهر الثمينة» (٢/ ٤٨٩)، و«التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (٤/ ٢٥٩)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٥/ ٩١)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ٢٠٢).

٧- **وفيهِ مِنَ الفِقْهِ**: التَّحدُّثُ بِمُلَحِ الأخبارِ، وطُرَفِ الحِكاياتِ؛ تسليةً للنَّفسِ، وجلاءً للقلبِ، وهكذا ترجمَ أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ / [ت١٣/ ب] عليه: «**بابُ ما جَاءَ في كَلامِ رسولِ اللهِ ﷺ في السَّمَرِ**»(١). وأدخلَ في البابِ هذا الحديثَ، وحديثَ خُرَافةَ(٢).

---

(١) «الشمائل المحمدية» (ص: ٢٠٨).

(٢) **ضعيف**؛

أخرجه ابن أبي شيبة- كما في «إتحاف الخيرة» (٦٣٩٤/ ١)- وأحمد (٢٥٢٤٤)، والترمذي في «الشمائل» (٢٥٣)، والبزار- كما في «كشف الأستار» (٢٤٧٥)، وأبو يعلىٰ (٤٤٤٢)، والمعافىٰ بن زكريا في «الجليس الصالح» (١/ ٤٠ وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٦٢١)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٩)، واللخمي في «تاريخ إربل» (١/ ٤٠)، من طريق أبي عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: حَدَّثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ نِسَاءَهُ حَدِيثًا، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: كَأَنَّ الْحَدِيثَ حَدِيثُ خُرَافَةَ فقال: «**أَتَدْرُونَ مَا خُرَافَةُ؟ إِنَّ خُرَافَةَ كَانَ رَجُلًا مِنْ عُذْرَةَ، أَسَرَتْهُ الْجِنُّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَكَثَ فِيهِمْ دَهْرًا، ثُمَّ رَدُّوهُ إِلَىٰ الْإِنْسِ فَكَانَ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَا رَأَىٰ فِيهِمْ مِنَ الْأَعَاجِيبِ، فَقَالَ النَّاسُ: حَدِيثُ خُرَافَةَ**».

وتابع أبا عقيل: أبو أسامة حماد بن أسامة، غير أنه قال: عن مجالد، عن الشعبي مرسلًا، لم يذكر مسروقًا، ولا عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجه إسحاق بن راهويه (١٤٣٦)..

ووكيع في «أخبار القضاة» (٦١٤) عن أحمد بن بديل..

كلاهما (إسحاق، وابن بديل) عن أبي أسامة حماد بن أسامة به بنحوه- وتصحف في «أخبار القضاة» إلىٰ: «أبي أمامة» بدلًا من أبي أسامة- ورواية أحمد بن بديل موصولة بمثل رواية أبي عقيل الثقفي، وأحمد بن بديل قال عنه ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه علىٰ ضعفه. وقال الدارقطني: فيه لين. اهـ قلت: فروايته منكرة لا سيما عند مخالفة إسحاق بن راهويه وهو من هو. وهذا ما رجحه الدارقطني حيث قال في «العلل» (٣٦٣٥): **والمرسل أشبه بالصواب**.

=

=

وقال البزار: لا نعلمه يروىٰ إلا من حديث عائشة، وأبو عقيل مشهور. اهـ

قلت: مجالد بن سعيد ضعيف.

والحديث له طريق أخرىٰ عن عائشة؛ رواه ثابت البناني، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنحوه.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٠٦٨)، من طريق يزيد بن عمرو الغنوي، نا سعيد بن عبد الله السلمي..

وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٤٦)، من طريق النضر بن طاهر..

كلاهما (سعيد بن عبد الله السلمي، والنضر بن طاهر) عن علي بن أبي سارة، عن ثابتٍ به بنحوه، ووقع في لفظ سعيد بن عبد الله: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَهَا بِحَدِيثٍ وَهُوَ مَعَهَا فِي لِحَافٍ، فَقَالَتْ: بِأَبِي، وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْلَا تُحَدِّثُنِي هَذَا الْحَدِيثَ لَظَنَنْتُ أَنَّهُ خُرَافَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«وَمَا حَدِيثُ خُرَافَةَ يَا عَائِشَةُ؟»** قَالَتْ: الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قِيلَ حَدِيثُ خَرَافَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ حَدِيثُ خَرَافَةَ، رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ، سَبَتْهُ الْجِنُّ، وَكَانَ يَكُونُ مَعَهُمْ، فَإِذَا اسْتَرَقُوا السَّمْعَ أَخْبَرُوهُ، فَيُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ، فَيَجِدُونَهُ كَمَا قَالَ»**.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أنس إلا ثابت، ولا عن ثابت إلا علي بن أبي سارة، ولا عن علي إلا سعيد بن عبد الله، تفرد به يزيد بن عمرو الغنوي. اهـ

قلت: **إسناده منكر**؛ علي بن أبي سارة قال عنه البخاري: فيه نظر، وقال ابن عدي بعد جملة أحاديث ذكرها له: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعلي بن أبي سارة عن ثابت كلها غير محفوظة، وله غير ذلك عن ثابت مناكير أيضا. اهـ وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣١٥): في إسناد الطبراني علي بن أبي سارة، وهو ضعيف. اهـ

وتابعه: **عثمان بن معاوية**.

أخرجه ابن أبي الدنيا «في ذم البغي» (٢٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٩٧-٩٨)، والمعافىٰ بن زكريا في «الجليس الصالح» (ص: ٥٠)، من طريق عثمان بن معاوية، عن ثابت به بنحوه، غير أنه لم يذكر عائشة، وقال: قال: اجْتَمَعَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاؤُهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ الْكَلِمَةَ كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ عندَ أَهْلِهِ. قال: فَقَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: كَأَنَّ هَذَا مِنْ حَدِيثِ خُرَافَةَ...الحديث، وذكر فيه قصةً.

=

ويُروىٰ عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قال: «سَلُّوا هذِهِ النُّفوسَ سَاعةً بعدَ سَاعةٍ؛ [ع١٣/ ب] فإنَّها / تصدَأُ كمَا يصدَأُ الحديدُ»[(١)].

ويُروىٰ عن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ أنَّه كان يقولُ إذَا أفَاضَ مَنْ عِندَهُ في الحديثِ [ب١١/ ب] بعدَ القرآنِ والتفسيرِ: «أحْمِضُوا»[(٢)]. / أَيْ إذا مَلَلْتُمْ مِنَ الفقهِ والحديثِ[(٣)] وعلمِ القرآنِ، فخُذُوا في الأشعارِ وأخبارِ العربِ، كما أنَّ الإبلَ إذا ملَّتْ ما حَلَا مِنَ النَّبتِ، رعتْ الحَمْضَ، وهو ما مَلُحَ منه.

=

قلت: ما زادته هذه المتابعة إلا وهنًا؛ عثمان بن علي، قال عنه ابن حبان: شيخ يروي الأشياء الموضوعة التي لم يحدث بها ثابت قط. لا تحل روايته إلا علىٰ سبيل القدح فيه. اهـ

وقال الحافظ ابن حجر: وهذا الحديث الذي أنكره ابن حبان علىٰ هذا الشيخ قد أورده ابن عدي في «الكامل» في ترجمة علي بن أبي سارة من روايته عن ثابت، عن أَنس فتابع عثمان بن معاوية، وعلي بن أبي سارة ضعيف. وقد أخرج له النسائي. «لسان الميزان» (٥/ ٤١١).

(١) لم أهتد إلىٰ الأثر بهذا اللفظ، وذكره المصنف في «ترتيب المدارك» (١/ ٢٧)، لكن جاء بنحوه كما أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٧١٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٤٣٢)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ١٢٩)، من طريق محمد بن حمير، عن النجيب بن السري، قال: قال علي بن أبي طالب: «أَجِمُّوا هَذِهِ الْقُلُوبَ وَاطْلُبُوا لَهَا طَرَائِفَ الْحِكْمَةِ؛ فَإِنَّهَا تَمَلُّ كَمَا تَمَلُّ الْأَبْدَانُ».

قلت: **وهذا الأثر منقطع**؛ نجيب بن السري قال عنه أبو حاتم الرازي: روىٰ عن النبي ﷺ مرسل، وعن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرسل. ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٩)، و«جامع التحصيل» (ص: ٢٩٠)، و«تحفة التحصيل » (ص: ٣٢٦).

(٢) لم أهتد إلىٰ الأثر مسندًا، وينظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٤/ ٦٣)، «غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ٣٦٦)، و«تهذيب اللغة» (حمض) (٤/ ١٣١)، و«الصحاح» (حمض) (٣/ ١٠٧٢)، و«الفائق» (١/ ٣٢٠)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ٢٤٢)، «النهاية» (١/ ٤٤١)

(٣) في (ع)، (ك): «الحديث والفقه».

ومِنهُ قولُ الزُّهريِّ: «هَاتُوا مِنْ أَشْعَارِكُمْ فَإِنَّ الْأُذُنَ مَجَّاجَةٌ ولِلنَّفْسِ حَمْضَةٌ»[1]. أي أنَّهَا تَشتَهِي الشَّيءَ بعدَ الشَّيءِ كمَا تفعلَ الإبِلُ.

ومِنهُ قولُ أبِي الدَّرداءِ: «إنِّي لَأَسْتَجِمُّ نفْسِي بِبَعضِ اللهوِ لِيكونَ ذَلِك عَوْنًا لِي علىٰ الحقِّ»[2].

وقال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «القلبُ إذَا أُكرِهَ عَمِي»[3].

وقال بعضُ الحُكماءِ: «إنَّ لِلآذانِ مَجَّةً، وللقُلُوبِ مَلَلًا؛ فَفَرِّقُوا بينَ الحِكمَتَينِ؛ لِيكونَ ذَلِكَ استِجْمَامًا»[4].

وهذا كلُّه ما لَمْ يكنْ دائمًا متصلًا، وإنَّما يكونُ في النَّادرِ والأحيانِ، كمَا

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٤٣٢)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ١٣٠)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (٢٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣٨١).

(٢) لم أهتد إلىٰ الأثر مسندًا، وينظر: «البخلاء» للجاحظ (٢/ ١٤١)، و«تأويل مختلف الحديث» (ص: ٤٢١)، و«الكامل» لابن المبرد (٢/ ٢١١)، و«إحياء علوم الدين» (٢/ ٣٠)، و«أخبار الحمقىٰ والمغفلين» (ص: ١٥).

(٣) أخرجه البلاذري في «أنساب الأشراف» (٢/ ١١٥)، من طريق إسرائيل بن يونس، أن عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إنَّ للقلوبِ شهوةً وإقبالًا وإدبارًا، فأتوا بها مِنْ قِبَلِ شَهْوَتِهَا وَإِقْبَالِهَا، فَإِنَّ الْقَلْبَ إِذَا أُكْرِهَ مَلَّ». كذا لفظه، وهو منقطع؛ فبين إسرائيل وعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واسطتان علىٰ الأقل، وأخرجه باللفظ الذي ذكره المصنف محمد بن عثمان الأذرعي في كتاب «الوسوسة»- كما في «كنز العمال» (١٧٠٣)- من مسند عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) نسب هذا القول إلىٰ أرشيد بن بابك وهو أحد ملوك الفرس، ينظر: «الكامل» لابن المبرد (٢/ ٢١١)، و«العقد الفريد» (٢/ ١٢١)، و«نثر الدر » (٧/ ٣٦)، و«ربيع الأبرار» (١/ ٢٤).

[ك٨/ب] قال: «سَاعةً بعدَ سَاعةٍ»، وأمَّا أنْ يكونَ ذلِك عادةَ الرَّجلِ حتَّىٰ يُعرفَ بذلِك / ويَتَّخِذَه دِيْدَنًا ويُطرِبَ بِهِ النَّاسَ ويُضحِكَهُم- دَأبَهُ- فهَذَا مذمُومٌ، غيرُ محمودٍ، دالٌّ علىٰ سقوطِ المُروءَةِ ورذالةِ الهِمَّةِ، وخلْعِ بُردِ نزاهةِ النَّفسِ، [ت١٤/أ] واطِّراحِ ربقَةِ الوقارِ والسَّمتِ، مولِجًا صاحِبَهُ/ في بابِ المُجُونِ والسُّخْفِ.

وقدْ عَدَّ هذَا الفنَّ الفقهاءُ فيمَا يقدحُ في عدالةِ الشَّاهِدِ؛ فذكرَ أبُو بكرٍ الأَبْهَريُّ[١] وغيرُ واحدٍ منْ أئمَّتِنَا أنَّ التزامَ المُروءَةِ مُشترطٌ[٢] في العدالةِ[٣]، ونحوَهُ للشَّافعيِّ وأئمَّةِ أصحابِهِ[٤].

وذكرَ شيخُنَا الإمامُ أبُو بكر محمَّدُ بنُ الوليدِ الفِهريُّ[٥] أنَّ الشَّاهدَ يتنزَّهُ

---

(١) الإمام، العلامة، القاضي، المحدث، شيخ المالكية، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي، الأبهري، المالكي، نزيل بغداد وعالمها، له تصانيف في شرح مذهب مالك والردّ علىٰ مخالفيه منها «الرد علىٰ المزني» ومن كتبه: «الأصول»، و«إجماع أهل المدينة»، و«فضل المدينة علىٰ مكة» (ت: ٣٧٥ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٩٢)، و«ترتيب المدارك» (٦/ ١٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٣٢)، و«الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٥٠)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٢٥).

(٢) في (ع)، (ك): «مشترطة».

(٣) قال ابن محرز في «تبصرته»: قال أبو بكر الأبهري في صفة من تقبل شهادته: هو المجتنب الكبائر المتوقي لأكثر الصغائر إذا كان ذا مروءة وتمييز متيقظًا متوسط الحال بين البغض والمحبة. «مواهب الجليل» (٦/ ١٥١)، وينظر: «المعونة علىٰ مذهب عالم المدينة» (ص: ١٥٢٨)، «التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (٧/ ٤٦٠)، «المختصر الفقهي» لابن عرفة (٩/ ٢٤٥).

(٤) ينظر: «الحاوي الكبير» (١٧/ ١٥٠- ١٥١)، و«بحر المذهب» للروياني (١٤/ ٢٧٥)، و«العزيز شرح الوجيز» (١٣/ ٩)، و«منهاج الطالبين» (ص: ٣٤٥).

(٥) محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب، أبو بكر الفهريُّ الطرطوشيُّ الأندلسيُّ الفقيه المالكيُّ، فقيه حافظ إمام محدث ثقة زاهد فاضل عالم عامل، رحل =

عن كلِّ ما يُسقِطُ مُروءَتَهُ: / مِنَ الأكلِ علىٰ الموائدِ في الأسواقِ وفي الطُّرقاتِ [ع١٤/أ] غيرَ مُستخفٍ، وكشفِ رأسِهِ وبدنِهِ بحضرةِ النَّاسِ، ومدِّ رجلَيْه بحضرتِهِم، والحكايةِ المُضحكةِ، وذكرِ أهلِهِ بالسُّخْفِ، قال: فهَذَا ومَا يُشبِهُهُ يُسقطُ العدالةَ عندَ العلماءِ، ولا تُقبلُ الشَّهادةُ معَهَا(١).

قالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَدَامَ اللهُ تَوفِيقَهُ:

وما قالَهُ صحيحٌ؛ لأنَّ المُداومَةَ علَىٰ هذَا مِمَّا يُسقطُ مُروءَةَ ذَوِي المُرُوءاتِ، / ويُزيلُ سمتَ أصحابِ السَّمتِ والتَّصاوُنِ، واشتراطُ التزامِ المُرُوءَةِ مشترَطٌ في [ب١٢/أ] الشَّهادةِ والعدالَةِ كاشتِرَاطِ اجتنابِ المَحارِمِ، ولكنْ لِكُلِّ واحدٍ مُروءةٌ مَا؛ ولهَذَا قالوا فيه: مُلتزِمًا لِمُروءَةِ مثلِهِ، وقد قال بعضُ أئمَّتِنَا مِنَ القَروِيِّين - وهو أَبُو القاسِمِ بنُ محرز(٢)-: المُرُوءَةُ المَطلوبَةُ في الشَّاهِدِ هِي: الصِّيانَةُ، والسَّمتُ الحسنُ، وحِفظُ اللِّسانِ، وتَجَنُّبُ السُّخْفِ والمُجُونِ وكلِّ خُلُقٍ دَنِيءٍ(٣).

=

إلىٰ العراق وقد تفقه بالأندلس وصحب أبا الوليد الباجي مدة، (ت: ٥٢٠ هـ). «بغية الملتمس» (ص: ١٣٥)، و«الديباج المذهب» (٢/ ٢٤٤)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٥).

(١) ينظر: «الكفاية في علم الرواية» (ص: ١١١)، و«الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٩١)، و«اللمع في أصول الفقه» للشيرازي (ص: ٧٥).

(٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن محرز المقري القيرواني، كان فقيهًا نظّارًا نبيلًا وابتلي بالجذام في آخر عمره وله تصانيف حسنة منها تعليق علىٰ «المدونة» سماه: «التبصرة» وكتابه الكبير المسمىٰ «بالقصد والإيجاز». توفي في نحو الخمسين وأربعمائة رحمه الله تعالىٰ. «ترتيب المدارك» (٨/ ٦٨)، و«الديباج المذهب» (٢/ ١٥٣).

(٣) ينظر: «الذخيرة» للقرافي (١٠/ ٢٠٢)، و«التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» (٧/ ٤٦٩)، و«فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٧/ ٤١٥)، و«التقرير والتحبير علي تحرير الكمال بن الهمام» (٢/ ٢٤٢).

وقال بعضُ أئمَّةِ البغدادِيِّين[1]: العدالَةُ عبارةٌ عن استقامَةِ السِّيرةِ والدِّينِ، ويرجعُ حاصِلُها إلىٰ هيئةٍ راسخةٍ في النَّفسِ تَحمِلُ علىٰ مُلازمَةِ التَّقوىٰ والمُروءَةِ جميعًا، قال: وقَدْ شُرِطَ في العَدَالَةِ التَّوَقِّي عن بَعْضِ المُبَاحَاتِ [ت١٤/ب] القَادِحةُ في المُرُوءَةِ: نَحْوَ الْأَكْلِ في / الطُّرِقِ، وَالبَوْلِ في الشَّارِعِ، وَصُحْبَةِ الأَرَاذِلِ، وَإِفْرَاطِ المِزَاحِ.

وقال القَاضِي أَبُو بكرٍ ابن الطَّيِّبِ[2] في صِفاتِ العدْلِ: تَجنُّبُ ما يُمرِضُ القُلُوبَ، وَيُورِثُ التُّهمَ فيمَا جلَّ وَقلَّ.

قال: ومِنْ علمائِنَا مَنْ صَارَ إلىٰ أنَّ عدمَ التَّوَقِّي عن المُبَاحَاتِ القَادحةِ في [ع١٤/ب] المُروءَةِ: كالجُلوسِ علىٰ الطُّرقاتِ، والأكلِ في الأسواقِ، ومُصاحبةِ الأرذالِ، / والإكثارِ مِنَ المُداعبةِ، يقدحُ في العَدالةِ، قال: ولا أقطعُ بذَلِك، وعِندي أنَّ ذلِك مفوَّضٌ إلىٰ اجتهادِ القاضِي، فرُبَّ شخصٍ في نهايةٍ مِنَ التَّديُّنِ وتجنُّبِ التَّكلُّفِ، يصدرُ ذلِك مِنه فَلا يُتَّهمُ، ورُبَّ شخصٍ يُؤذِنُ ذلِك مِنهُ بِقلَّةِ المُبالاةِ، وهذا يختلفُ باختلافِ الأوقاتِ والأشخاصِ والأحوَالِ، وهو مفوَّضٌ إلىٰ الاجتهادِ[3].

---

(١) هو الإمام أبو حامد الغزالي، وقد ذكره في «المستصفىٰ» (١/ ٢٩٣- ٢٩٤).

(٢) ابن الباقلاني محمد بْن الطّيب بْن محمد بْن جعفر بْن القاسم، القاضي أبو بكر البصري، صاحب التّصانيف في علم الكلام قال الذهبي: وكان ثقة إماما بارعا، صنف في الرد علىٰ الرافضة، والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه. وقد ذكره القاضي عياض في «طبقات المالكية»، فقال: هو الملقب بسيف السنة، ولسان الأمة، المتكلم علىٰ لسان أهل الحديث وطريق أبي الحسن، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته (ت: ٤٠٣ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٦٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٠- ١٩١)

(٣) ينظر: «التلخيص في أصول الفقه» للإمام الجويني (٢/ ٣٥٣- ٣٥٣).

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وما قالَهُ القَاضِي سيفُ السُّنَّةِ(١) مِنْ ذلِك صحيحٌ حقٌّ بَيِّنٌ، / وهو بمعنىٰ [ك٩/أ] قولِ غيرِهِ الَّذِي قدَّمناه مِنْ أنَّ لكلِّ واحدٍ مُروءَةً مَا، فتِلْكَ معتبَرَةٌ، وذلِك أنَّ مَنْ أسقَطَ مُروءَتَهُ / ولم يَهْتَبِلْ بها، دلَّ علىٰ اختلالٍ في مِيزِهِ؛ إذْ لَمْ يَحْتَطْ لنفسِهِ، [ب١٢/ب] وَلَا اهْتَبَلَ بصلاحِ خاصَّتِهِ، فتعدَّتْ(٢) تُهمتُنا بذلِك لهُ في دِينِه، ولَمْ نَسْتَتِمْ إلىٰ باطنِهِ لمَّا اضطربَ علينا ظاهِرُهُ.

وهذه نكتةٌ بالِغَةٌ في هذا الفَصلِ، تَغَلْغَلَ القولُ بِهَا، لَعلَّك لا تجدُها بهذا البيانِ في غيرِ هذِهِ الأوراقِ، وقدْ طاشَ سَهْمُ القولِ بما- اعترِضَ- عن الغَرَضِ، فلنكْتَفِ بِمَا اقْتَضبْناهُ مِنْ معقولٍ ومنقولٍ، ونعودُ إلىٰ بُغيَتِكَ فنقُولُ: [ت١٥/أ]

٨- **وَفيهِ مِنَ الفِقْهِ:** بسطُ المحدِّثِ والعالمِ لما أَجْمَلَ مِنْ علمِهِ لمَنْ حولَهُ، وبيانُهُ عليهم مِنْ تلقاءِ نفسِهِ، كما فعلَ رسولُ اللهِ ﷺ في هذا الحديثِ، وقدْ قال لعائشةَ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»، قالَتْ: ثمَّ أنشأَ يُحدِّثُ الحديثَ.

وقدْ وَرَدَ في غيرِ مَا حديثٍ صحيحٍ ابْتِداؤُهُ ﷺ لأصحابِهِ المسائلَ جَمْلًا وتفصِيلًا.

٩- **وَفيهِ مِنَ الفِقْهِ:** سؤالُ السَّامِعِ العالمَ شرحَ مَا أجملَهُ له؛ فَقدْ وقعَ / في [ع١٥/أ] بعضِ طُرقِهِ عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّها -لمَّا قال لَهَا: «**أَنَا لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»- قالَتْ: يَا رسولَ اللهِ! ومَا حديثُ أَبِي زرعٍ؟ فذكرَ رسولُ اللهِ ﷺ الحديثَ.

---

(١) هو ابن الباقلاني أبو بكر ابن الطيب.

(٢) في المطبوع: «فتعلقت».

الغَرِيبُ

[ل٨/ ب] قولُ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كَانَ أَبِي أَلَّفَ[1] ألفَ أُوقِيَّةٍ» / (أي: جمَعَ)[2]. قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

ومَنْ رَوَاهُ: «آلف» بالمدِّ، فمعناه. وهو فعلٌ مشتقٌّ مِنَ الأَلْفِ، يُقالُ: آلفتُ القومَ فآلفُوا، اللَّازِمُ والمتعدِّي واحدٌ، قالَهُ الهَرَوِيُّ[3]. أيْ جمعتُهم ألفًا، أو [ب١٣/ أ] صيَّرتُهم ألفًا[4]. /

وقولُها «تَعَاهَدْنَ وتَعَاقَدْنَ»: أَيْ أَلْزَمْنَ أنفُسَهُنَّ بالقولِ موثِقًا وعهْدًا، وعقَدْنَ علىٰ الصِّدقِ والوفاءِ من ضمائِرِهِنَّ بذلك عقدًا. قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] الآية ﴿وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾ [المائدة: ٨٩] أي بِمَا وافَقَ به نُطقُكُم نِيَّتَكُم.

والأصلُ أنَّ العهدَ والعقدَ في اللُّغةِ بمعنًىٰ واحدٍ، قالَهُ الخليلُ، وابنُ دُرَيْدٍ وغيرهما[5]، ومعناهُ التَّوَثُّقُ، مِنْ: عقدتُ الحبلَ والشَّيءَ بالشَّيءِ، وهو التَّوَثُّقُ

---

(١) كذا ضبطت في (ك)، (ل) بتشديد اللام في «ألف» الأولىٰ وفتحها، وهو الأنسب للسياق، ويراجع ما كتبته (ص: ٥٨).

(٢) ليس في (ل).

(٣) «الغريبين» (١/ ٩٢).

(٤) زاد بعده في (ب): «وقال ابن إسحاق: ألف فلان إيلافا، وهو أن يجتمع له ألف من البقر والغنم أو غير ذلك، قال الكميت:

بعام يقول له المولفون هذا المعيم لنا المرجل» اهـ.

قلت: كذا قال، والكلام لابن هشام في السيرة (١/ ٥٦)، وأحسبه من إضافة الناسخ.

(٥) «العين» باب (ع ق د) (١/ ١٤١) «جمهرة اللغة» (دكو) (٢/ ٦٨٠)، «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ٣٦٥)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (١/ ١٦٦).

مِنه / ورَبْطُ بعضِهِ ببعضٍ، فكأنَّ هَؤُلَاءِ النِّسوةَ رَبطنَ علىٰ الصِّدقِ قولَهُنَّ [ت١٥/ب] الظَّاهِرِ، بإخلاصِهِنَّ الباطِنِ.

وقولُهَا في الرِّوايةِ الأُخرىٰ: «تَبَايَعْنَ» مِنْ هذَا المَعنىٰ، وأصلُهُ[1]: مبايَعَةُ الأُمراءِ، وهُوَ تَوَثُّقُهُم مِنَ النَّاسِ، ومُعاهدَتُهُم إيَّاهم علىٰ الطَّاعةِ، وأصلُهُ مِنَ البيعِ، وذلِكَ أنَّ المُتبايِعَيْنِ يمدُّ كلُّ واحدٍ منهُما يدَهُ إلىٰ صاحِبهِ بشَيئِه[2]. وقِيلَ: بلْ كَانُوا يضرِبُ كلُّ واحدٍ مِنهم بيَدِ صاحِبهِ عند التَّبايُعِ، ولهَذا سُمِّيتْ صفْقةً، لإصْفاقِ أيدِيهم بعضُها بِبعضٍ عندها. ولمَّا كانَ الأُمراءُ / يأخُذون عِندَ التَّوثُّقِ [ك٩/ب] بأيدِي مَنْ عَاهَدوا / وأشْبهَ ذلِك فعلَ المُتبايعَيْن، سُمِّيتْ مُبايعةً لذلك. [ع١٥/ب]

غَرِيبُ قوْلِ الأُولَى

«لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ» أيْ: مَهزُولٍ، قال الشَّاعر:

.... ** فأمسَتْ قُريشٌ قدْ أغثَّ سمِينُها[3]

و«الغَثُّ» أيضًا: الفَاسِدُ من الطَّعامِ، ومِنه: الغَثِيثة: وهي المِدَّة[4] التي تجتمع في الجُرحِ[5]. ويقالُ: غثَّ الطَّعامُ يَغِثُّ، وأغَثَّ.

---

(١) في المطبوع: «ومنه».

(٢) في المطبوع: «بشيء».

(٣) عجز البيت للفرزدق، وهو من الطويل، وهي الأبيات التي قالَها في خالد بن عبد الله القسري:

سَلُوا خالدًا، لا قدّس اللهُ خالدًا ** متىٰ وليت قسرٌ قريشًا تدينها؟

أقبلَ رسولِ اللهِ أم بعد عهدِه؟ ** فتلك قريشٌ قد أغثّ سمينُها

ينظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٦٣٢)، و«العقد الفريد» (٥/ ١٧٦)، و«الأغاني» (٢٥/ ٧٨١٦- ٧٨١٧) ط الشعب، و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٧٥).

(٤) في المطبوع: «المادة».

(٥) ينظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٣/ ٢٣٥)، و«تهذيب اللغة» (غ ث) (٨/ ١٤)، و«مقاييس اللغة» (غث) (٤/ ٣٧٩).

والأصلُ[(١)] أنْ يكونِ هُنا: الهَزِيلُ؛ لِقولِهَا بعدُ: «لاسَمِينٌ فيُنْتَقَىٰ».

ومَنْ رواهُ «قَحْرٌ» فمعناهُ: هَرِمٌ قَلِيلُ اللَّحمِ، صِفَةٌ للبعيرِ. يُقالُ: جَمَلٌ قَحْرٌ وقَحَارِيَّةٌ[(٢)].

[ب١٣/ب] قال ابنُ الأنباريِّ[(٣)]: تُرِيدُ: لحمَ جملٍ مَهزولٍ. يريدُ / ابنُ الأنبارِيِّ أنَّ المُسنَّةَ الغالبُ عليها الهُزالُ.

[ت١٦/أ] وقولُها: «عَلَىٰ رَأسِ جَبلٍ وَعْرٍ» / أي: حزنٍ غلِيظٍ.

والقَوْزُ: مثلُ الجبلِ منَ الرَّمْلِ، والجمعُ: أقْوازٌ، وقِيزانٌ، وأقاوِزُ[(٤)].

ومَنْ رواهُ: «وَعْثٍ»، فمعناهُ: ذُو وَعْثٍ، والوَعْثُ: الدَّهْسُ، وهُو مِمَّا يشتدُّ فيه المشيُ ويَشقُّ، فاستُعمِلَ لكلِّ مَا شَقَّ، ومِنه: وَعْثَاءُ السَّفرِ[(٥)]، أي شدَّتُهُ

---

(١) في المطبوع: «والأصح».

(٢) ينظر: «العين» (٣/ ٤٣)، و«الكنز اللغوي» (ص: ١٦٢)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٥٢٠)، «الصحاح» (٢/ ٧٨٦).

(٣) ينظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص: ٥١٧)، و«المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (٢/ ٥٤٠)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ١٤٦)، و«النهاية» (٣/ ٣٤٢).

(٤) ينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٢٧٠)، و«النهاية» (٤/ ١٢١)، و«لسان العرب» (قوز) (١٢/ ٢١٧).

(٥) أخرج مسلم (١٣٤٢/ ٤٢٥) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَىٰ عَلَىٰ بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَىٰ سَفَرٍ، كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قال: «**سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا، وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ، وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَىٰ، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَىٰ، اللهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمَنْظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ**»، وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ وَزَادَ فِيهِنَّ: «**آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ**».

=

ومشقَّتُه[١].

وقولُهَا: «ليسَ بِلبدٍ فَيُتَوَقَّلُ»، أي ليسَ بِمُسْتمسكٍ فيَسهُل صُعودهُ. يُقالُ: لَبَدَ بالشَّيء يَلْبُدُ لُبُودًا، إذا لَزِقَ به. ولَبَدَ الغيثُ الأرضَ: أي ألزَقَ بعضَها بِبعضٍ وجعَلَهَا لا تسُوخُ فيها الأرجُلُ[٢].

والتَّوَقُّلُ: إسراعُ المشيِ، قالَهُ ابنُ الأنباريِّ[٣]، وقال غيرُه: هو الإسراعُ في الصُّعودِ، وقال ابنُ دُرَيْدٍ في «الجمهرة»[٤]: توقَّلَ في الجبلِ توَقُّلًا فهو مُتَوَقِّلٌ، وكلُّ صاعدٍ في شيءٍ مُتوقِّلٌ، والاسمُ منه: الوَقُل / والوَقَل. [ل٩/أ]

وقولُها: «لا سَهْلٌ فيُرتَقَىٰ»، أي[٥] يُطلعُ إليه، تَعْنِي الجبلَ؛ لِحُزُونتِهِ / وَوَعَرِهِ[٦]. [ع١٦/أ]

= وأخرج مسلم (١٣٤) من حديث عبد الله بن سرجس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ».

(١) ينظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (وعث) (١/ ٢٢٠)، و«جمهرة اللغة» (وعث) (١/ ٤٢٧)، و«تهذيب اللغة» باب (العين، والثاء) (٣/ ٩٧)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي باب (الواو، والعين) (٢/ ٤٧٦)، و«النهاية» (٥/ ٢٠٦).

(٢) ينظر: العين (٨/ ٤٤)، و«جمهرة اللغة» (دلب) (١/ ٣٠١)، و«النهاية» (٤/ ٢٢٤).

(٣) ينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي باب (الواو، والقاف) (٢/ ٤٨٠)، و«النهاية» (٥/ ٢١٦).

(٤) «الجمهرة» (قلو) (٢/ ٩٧٦).

(٥) زاد في (ع): «لا».

(٦) ينظر: «تهذيب اللغة (٣/ ١١١)، و«تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص: ٥١٧)، و«لسان العرب» (١٥/ ٢٤٢).

«وَلَا سمينٌ فَيُنتَقَىٰ»، تَعنِي اللَّحمَ، أي ليسَ بسمينٍ له نِقْيٌ- أي مخٌّ- فيُخرَجُ، هذا نحو لفظِ الهرويِّ[١]، وفيه تجاوُزٌ؛ إذْ ليسَ يَستبِينُ مِنه المعنىٰ، وقريبٌ منه قولُ أبي عُبيدٍ، ويعقوبَ[٢].

وبيانُ معنىٰ ما وقعَ هاهُنا أنْ يُقال: ليسَ بسمينٍ لهُ نِقْيٌ، فيُطلبُ لأجْلِ نِقْيِهِ؛ فلذلك قال: «يُنتَقَىٰ»، أي يُطلبُ طيبُهُ لأجلِ ما فيه مِنَ النِّقْيِ، لا أنَّه أرادَ استخراجَ نِقْيَهُ -وهو مُخُّهُ- وذلك أنَّ الجملَ إذا هزَلَ فلابُدَّ أنْ يَبقىٰ[٣] فيه نِقْيُ عِظامِهِ.

قالَ الخَلِيلُ[٤]: النِّقْيُ مُخُّ العظامِ، وشحمُ العينِ. قالوا: وآخرُ ما يَبقَىٰ في الجملِ[٥] إذا هزَلَ مُخُّ السُّلامَىٰ ومُخُّ العَينِ[٦]، فإذا لمْ يكنْ / [ت١٦/ب] فيهِ ذلِك فلمْ يبقَ فيه شيءٌ من خيرٍ ولا يُنتفعُ به، بدليلِ قولِهِ:

لا يَشْتَكِينَ عَمَلًا مَا أَنْقَيْنَ ** مَا دَامَ مُخٌّ فِي سُلامَىٰ أَوْ عَيْنْ[٧]

---

(١) «الغريبين» (نقىٰ) (٦/ ١٨٨٢).

(٢) «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (غث) (٢/ ٢٨٩)، و«الألفاظ» ليعقوب بن السكيت (ص: ٩٩).

(٣) في (ت)، (ك): «ينتقىٰ»، وما أثبته أشبه.

(٤) «العين» باب (الخاء، والميم) (٤/ ١٤٧)، وينظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٣/ ١٠)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٥٦٥)، و«تهذيب اللغة» (١٢/ ٣١٢).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي «العين» (٤/ ١٤٧): «الجسد».

(٦) في المطبوع: «للعين».

(٧) الأبيات من بحر الرجز، وهي لأبي ميمون العجلي النّضر بن سلمة. ينظر: «عيون الأخبار» (١/ ٢٤٦)، و«المعاني الكبير (١/ ٦٢)، و«شرح القصائد السبع» للأنباري (ص: ٣٣٣).

/ ومَنْ رَواهُ: «فَيُنتَقَلُ»، أي: ينتقِلُهُ النَّاسُ إلىٰ بيوتِهِم فيأكلونَهُ، ولكنَّهم [ب١٤/أ] يزهدون فيه.

قالَ أبُو سعيدٍ النَّيْسَابوريُّ[1]: ليس شيءٌ أخبثَ غثاثةً مِنَ[2] الأنعامِ مِنَ الجملِ؛ لأنَّه يجمعُ خُبْثَ الرِّيحِ وخُبثَ الطَّعمِ[3]. يريدُ: فلذلك ضَرَبَتْ به / [ك١٠/أ] المثَلَ.

* * *

مَعْنَاهُ:

وصفَتْ هذِهِ المرأةُ زوجَهَا بالبُخلِ وقِلَّةِ الخيرِ، وبُعدِهِ مِنْ أنْ يُنالَ خيرُهُ- مع قلَّتِه- كاللَّحمِ الهزيلِ أو الفاسدِ المُنتنِ الَّذي يُزهدُ فيه فلا يُطلبُ، فكيف إذا كانَ في رأس جبلٍ صعبٍ وَعْرٍ، أو قوْزِ رمْلٍ دهسٍ؛ لا يُمكنُ المشي فيه، ولا يُنالُ إلَّا بمشقَّةٍ؟ وإلىٰ هذا أشارَ القاسمُ بنُ سلَّامٍ[4] وغيرُه، وذهبَ الإمامُ أبُو سُليمانَ[5] إلىٰ أنَّ تمثيلَهَا له بالجبلِ الوعرِ هاهُنا إشارةً إلىٰ سوءِ خلقِهِ،

---

(١) هو أبو سعيد الضرير كذا سماه ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢٥٩)، وهو أحمد بن خالد أبو سعيد الضرير البغدادي قال الأزهري: استقدمه ابن طاهر من بغداد إلىٰ خراسان فأقام بنيسابور، وكان قد لقي أبا عَمْرو الشيباني، وَابن الأعرابي، وَغيرهما وكان قيمًا باللغة وأملىٰ كتاب «المعاني والنوادر» وكان شِمر وأبو الهيثم يوثقانه. ينظر: «معجم الأدباء» (١/ ٢٥٣)، و«إنباه الرواة» (١/ ٧٦)، و«لسان الميزان» (١/ ٤٥١).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «في».

(٣) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٢٩٩)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٦٩).

(٤) «غريب الحديث» (٢/ ٢٨٩).

(٥) «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٨٨).

والذِّهابِ بنفسه وترفيعِها تِيها وكِبرًا، تُريد أنَّه مع قلَّةِ خيرِهِ يتكبَّرُ علىٰ عشيرتِهِ، فيجمعُ إلىٰ البخلِ سوءُ الخلقِ، وليسَ عِنده مِنَ الخيرِ ما يَحتملُ سوءَ عشرتِهِ له.

* * *

عَرَبِيَّهُ:

قولُها هذَا، اعلمْ أنَّه يجوزُ في «غَثّ» الرَّفعُ؛ وصْفًا لِلَّحمِ، والكسرُ؛ وصفًا للجملِ، ورُوي بالوجهين؛ لأنَّ الوصفَ بالهُزالِ فيهما معًا صحيحٌ.

ومن رواه: «لحم غَثّ» فالرَّفعُ علىٰ ما تقدَّمَ، والكسرُ علىٰ الإضافةِ بتقديرِ [ت١٧/أ] حذفِ: «جمل» وإقامةِ وصفِهِ مقامَهُ. /

وأمَّا مَنْ رواهُ: «قحرٌ»، فلا يجوزُ فيه إلَّا الكسرُ؛ لأنَّه لا يكونُ إلَّا وصفًا للجملِ.

وقولُها: «لا سَهلٌ فيُرتَقَىٰ»، يجوزُ فيه ثلاثةُ وجوهٍ -كلّها مرويَّةٌ-: نصبُ لامِ «سهلَ» دونَ تنوين، (ورفعُهُما، وخفضُهُما)[١] منوَّنةً.

وأعْرَبُها [٢] **عِندي هاهُنا: الرَّفعُ في الكلمتين**؛ ووجْهُهُ: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: لَا هُوَ سَهْلٌ، (أَوْ لَا)[٣] هذَا سَهْلٌ، وَلَا ذَاكَ سَمِينٌ، أَوْ لَا الجبلُ سهلٌ، ولَا اللَّحمُ سَمِينٌ، فتكونُ[٤] كلُّ واحدةٍ مِنَ الكلِمتين خبرًا [ب١٤/ب] لمبتدإٍ محذوفٍ، / كما قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «ورفعها، وخفضها»، والمثبت من النسخ أشبه؛ فضمير التثنية هنا عائد علىٰ الكلمتين: «سهل، وسمين»، ويبينه الكلام بعده.

(٢) في المطبوع: «وإعرابها».

(٣) في المطبوع: «أولا».

(٤) في (ت)، (ك): «فيكون».

.... ** فَأَصْبَحَ اليَومَ لا مُعْطٍ وَلا قَارِ[١]

أيْ لَا هو مُعطٍ ولَا هُو قارٍ.

ويصحُّ أن / يكونَ «سهلٌ»[٢] مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ مقدَّرٌ، أي: لَا سهلٌ [ل٩/ ب] في هذا مُرتقىٰ، ولا سَمينٌ مِنْ هذا منتقىٰ، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، قُرِئ بالوجهين، الرَّفعُ والنَّصبُ، وتكونُ: «لا» هاهُنا بمعنىٰ ليس، كما قال:

.... ** فأنَــا ابــنُ قَــيْسٍ لا بــراحُ[٣]

وأما وجهُ نصبِ «سهلَ»: فعلىٰ إعمالِ «لَا» وجعلِها ناقصةً محذوفةَ الخبرِ، فتنصبُ بِهَا، والتَّقديرُ: لَا سهلَ فيه أو مِنه، مثل قولِهم: لا بأسَ، ولا خوفَ، / ومنه قولُهم: لَا حَولَ ولَا قوَّةَ إلَّا باللهِ. [ع١٧/ أ]

وأمَّا الخفضُ فعلىٰ وجهين: علىٰ النَّعتِ للجبلِ، وتركِ إعمالِ «لا» وتقديرُها مُلغاةً زائدة في اللَّفظِ لا في المعنىٰ، وهذا أحدُ وجوهِهَا عند النُّحاةِ، كقولِهِم: سِرتُ بِلا زادٍ، وعجِبتُ مِنْ لا شيءٍ. فإنَّ «لا» مُلغاةُ العملِ زائدةٌ في اللَّفظِ / لا في المعنىٰ. [ت١٧/ ب]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وهو لإياس بن الأرت، وتمامه:

كم من لئيم رأينا كان ذا إبل ** فأصبح اليوم لا معط ولا قاري

ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٤/ ١١٨٣) ط دار الكتب العلمية.

(٢) في (ت)، (ل)، (ك): «سهلا».

(٣) عجز بيت من الكامل لسعد بن مالك بن ضبيعة، وتمامه:

من صدّ عن نيرانها ** فأنا ابن قيس لا براح

ينظر «حماسة الخالديين» (ص ٤٩)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٢٧)، و«أمالي ابن الشجري» (١/ ٤٣١).

ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ ٣٢ لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ﴾ [الواقعة: ٣٢، ٣٣]، وقوله: ﴿وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ ٤٣ لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤]، فـ﴿مَقۡطُوعَةٖ﴾، و﴿مَمۡنُوعَةٖ﴾: نعتٌ للـ﴿فاكِهَةٍ﴾، و﴿بَارِدٖ﴾، و﴿كَرِيمٍ﴾: نعتٌ للـ﴿ظِلّٖ﴾، ولكنْ بتقديرِ: «لا» في المعنىٰ وإلغائِها في العملِ؛ / لأنَّك لو لم تُلغِهَا، لَعملتْ عملَها، وحالتْ بين العاملِ في النَّعتِ والمنعوتِ، فكأنَّها في التَّقديرِ، ولو أَبْطلتَ أيضًا حكمَها في المعنىٰ لَبطلَ المعنىٰ، وكانَ ما بعدَها إثباتًا من حيث كان نفيًا، فهي مُلغاةٌ في العملِ زائدةٌ، غيرُ فاصلةٍ بين العاملِ والمعمولِ فيه، فكذلك قولُها: «لا سهلٌ»، «ولا سمينٌ». [ك١٠/ب]

وقد يكونُ له أيضًا وجهٌ آخر: وهو أنْ تُقدَّرَ: «لا» بمعنىٰ: «غير»، فيكونُ: «سهلٍ» خفضًا[1] بالإضافةِ إليها.

فإذا تقرَّرَ هذا في قولِها: «لا سهلٌ»: فَلَكَ أنْ تَرُدَّ قولَها بعدَ ذلك «ولا سَمِين» علىٰ ذلِك كُلِّه، وتُجرِيَه علىٰ / إعرابِ ما قبلَه مِنَ الوجوهِ الثَّلاثةِ عطفًا عليه، وإنْ شئتَ نوَّنْتَ: «سَمِينًا» في حالِ النَّصبِ، وإن شئتَ قلتَ: «لا سهلٌ، ولا سمينٌ» فأبقيتَ الأوَّلَ علىٰ حالِه ورفعتَ الآخرَ علىٰ الوجهين اللذَين ذكرناهما قبلُ في رفعِ الحرفَين معًا، وإنْ شئتَ قلتَ: «لا سهلٌ ولا سَمِينَ»، فرفعتَ الأوَّلَ ونصبتَ الثَّانِي، كقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: ١٩٧] في قراءَةِ أَبِي عمروٍ[2]، وكقولِ أُميَّةَ بنِ أبي الصَّلتِ: / [ب١٥/أ] [ع١٧/ب]

---

(١) في المطبوع: «خفض».

(٢) قرأ أبو جعفر، وابن كثير وأبو عمرو، ويعقوب: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ برفع الثاء والقاف وتنوينهما، وقرأ غيرهما بفتح الثاء والقاف وترك التنوين فيهما، ولا خلاف في ﴿جِدالَ﴾ أنه بالفتح من غير تنوين. «الكنز في القراءات العشر» (٢/ ٤٢٣)، و«شرح طيبة النشر» لابن الجزري (ص: ١٧٢)، و«الوافي في شرح الشاطبية» (ص: ٢١٨).

فَــلا لَغْــوٌ وِلا تــأْثِيمَ فِيهــا ** وَمَــا فــاهُوا بِــهِ لَهُــمُ[1] مُقِــيمُ

* * *

بَيَانٌ:

إنْ قلتَ: ذكرتَ أنَّ أعربَ الوجُوهِ عندك الرَّفعُ في / الحرفين، وأصل [ت١٨/أ] «لا» العاملةِ نصبُ النَّكرةِ المنفِيَّةِ المفردةِ التَّاليةِ لها، وقصارَاكَ إنْ عطفتَ النَّكراتِ عليها مع تكرارِها أنْ تجوِّزَ الرفعَ تجويزَ النَّصبِ، فأمَّا ترجيحُهُ عليه فدعوىٰ، وكيف وقُدوةُ الجماعةِ يقولُ: النَّصبُ أجودُ وأكثرُ منَ الرَّفعِ[2]؟

فاعلمْ- وفَّقكَ اللهُ- أنّي إذا بيَّنتُ لك قولي ورفعتُ منارَهُ، رأيتُ ترجِيحَه وإيثارَهُ؛ وذاك أنِّي لمْ أرَ ذلِك من جِهَةِ مذهبِ النُّحاةِ وتقويمِ الألفاظ، ولكنْ مِن جِهَةِ المعنىٰ وتصحيحِ الأغراضِ، وترتيبِ الكلامِ ونظامِهِ، وردِّ أعجازِهِ لصُدُورِهِ وتفصيلِ أقسامِهِ؛ وذلك أنَّ هذِه المرأةَ أوْدعَتْ أوَّلَ كلامِها تشبيهَ / [ل١٠/أ] شيئَين مِنْ زوجِها بشيئَين كما تقدَّمَ، فشبَّهتْ باللَّحمِ الغثِّ: بُخلَه وقِلَّةَ عُرْفِهِ، وبالجبلِ الوعْثِ: شراسَةَ خُلُقِهِ وشموخَ أنفِهِ. فلمَّا أتمَّتْ كلامَها، جعلتْ تفسِّرُ- مُستأنِفَةً- كلَّ واحدةٍ مِنَ الجملتين، وتُفصِّلُ- ناعتةً- كلَّ قسمٍ من التَّشبيهين، فَفَصَّلتْ الكلامَ وقسَّمتْهُ، وأبانتْ الوجهَ الذي به علَّقتْ التَّشبيهَ وشرحَتْه، فقالَتْ: لا الجبلُ سهلٌ، فلا يُشقُّ ارتقاؤه لِأخذِ اللَّحمِ الغَثِّ المزهودِ فيه؛ لأنَّ الشَّيءَ المزهودَ / فيه ربَّما أُخِذَ إذا جاء عفوًا، وتُنُوِّلَ إذا سَهُلَ مأخذُهُ، [ب١٥/ب]

---

(١) كذا في: (ت)، (ع)، وهو الموافق لما في الديوان، وسقطت من: (ك)، وفي المطبوع: «أبدًا»، والبيت من الوافر، وهو – علىٰ ما في الديوان- ملفق هنا من بيتين، ينظر: «ديوان أمية بن أبي الصلت» (ص: ١٢١، ١٢٢)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٤٩٤).

(٢) «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٠٤).

[ع١٨/أ] ثم قالَتْ: ولا اللَّحمُ سمينٌ؛ فيُتحمَّلُ في طلبِهِ واقتفائِهِ[١] مشقَّةُ / صعودِ الجبلِ، [ك١١/أ] ومعاناةُ وُعورتِهِ؛ إذ الشيءُ المرغوبُ فيه قد / تُتَحمَّلُ المشاقُّ دونَه، فإذا لم يكُنْ هذَا ولا ذاك، واجتمعَ قِلَّةُ الحرصِ عليه، ومشقَّةُ الوصولِ إليهِ، لم تَطْمحْ إليه هِمَّةُ طالبٍ، ولا امتدَّتْ نحوه أمنيَّةُ راغبٍ، فكذلك زوجُهَا قد أُيِسَ مِنْ [ت١٨/ب] خيرِهِ / لهذين الوجهين.

فقطعُ الكلامِ عند تمامِ التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، وابتداؤُهُ بحكمِ التَّفسيرِ والتَّفصيلِ، أَلْيَقُ بنظمِ الكلام، وأحسنُ مِنْ نفْيِ التَّبرئةِ وسردِ الصِّفةِ في نمط البيان، وأجلىٰ في ردِّ الأعجازِ علىٰ صدورِ هذه الأقسامِ.

وتأمَّلْ كتابَ اللهِ العزيزِ، فإنَّ المنفيَّاتِ حيثُ تردَّدَتْ فيه معطوفةً لشيءٍ واحدٍ، جاءتْ بالوجوهِ الثَّلاثةِ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ (٣٢) لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ﴾ [الواقعة: ٣٢-٣٣]، و﴿كَأۡسٗا لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ﴾ [الطور: ٢٣]، و﴿يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، قُرِئ بالوجهين الرَّفعُ والنَّصبُ[٢]، و﴿لَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وحيث وردَتْ المنفيَّاتُ فيه لِصفاتِ أشياءٍ أو لشَيئينِ يختَصُّ كلُّ واحدٍ منها بوصفٍ، وقُصِدَ كلُّ شيءٍ منها بنفْيِ عيبٍ: ابتُدِأ الكلامُ حينئذٍ مستأنفًا، فقال: ﴿بَيۡضَآءَ لَذَّةٖ لِّلشَّٰرِبِينَ (٤٦) لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٦ - ٤٧].

---

(١) في المطبوع: «وانقائه».

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح في بيع وخلة وشفاعة ولا تنوين والباقون بالرفع والتنوين. ينظر: «الكنز في القراءات العشر» (١/ ٨٣)، «شرح طيبة النشر» لابن الجزري (ص: ١٧٣)، و«المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر» (ص: ٦٠).

فقولُهُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ من صفةِ المشروبِ، وقولُهُ: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ مِنْ صفةِ الشَّاربين، وهذا مِنَ التَّرتيبِ البديعِ، والتَّناسُبِ العجيبِ؛ فإنَّه جعلَ الوصفَ الأوَّلَ للموصوفِ الأوَّلِ، والثَّانِي للثَّانِي، وهو مِن أبدعِ أنواعِ التَّأليفِ، وأحسنِ أساليب التَّرصيفِ[1]، ومثلُهُ قولِ امرئ القيسِ: / [ع١٨/ ب]

كَـأنَّ قلُـوبَ الطَّيـرِ رَطْبًـا ويابِـسًا ** لَدَىٰ وَكْرِهَا العُنَّابُ، والحَشَفُ البَالِي[2]

/ فأتَىٰ «بالعُنَّابِ» أوَّلًا «للقلوبِ الرَّطبةِ» المذكورةِ أوَّلًا، و«الحَشَفُ» [ب١٦/ أ] ثانِيًا «لليابِسَةِ» المذكورةِ ثَانِيًا، وقول بعضِهم:

سَلْ عنه، وانْطِقْ بِهِ، وانْظُرْ إليهِ، تَجِدْ ** مِلءَ المَسامِعِ، والأَفْواهِ، والمُقَلِ[3]

فإنَّه قابَلَ بقولِهِ: «مِلء المَسامِعِ» أوَّلًا في الشَّطرِ الثَّانِي قولَهُ: / «سل عنه» [ت١٩/ أ] أوَّلًا في الشَّطرِ الأوَّلِ.

---

(١) الترصيف: هو وصل كل حرف متصل إلىٰ حرف.
التأليف: هو جمع كل حرف غير متصل إلىٰ غيره علىٰ أفضل ما ينبغي ويحسن. «صبح الأعشىٰ» (٣/ ١٤٤).

(٢) البيت من الطويل، وينظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٣٩)، والعناب: ثمر أحمر معروف، والحشف البالي: يابس التمر. والبيت قبله:

كأني بفتخاءِ الجناحيْنِ لقوةٍ ** صيودٍ من العقبان طأطأت شيمالي

فالضمير في «وكرها» عائد علىٰ العقاب، واستشهد به أهل البيان علىٰ التشبيه الملفوف، وهو أن يؤتىٰ بمشبهين ثم المشبه بهما، فإن العناب راجع إلىٰ رطب، والحشف راجع الىٰ يابس. قال المبرد: هذا البيت أحسن ما جاء في تشبيه شيئين مختلفين في حالين مختلفين بشيئين مختلفين. ينظر: «الكامل» للمبرد (٣/ ٢٥)، و«شرح شواهد المغني» (١/ ٣٤٤).

(٣) البيت من البسيط وهو لابن شرف القيرواني ينظر: «تحرير التحبير » (ص ٤٢٧)، و«نهاية الأرب في فنون الأدب» (٧/ ١٣٠).

وأَتَىٰ «بالأَفْواهِ» ثانيًا في الثَّانِي مُقابِلًا «للنطقِ» ثانيًا في الأوَّلِ.

وأتىٰ «بالمُقَلِ» ثالثًا في الثَّانِي مُقابِلًا «للنظرِ» ثالثًا في الأوَّلِ، ومثلُهُ:

قَلْبِي وَطَرْفِي مِنْكَ هَذَا فِي حِمىٰ ** قَيْظٍ، وَهَذا فِي رِياضِ رَبيعِ [1]

[ل١٠/ب] فإنَّه حملَ: «حِمىٰ القيظِ» الذي جاء به أوَّلًا في العَجُزِ / علىٰ «القلبِ» الذي جاء به أوَّلًا في الصَّدرِ.

(وحَمَلَ: «رياضَ الرَّبيعِ» الذي أَتىٰ به في العَجُزِ آخِرًا علىٰ «الطَّرْفِ»[2] الَّذي أتىٰ به[3] في الصَّدرِ)[4] آخِرًا، فتناسبَ النَّظمُ علىٰ نسقِهِ، وتطاردَ التَّرتيبُ علىٰ جادَّةِ طلقِهِ.

وكذلك جاءَ في بعضِ رواياتِ حديثِ أَمِّ زرعٍ تقديمُ: «لا سَمِينٌ» لعَوْدِهِ علىٰ اللَّحمِ المُقدَّمِ، وتأخيرُ: «لا سَهْلٌ» لِعطفِهِ علىٰ الجبلِ المؤخَّرِ.

وقد ترامىٰ بِنا القولُ هُنا إلىٰ لمْحَةٍ وإلماعَةٍ مِمَّا في كلامِها مِنْ أبوابِ [ك١١/ب] البلاغةِ، / وهو فصلٌ لَمْ نَرَ التَّطويلَ بَهَ هاهُنا، وسنذكرُهُ بعدُ مع أشباهِهِ مِمَّا في كلامِ صواحِبِها، إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

* * *

(١) البيت من البسيط وهو للشّريف الرّضيّ ينظر: «ديوانه» (١/ ٦٥٤) ط. دار صادر، و«الحماسة المغربية» (٢/ ١٠٣٣).

(٢) في (ك): «القلب».

(٣) زاد في (ك): «أولاً».

(٤) ما بين القوسين مكرر في (ك).

فِقْهُهُ:

استدَلَّ بعضُ العلماءِ مِنْ هذا الحديثِ علىٰ أنَّ ذكرَ السُّوءِ والعَيبِ إذا ذكَرَهُ أحدٌ فيمَنْ لا يُعرفُ بعينِهِ واسمِهِ أنَّه ليس / بِغِيْبَةٍ، وإنَّما الغِيبَةُ: أنْ تقصِدَ مُعيَّنًا بما يكرَهُ؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ قد حكَىٰ عن بعضِ هَؤُلاءِ النِّسوةِ مَا ذكَرْنَهُ مِنْ عَيْبِ أزواجِهِنَّ، ولا يَحكِي عن نفسِهِ أو غيرِهِ ﷺ إلَّا ما يجوزُ ويُباحُ، وقال مثلَ ذلِك أبُو سُليمانَ الخَطَّابِيُّ[1]. [ع١٩/ أ]

ورأيتُ شيخَنَا الإمامَ أبَا عبدِ اللهِ محمَّدَ بنِ عليٍّ التَّمِيمِيَّ[2] لا يرتَضِي هذا القولَ / وقال: «إنَّما كانَ يكونُ هذا حجَّةٌ لو سمِعَ النبيُّ ﷺ / امرأةً تغتابُ زوجَهَا ولا تُسمِّيه فأقرَّها عليه، وأمَّا هذه الحكايةُ عن نساءٍ مجهولاتٍ غيرِ حاضراتٍ يُنكِرُ عليهِنَّ فليس بحُجَّةٍ في جواز ذلك، وحالُهُنَّ كحالِ مَنْ قال: في العالَمِ مَنْ يسرقُ ويزنِي، فلا يكونُ غِيبَةً، قال: ولكنَّ المسألةَ لو نزلتْ فوصفتْ امرأةٌ زوجَهَا بما هو غِيبَةٌ وهو معروفٌ عند السَّامعِ فإنَّ ذلك ممنوعٌ، ولو كان مجهولًا لكانَ لا حرَجَ فيه علىٰ رأي بعضهم الَّذي قدَّمناهُ، قال: وللنَّظرِ فيه مجالٌ». [ت١٩/ ب] [ب١٦/ ب]

قال الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ أَعْلَىٰ اللهُ قَدْرَهُ:

وما قالَهُ الشَّيخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه للنَّظرِ أيضًا مجالٌ عندِي، وتحقيقُ المسألةِ: أنَّ فائدةَ النَّهي عن الغِيبةِ حمايةٌ عن أذىٰ المؤمنِ، فإذا ذُكَرَ المجهولين عند القائلِ والسَّامعِ بالقبيحِ دونَ أنْ يُذكَرَ لهم اسمٌ أو وصفٌ عساهم أنْ يعرفَهُم به غيرُهُما، ليس بغِيبةٍ؛ لأنَّ مثلَ هذَا لا يَصِلُ به أذًىٰ للمقولِ فيه، إذ لا يتأذَّىٰ إلَّا

---

(١) «أعلام الحديث» (٣/ ٢٠٠٠).

(٢) هو الإمام المازري، وقد قال ذلك في «المعلم» (٣/ ٢٦٢)

بتعيينِهِ، أَمَّا عندَ القائلِ أو السَّامعِ أو مَنْ يبلُغُهُ الخبرُ. وهذا مثل قولِك: في العالَمِ من يَفسُقُ، وفي بنِي آدمَ من / يسرِقُ، فهذا ليس بِغيبةٍ. [ع١٩/ ب]

وقد أشارَ إلىٰ نحوِ هذا الحارثُ بنُ أسدٍ (المُحاسِبيُّ)[١] رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: وقال إبراهيمُ: «لَا تكُونُ غِيبَةً مَا لَمْ يُسَمَّ صَاحِبُهَا»[٢]، وكانَ النبيُّ ﷺ إذا بلَغَهُ عن أحدٍ شيءٌ لمْ يُصرِّحْ بِهِ، وكانَ يقولُ[٣]: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يفعلُونَ كَذَا**»، وهو ﷺ وإنْ عرَفَهُم، فليسَ بمُغتَابٍ لهم؛ إذ نِيَّتُهُ غيرُ الغِيبةِ والأذىٰ، بل التَّحذيرُ والعِظةُ، ولو فعلَ ذلِك إنسانٌ / / لمِثْلِ هذا لمْ يكُنْ مُغتابًا إذا لمْ يُصرِّحْ ولمْ يُعرِّضْ باسمه تعريضًا يُفهِمُ عينَهُ. [ت٢٠/ أ] [ل١١/ أ]

وكذلِك قولُه في هذا الحديثِ: «**اجتَمَعَ إِحْدَىٰ عشْرَةَ امرَأَةً**»، فذكرَ نساءً مجهولاتِ الأعيانِ والأسماءِ، مجهولاتِ الأزواجِ، بائداتِ الزَّمانِ، فمَا حكىٰ عن بعضِهِنَّ منْ قبِيحِ ذكرِ أزواجِهِنَّ ليس بغِيبةٍ.

نعم، وإن كانَ قدْ سمَّىٰ في بعضِ الطُّرقِ / - كما / ذكرْنَا[٤]- بعضَهُنَّ، فإنَّ أزواجَهُنَّ غيرُ مُسمّين، ومع أنَّ تلك التَّسميةِ- لِقدمِ الزَّمانِ- لم تزدْ معرفةً. [ب١٧/ أ] [ك١٢/ أ]

---

(١) ليست في (ع)، (ك)، والحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله الزاهد البغدادي، أحد الأئمة المشهورين، وكان الحارث تكلم في شيء من الكلام، فهجره أحمد بن حنبل، فاختفىٰ، فلما مات لم يصل عليه إلا أربعة نفر (ت: ٢٤٣ هـ) «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٥).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٢٧)، وفي «ذم الغيبة» (٩٠)، من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي، قال: «كَانُوا لَا يَرَوْنَهَا غِيبَةً مَا لَمْ يُسَمَّ صَاحِبُهَا».

(٣) ذُكرت هذه العبارة عن النبي ﷺ في غير مناسبة منها علىٰ سبيل المثال: ما أخرجه البخاري (٧٥٠) من حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَىٰ السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ**»، فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّىٰ قال: «**لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ**».

(٤) في (ك): «ذكرناه».

وأيضًا فإنَّه أخبرَ عن قومٍ من أهلِ الجاهليَّةِ؛ اللهُ أعلمُ هلْ كانوا علىٰ ديانةٍ أم لا؟ فلمْ يَكُنْ فيهِم- ولو عُرِفوا، إنْ كانُوا علىٰ الجاهِليَّة- غِيبةٌ.

وأمَّا متىٰ كان المَقُولُ له معروفًا عند القائلِ أو السَّامعِ فهي غِيبةٌ، وكذلِك لو لَمْ يَعرِفاهُ ولكنْ بلغَ أحدًا منَ النَّاسِ: أنَّ فلانًا الـ (كذا) أَتىٰ دناءَةَ كذا، أو تَخلَّقَ منَ القَبيحِ بكذَا، فحدَّثَ به مَنْ لا يعرِفُ المُسمَّىٰ واستمَعَ الآخرُ إليه لكَانَا مُغتابَيْن؛ لأنَّ ذلك المسمَّىٰ لو بلغهُ ذلك أو سمِعَهُ لتأذَّىٰ به، إلَّا أنْ يكونَ القائلُ يعرِفُهُ ولكنْ لمْ يُفصِحْ به وذَكَرَ / عَيْبَهُ لضرورةِ التَّحذيرِ أو الوَعْظِ كما [ع٢٠/ أ] تقدَّمَ.

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ وفَّقَهُ اللهُ:

وقولُ شيخِنَا أبي عبدِ اللهِ: «وإنَّما حكَىٰ عن نساءٍ مجهولاتٍ غيرِ حاضراتٍ يُنكرُ عليهِنَّ». غيرُ سديدٍ عندي؛ فإنَّ الحُجَّةَ إنَّما هي في حكايةِ النَّبيِّ ﷺ عنهُنَّ، أوْ الحكايةِ لهُ عنهُنَّ ما حُكِي، ولو حَكىٰ رجلٌ عن غائبةٍ أنَّها قالَتْ في زوجِها كذا، ونبَزَتْهُ بكذا، لكانَ غِيبةً منَ الرَّاوي والسَّامعِ له، وإنَّما الحُجَّةُ مِنْ هذا الحديثِ حكايَتُهُ ﷺ عن / مجهولاتٍ، والمَقولُ فيهم مجهولون عند [ت٢٠/ ب] جميعِ السَّامعين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

تَنْبِيهٌ:

كنتُ نَويتُ أن أذكرِ ما في كلامِ كلِّ واحدةٍ من هؤلاءِ النِّسوةِ من أبوابِ الفصاحةِ، وأُنبِّهُ علىٰ ما فيه من فنونِ البلاغةِ، وأُبيِّنُ ما اشتملَ عليه من أبوابِ البديعِ علىٰ مذهبِ أهلِ هذه الصِّناعةِ؛ فإنَّ كلامَ هؤلاءِ النِّسوةِ من الكلامِ العالِي الفصيحِ، الجامعِ للَّفظِ المختارِ والنَّظْمِ المتناسِبِ المليحِ، والمعنىٰ الجَيِّدِ / البليغِ الصَّحيحِ، لكنِّي رأيتُ أنَّ إفرادَ الكلامِ عليه عند شرحِ قولِ كلِّ [ب١٧/ ب]

واحدةٍ يطولُ؛ لِمَا يتوجَّه من التَّكرارِ والمداخلةِ في بعضِ الفصولِ، فرأيتُ تأخيرَ ذلك إلىٰ آخرِ الحديثِ أولىٰ، ليأتِيَ الكلامُ عليه دَفْعةً ويَفيضَ سَجْلًا، جَرْيًا علىٰ[1] ما اشتَرَطتُهُ منَ الاختصارِ، وكُرهًا لِما بسطتُه منْ عذرِ الإكثارِ، [ع٢٠/ب] والعونُ مِنَ اللهِ جَلَّ اسمُهُ. /

غَرِيبُ قولِ الثَّانِيَةِ

«لَا أَبُثُّ»: لا أنشرُ وأذكُرُ، ومنْ رَواهُ: «أَنُثُّ»، فمِنْ هذَا يُقالُ: «بثَّ [ل١١/ب] الحديثَ، / ونَثَّهُ» بمعنًىٰ، إلَّا أنْ النُّونَ أكثرُ ما يُستعملُ في الشَّرِّ، وهو بمعنىٰ أُنبِئ في الرِّوايةِ الأخرىٰ أي: أُعلمُ.

قالَ أبُو عُبيدٍ[2] : «والعُجَرُ: تَعقُّدُ العصبِ والعروقِ في الجسدِ، حتَّىٰ تراها ناتِئةً، والبُجَرُ: مثلُها[3]، إلَّا أنَّها مُختصَّةٌ بالبطنِ».

[ك١٢/ب] وقال نحوَهُ الأصمعِيُّ[4]، وقال ابنُ الأعرابيِّ[5]: «العُجْرَةُ / نَفْخَةٌ في الظَّهْر، فَإِذا كَانَت في السُّرَّة فَهِيَ بُجْرَة، ثمَّ يُنْقَلانِ إِلَىٰ الهُمُومِ والأَحْزَانِ»، ونحوه عن ثَعْلبٍ والأَصْمَعِيِّ، قال: «ومنهُ قولُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يومَ الجَمَلِ: «إِلَىٰ [ت٢١/أ] اللهِ / أَشْكُو عُجَرِي وبُجَرِي»[6]، أي هُمُومِي وأَحْزَانِي».

---

(١) في (ع)، (ك): «إلىٰ».

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٠).

(٣) في «غريب الحديث»: «نحوها».

(٤) ينظر: «تهذيب اللغة» باب العين والجيم مع الراء (١/ ٢٣٠).

(٥) ينظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» (ص:٢٤٣)، «تهذيب اللغة» أبواب الجيم والراء (١١/ ٤٤)، «غريب الحديث» لابن الجوزي باب العين مع الجيم (٢/ ٧١).

(٦) أثر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ١٥٥- ١٥٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ١١٤- ١١٥).

وقال أحمدُ بنُ عُبَيْدٍ[١]: «العُجَرُ: في البَطْنِ والجَنبِ، والبُجَرُ: في السُّرَّةِ»[٢].

وقال الأَصْمعِيُّ: إنَّهَا تُستعملُ في المعايِبِ أيضًا.

قال الهَرَوِيُّ[٣]: عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ: أي عُيوبهُ، وقالَهُ[٤] ابنُ حبِيبٍ.

وقال ابنُ السِّكِّيتِ[٥]: أَسْرَارُهُ، وقال نحوَه المُبَرّدُ[٦]، وبه فسَّرَ قولَ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ قال: أي ما أُسِرُّ مِنْ أمرِي، وحَكىٰ نحوَه عن الأصمعيِّ قال عنه: وهو كلامٌ سائرٌ مِنْ أمثالِ العربِ: لَقِيَ فُلانٌ فُلانًا، فأَبَثَّهُ عُجَرَهُ وبُجَرَهُ أي أسرارَهُ.

وقال أبو سعِيدٍ النَّيسابُورِيِّ[٧]: إنَّما عَنَتْ أنَّ زوجَهَا كثيرُ العيوبِ، مُتعقِّدُ النَّفسِ عن المكارِمِ.

---

(١) أحمد بن عُبَيْد بن ناصح بن بلنجر الديلمي ثُمَّ البغدادي النحوي. مَوْلَىٰ بني هاشم أبو جَعفَر الملقب بأبي عصيدة له من التصانيف: كتاب «المقصور والممدود»، وكتاب «المذكر والمؤنث»، وكتاب «الزيادات في معاني الشعر لابن السكيت في إصلاحه»، وكتاب «عيون الأخبار والأشعار» (ت: ٢٧٨ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٢٨)، و«معجم الأدباء» (١/ ٣٦١) و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٠٢)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ٤٨٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٩٣).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦٠)، و«التوشيح» (٧/ ٣٢٦٧).

(٣) «الغريبين» (٥/ ١٢٧٧).

(٤) كذا في (ع)، (ب)، وفي باقي النسخ: «وقال».

(٥) ينظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٤٥٧)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٠).

(٦) «الكامل» (١/ ١٧٤)، وينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ١٥٩)، و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٤٤٨)، و«الأمثال» للهاشمي (ص ٤٥) و«فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» (ص: ٦٥)، و«مجمع الأمثال» للميداني(١/ ٢٣٨).

(٧) ينظر: «التوضيح» (٢٤/ ٥٧٢)، و«شرح ابن بطال» (٧/ ٢٩٩)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٠)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٠).

مَعْنَاهُ:

قولُهَا: «لَا أَبُثُّ خبرَهُ، أَخَافُ أَلَّا أَذَرَهُ»: أي: أترُكَ حدِيثَهُ، والهَاءُ عائِدَةٌ [ع٢١/أ] علىٰ الخبر، / أي: إنَّه لطولِهِ وكثرتِهِ؛ إنْ بدأتُهُ لَمْ أقدِرْ علىٰ تمَامِهِ، [ب١٨/أ] / وإلَىٰ هذَا ذَهَبَ يعقوبُ[1]؛ ويُعضِّدُ هذا: ما ورَدَ في زيادةِ بعضِهِم: «ولَا أَبْلُغُ قَدْرَهُ».

وفيه تأويلٌ آخر ذكرَهَ أحمدُ بنَ عُبَيْدِ بنِ نَاصِحٍ[2]: أنَّ الهاءَ عائدةٌ علىٰ الزَّوجِ، وكأنَّها خشِيَتْ فراقَهُ إنْ ذكرَتْه وكرِهَتْ ذلِك، وتكونُ «لَا» هُنا- علَىٰ قولِهِ- زائدةً، كما قال تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] وشبَهَهُ، فيكونُ «أَذَرَهُ»- علىٰ هذا- التَّأويلِ: أفارِقُهُ.

ويحتملُ علىٰ رجوعِ الهاءِ إلىٰ الزَّوجِ تأويلًا آخر: أي: إنِّي إنْ أخبرْتُ بشيءٍ من عيوبِهِ ونقائِصِهِ؛ أفضَىٰ إلىٰ ذكرِ شيءٍ آخَرَ أقبحَ منه، وقد عاهدَتْ [ت٢١/ب] صواحِبَها علىٰ ألَّا تكتُمَ شيئًا / من صفاتِهِ عنهُنَّ، فهذه كرِهَتْ ما تعاقدَتْ عليه معهُنَّ، وذهبتْ إلىٰ سَتْرِ عيوبِ زوجِهَا لِكثْرَتِها، ولَمْ تَرَ أنْ تذكرَ بعضًا دون بعضٍ، وأنَّها إنْ ذكرتْ شيئًا تسبَّبَ ذِكْرَ شيءٍ آخر؛ فرأتْ الإمساكَ أَوْلَىٰ، ويدُلُّ علىٰ هذا: ما وقعَ في بعضِ طُرُقِهِ: «أخافُ ألَّا أذَرَهُ مِنْ سُوءٍ»[3].

---

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» (١٥/ ١١)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ٢٨٣)، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/ ٢٩٧)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٤٦٠).

(٢) قال أحمد بن عبيد: إني أخاف ألا أقدر علىٰ فراقه لعلقي عنده وأولادي مِنْهُ. اهـ، ينظر: «تهذيب اللغة» (١٥/ ١١)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ٢٨٣)، و«كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/ ٢٩٧)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٤٦٠)، و«النهاية» (و ذ ر) (٥/ ١٧١).

(٣) أخرجه إسحاق بن راهويه (٧٤٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٢)، من طريق عباد بن منصور، وقد سبق الكلام علىٰ إسناده.

ومعنَىٰ قولِهَا: «إن أذْكُرْهُ، أَذْكُرْ عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ»، فعلىٰ مذهبِ ابنِ الأعرابيِّ وثعلبٍ والأصمعيِّ(١): أي: إنِّي إنْ ذكرتُهُ، ذكرتُ هُمومِي وأحزانِي بِهِ.

وعلىٰ مذهبِ الأصمعيِّ الآخرِ والهرويِّ والنَّيسابوريِّ(٢): إنْ ذكرتُهُ، ذكرتُ معايِبَه وقبائِحَه.

وعلىٰ مذهبِ ابنِ السِّكِّيتِ: ذكرتُ أسرارَه. وبعضُها قريبٌ مِنْ بعضٍ، قال الخطَّابِيُّ(٣): أَرَادَتْ عُيوبَهُ الباطِنَةَ، وأسرارَهُ الكَامِنَةَ.

قالَ الفَقِيهُ / القَاضِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: [ل١٢/ أ]

وأرَىٰ- واللهُ أعلمُ- أنَّه كان مستورَ / الظَّاهِرِ، ردِيءَ الباطنِ، فلم تُرِدْ [ع٢٢/ ب] هتكَ سترِهِ، وإنَّها إنْ تكلَّمتْ بِما / قد عاقدَتْ عليه صواحِبَها كشفَتْ مِنْ [ك١٣/ أ] قبائِحِهِ ما استَتَرَ، وأبدَتْ من سوءِ حالِها وعِظَمِ همِّهَا به ما- قَبْلُ- لمْ يظهرْ، ولكنَّها وإنْ لوَّحتْ وما صرَّحَتْ، وأجْمَلَتْ وما شرحَتْ، فقد بثَّتْ، وإنْ قالَتْ: لَا أبُثُّ؛ إذ لابُدَّ للمصدُورِ أنْ يَنفُثَ، وهذا كما قال(٤): / [ب١٨/ ب]

ولَوْلا أَنْ يُقَالَ صَبَا نَصِيبٌ ** لَقُلتُ بِنَفْسِي النَّشَأُ الصِّغارُ

ففي ضمنِ الصَّريحِ: أنَّه لم يَقُلْ، وفي نصِّ الصَّريحِ: أنه قد قال.

---

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» (١١/ ٤٤).

(٢) «الغريبين» (٥/ ١٢٧٧)، «التوضيح» (٢٤/ ٥٧٢)، و«شرح ابن بطال» (٧/ ٢٩٩)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٠)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٠).

(٣) «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٨٩).

(٤) البيت من الوافر وهو لنصيب بن رباح، ينظر: «الجليس الصالح» (ص: ٣٣٤)، و«ديوان المعاني» (١/ ٢٦٢)، و«مصارع العشاق» (٢/ ٨١)، و«أخبار النساء» لابن الجوزي (ص: ٢٣٦).

ولكنْ هذِه اكتفتْ بالإيماءِ والإجمالِ في الخبرِ عنه، ولم تهتِكْ حجابَ [ت٢٢/أ] الصِّدقِ [1] عن عَوْراتِ ما عرفتْ منه. /

غَرِيبُ قَوْلِ الثَّالِثَةِ

قولُها: «زَوْجِي العَشَنَّقُ»، فالعشنَّقُ: الطَّويلُ، قالَهُ أبو عُبَيدٍ [2] وغيرُهُ من الشَّارِحين، وخطَّأَهُ في ذلك عبدُ الملكِ بنِ حَبِيبٍ، وقال: العشَنَّقُ: المِقْدامُ علىٰ مَا يُرِيدُ، الشَّرِسُ في أمُورِهِ، بدلِيلِ بَقِيَّةِ وصفِها له، وقال أبُو سعيدٍ النَّيْسابُوريِّ قولًا يجمعُ التَّفسِيرين، قال: العَشَنَّقُ: الطَّويلُ النَّحِيفُ، الذِي ليسَ أمرُهُ إلىٰ امرأتِهِ، وأمرُها إليهِ، فهو يحكمُ فيها بما يشاءُ، وهي تَخافُهُ [3].

وقال أبُو منصورٍ الثَّعالبِيُّ [4]: العشَنَّقُ، والعَشَنَّطُ: المَذمومُ الطُّولِ.

قال غيرُه [5]: ومثلُهُ: القَاقُ والقُوقُ، وهذا يقْرُبُ من قولِ النَّيسابُورِيِّ.

وقال صاحبُ «العَينِ» [6]: العشَنَّقُ: الطَّويلُ العُنُقِ.

وقال ابنُ أَبِي أُويسٍ [7]: العشَنَّقُ: الصَّقْرُ مِنَ الرِّجَالِ، الْمِقْدَامُ الْجَرِيءُ، [ع٢٢/أ] قال: ويُقالُ / للطَّويلِ مِنَ الرِّجالِ: العَشَنَّقُ.

---

(١) في المطبوع: «الصون».

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩١).

(٣) ينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٢)، و«مطالع الأنوار» (٥/ ٤٤)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٧٤)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٠).

(٤) «فقه اللغة» (ص: ٤٣).

(٥) هو الأصمعي؛ ينظر: «خلق الإنسان» (ص: ٧٢)، و«الغريب المصنف» (١/ ٣٣٢)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ١٠١٥).

(٦) «العين» (٢/ ٢٨٧).

(٧) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٢).

وحَكىٰ ابنُ الأنباريِّ عنه أنَّه: الطَّويلُ الجَرِيءُ، والقَصِيرُ، قال أَبُو بكرٍ: فكأنَّهُ جعَلَهُ مِنَ الأضْدادِ، والمَشْهورُ: أنَّه الطَّويلُ(١).

تَنْبِيهٌ:

قال القاضِي: الذي قرأناهُ في حديثِ ابنِ أَبِي أُويسٍ: الصَّقرَ كما ذكرناهُ، ولمْ يذكرْ- فيما رأيتُ- أحدٌ مِنْ أهلِ اللُّغةِ العشنَّقَ في القِصارِ، ولَعَلَّهُ تصحِيفٌ مِنْ أَبِي بكرٍ، واللهُ أعلمُ.

وقولُها: «أُعَلَّقْ»: أي يَترُكُنِي مُعَلَّقةً كمَنْ لا زوجَ لها، ولا هِي أَيِّمٌ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

و«السِّنانُ»: الرُّمحُ.

و«المُذَلَّقُ»: المُحَدَّدُ.

أي أنَّها مَعَهُ علىٰ مثلِ سِنانٍ مُحَدَّدٍ، / وذَلْقُ كُلِّ شيءٍ: حدُّهُ، ومنه قولُهم: [ت٢٢/ب] لِسانٌ ذَلْقٌ، أي حدِيدٌ فَصِيحٌ(٢).

أرادتْ أنَّها لا تجِدُ معه قرارًا، وأنَّها معه علىٰ حذرٍ، كمن هو علىٰ طرفِ السِّنانِ، أو أنَّه هو لِهوَجِهِ لا يستقِرُّ علىٰ حالةٍ.

مَعْناهُ:

وصْفُهَا له بالطُّولِ- علىٰ رأيِ أبِي عُبَيدٍ- تُرِيدُ مِدْحَتَهُ بذلك؛ لأنَّ العربَ تمدحُ الرِّجالَ / والسَّادةَ بطولِ القامةِ، وفخامَةِ الظَّاهرِ، ومنه قولُ الأُخرىٰ: [ب١٩/أ]

---

(١) ينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٢- ١٠٣)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٠).

(٢) ينظر: «العين» (٥/ ٧٦، ١٣٤)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٧٠٠)، و«الصحاح» (٤/ ١٤٧٩).

طَوِيلُ النِّجادِ، وقال الشَّاعرُ[(١)]:

[ل١٢/ب] **فجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا ** عِمَامَتُهُ بَينَ الرِّجَالِ لِوَاءُ /**

[ك١٣/ب] وقال آخر[(٢)]: /

خِدَبٌّ[(٣)] يَضِيقَ السَّرْجُ عنهُ كَأَنَّمَا ** يَمُدَّ رِكَابَيْهِ مِنَ الطُّولِ مَاتِحُ[(٤)]

وقال غَيرُهُ[(٥)]:

بَطَلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ ** يُحْذَىٰ نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بتَوْأَمِ

[ع٢٢/ب] / يقولُ: كأَنَّ ثيابَهُ مِنْ طولِه علىٰ سَرْحةٍ، أي شجرةٍ عظيمةٍ طويلةٍ، لِكمالِ خلقِهِ، وأنَّه وُلِدَ وحدَهُ، غَيرَ توأمٍ لولدٍ آخرِ زَحِمَهُ في الرَّحِمِ فأضعفَهُ ونقصَ خَلقَهُ. ومِنه قولُ الشَّعبيِّ: لولَا أنِّي زُوحِمتُ في الرَّحمِ مَا قامَتْ لأحَدٍ مَعِي قائِمَةٌ[(٦)].

واقتِصَارُها مِنْ صِفاتِهِ علىٰ الطُّولِ وحدَهُ: قال الأَصمعيُّ[(٧)]: أرَادَتْ بذلِكَ: أي ليس عِندَهُ أكثرُ مِن طولِهِ بِلا نَفعٍ، فإنْ ذكرتُ ما فيه مِنَ المعايِبِ طلَّقَنِي، وإنْ سكتُّ تركني معلقةً: لا أَيِّمًا، ولا ذاتَ بعْلٍ، تعني: يُنتفعُ به منفعةَ البُعُولَةِ،

---

(١) البيت من الطويل غير منسوب ينظر: «ديوان الحماسة» ط مكتبة الآداب (ص: ٣٠).

(٢) البيت من الطويل وهو لشبيب بن عوانة: «ديوان الحماسة» (ص: ٩٦).

(٣) في المطبوع: «خدف».

(٤) في المطبوع: «مانح».

(٥) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد من معلقته: «الكامل» لابن المبرد (١/ ٧٩)، و«شرح المعلقات السبع» للزوزني (ص: ١٢٦)، و«خزانة الأدب» (٩/ ٤٨٥).

(٦) «البرصان والعرجان والعميان والحولان» للجاحظ (ص: ٨٠)، و«العقد الفريد» (٢/ ٩٦)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٣٥)

(٧) «تهذيب اللغة» (٣/ ١٧٨).

ولستُ[1] مطلقةً فأستريحُ / وأتفرَّغُ لغيرِهِ وأيأسُ منهُ، ولَا أحسَنَ صُحبتِي فأغتبِط به، [ت٢٣/أ] فأنا كالشَّيءِ المُعلَّقِ بين العُلُوِّ والسُّفلِ، غيرِ المستقرِّ في أحدِهما.

وقيلَ: يُحتملُ قولُها أنْ يكونَ من عَلاقَةِ الحبِّ؛ ولذلك كانت تكرهُ أن تنطقَ لِئلَّا يفارِقَها، وإنْ سكتتْ، بقِيَتْ بعلاقِها ولم يهتبلْ بها، ولا وصلَها فشفىٰ غليلَ صدرِها.

قال أبُو بكرِ ابن[2] الأنبارِيِّ[3]: أرادتْ: أنَّ زوجِي لهُ منظَرٌ بلا خُبْرٍ[4].

وعلىٰ المذهبِ الآخرِ: فمقتضىٰ جميعِ ما وصفتْهُ به سوءُ الخلُقِ والعِشرةِ، وأنَّها لا تأمنُ أذاهُ وضرَّهُ، وأنَّه مع هذا مذمومٌ، المَرْأَىٰ والخِلْقَةِ، وأنَّها علىٰ حذرٍ من / صُحبَتِهِ، غيرُ مطمئِنَّةِ النَّفْسِ، ولا مستقرَّةِ الجأشِ معه، متوقِّعةً أذاهُ [ب١٩/ب] أو فراقَهُ؛ فهي معه كمَنْ هو علىٰ حدِّ السِّنانِ منَ المَخافَةِ والحذارِ، وعدمِ الطّمأنينَةِ والاستقرارِ، والعربُ تقولُ لِمن يكونُ علىٰ حذرٍ وغيرِ استقرارٍ: كأنَّه علىٰ مثلِ سنِّ الرُّمحِ، / ومثلِ حدِّ السَّيفِ، ومثلِ قرنِ الظَّبيِ، قال امرُؤ القيسِ[5]: [ع٢٣/أ]

---

(١) كذا في (ب)، (ع)، وهو المثبت في المطبوع، وفي باقي النسخ: «وليست».

(٢) «ابن» ليست في المطبوع.

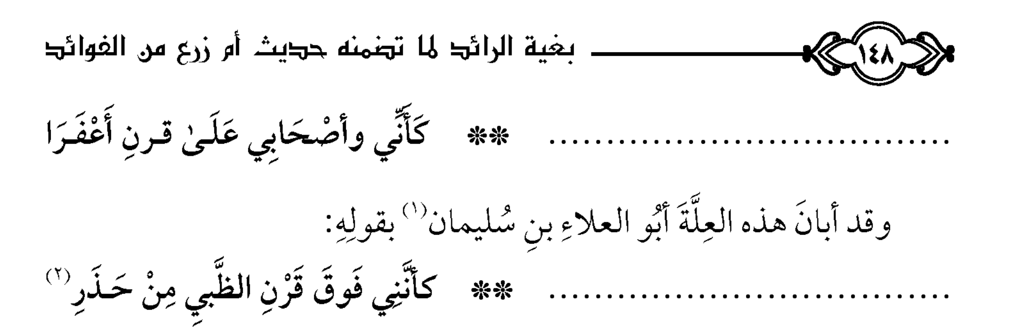
(٣) ينظر: «النهاية» (٣/ ٢٤١).

(٤) كذا ضبطت في النسخ المشكولة التي معي: «خُبْرٍ»، والمشهور أن يقال: «له منظر بلا مخبر»، كذا في «النهاية» (٣/ ٢٤١)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٧٥)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٠).

(٥) البيت من الطويل، وتمامه:

ولا مثل يوم في قذران ظلته ** كَأَنِّي وأَصْحَابِي عَلَىٰ قرنِ أَعْفَرَا

«ديوان امرئ القيس» (ص: ٩٨)، وينظر: «الصحاح» (٢/ ٧٥٢)، و«مجمل اللغة» (ص: ٦١٧)، و«تهذيب اللغة» (٢/ ٢١٤).



.... ** كَأَنِّي وأصْحَابِي عَلَىٰ قرنِ أَعْفَرَا

وقد أبانَ هذه العِلَّةَ أبُو العلاءِ بنِ سُليمان[1] بقولِهِ:

.... ** كأَنَّنِي فَوقَ قَرْنِ الظَّبيِ مِنْ حَذَرِ[2]

* * *

غَرِيبُ قَوْلِ الرَّابِعَةِ

«زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ»: القَرُّ: البَرْدُ، والسَّآمَةُ: المَلَالُ، والوَخَامَةُ: الثِّقَلُ؛ [ت٢٣/ب] يُقالُ: رجلٌ وَخِيمٌ: أي ثقيلٌ، وطعامٌ وخِيمٌ: / ثقيلٌ غيرُ[3] مُسْتَمْرَإٍ[4]، ومرعًىٰ وخيمٌ: لا تَنْجَعُ عليه الماشِيَةُ.

عَرَبِيَّتُهُ:

يجري في قولِها: «لا حَرٌّ ولا قَرٌّ، ولا مَخَافَة ولا سَآمَة» ما تقدَّمَ من الوجوهِ في قولِ الأُخرَىٰ: «لا سهلٌ ولا سمينٌ»، ولكن كلامُ هذه أجْلَي في بعضِ [ل١٣/أ] الوجُوهِ مِنَ الكَسرِ / علىٰ الصِّفةِ؛ لتكرُّرِ الأوصافِ ولكونِها كلّها أوصافًا لشيءٍ [ك١٤/أ] واحدٍ، وسِيبوَيْه[5] / يستقبحُهُ إذا لم تتكرَّرْ الأوصافُ، ومن العطف علىٰ

---

(١) هو أبو العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان الشاعر المشهور، صاحب التّصانيف المشهورة والزَّندقة المأثورة (ت: ٤٤٩). «معجم الأدباء» (١/ ٢٩٥)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٧٢١) و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٣).

(٢) «سقط الزند» (ص: ٥٧)، ورواية البيت:

في بلدة مثل ظهر الظبي بت بها ** كأننىٰ فوق روق الظبىٰ من حذر

(٣) في (ك): «غيره».

(٤) استمرأ الطعام: استساغه.

(٥) قال سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ برجل لا فارسٍ، حتىٰ تقول: لا فارسٍ ولا شجاع». اهـ «الكتاب» (٢/ ٢٩١، ٣٠٥).

الموضع إذا نصبتَ أوَّلًا ورفعتَ آخرًا لكونِها جملةً واحدةً واشتراكُهما في الخبرِ كما قال تعالىٰ: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] وكما قال:

.... ** لَا أُمَّ لِــي إِنْ كَــانِ ذَاكَ وَلَا أَبُ[١]

مَعْنَاهُ:

وصفتْهُ بحُسنِ صحبَتِها، وجميلِ عشرَتِها، واعتدالِ حالِهِ، وسلامةِ باطِنِهِ، وثقتِهَا به، وضربتْ المثَلَ بليلِ تِهامة؛ لأنَّ تِهامةَ مِنْ بلادِ الحِجازِ- مكة وما والاها- بلادٌ حارَّةٌ (راكِدةُ)[٢] الرِّيحِ، / وبهذا سُمِّيتْ تِهامةَ. [ع٢٣/ب]

قال الأصمعيُّ[٣]: العربُ تقولُ: إذا انحدرتَ مِنْ ثنَايَا ذَاتِ عِرْقٍ فقد أَتْهَمْتَ إلىٰ البحرِ، وإذا تصوَّبْتَ من ثنايا العرجِ فقد استقبلتَ الأراكَ والمرخَ وشجرَ / تِهامةَ، (وأَتْهَمْتَ. [ب٢٠/أ]

قال الأصمعيُّ[٤]: والتَّهَمةُ: الأرضُ المُتصوِّبَةُ إلىٰ البحر.

قال ابنُ دُرَيدٍ[٥]: التَّهَمُ[٦]: الحرُّ، ورُكودُ الرِّيحِ، وبه سُمِّيتْ تِهامَةُ)[٧]،

---

(١) البيت من الكامل، وقد اختلف في نسبته فنسبه سيبويه لرجل من مذحج، وقيل: لهمّام بن مرّة، وقيل: لرجل من بني عبد مناة، وقيل: لهُنَّىٰ بن أحمر، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لزرافة الباهليّ وتمامه:

هَذَا لعمركم الصغار بِعَيْنِه ** لَا أُمَّ لي إِن كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ.

ينظر: «الكتاب» (٢/ ٢٩٢)، و«معاني القرآن» للفرّاء (١/ ١٢١)، و«المقتضب» (٤/ ٣٧١).

(٢) في (ت): «واكدة».

(٣) ينظر: «تهذيب اللغة» (٦/ ١٣٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) «جمهرة اللغة» (١/ ٤١١).

(٦) في «الجمهرة»: «شدة الحر».

(٧) ما بين القوسين ليس في (ك).

وأنشدَ غيرُهُ[1]:

نَجِذْ[2] بردَ نَجْدٍ بَعْدَ مَا لَعِبتْ بِنا ** تِهَامَـةُ فِـي حَمَّامِهـا[3] المُتَوَقِّـدُ

[ت٢٤/ب] وقال الحسنُ الهَمَدَانِيُّ[4]: تِهامةُ: ما استطالَ مِنْ جزيرةِ / العَرَبِ بين بحرِها الغربِيِّ والسَّراةِ، وكانتْ فيه طمأنينةٌ وحرارةٌ[5].

قَالَ القَاضِي:

فليلُها لَا قَرَّ فيه، أي ليس فيه رِياحٌ باردةٌ شديدةٌ، ولَا حَرَّ؛ لأنَّ بردَ اللَّيلِ علىٰ حالٍ يُطفِيه[6] ويَكسرُ سورَتَه، فهي معتدلةٌ، وبلادُ الحجازِ بالجملة موصوفةٌ بطيبِ اللَّيلِ والأصائلِ والظِّلالِ.

---

(١) البيت من الطويل ونسبه أبو العباس المبرد لرجل من مزينة، ينظر: «الكامل» (١/ ١٦١)، و«لسان العرب» (حمم) (٤/ ٢٣٤)، و«تاج العروس» (حمم) (٣٢/ ١٤).

(٢) كذا في جميع النسخ والمطبوع، وفي مصادر التخريج: «نذق».

(٣) كذا في (ب) وهو الصواب، وهو الموجود في «الكامل»، و«اللسان»، و«التاج»، وفي باقي النسخ والمطبوع: «حمائها».

(٤) الحسن بن أحمد بن يعقوب، أبو محمد الهمْدانيّ اليَمَنيُّ، المعروف بابن الحائك؛ اللُّغويُّ النَّحويّ الإخباريُّ الطَّبيبُ، قال القفطي: نادرة زمانه، وفاضل أوانه، الكبير القدر، الرفيع الذّكر، صاحب الكتب الجليلة، والمؤلفات الجميلة. لو قال قائل: إنه لم تخرج اليمن مثله لم يزلّ؛ لأن المنجّم من أهلها لا حظّ له في الطبّ، والطبيب لا يد له في الفقه، والفقيه لا يد له في علم العربية وأيام العرب وأنسابها وأشعارها، وهو قد جمع هذه الأنواع كلّها، وزاد عليها. فأما تلقيبه بابن الحائك؛ فلم يكن أبوه حائكًا، ولا أحد من أهله، ولا في أصله حائك؛ وإنما هو لقب لمن يشتهر بقول الشعر. (ت: ٣٣٤ هـ)، ينظر: «معجم الأدباء» (٢/ ٨٠٩)، و«إنباه الرواة» (١/ ٣١٤)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٦٧٧).

(٥) «صفة جزيرة العرب» (ص: ٤٧، ٤٨) بمعناه.

(٦) في (ت): «يطيفه».

وقد أكثرَ في ذلك شعراؤُهم ومنه قال بعضُهم[1]:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمُصَلَّىٰ مَكَانَهُ ** وَأَنَّ الْعَقِيقَ ذَا الظِّلَالِ وَذَا الْبَرْدِ

وَأَنَّ بِهِ لَوْ تَعْلَمَانِ أَصَائِلًا ** وَلَيْلًا رَقِيقًا مِثْلَ حَاشِيَةِ الْبُرْدِ

تقولُ: لَا أذًىٰ عِندهُ ولَا مَكروهٌ، كمثلِ هذه اللَّيلةِ التي ليس فيها حرٌّ ولا بردٌ ولا ريحٌ؛ لأنَّ في الرِّيحِ والحرِّ والبردِ أذًىٰ إذا اشتدَّ.

وتقولُ: لا عِندهُ غائلةٌ ولا شرٌّ فأخافُهُ، ولا يسأمُنِي ولا يستثقِلُنِي؛ فيملُّ صُحبتي، ويكون هذا معنىٰ قولِها: «ولَا وَخَامَةَ».

أو يرجعُ قولُها: «ولَا وَخَامَةَ» إلىٰ صفةِ ليلِ / تِهامةَ؛ لأنَّ بلادَ تِهامةَ [ع٢٤/أ] وأشرافَ بلادِ الحجازِ ونجدٍ صحيحةُ الهواءِ، غيرُ وخِمَةٍ، ولا وبيئةٍ.

وقد يكونُ قولُها: «ولَا وَخَامَةَ»، أي: أنَّه- تعني زوجَها- ليس فيه ثِقَلٌ ولا فَدَامَةٌ[2]، بلْ هو حُلْوُ الشَّمائلِ، خفيفٌ علىٰ المُصاحَبِ، مُسْتَلانُ الجانبِ.

وقولُها في الرِّوايةِ الأخرىٰ: «ولَا يخافُ خلفَهُ، ولا أَمَامَهُ»، قال ابنُ الأنبارِيِّ: تُريدُ أنَّ بلدَ تِهامةَ لا يخافُ أهلُهُ مِنْ أمامِهِم وَلَا مِنْ خَلفِهِم؛ لِتَحَصُّنِ أهلِهِ بالجبالِ. / [ب٢٠/ب]

ويحتملُ عندي / أنْ تُردَّ: «خلفَهُ» و«أَمَامَهُ» علىٰ زوجها، أي أنَّه مأمونٌ، [ل١٣/ب]

---

(١) البيتان من الطويل، ونسب ابن قتيبة الثاني منهما لابن كُناسة الأسدي، ينظر: «عيون الأخبار» (١/ ٢١٨)، و«الدلائل في غريب الحديث» (٣/ ١٠٠٩)، و«البصائر والذخائر» (٨/ ٨٧).

(٢) الفدم من الناس: العيي عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم. «لسان العرب» (فدم) (١١/ ١٤٢).

[ت٢٤/ب] لا تَخشَىٰ مضرَّتَه مِنْ جهَةٍ منْ جِهاتِهِ، كما قالَتْ: / «ولا مَخَافَةَ»، أو تُخبِرُ أنَّه حامٍ لِذِمارِهِ، مانعٌ لحوزَةِ دارِهِ وجارِهِ.

ثمَّ وصفَتْه بالكَرَمِ والسَّخاءِ بقولِهَا: «والغَيثُ غَيثُ غَمَامةٍ»، أي أنَّ جودَهُ [ك١٤/ب] يُنْهَلُ، ويَحيَا به / الأنامُ، كَغيثِ الغَمامِ.

* * *

غَرِيبُ قَوْلِ الخَامِسَةِ

«زَوجِي إنْ دَخَلَ فَهِدَ»، قال أبُو عُبيدٍ[1]: تصِفُهُ بكثرَةِ النَّومِ والغَفلةِ، علىٰ وجهِ المدحِ لهُ.

وقولُها: «إنْ خرجَ أَسِدَ»، تمدَحُهُ بالشَّجاعةِ، أي صارَ كالأسدِ، يُقالُ: أَسِدَ الرَّجلُ واسْتأسَدَ إذا صارَ كذلك.

وقولُها: «عمَّا عَهِدَ»، أي: رَأَىٰ في البيتِ وعرَفَ، قال أبُو عُبيدٍ[2]: لا يتفَقَّدُ ما ذهبَ من مالِهِ، ولا يلتفِتُ إلىٰ معايِبَ البيتِ وما فيه، فكأنَّه ساهٍ عن ذلك.

وقولُه هذا يقتضِي تفسيرَيْنِ لـ «عَهِدَ»:

أحدُهُمَا: عهِدَ قَبْلُ، فهو يَرجِعُ إلىٰ تَفَقُّدِ المالِ.

[ع٢٤/ب] **والثَّانِي:** عَهِدَ الآنَ، فهو بمعنىٰ الإغْضَاءِ عن المَعَايِبِ[3] / والاحتِمَالِ.

وقال ابنُ أَبِي أُويسٍ[4]: تقولُ: إنْ دَخَلَ وَثَبَ عليَّ وُثُوبَ الفهْدِ، وإنْ خَرَجَ

---

(١) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٥).

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٦).

(٣) في (ت)، (ك): «الغائب».

(٤) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٢).

كانَ كالأسدِ جُرْأةً وإقدامًا.

فقولُه: وَثَبَ عليّ، يُحتمَلُ أنْ تُريدَ به البطشَ بِهَا، والضَّربَ لها، أو تُريدُ به المُبادَرَةَ إلىٰ جِماعِهَا، وكثرَةِ الحظِّ من استمتاعِها، أو سُوءَ تناوُلِهِ ذلك دُونَ مُلاعَبَتِهَا وتقدِيمِ الإيناسِ قَبْلَ الإبْسَاسِ بمواقَعَتِهَا.

قال ابنُ حَبيبٍ[١]: «وصفتْهُ بأنَّهُ في اللِّين والدَّعَةِ والغَفْلَةِ عندها كالفهدِ، فإذَا خَرَجَ كانَ كالأسدِ في شجاعَتِهِ، ولمْ تُرِدْ النَّومَ كما قال شارِحُ العِراقِيين[٢]، قال: وقد وَرَدَ للنبيِّ ﷺ مثلُ هذا في وصْفِ عليٍّ وذَمِّ مَنْ كانَ بِخلافِهِ، فرُوِيَ عنه / أنَّه [ب٢١/أ] ﷺ قال: / «**إنَّ اللهَ يُبغِضُ الذَّواقَ المِطْلاقَ، الذِي أَرَاهُ لا يَأكلُ مَا وَجَدَ، ويَسألُ عمَّا فَقَدَ، وهو عِندَ أهلِهِ كالأسَدِ، وكانَ خَارِجًا كالثَّعلبِ، لكنْ عليٌّ لِفاطِمةَ: يأكلُ مَا وَجَدَ، ولا يسألُ عمَّا فَقَدَ، وهوَ عِندَها كالثَّعلبِ وخَارِجًا كالأسَدِ**»[٣]. [ت٢٥/أ]

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَيَّدَهُ اللهُ:

والأَوْلىٰ أنْ يكونَ ذِكرُ: «فَهِدَ» هذا[٤] علىٰ معنىٰ الاستِعارةِ؛ جعلتْ كثرةَ

---

(١) ينظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٧٧).

(٢) يقصد: أبا عبيد القاسم بن سلَّام، فقد قال القاضي عياض في ترجمة ابن حبيب: «وانتحل كثيرًا من كلام أبي عبيد، وكثيرًا ما يقول فيه: أخطأ شارح العراقيين». اهـ ينظر: «ترتيب المدارك» (٤/ ١٢٧).

(٣) ذكره عبد الملك بن حبيب في «أدب النساء» (ص: ٢٥٤)، قال: وعن العلاء بن حارث، أن رسول الله ﷺ قال: «**إني لأبغض الذواق الطلاق...**»، ولم أهتد إلىٰ العلاء بن حارث هذا، وكذا لم أهتد إلىٰ تخريج الحديث بهذا اللفظ، وذكر السخاوي حديث: «**إنَّ اللهَ يَكْرَهُ الرَّجُلَ الْمِطْلَاقَ الذَّوَّاقَ**»، وقال: لا أعرفه. اهـ ينظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٢١٠)، «إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة علىٰ ألسن الناس» (٣٨٧)، و«كشف الخفاء» (١/ ٢٥١).

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «هاهنا»، وهو أشبه.

كثرةَ تغافُلِهِ كالنَّومِ، واللهُ أعلمُ، لاسِيَّما وقد وُصِفَ الفهدُ بالحياءِ وقِلَّةِ الشَّرَهِ، وهذه كلُّها خلقُ مدحٍ، وهي راجِعةٌ إلىٰ ما أشارَ إليهِ أبُو عُبَيْدٍ، ومِمَّا يُبيِّنُه: قولُها: «ولَا يسأَلُ عمَّا عَهِدَ»، وكثيرًا ما وصفَتْ العربُ الكرماءَ والسَّادةَ بالتَّغافُلِ والحياءِ في بيوتِها وأندِيَتِها؛ / قالَتْ لَيلَىٰ الأَخْيَلِيَّةُ[1]: [ع٢٥/أ]

.... تَخَالُــــــــهُ ** وَسْطَ البُيُوتِ مِنَ الحَيَاءِ سَقِيمَا

[ل١٤/أ] / وقال الآخَرُ[2]:

نَـزَرُ الكَـلامَ مِـنَ الحَيَـاءِ تَخَالُـهُ ** ضِـمْنًا وَلَـيْسَ بِجِسْمِهِ (سُقْمُ)[3]

وقال آخر[4]:

كَـرِيمٌ يَغُـضُّ الطَّـرفَ (دُونَ)[5] ** وَيَـدْنُو وَأَطْـرَافُ الرِّمَـاحِ دَوَانِ[6]

وأمَّا كثرَةُ النوَّمِ فمَذْمُومٌ، وقِلَّتُهُ مَحمُودَةٌ، دَالَّةٌ علىٰ اليقظةِ والذَّكَاءِ،

---

(١) البيت من الكامل، وتمامه:

ومخرّق عنه القميص تخاله ** وسط البيوت من الحياء سقيما

ينظر: «ديوان ليلىٰ الأخيلية» (ص: ١١٠) ط وزارة الثقافة والإرشاد بغداد، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٧٧).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي دهبل الجمحي: ينظر: «ديوان أبي دهبل» (ص: ٦٦) مطبعة القضاء في النجف الأشرف ت: عبد العظيم عبد المحسن، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٧٧).

(٣) مكانها طمس في (ت)، والاستدراك من باقي النسخ.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الشيص الخزاعي، ينظر: «ديوانه» (ص: ٦٤) ط المكتب الإسلامي، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٧٨).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «فضل»، وفي بعضها: «فرط».

(٦) في المطبوع: «دوائر».

قال الهُذَلِيُّ[(١)]:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنًا ** سُهُدًا إذَا مَا نَامَ لَيلُ الهَوْجَلِ[(٢)]

وقال الآخرُ[(٣)]:

.... ** وأَفْضَلُ أبْنَاءِ الرِّجَالِ المُسَهَّدِ

وقال عبدُ الملكِ بنُ مَرْوانَ لِمُعلِّمِ بَنِيهِ: عَلِّمْهُم العَوْمَ، وخُذْهُم / بِقِلَّةِ النَّومِ. / [ك١٥/أ] [ت٢٥/ب]

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

وقد يَظهرُ لِي فيه وجْهٌ آخر- مع صِحَّةِ ما ذكروه- وبَيَانه:

وذلك أَنَّهم بنَوا قولَها: «فَهِدَ» علىٰ الاشتِقاقِ مِنْ خُلُقِ الفَهْدِ، والمَثَلِ المضروبِ به في النَّوم، وفي الفهْدِ أيضًا مثلٌ آخر ذكرَهُ أصحابُ الأمثالِ كما ذكرُوا / الأوَّلَ، وهو قولُهُم: أَكْسَبُ مِنْ فَهْدٍ، قال أبُو عبدِ اللهِ حَمْزةُ [ب٢١/ب]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي كبير الهذلي، ينظر: «ديوان الهذليين» (٢/ ٩٣)، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٤).

(٢) في حاشية (ت): الهوجل: الثقيل.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة وتمامه في «الكامل» (١/ ١١١)

فجاءت به حوش الفؤاد مسهداً ** وأفضل أولاد الرجال المسهد

وفي «البصائر والذخائر» (٥/ ٥٢): قال ابن الأعرابي: إذا أردت أن يخرج ولدك ذكيًّا فأغضب أمه ثم واقعها، وأنشد:

يجامعها غضبىٰ فجاء مسهدًا ** وأنفع أولاد الرجال المسهد

وفي «خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٢٠١):

تسنَّمتها غَضبىٰ فجَاء مسهدًا ** وأنفع أَوْلَاد الرِّجَال المسهد

الأصبهانيُّ[(١)] في «شرحِ الأمثالِ»[(٢)]: وذلِكَ أنَّ الفُهودَ الهَرِمةَ التي تَعجزُ عن [ع٢٥/ب] الصَّيدِ تجتمِعُ علىٰ فهدٍ فتًىٰ، فَيَصِيدُ عليها كلَّ يومٍ / شبعَهَا.

قُلْتُ: فلا يمتنعُ أنْ يكونَ قولُها: «إِذَا دَخَلَ فَهِدَ»، أي إذا جاءِ المنزلَ جاءَهُ بالكسبِ والخيرِ والفوائدِ، كما يفعلُ الفهدُ في كسبِهِ، ولا فَرقَ بين هذا في التَّأويلِ وبين الأَوَّلِ؛ إذ كلُّ واحدٍ إنَّما اشتُقَّ من خُلقِ الفهدِ، وكانتْ العربُ تتمادَحُ بالكسبِ والاستفادَةِ، وفي حديثِ أبي بكرٍ: «إِنَّكَ تَكْسِبُ المعدُومَ»[(٣)]، ومثلهُ في وصفِ ورقةَ للنَّبيِّ ﷺ[(٤)]، وهذا أحدُ التَّأويلينِ في هَذين[(٥)] الحديثَينِ.

وقال المُساوِرُ بنُ هِنْدٍ من أناشيد أبي تمَّامٍ[(٦)]:

.... ** تَجَـرَّدَ فِيهَـا مُتْلِـفُ المَـالِ كَاسِـبُهْ

---

(١) حمزة بن الحسن الأصفهاني أبو عبد الله قال ياقوت: مشهور بالفضل، شائع الذكر، له تصانيف جيدة، إلا أنه وكان مع ذلك رقيعا ناقص العقل، غير ثبت، وله مصنّفات كثيرة منها: كتاب «تاريخ أصفهان»، كتاب «الأمثال علىٰ أفعل»، كتاب «أصبهان وأخبارها»، كتاب «التشبيهات»، كتاب «الأمثال الصادرة عن بيوت الشعر» (ت: ٣٦٠ هـ). ينظر: «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١/ ٣٥٢)، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٢٢٠)، و«إنباه الرواة» (١/ ٣٧٠)، و«الدر الثمين في أسماء المصنفين» (ص: ٣٦٤)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٧٧).

(٢) ينظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ١٧٥)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٦٩)، و«حياة الحيوان الكبرىٰ» (٢/ ٣٠٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٩٧، ٣٩٠٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري (٣، ٤٩٥٣)، ومسلم (١٦٠/ ٢٥٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) طمس في (ت)، والاستدراك من باقي النسخ.

(٦) «ديوان الحماسة» (ص: ١٨٤)، والبيت من الطويل، وتمامه:

إذا أَخَذتْ بُزْلُ المَخَاضِ سِلاَحَها ** تَجرَّدَ فيها مُتْلِفُ المَال كاسِبُه.

فلا يَبعُدُ هذا التَّأويلُ عِندِي، وإنْ كانَ الأوَّلُ أظهرَ وأليَقَ بالكلامِ؛ لِمطابقةِ لفظِهِ ومعناهُ قولَها: «وإذَا خَرَجَ أَسِدَ»، كمَا سنُبَيِّنُهُ عند الكلامِ علىٰ ما فيهِ مِن البلاغةِ وأبوابِ الفصاحةِ، إن شاء اللهُ تعالىٰ.

كما أنَّ -أيضًا- قولَها: «ولَا يَسْأَلُ عمَّا عَهِدَ»، مِنْ معنىٰ: «إذا دَخَلَ فَهِدَ» علىٰ التَّأويلِ الأوَّلِ، وفيه مُطابقَةٌ ومُماثَلةٌ للتَّأويلِ الثَّاني، فحَمْلُ كُلِّ فِقرةٍ / علىٰ [ت٢٦/ أ] معنًىٰ مفردٍ، أولىٰ بالكلامِ الفَصِيحِ وأسعَدُ.

عَرَبِيَّتُهُ:

قولُها: «فَهِدَ»: فعلٌ مشتقٌّ مِنَ الفهدِ لِاتِّصافِهِ[١] بوصفِهِ كما ذكرنا، مثلَ قولِها: «أَسِدَ»، فعلٌ مشتقٌّ مِنَ الأسَدِ أيضًا كذلِكَ[٢]، وكثيرًا مَا أَتَتْ أفعالُ التَّخَلُّقِ والتَّغيُّرِ المُشتقَّةُ مِنْ ذلك علىٰ فَعِلَ وفَعَلَ.

وقد يُحتملُ أنْ يُقال: إنَّ فَهِدَ هَاهُنَا اسمٌ، ويكونُ خبرًا لمبتدإٍ مُضمرٍ، أي: / [ل١٤/ ب] فهُوَ فَهْدٌ، كمَا قال ﷺ: «**الحَمْوُ المَوْتُ**»[٣]. وكما تقولُ: زيدٌ الأسَدُ، / أي: [ع٢٦/ أ] مثلُ الأسَدِ، ويكونُ / كسرُ الهاءِ هَاهُنا كما قالوا: فَخْذٌ وفَخِذٌ. أو لِمُناسبَةِ [ب٢٢/ أ] قولِها: أسِدَ[٤] في السَّجعِ الآخرِ، وهو بابٌ مِنَ الإتْباعِ[٥] يتقدَّمُ لِتحسينِ الكلامِ

---

(١) في (ع)، (ك): «باتصافه».

(٢) في (ت)، (ع): «لذلك».

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)، ومسلم (٢١٧٢) من حديث عقبة بن عامر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٤) سقط من المطبوع.

(٥) الإتباع: هو من سنن العرب، وذلك أن تتبع الكلمةُ الكلمةَ علىٰ وزنها ورَوِيِّها إشباعًا وتوكيدًا اتِّساعًا، كقولهم: جائع نائع، وساغِب لاغِب، وعَطشان نَطْشان، وصَبَّ ضَبَّ، وخَراب يَباب. وقد شاركت العربُ العجمَ في هذا الباب. «فقه اللغة» للثعالبي (ص: ٢٦٤)، و«الإتباع» للسيوطي (ص: ٨٨).

ومناسبةِ الألفاظِ، ومنه قولُهُ ﷺ: «**ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ**»(1) [وحَقُّهُ:

---

(1) **ضعيف**؛ وقد روي من حديث علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك:

أما حديث علي: فأخرجه ابن ماجه (١٥٧٨)، والبزار ٢/ ٢٤٩ (٦٥٣)، وابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٩٠)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ»، والبيهقي (٤/ ٧٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٠٧)، من طريق إسماعيل بن سلمان، عن دينار أبي عمر، عن محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ خرج في جنازة فرأىٰ نسوة جلوسا فقال: «**ما يجلسكن**» فقلن: الجنازة، فقال: «**أتحملن فيمن يحمل؟**» قلن: لا، قال: «**أفتدلين فيمن يدلي؟**»، قلن: لا، قال: «**أفتغسلن فيمن يغسل؟**» قلن: لا قال: «**فارجعن مأزورات غير مأجورات**».

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ورواه غير واحد، عن إسرائيل، عن إسماعيل. اهـ.

وقال ابن الجوزي: جيد الإسناد. اهـ.

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطىٰ» (٢/ ١٣٨): إسماعيل بن سلمان ضعيف، ولا يصح في هذا شيء. اهـ

وقال النووي في «خلاصة الأحكام» (٢/ ١٠٠٤): رواهُ ابن ماجه بإسناد ضعيف، من رواية إسماعيل بن سلمان الأزرق، وهو ضعيف. اهـ

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٤): هذا إسناد مختلف فيه من أجل دينار، وإسماعيل بن سلمان أورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» ورواه الحاكم من طريق إسرائيل، ومن طريق الحاكم رواه البيهقي.اهـ

أما حديث أنس بن مالك: فله طرق:

الأول: أخرجه أبو يعلىٰ (٤٠٥٦، ٤٢٨٤)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٣١٢)، من طريق محمد بن حمران، عن الحارث بن زياد، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الهيثمي في «المجمع» (٣/ ٢٨): فيه الحارث بن زياد، قال الذهبي: ضعيف. اهـ

الثاني: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ١٥٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٠٦)، من طريق محمد بن عبيد الله المنادي، عن أبي هدبة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد فيه: «مفتنات الأحياء مؤذيات الأموات»، وأبو هدبة البصري يحدث عن أنس بالأباطيل، وقال أبو حاتم وغيره: كذاب.

=

=

الثالث: أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٠/ ١٤٧) من طريق إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن عاصم، عن مورق، عن أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وإبراهيم بن هراسة: قال الدارقطني: متروك. واختلف عن الثوري؛ فأخرجه عبد الرزاق (٦٢٩٨) عن الثوري، عن رجل، عن مورق العجلي مرسلًا..

وخالفه يزيد بن أبي حكيم؛ فرواه عن الثوري، عن طعمة الجعفري، عن رجل، عن مورق العجلي، مرسلا. ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٦٣٥)، وصوبه.

وأخرجه أبو موسىٰ المديني- كما في «أسد الغابة» (٤/ ٢٠٩)- من طريق الثوري، عن علي بن الأقمر، عن أبي عطية عمرو بن جندب الوادعي، قال: نظر النبي ﷺ إلىٰ نساء في جنازة، فقال: «**ارجعن مأزورات غير مأجورات**» كذا مرسلٌ، وعمرو بن جندب تابعي يروي عن علي، وابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الرابع: أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٣٩٤- ٣٩٥)، من طريق الدارقطني، قال: نا جعفر بن أحمد المؤذن، نا إبراهيم بن أحمد بن عمرو الصحاف، نا محمد بن الصباح الفزاري، أخبرني أبي صباح بن صبيح، حدثني جابر بن يزيد الجعفي، عن عامر الشعبي، عن أنس بن مالك، قال: هلك رجل من الأنصار، أو امرأة، قال: قدمنا مع رسول الله ﷺ إلىٰ الجنازة، حتىٰ إذا كان باب الدار، ونحن معه إذا هو بنسوة قعود علىٰ باب الدار، فقال: «**السلام عليكن**»، فقلن: وعليكم السلام يا رسول الله، قال: فقال لهن: «**فما يحبسكن ها هنا؟**»، قال: قلن: ننتظر هذه الجنازة، قال: «**هل تحملنها فيمن يحملها؟**» قلن: لا، قال: «**هل تدلينها فيمن يدليها في قبرها؟**» قلن: لا، قال: «**فهل تحثين عليها التراب فيمن يحثي عليها؟**» قلن: لا، قال: «**فارجعن مأزورات غير مأجورات**»، وقال: «**ليس للنساء في الجنازة نصيب**»، يعني ليس لهن في اتباع الجنازة أجر.

قال الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث عامر الشعبي، عن أنس بن مالك، تفرد به جابر بن يزيد الجعفي، ولم يروه عنه غير الصباح بن صبيح، تفرد به عنه ابنه محمد. اهـ

قلت: **جابر الجعفي**: ضعيف، **والصباح بن صبيح**: لم أعرفه.

وروي موقوفًا علىٰ عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، أخرجه عبد الرزاق (٦٢٩٩) عن معمر، أَنَّ عُمَرَ، رَأَىٰ نِسَاءً مَعَ جِنَازَةٍ، فَقَال: «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ، فَوَاللهِ مَا تَحْمِلْنَ وَلَا تَدْفِنَّ، يَا مُؤْذِيَاتِ الْأَمْوَاتِ، وَمُفَتِّنَاتِ الْأَحْيَاءِ»، قلت: **منقطع**؛ بين معمر بن راشد وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ واسطة أو أكثر.

مَوْزُورَاتٍ، ولكنَّهُ حَمَلَهُ علىٰ لفظِ مَأْجُورَاتٍ][(١)] لِتحسينِ الكلامِ، وللعربِ في هذا البابِ مذهبٌ معلومٌ.

ويُعضِّدُ هذا التَّأويلُ: أنَّه قد رُوِي: «فَفَهِد»[(٢)]، و«فَأَسِد»، وقد يُحتملُ أنْ تكونَ هاتَانِ اللَّفظتانِ اسمًا للفاعلِ من: فَهِدَ، وأَسِدَ؛ فكثيرًا ما / [ك١٥/ب] جاء اسمُ[(٣)] الفاعلِ من فَعِلَ علىٰ هذا الباب كحَرِج وخَجِل ووَجِل وعَمِر[(٤)] وشَرِق وبَرِق وفَرِق، في أمثلةٍ كثيرةٍ، لكنْ حملُ ذلك علىٰ فِعلين، وحذفُ الفاءينِ أفصحُ، وتقابُلُهما أسهلُ للكلامِ وأَسْمَحُ.

مَعْنَاهُ:

وصفتْهُ بأنَّه كريمُ الطَّبعِ، نَزِهُ الهمَّةِ، حسنُ العشرةِ، ليِّنُ الجانبِ في بيتِهِ، ليس يتفقَّدُ ما ذهبَ مِنْ مالِهِ، ولا يَلتفِتُ إلىٰ جانبِ البيتِ، ولا يطلُبُ ما فَقَدَ منه وعَهِدَ فيه من طعامٍ أو / [ت٢٦/ب] مأكولٍ وشبهِهِ، ولا يسأَلُ عنه لِسخاوَةِ نفسِهِ، وسعَةِ قلبِهِ، فكأنَّه ساهٍ أو نائمٌ أو غافلٌ عن ذلك؛ فشبَّهتْهُ بالفهدِ لذلك، وهذه الخصلةُ من مكارمِ الأخلاقِ، وقد قيلَ: العَاقِلُ: الفَطِنُ المُتَغَافِلُ[(٥)]، وبيَّنَتْ ذلك بقولِهَا:

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في (ت).

(٢) في (ت): «فهد»، وهذا اللفظ أخرجه ابن طبرزد في جزء له (٨)، من طريق الزبير بن بكار به، وقد مضىٰ الكلام علىٰ هذا الطريق.

(٣) طمس في (ت)، والاستدراك من باقي النسخ.

(٤) في المطبوع: «وعم».

(٥) «الأمالي» لأبي علي القالي (٢/ ٢٠٣)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ١٤٠)، و«البصائر والذخائر» (٥/ ١٥٢)، و«الشكوىٰ والعتاب» (ص: ١٩٥)، و«لباب الآداب» لابن منقذ (١/ ٢٤).

«يأكُلُ مَا وَجَدَ»(١)، فعرفتْ أنَّه نزِهُ(٢) الهمَّةِ، قنوعُ النَّفسِ، ليس بِبَرِمٍ(٣) ولا لُعْمُوظٌ(٤)، ثم أكدَتْ ذلك كلَّه من أوصافِهِ بقولِها: «ولا / يَرْفَعُ اليَوْمَ لِغَدٍ»، أي [ع٢٦/ب] أنَّه مِمَّنْ لا يُعِدُّ الزَّادَ ويَدَّخِرَهُ، بل يُفنِيهِ من يومِهِ، ويجودُ به لحِينِهِ، ويوسِّعُ عيشَةَ مَنْ معَهَ في جميعِهِ، وقد كانتْ هذه خُلُقَ نبيِّنَا ﷺ وأشرافِ العربِ، وقد نَهَىٰ ﷺ عن خلافِها، / فرُوِيَ عن أنسٍ: أنَّه كان ﷺ لَا يَدَّخِرُ شيئًا لِغَدٍ(٥)، حدَّثناهُ[ب٢٢/ب]

---

(١) لم أقف علىٰ هذه اللفظة في أيٍّ من طرق الحديث، وقد ذكرها الثعالبي منسوبة لقول السابعة، قال في «ثمار القلوب » (ص: ٤٠٠): «وَقَالَت الْمَرْأَة السَّابِعَة فِي حَدِيث أم زرع تصف زَوجهَا زوجي إِن دخل فَهد وَإِن خرج أَسد يَأْكُل مَا وجد وَلَا يسْأَل عَمَّا عهد وَلَا يتفقد مَا ذهب من الْبَيْت لطيبه نَفسه بذلك قال الراجز:

لَيْسَ بنوام كنوم الفهد ** وَلَا يأكال كَأَكْل العَبْد».اهـ

ونسب هذا الكلام أيضًا من قول الحمراء بنت ضَمْرة بن جابر، فقالت تصف زوجها: «... هو والله طيب العِرْق، سمين العَرْقِ لا ينام ليلة يَخَاف، ولا يشبع ليلة يُضَاف، يأكل ما وجَدَ، ولا يَسأل عما فَقَد» «مجمع الأمثال» (١/ ٣٩٤)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (١/ ٤٠٦)

(٢) في المطبوع: «نزيه».

(٣) بَرِمَ بالأَمر بالكسر بَرَمًا إذا سَئِمَهُ فهو بَرِمٌ ضَجِر وقد أَبْرَمَهُ فلان إبْرامًا أي أَمَلَّه وأَضْجَره. «لسان العرب» (برم) (٢/ ٧٣).

(٤) جاء في حاشية (ت): «اللعموظ: الشره النهم»، وينظر: «لسان العرب» (لعمظ» (١٣/ ٢٠٨).

(٥) **إسناده حسن؛**

أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٣٦٢)، وفي «الشمائل» (٣٣٧)، والطبري في «تهذيب الآثار» (٤٣٧)، والسراج في «البيتوتة» (١)، وابن حبان (٦٣٥٦، ٦٣٧٨)، وابن المزكي في «المزكيات» (١)، وابن عدي (٢/ ٣٨٨، ٣٨٩)، (٧/ ١٨١)، (٨/ ٤٣٠)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٨٧٧)، وابن المقرئ في «المعجم» (٧٩٦)، والدارقطني في «المؤتلف» (٤/ ١٧٥٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١/ ٣٤٦)، وفي «الشعب»

=

حدَّثنَاهُ قاضِي القُضَاةِ[1] أبو عليٍّ الحُسينُ بنُ محمَّدٍ[2]، قال: ثنا الإمامُ أبو

=

(١٣٩١، ١٤٠٢)، والخطيب في «التاريخ» (٧/ ٥٨٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٦٩٠)، وفي «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٣٦١)، وفي «التفسير» (٦/ ٢٥٣)، وأبو الغنائم في «فوائد الكوفيين» (٢٦)، وأبو عبد الله الدقاق في «المشيخة» (٢)، وابن المقرب في «الأربعين» (١٢)، وأبو سعد السمعاني في «المنتخب من معجم الشيوخ» (ص: ٤٠٥)، وابن عساكر في «التاريخ» (٤/ ١٢٠)، (١٠/ ٣٨٧)، (٣٢/ ١٩٦)، (٤٠/ ٣٣٩)، وفي «معجم الشيوخ» (١٣٧١)، وأبو الطاهر السلفي في «الأربعون البلدانية» (ص: ١٣٤)، وفي «معجم السفر» (٢١٣)، والضياء في «المختارة» (١٦٠١)، وابن البخاري في «المشيخة» (٣/ ١٦٠٨)، من طريق عن جعفر بن سليمان الضُّبعي، عن ثابت البُنَاني، عن أنس قال: فذكره.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب وقد روي هذا الحديث عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن النبي ﷺ مرسلًا» اهـ.

وقال ابن عدي في ترجمة جعفر بن سليمان بعد أن ساق له عدة أحاديث منها هذا الحديث: «وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت، عن أنس كلها إفرادات لجعفر لا يرويها عن ثابت غيره، ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم وأرجو أنه لا بأس به.

قال: والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها علىٰ أنه شيعي فقد روىٰ في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكرا فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه». اهـ

وقال ابن عساكر في «المعجم»: هذا حديث حسن صحيح غريب تفرد به قتيبة بن سعيد عن جعفر وأخرجه عنه الترمذي. اهـ

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ٥١١): «وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ»! اهـ.

(١) في (ع)، (ك): «القاضي».

(٢) هو أبو علي الصدفي المعروف بابن سكرة سبق ترجمته.

القاسمِ البَلْخِيُّ- يُعرَفُ بابنِ شَافُور[١]- قال: ثنا القَاضِي أَبُو عليٍّ الوخْشِيُّ[٢] وغيرُه، قالَوا: ثنا أَبُو القَاسمِ الخُزاعيُّ[٣]، حدَّثنا الهيثَمُ بنُ كُلَيبٍ[٤] الشَّاشيُّ، حدَّثنا أَبُو عيسىٰ التِّرمذيُّ، ثنا قُتَيْبَةُ بن سعيدٍ، ثنا جَعفرُ بنُ سُليمانَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ[٥].

---

(١) عبد الله بن طاهر بن محمد شَهْفُور، أبو القاسم التّميميّ الفقيه، قال السّمعانيّ: كان إمامًا فاضلًا نبيلًا، بَرَعَ في الفقه والأصول. (ت: ٤٨٨ هـ). ينظر: « تاريخ الإسلام » (١٠/ ٥٩٩)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٥/ ٦٣)، و«طبقات الشافعيين» (ص: ٤٨١)، و«العقد المذهب» (ص: ١٠٤).

(٢) سبق ترجمته.

(٣) سبق ترجمته.

(٤) في المطبوع: «كلاب».

(٥) قال البيهقي في «الشعب» (٣/ ٦٥- ٦٦)- معلِّقًا علىٰ هذا الحديث-: «قال أبو نصر: قال الإمام أبو سهل- محمد بن سليمان- رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فإن قال قائل: كان النبي ﷺ يرجع إلىٰ ملبس ومفرش، وكان يعد للجمع ما يعده، وكان له الدرع والسيف والقوس والفرس والبغل والحمار، وكان ينبذ له بالعشي فيشربه بالغداة، وكان ينبذ له بالغداة فيشربه بالعشي، وكان يحبس لنسائه قوت سنة مما أفاء الله ﷻ عليه وكل هذا ادخار فكيف يسلم علىٰ هذه الأخبار هذا الخبر المأثور؟ قال الأستاذ أبو سهل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الرواية صحيحة وعلىٰ حكم الدراية مستقيمة، والتنافي عن هذه الرواية منصرف، ووجه ذلك أنه كان يعامل فيما بينه وبين مولاه علىٰ حسن الظن، والانتظار دون الحبس والادخار وكان لا يحتجز لنفسه ليومه من أمسه، فأما ثيابه فإنما يعدها لدينه لا علىٰ إبقاء عليها لغده وهكذا آلات الحرب كان يحبسها لنصر الأولياء وكتب الأعداء علىٰ حكم الاستعمال مما تصدق به في حياته، ولهذا قال: إنا لا نورث ما تركناه صدقة، وأما ما كان ينبذ له فإنما نساؤه كن ينبذن له ما صار في ملكهن ويدهن تمليكًا وتحويلًا منه لهن وقد صح أنه لم يكن يدخر شيئًا لغد فإن احتبس عنده شيء فلا علىٰ نية الغد وقيل: لا يدخر ملكًا بل يدخر تمليكًا، وقيل: لم يكن يدخره علىٰ أمل البقاء إلىٰ غد» اهـ.

ورُوِيَ عنه: أنَّ خادمًا له خَبَّأَ له شَيئًا مِنْ طعامِهِ فأتَاهُ بهِ مِنَ الغَدِ، فقالَ له: «**أَلَمْ أَنْهَكَ عن هَذَا؟ إنَّ اللهَ يَأتِي بِرِزْقِ غَدٍ**»(١)، وقد تقدَّمَ حدِيثُه في ذكرِ

---

(١) **إسناده منكر**؛

أخرجه أحمد في «المسند» (١٣٠٤٣) وفي «الزهد» (٣٨)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٤٣)، وفي «الأربعون على مذهب المتحققين من الصوفية» (٤)، وأبو يعلىٰ (٤٢٢٣)، والدولابي في «الكنىٰ» (١٨٣٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٨٦)، وابن عدي (٨/ ٤٣٠- ٤٣١)، وتمّام في «الفوائد» (٣٥٣)، والحسن بن شاذان في جزء له (٤٠)، وابن بشران في «الأمالي» (١٤٢)، والبيهقي في « الشعب» (١٢٥٨، ١٢٨٦، ١٣٩٢)، والخطيب في «التاريخ» (١٦/ ٤٦٢، ٤٦٣)، وقاضي المارستان في «المشيخة» (٦٢١)، من طريق مروان بن معاوية، عن هلال بن سويد أبو معلىٰ، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو يقول: أهديت لرسول الله ﷺ ثلاثة طوائر، فأطعم خادمه طائرًا، فلما كان من الغد أتته به، فقال لها رسول الله ﷺ: «**ألم أنهك أن ترفعي شيئا لغد، فإن الله يأتي برزق كل غد**» كذا رواه أحمد بن حنبل وغيره عن مروان بن معاوية به، ورواه أبو يعقوب الرازي يوسف بن الحسين كما عند الخطيب في «التاريخ»- عن أحمد بن حنبل به غير أنه قال: عن أبي هلال الرَّاسِبِيِّ، عن أنس بن مالك فذكره، قال الخطيب: قلت: كذا قال عن أبي هلال الراسبي، وهو خطأ لا شك فيه، والأول أصح... قال تمام: ليس عنده- يعني: يوسف بن الحسين- عن أحمد بن حنبل غيره. اهـ

قلت: هلال بن سويد واهٍ؛ قال البخاري: لا يتابع عليه. وقال أبو أحمد الحاكم: أبو المعلىٰ الأحمري ليس بالمتين عندهم، وذكره ابن الجارود في «الضعفاء»، وأورد له ابن عدي هذا الحديث، وحديث: نهىٰ عن البُسْر والتمر، وأنكرهما عليه. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣١٤)، و«التكميل في الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧)، و«لسان الميزان» (٨/ ٣٤٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ٢٤٩)، من طريق جعفر بن زياد، عن موسىٰ الجهني، عن رجلٍ من ثقيفٍ، عن أنس، قال: كنت أخدم النبي ﷺ فقال لي يومًا: هل عندك شيء تطعمنا؟ قلت: نعم يا رسول الله، فضل من الطعام الذي كان أمس، قال: «**ألم أنهك أن تدع طعام يوم لغد**».

قلت: **إسناده ضعيف**؛ لجهالة الواسطة بين موسىٰ بن عبد الله الجهني، وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقدْ قال النَّابغةُ[١] في هذا المعنىٰ:

وَلَسْتُ بِخَابِئٍ[٢] أَبَدًا طَعَامِي[٣] ** حِذَارَ غَدٍ، لِكُلِّ غَدٍ طَعَامُ

تَنْبِيهٌ:

إنْ قيلَ: كيفَ يَصِحُّ ما تأوَّلتَهُ مِنْ هذِهِ الأحاديثِ أنَّ خُلُقَ نبيِّنا ﷺ مُوافِقَةٌ لقولِها: «وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ» / علىٰ التَّفسيرِ / الَّذي ذكرتَه؛ وفي الصَّحيح[٤] عنه ﷺ -وقد أُتِيَ بِأُدْمٍ مِنْ أُدْمِ البَيتِ- فقال: «**أَلَمْ أَرَ بُرْمَةً فِيها لَحْمٌ؟**» فَقيلَ: لَحْمٌ تُصُدِّقَ بِهِ علىٰ بَرِيرَةَ، فقال: «**هُوَ عَلَيهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ**»؟ / [ت٢٧/أ] [ل١٥/أ] [ع٢٧/أ]

فالجوابُ: أنَّ ما تأوَّلتُه ظاهرٌ بيِّنٌ من الأحاديثِ المذكورةِ، ونُصَّ بلفظِهِ في حديثِ عليٍّ كما قدَّمناه.

أمَّا قصةُ بريرَةَ: فليسَ مِنْ هذا؛ فإنَّ السؤالَ / عمَّا عَهِدَ قَبْلُ والاستقصاءَ عنه، والمناقشةَ في حيثُ ذَهَبَ هو المَذمُومُ. [ك١٦/أ]

وأمَّا استدعاءُ الشَّيءِ الحاضِرِ العتيدِ كلَحمِ بَرِيرَةَ، فليس مِنْ هذا، فكيفَ وقد يُمكنُ أنْ يكونَ سؤالُهُ عن لحمِ بَرِيرَةَ واستدعاؤه لِيُبيِّنَ لهم هذِه السُّنَّةِ التي هي أحدُ سُنَنِ الحديثِ؟ وفَهِمَ / عنهُمْ ﷺ إذ قدَّمُوا له أُدْمَ البيتِ وتَركوا سيِّدَ [ب٢٣/أ]

---

(١) كذا نسبه للنابغة الذبياني، وهو منسوب أيضًا لأوس بن حجر والبيت من الوافر التام، ينظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٣٢)، و«ديوان أوس بن حجر» (ص: ٤٦)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ٧٨)، و«عيون الأخبار» (٢/ ٤٠٠)، و«شرح القصائد السبع» لأبي بكر (ص: ٤٧٤).

(٢) في «ديوان النابغة الذبياني» «بذاخر»، وروي: «بحابس»، «بخازن».

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «طعامًا».

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٧٩، ٥٤٣٠)، ومسلم (١٥٠٤/ ١٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الأُدُمِ -اللَّحَمَ- وهو حاضِرٌ، أنَّهم حملُوا إخبارَهُ بتحريمِ الصَّدقةِ عليهم عامًّا في مِثلِ هذا، ودَلَّ أنَّ هذا قصدَهُم: احتجاجُهم عليه بأنَّه صدقةٌ، فبيَّنَ لهم ﷺ سنَّتَه لذلك.

وقد يُحتملُ أن يكونَ قولُها: «وَلَا يَرْفَعُ اليومَ لِغَدٍ»: كِنايةً عن الحِزامَةِ والأخذِ بالجَدِّ في أمره، وتركِ التَّوانِي فيما يَهِمُّ به، ووصفَتْهُ علىٰ التَّأويلِ الآخَرِ بالاكتسابِ والاستفادَةِ والوفرِ والتَّوسعةِ علىٰ أهلِ منزِلِهِ، ثمَّ وصَفَتْهُ أيضًا بالشَّجاعةِ إذا خرجَ للنَّاسِ وباشَرَ الحربَ، فكأنَّه الأَسدُ الذي يخافُهُ كلُّ سَبُعٍ، وبقولِها: «إِذَا خَرَجَ أَسِدَ»، ثمَّ مدحِها لهُ بقولِها: / «إِذَا دَخَلَ فَهِدَ» علىٰ التَّأويلِ [ت٢٧/ ب] المشهورِ؛ إذ قد كانَ يُظنُّ أنَّ ذلك مِن تَغافُلِهِ وإغضائِه وتَنَاوُمِهِ غَرِيزَةُ ضعفٍ وطبيعةُ مَهانَةٍ وفُسُولَةٍ[١]، ولكنْ لمَّا أبانَتْ أنَّه / خارِجًا[٢] بخلافِ هذه الصِّفةِ، [ع٢٧/ ب] بانَ أنَّ ذلك منه سَجِيَّةُ كرمٍ، وشمائلُ نزَاهَةِ هِمَّةٍ، وحُسنُ عِشْرَةٍ.

وأمَّا روايةُ مَن رواهُ: «إِذَا خَرَجَ فَهِدَ، وإِذَا دَخَلَ أَسِدَ»[٣]، فهوَ وَهْمٌ بخلافِ سائرِ الرِّواياتِ المشهورةِ الصَّحيحةِ لذلك، وانقلابِ المعنىٰ الَّذي فسَّرَهُ به مَن

---

(١) الفسولة: الفتور في الأمر «لسان العرب» (فسل) (١١/ ١٨٢).

(٢) في (ب): «خارج».

(٣) كذا أخرجه أبو يعلىٰ (٤٧٠١) عن أحمد بن جناب، عن عيسىٰ بن يونس، عن هشام بإسناده، وأخرجه مسلم (٢٤٤٨/ ٩٢) عن علي بن حجر السعدي، وأحمد بن جناب، كلاهما عن عيسىٰ بن يونس به، وساق لفظ علي بن حجر علىٰ الصواب، وأحمد بن جناب صدوق ولعله وهم في لفظه.

وأخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥٢٩- ٥٣٠)، من طريق أحمد بن محمد بن شبيب، عن الزبير بن بكار بإسناده، ولم أجد أحدًا ذكر هذا اللفظ عن الزبير إلا أحمد بن محمد بن شبيب، وقد وثقه الدارقطني.

تقدَّمَ، إلَّا أنَّه قد يظهرُ لي فيه وجهٌ، وهو أنْ يكونَ معنىٰ: «إِذَا خَرَجَ فَهِدَ»، تصفُهُ في (النَّادِي)[١] بالرَّزانَةِ والسَّمْتِ والحياءِ والحِلْمِ والإغْضاءِ تشبيهًا بالفهدِ؛ وذلك أنَّه حيوانٌ ثقيلٌ كثيرُ النَّومِ، علىٰ أنَّه سريعُ الوثبِ، موصوفٌ بالحياءِ، وقِلَّةِ الشَّرهِ، أو أنَّها وصفتْهُ إذا خرجَ بالكسبِ والنَّجعةِ كما قدَّمناه في صفاتِ الفهدِ، ويكونُ تأويلُ: «وَإِذَا دَخَلَ أَسِدَ»: أنْ تكونَ وصفَتْهُ / بالكرمِ في بيتِهِ وبين [ب٢٣/ ب] أقارِبِهِ[٢]، والتَّفضُّلِ والمُواساةِ، والأسدُ يوصفُ بذلك.

وقالوا في المثلِ: «أَكرَمَ مِنْ أَسَدٍ»[٣]، وذكرَ أصحابُ الحيوانِ[٤] أنَّ الأسدَ إذا افترسَ، أكلَ بعضَ فرِيسَتِهِ وتركَ لِمنْ يجتمعُ حولَه من الوُحُوشِ، ولم يُهَاوِشْهُم عليها، ولا دَافَعَهُم عنها، / وأنَّه قلَّما يعرضُ لِصَبِيٍّ ولا امرأةٍ ولا [ل١٥/ ب] نائمٍ، كَرَمَ طِباعٍ، ونَزَاهَةَ نَفْسٍ، فتقولُ علىٰ هذِه الرِّوايةِ: إنَّه داخلًا كالأسدِ كَرَمَ

---

(١) كذا رسمت في (ل)، وفي باقي النسخ: «الندىٰ»، وضبطت في (ت)، (ع): «النِديّ»، ولم تضبط في (ك)، (ب)، ولعل ما أثبته هو الأشبه، وقد لخّص ابنُ حجر كلام القاضي عياض فقال: «قال عياض: وقد قلب الوصف بعض الرواة- يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار- فقال: إذا دخل أسد وإذا خرج فهد، فإن كان محفوظًا فمعناه: أنه إذا خرج إلىٰ مجلسه كان علىٰ غاية الرزانة والوقار وحسن السمت أو علىٰ الغاية من تحصيل الكسب، وإذا دخل منزله كان متفضّلًا مواسيًا لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فريسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها». اهـ «فتح الباري» (٩/ ٢٦٢).

(٢) طمس في (ت)، والاستدراك من باقي النسخ.

(٣) «مجمع الأمثال» (٢/ ٤٨، ١٧١)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (١/ ٢٩٤)، و«حياة الحيوان الكبرىٰ» (١/ ١٩).

(٤) ينظر: «الإمتاع والمؤانسة» (ص: ١٥٧)، و«حياة الحيوان الكبرىٰ» (١/ ١٠)، و«صبح الأعشىٰ» (٢/ ٣٩)، و«المستطرف في كل فن مستظرف» (ص: ٣٤٦).

[ك١٦/ ب] [ت٢٨/ أ] أخلاقٍ ونَزَاهَةَ نَفْسٍ، وإنَّه خارجًا كالفهدِ تغافُلًا / وإغضاءً / وسمتًا وحياءً، أو جمعًا للمالِ وكسبًا، وهذه مادِحَةٌ زوجَها على رأيِ الجماعةِ، وهو ظاهِرُ مذهبِ عُروةَ بنِ الزُّبيرِ في سردِ الذَّامَّاتِ بجهَتِهِ، وقد / حملَ ابنُ الأنبارِيِّ بعضَ [ع٢٨/ أ] تفسيرِ ابنِ أبي أُوَيْسٍ على الذَّمِّ وبعضَهُ على المَدحِ، وهو مُحتملٌ أنْ يكونَ مدحًا كلَّه أو ذمًّا كلَّه أو منقسمًا بينهما؛ فإنَّ تفسيرَهُ: «فَهِدَ» بوثوبِهِ وثُوبَ الفهدِ عليها مُحتَمَلٌ كما ذكرناه.

وتفسيرَهَ: «أَسِدَ» بالجرأةِ على النَّاسِ والإقدامِ، مُحتمِلٌ للمدحِ والثَّناءِ إنْ أرادَتْ به الدِّفاعَ وحَضْرَةَ الهَيْجاءِ، ومقتضِي الذَّمِّ[١]، إن كان أرادَتْ بِهِ الظُّلْمَ، وإنْ كانَ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَمْدحُ أيضًا بهذا الوصفِ؛ إذْ هو دليلُ عِزَّةِ الجانِبِ وعدمِ الخوفِ.

* * *

غَرِيبُ قَوْلِ السَّادِسَةِ

قولُها: «إِذَا أَكَلَ لَفَّ»، اللَّفُّ في الأكلِ: الإكثارُ منه، والتَّخلِيطُ من صُنوفِهِ، واستقصاؤه حتى لا يُبقِي منه شيئًا[٢].

ومَن رَوى: «رَفَّ»، فمعناه: الإكثارُ من الأكلِ، حكاه الهَرَوِيُّ[٣]، يقالُ: مِنهُ: رَفَّ يَرُّفُّ[٤]، ومن رَوَى: «اقْتَفَّ»، فمعناهُ قَرِيبٌ من هذا، قال صَاحِبُ

---

(١) في (ب)، والمطبوع: «ومقتض للذم».

(٢) في المطبوع: «شيء».

(٣) «الغريبين» (رفف) (٢/ ٧٦٣).

(٤) يقال: رفَّ يَرُفُّ: إذا أكل، ورفَّ يرِفُّ: إذا بَرَق، ووَرَفَ يَرِفُ: إذا اتسع. ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/ ٢٢٨)، و«تهذيب اللغة» باب الراء والفاء (١٥/ ١٢٥)، و«المخصص» (١/ ٢٠٦).

«العَيْنِ»(١): القَفَّانُ: الجماعةُ، وقَفَّانُ كُلِّ شيءٍ: جِمَاعُهُ واستِقْصاؤه.

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَدَامَ اللهُ عِزَّهُ:

ومِنْ هذَا سُمِّيَتْ: / القُفَّةُ؛ لِجمعِها ما جُعِلَ فيها وضَمِّهِ، قال صاحبُ [ب٢٤/أ] «الجمهرة»(٢): القُفَّةُ: وِعَاءٌ تَجعلُ فيهِ المَرْأةُ غزلَها وشَبَهَهُ. ومنه -والله أعلم- سُمِّي القَفَّافُ الذي يسرِقُ بِكَفِّهِ؛ لأنَّه يجمعُ ويضُمُّ(٣)، قال الشَّاعر(٤): / [ت٢٨/ب]

فَقَــفَّ بِكَفِّــهِ سَــبْعِينَ مِنْهَــا ** ....

«والاشْتِفَافُ» في الشُّربِ: استقصاءُ ما في الإناءِ، مأخُوذٌ مِنَ الشُّفافةِ، وهي البَقِيَّةُ تبقىٰ في / الإناءِ، فإذا شرِبَها صاحبُها، قيلَ: اشتَفَّهَا، ومَن رَوىٰ: [ع٢٨/ب] «اسْتَفَّ»(٥) بالسِّينِ المُهملةِ، فمعناه قريبٌ منَ الأوَّلِ في الاستقصاءِ والإكثارِ.

---

(١) «العين» باب القاف والنون والفاء معهما (٥/ ١٧٦)، ووقع فيه: «قَفّان كل شيء جماعته واستقصاء عمله».

(٢) «جمهرة اللغة» (١/ ١٦١).

(٣) القَفَّافُ: الذي يسرق الدراهم بين أصابعه. «الصحاح» (قفف) (٤/ ١٤١٨)، «غريب الحديث» لابن الجوزي باب القاف مع الفاء (٢/ ٢٥٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو منسوب للأعمش؛ فقد أخرج ابن الأنباري في «الأضداد» (ص: ٣٤٩)، والمعافىٰ في «الجليس الصالح» (ص: ٣٨)، من طريق عبد الله بن إدريس، قال: سُئِل الأَعمش عن حديث، فأَبىٰ أَن يحدِّث به، فلم يزل أَصحابُ الحديث يُداوِرُونَه، حتّىٰ استخرجوه منه، فضرب لهم مَثَلًا، فقال: جاءَ قَفَّاف بدراهمَ إِلىٰ صَيْرَفي يُريه إِيَّاها، فقفَّ منها الصَّيرفيّ سبعين درهمًا، فلمَّا وزنها عرف النقصان، فقال:

عَجِبْتُ عَجِيبةَ من ذِئْبِ سُوءٍ ** أَصابَ فَرِيسةً من لَيْثِ غَابِ

وَقَـفَّ بكَـفِّه سَبْعِينَ منهـا ** تنقَّـاها من السُّودِ الصِّلاَبِ

فإِنْ أُخْدَعْ فقد يُخْدَعْ ويُؤخذ ** عَتِيق الطَّيرِ مِنْ جَوِّ السَّحابِ

(٥) هي رواية ابن أبي أويس كما أخرجه ابن ديزيل (١٨)، وقد سبق الكلام عليها.

وقولها: «وإذَا اضْطجَعَ الْتفَّ»، تَعنِي: رَقَدَ ناحِيَةً ولم يباشِرْها، ويُروىٰ: «رَقَدَ»(١)، و«هَجَعَ»(٢)، وهُما بِمعنىٰ واحدٍ.

وقولُها: «يُولِجُ الكَفَّ»: أي يُدخِلُ يَدَهُ.

«لِيَعْلَمَ البَثَّ»، أصلُ البَثِّ(٣): الحزنُ، أي فيعلمُ ما أهتمُّ به ويحزِنُني أمرُهُ، وسنُبيِّنُ معناه بعدُ، قال ثابتٌ(٤): والبثُّ أيضًا: الأمرُ الذي لا يُصبرُ عليه، والبثُّ: الشكوىٰ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

وفيه لُغتان: بثثتُ وأبثثتُ، ومنه قولُ بعضِ العربيَّاتِ(٥): لقد أَبْثَثْتُكَ مَكْتُومِي، وأَطْعَمْتُكَ مَأْدُومِي(٦)، أي أخبرتُك بسِرِّي.

ومن رواه: «اللَّبْثَ»(٧)، فمعناه- إنْ لمْ يكنْ وهْمًا- الإقامةُ والصَّبرُ عليه.

[ل١٦/أ] وقولُها «وإذا ذَبَحَ اغْتَثَّ»(٨): فمعناه عندي: إذا / ذَبَحَ للضِّيفانِ اختارَ الهزيلَ من نِعَمِهِ، وقد فسَّرْنا أنَّ الغَثَّ: الهزيلُ.

---

(١) هي رواية سعيد بن سلمة، أخرجه ابن المديني في «تسمية من روي له من أبناء العشرة» (ص:١٧٤)، والطبراني (٢٣/ ١٦٤- ١٦٥) رقم (٢٦٥)، والحنائي في «الحنائيات» (٢٣)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٣٩)، وقد سبق الكلام عليها.

(٢) هي رواية عقبة بن خالد، أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٠)، وقد سبق الكلام عليها.

(٣) «أصل البث» ليس في المطبوع.

(٤) «الدلائل في غريب الحديث» لثابت السرقسطي (١/ ١٧٠).

(٥) هي امرأة دريد بن الصِّمة؛ ينظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (الدال والميم والهمزة) (٩/ ٣٨٧)، و«مقاييس اللغة» (بهل) (١/ ٣١١).

(٦) في المطبوع: «مادومي».

(٧) لم أهتد إلىٰ هذا اللفظ.

(٨) هي رواية القاسم بن عبد الواحد، أخرجها النسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٩٣)، والطبراني (٢٣/ ١٧٣- ١٧٤) رقم (٢٧٢)، وأبو طاهر المخلص (٦٧٣، ٣٠١١)، وقد سبق الكلام عليها.

مَعْنَاهُ:

هذِه امرأةٌ ذمَّتْ زوجَها، فوصفتْه أوَّلًا باللُّؤمِ والبخلِ والبَرَمِ(١) / والنَّهامةِ [ك١٧/أ] والجَرَازَةِ(٢)، وسوءِ المُعاشرةِ والمُرافقةِ، وأنَّه لا يُبقِي فيما يأكلُ ويشربُ ولا يَذَرُ، ويجمعُ كلَّ ما يجدُهُ من ذلك ويحطِمُهَ، وليس هذا من مكارمِ الأخلاقِ.

والعربُ تَذِمُّ بالبَرَمِ وكثرةِ الأكلِ والشُّربِ، وتمدحُ بقلَّتِهِما؛ قال / [ب٢٤/ب] الشَّاعر(٣): / [ت٢٩/أ]

تَكْفِيـه حُـزَّةُ فِلْـذ إنْ أَلَـمَّ بِهـا ** مِـنَ الـشَّواءِ ويُـروي شُـرْبَه الغُمْـرُ

وقال:

لا يتـأرَّىٰ(٤) لِمـا فِـي القِـدْرِ يَرقُبُـهُ ** ولا تَـرَاهُ أَمَـامَ القَـومِ يَقْتَفِـرُ

وقال آخرٌ يهجُو بضِدِّهِ(٥):

أَلَـسْتُم أقَـلَّ النَّـاسِ عنـدَ لِـوائِهِم ** وأكْثَـرَهُم عنـدَ الذَّبِيحَـةِ والقِـدْرِ

---

(١) البرم، بالتحريك: مصدر برم بالأمر، بالكسر، برمًا إذا سئمه، فهو برم ضجر. وقد أبرمه فلان إبرامًا أي أمله وأضجره. «لسان العرب» (برم) (٢/ ٧٣).

(٢) الجروز: الأكول، وقيل: السريع الأكل، والجروز: الذي إذا أكل لم يترك علىٰ المائدة شيئا، وَقَدْ جَرُزَ جَرَازَةً. «لسان العرب» (جرز) (٣/ ١٢٢).

(٣) البيت من البسيط وهو والبيت الذي يليه لأعشىٰ باهلة، ينظر: «جمهرة أشعار العرب»، و«الأصمعيات» (ص: ٩٠)، و«إصلاح المنطق» (ص: ١٣٤)، (ص: ٥٧٤)، و«الأمالي» للقالي (١/ ١٦)، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٢٩١).

(٤) في المطبوع: «يأترىٰ».

(٥) البيت من الطويل وهو منسوب لعُويف القوافي كما في «ديوان الحماسة» (ص: ١٦٨)، و«شرح نهج البلاغة» (٦/ ١٠٦)، ونسب لرافع بن هُريم اليربوعيّ كما في «حماسة الخالديين» (ص: ١٠١)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١/ ٥٢٧).

وفي صِفةِ نبيِّنا ﷺ: أنَّه كان يَجتزِئ بالعُلْقَةِ[1]، قال الشَّاعر[2]:

وأجْتَزِي مِنْ كَفِافِ القُوتِ بالعُلَقِ

العُلْقَةُ: البُلْغَةُ، وقد قِيلَ: لِكُلِّ كرِيمٍ فَضْلَةٌ.

وقيل[3]:

.... ** ولِلأرضِ مِنْ كأسِ الكِرامِ نَصِيبُ

ويُروىٰ عن جريرِ بنِ عبد اللهِ: أنَّه قال لِبنِيه: يا بني إذا شَربْتُم فأسئِرُوا[4]. أي:

---

(١) **ضعيف**؛ أخرجه الواقدي- كما في «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٥٤)، و«الكشف والبيان للثعلبي»- عن عثمان بن الضحاك، عن يزيد بن الهادي، عن ثعلبة بن أبي مالك، عن عمر بن الخطاب أنه سأل أبا مالك عن صفة النبيّ ﷺ في التوراة وكان من علماء اليهود، فقال: «صفته في كتاب بني هارون الذي لم يغير ولم يبدّل أحد من ولد إسماعيل بن إبراهيم ومن آخر الأنبياء وهو النبي العربي الذي يأتي بدين إبراهيم الحنيف، يأتزر علىٰ وسطه ويغسل أطرافه في عينيه حمرة وبين كتفيه خاتم النبوّة مثل زر الحجلة، ليس بالقصير ولا بالطويل، يلبس الشملة ويجرئ بالبلغة ويركب الحمار ويمشي في الأسواق...»؛ قلت: الواقدي متروك، وعثمان بن الضحاك: ضعيف، وينظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٣٦٧).

(٢) لم أهتد إلىٰ قائله، وهو في «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٥٥)، و«الفائق في غريب الحديث» (٢/ ٢٦٢) غير منسوب.

(٣) البيت لدُبيس، وتمامه:

ولله في تلك الحوادث حكمة ** وللأرض من كأس الكرام نصيب

ينظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٦٤)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٨٧)، و«مرآة الجنان» (٣/ ١٩٦).

(٤) لم أقف عليه مسندًا. وذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٣)، وينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ١٣٨)، و«النهاية» (٢/ ٣٢٧)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٦/ ٣٤٨).

أي: اتركوا في الإناء سؤرًا، وهو بَقِيَّةُ الشَّرابِ. وفي حديثٍ آخر: فإنَّه أجملُ[١].

ورُوِي عن النَّبيِّ ﷺ: «**لا خَيرَ فِي طعامٍ ولا شَرابٍ ليسَ لهُ سُؤْرٌ**»[٢].

وفي المثلِ: لَيْسَ الرِّيُّ عَنِ التَّشَافِّ[٣].

ثمَّ أكدَتْ وصفَهُ باللُّؤمِ بأنَّه إذا نَزلَ الأضيافُ به، واضطرَّ إلىٰ الذَّبحِ لهم، عَدَلَ عن خيارِ مالِهِ وسمِينِه، إلىٰ هزِيلِه وردِيئِه وما لَا خَيرَ فيه. وهو قولُها: «إِذَا ذَبَحَ اغْتَثَّ»، وهذانِهايةٌ في اللُّؤمِ، وكانتْ عادةُ أجوادِ العربِ ضدَّ هذا من اختيارِ جيِّدِ المالِ للأضيافِ، كما قال بعضُهم[٤]:

فأعضَضْتُهُ الطُّولَىٰ سنامًا وخَيْرَها ** بلاءً وخَيْرُ الخَيْرِ ما يُتَخَيَّرُ / [ع٢٩/ ب]

وقال آخر أيضًا[٥]: / [ت٢٩/ ب]

---

(١) ينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ١٣٨) (٢/ ٧٢٣).

(٢) لم أقف عليه، وقال العجلوني: حديث: لا خير في طعام ولا شراب ليس له سؤر، وحديث إذا شربتم أسئروا، ذكرهما عياض وابن الأثير الثاني. «كشف الخفاء» (١/ ٨٣).

(٣) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٩٢)، «غريب الحديث» للحربي (٢/ ٨١٨)، و«متخير الألفاظ» (ص: ١٩٩)، و«تهذيب اللغة» (١١/ ١٩٥)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ١٧٨)، و«الأمثال» للهاشمي (١/ ٢٠٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو في «ديوان الحماسة» (ص: ١٨٢) غير منسوب، وينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٣/ ١٦٢). والمعنىٰ: أَي: جعلت السَّيْف يعضها، والطولىٰ: مُؤَنّثَة الأطول وَخَيرهَا بلَاء أَي وأحسنها نعْمَة، وَمن نعْمَة النَّاقة أَن تكون كَرِيمَة الْأَوْلَاد غزيرة اللَّبن سريعة السّير وَغير ذَلِك من الصِّفَات المحمودة فِيهَا، وَمَعْنَاهُ أَنه نحر من الْإِبِل أطولها سنامًا وأطيبها لَحْمًا وَأَكْرمهَا عِنْده منزلَة. ينظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ٢٩٨).

(٥) البيت من البسيط، وهو منسوب لزياد بن حمل، وقيل: زياد بن منقذ، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٥٠)، و«غريب الحديث» للخطابي (٣/ ١٦٢). والمرباع: النَّاقة =

تَـشْقَىٰ بِـه كـلُّ مرْبـاعٍ مُودَّعـةٍ ** عرْفـاءَ يَـشْتُو عَلَيْهـا تامِـكٌ سَـنِمُ

وقال آخر[(١)]:

إذا الْقَـوْمُ أمُّـوا بَيْتَـهُ فهْـوَ عامِـدٌ ** لأَحْـسَنِ مَـا ظَنُّـوا بـهِ فَهْـوَ فاعِلـهْ

[ب٢٥/ أ] وقال آخرُ يصف ناقةً عقرَها[(٢)] للضِّيفانِ[(٣)]: /

= الَّتِي من شَأْنهَا أَن تضع وَلَدهَا فِي الرّبيع وَهُوَ الْمَحْمُود من النِّتَاج والمودعة الَّتِي لَا تركب وَلَا تحمل والعرفاء السمينة الغليظة الَّتِي صَار لَهَا كالعرف والتامك: السنام والسنم العالي، وَالْمعْنَىٰ: أَنه لِكَثْرَة كرمه ينْحَر من الْإِبِل أعزها وأسمنها للأضياف. ينظر: «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ١٥٥).

(١) البيت من الطويل، وهو في قصيدة لزينب بنت الطَّثْريّة ترثي أخاها، ومثله للعجير السلولي؛ ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٠٣)، و«الأمالي» للقالي (١/ ٢٧٥)، و«الحماسة البصرية» (١/ ٢٢٣). وأموا: قصدُوا، وَالْمعْنَىٰ أَن طوائف الرِّجَال إِذا قصدُوا بَيته اسْتَقْبَلَهُمْ بأكمل مَا يكون من ظنونهم بِهِ فِي الْإِحْسَان إِلَيْهِم وَتحمل مَا يثقل عَلَيْهِم وتدبير مَا يدهمهم. «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (١/ ٤٣٤)

(٢) في المطبوع: «ذبحها».

(٣) البيت من البسيط وهو لمُرَّة بن محْكان، «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٢)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ٢٣٦)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١٠٩٦). وقوله: فصادف السيف منها ساق متلية أراد: عرقب ناقة منها. والمتلية: هي التي لها ولد يتلوها، وقيل هي الحامل. والجلس: الصلبة المشرفة وقيل هي الواسعة الأخذ من الأرض. ومعنىٰ: صادف منه، أي: من السيف. والمعنىٰ: أن السيف والساق تصادما، فأبان السيف الساق منها. والزيافة: هي التي تزيف في مشيتها وتتبختر. جعلها بنت زياف استكرامًا لعرقها وجوهرها. والمذكرة: التي تشبه الذكورة في خلقتها. وقوله: لما نعوها، الفاعلون هم الناس ولم يجر لهم ذكر، لكن المراد مفهوم فأضمره. أي بما ذكر الناس ما جرىٰ عليها لراعي سرحنا، أي راعي مالنا السارحة، بكىٰ بكاء فيه نحيب وصوت، ضنا بمثلها، وتحزنـًا لما فات منها، ولأن لبنها كان يبقىٰ علىٰ محاردة الإبل، وشدة اللزبة.

فَصَادَفَ السَّيفُ مِنْها سَاقَ مُتْلِيَةٍ[١] ** جَلْسٍ فَصَادَفَ مِنه ساقُها عَطَبَا
زَيَّافَةٌ بِنْتُ زَيَّافٍ مُذَكَّرَةٌ ** لَمَّا نَعَوْهَا لِرَاعِي سَرْحِنَا انْتَحَبَا[٢]

ثمَّ وصفَتْه بعدُ بِقلَّةِ الاشتغالِ بها، والتَّعطيلِ لها، وأنَّه إذا نامَ التَفَّ في ثيابِهِ ولم يُضاجِعْها، ولا أدْنَاهَا مِنْ نفْسِهِ، وأنَّه لا هِمَّةَ له في المُباضَعَةِ، التي هي من ممادِحِ الرِّجالِ؛ فإنَّ العربَ كانتْ / تتمادَحُ بالقُوَّةِ على الجماعِ؛ لأنَّها دليلُ صِحَّةِ الذُّكوريَّةِ، وتَذِمُّ بضدِّه كما قالَتْ الأُخرىٰ: «عَيَايَاء». [ك١٦/ب]

واختلفَ المُتأوِّلُون في معنىٰ قولِها: «ولَا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثَّ»، فذهبَ أبُو عُبيدٍ[٣] إلىٰ أنَّه كانَ بجسدِها (عَيْبٌ أو دَاءٌ)[٤] يُكْرِثُهَا ويُحْزِنُها؛ فكانَ لَا يُدخلُ يدَهُ في ثَوبِها لِيلمسَ ذلك العَيبَ، / فيَشُقَّ عليها، فإنَّ هذه خصلةٌ مدحتْهُ بِها، وَرَدَّ القُتبِيُّ، والخطَّابِيُّ، وابنُ حبيبٍ، وابنُ الأعرابِيِّ[٥] وغيرُهم عليه هذا القولَ، وقالُوا[٦] إنَّما شكتْ هذِه الخصلةَ من زوجِها، وذمَّتْه بذلك، واستقصرَتْ حظَّها منه، وأنَّه لا يُضاجِعُها، ولا يدنُو منها، وينامُ ناحِيةً عنها، [ك١٧/ب]

---

(١) في (ل): «مُثْلِيَة»، والمتلية: التي لها ولد يتلوها.

(٢) الجلس: الصلبة المشرفة، وقيل: هي الواسعة الأخذ من الأرض. ومعنىٰ: صادف منه، أي من السيف. والمعنىٰ أن السيف والساق تصادما، فأبان السيف الساق منها. والزيافة، هي التي تزيف في مشيتها وتتبختر. جعلها بنت زياف استكرامًا لعرقها وجوهرها. والمذكرة: التي تشبه الذكورة في خلقتها. ينظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١٠٩٦).

(٣) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٣).

(٤) في (ك): «داء أو أداء».

(٥) ينظر: «تهذيب اللغة» (باب الثاء والباء) (١٥/ ٥١)، و«أمالي المرزوقي» (ص: ١٥٩-١٦٠).

(٦) في (ت): «وقال».

[ت٣٠/ أ] كما قالَتْ: «وإذا رَقَدَ الْتفَّ»، ولا يُدنِيها / / مِن نفْسِهِ ويُدخِلُ يدَهُ إليها [ع٣٠/ أ] ويُباشِرُها ويَلْمَسُهَا؛ فيكونُ منه إليها ما يكونُ منَ الرِّجالِ لِأزواجِهِم، فيعلمُ بثَّها بذلك، ومحبَّتَها له، وحُزنَها لِعدمِ ذلك منه لها، وقِلَّةَ تفقُّدِهِ لحاجَتِهِ منها. قالَوا: وليسَ وجهُ الحديثِ ما ذهبَ إليه أبو عُبيدٍ منْ أنَّها مدحتْهُ بالغفلةِ عن داءٍ كان بجسدِها؛ لأنَّها قد ذمَّته في صدرِ كلامِها.

قال [ابنُ][1] الأنباريِّ[2]: ولا حجَّةَ علىٰ أبي عُبيدٍ في هذا؛ لأنَّ النِّسوةَ كُنَّ تعاقدنَ علىٰ ألَّا يكتُمْنَ شيئًا منْ أخبارِ أزواجِهنَّ، فمنهنَّ منْ وصفتْ زوجَها بالخيرِ / في جميعِ أمورِهِ، ومنهنَّ بضِدِّ ذلك، ومنهنَّ منْ وصفتْ ما فيه منَ [ب٢٥/ ب] الخيرِ وما فيه منَ الشَّرِّ[3].

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي وَفَّقَهُ اللهُ:

ويُؤيِّدُ ما ذهبَ إليه القُتبِيُّ وأصحابُه من معنىٰ الذَّمِّ: ما أشارَ إليه عُروةُ بن الزُّبيرِ في بعضِ طُرقِ هذا الحديثِ، فإنَّه قال في خمسٍ شرحَهُنَّ[4] علىٰ التَّوالي

---

(١) ليس في (ت)، (ك)، (ل).

(٢) ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦٣)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٨٤).

(٣) وقال المرزوقي: «والذي أقوله: إن ما أنكره علىٰ أبي عبيد من الجمع بين المدح والذم في الصفة علىٰ مقتضىٰ ما فسره ليس بمنكر؛ لأن من يعدد خصال الموصوف قد يجمع بين ما يكون مدحًا وبين ما يكون ذمًّا، وهذا، كما حكي عن لقمان في وصفه أخاه: يهب البَكرة السَّنمة وليست فيه لعثمة، إلَّا أنه ابن أمة، وقد فسره القتيبي هذا في كتابه في حديث ولد عاد فقال: التلعثم التوقف عن الشيء حتَّىٰ يفكر فيه، وأراد أنه ليس في خلاله شيء يتوقف عنه وعن مدحه به إلَّا أنه ابن أمة» اهـ. «أمالي المرزوقي» (ص:١٦٠).

(٤) في المطبوع: «سردهن».

في حدِيثِه هذه مِنهُنَّ، فقال: هؤلاءِ خمسةٌ يشكونَ، حدَّثناهُ أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الفَقيهُ[١] منْ لفظِهِ، قال: ثنا أبو الحسنِ بنُ أيَّوبَ[٢]، ثنا أبو عليٍّ بنُ شَاذَان[٣]، ثنا أبو عَمرو بنُ السَّمَّاك[٤]، ثنا حَنْبُل بنُ إسحاقَ، ثنا مُوسىٰ بنُ إسماعيلَ أبو سلمةَ المِنْقَرِيُّ، ثنا سعيدُ بن سلمةَ، عن هشامِ بن[٥] عُروةَ، عن أخِيه، عن أبِيه عُروةَ[٦].

وأيضًا: فإنَّ ما ذهبُوا إليه هو الأظهرُ والمُستعمَلُ في الكلامِ والمُستحسَنُ في الكنايةِ، ومثلُه في حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو :أنَّ أباه زوَّجه امرأةً قُرشيَّةً، فشُغلَ عنها بالعبادةِ، فدخلَ عليها عمرُو بنُ / العَاصِي فسألَها[٧]: كيف وجدتِهِ؟ [ع٣٠/ ب]

---

(١) هو القاضي ابن العربي سبق ترجمته.

(٢) علي بن الحُسين بن علي بن أيوب أبو الحسن البغداديّ البزّاز، قَال السمعاني: كان من خيار البغداديين ومتميزيهم، ومن بيت الصَّوْن، والعفاف، والنزاهة، والثّقة، والدّيانة. سمع أبا علي بن شاذان، وغيره، (ت: ٤٩٢ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٢٥).

(٣) الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان، أبو عليّ بن أبي بكر البغداديّ البزّاز (ت: ٤٢٥ هـ) وُلِد في ربيع الأوّل سنة ٣٣٩ هـ، وسمّعه أبوه من أبي عمرو ابن السّمّاك، وغيره. قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان صدوقا صحيح الكتاب، وكان يفهم الكلام عَلَىٰ مذهب الأشعري. «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٢٣)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٠٦).

(٤) عثمان بن أحمد بن عد الله بن يزيد البغدادي، أبو عمرو بن السَّمَّاك الدَّقَّاق. (ت: ٣٤٤ هـ). تاريخ الإسلام (٧/ ٨٠١).

(٥) في المطبوع: «عن».

(٦) أخرجه الحنائي (٢٢)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٣٧)، من طريق ابن السماك به، والطبراني (٢٣/ ١٦٤) رقم (٢٦٥)، من طريق موسىٰ بن إسماعيل به وسبق الكلام علىٰ هذا الطريق.

(٧) في الطبوع:« فقالَ لها».

[ت٣٠/ب] قالَتْ: كخيرِ الرِّجالِ / منْ رجلٍ، لمْ يُفتِّشْ لنَا كنفًا[١]. فهذه الكناية بمعنىٰ تلك.

ومثلُه في حديثِ عائشةَ ووصفَتْ رجلًا بالعِفَّةِ فقالَتْ: ما كَشَفَ عن كَنَفِ أُنثىٰ قَطُّ[٢]. أي أنَّه لمْ يكنْ مِمَّن يَشتغِلُ بالنِّساءِ، ولَا لهُ فيهِنَّ مذهبٌ، فعبَّرتْ عن ذلك بكشفِ الكنَفِ، وهو الثَّوبُ الَّذي يَكنِفُها أي: يستُرُهَا، ومنه قولهم: في كنفِ اللهِ وحفظِهِ، أي: سِترِه.

حدَّثَنا بحديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو: أبو الحُسينِ سِراجُ بنُ عبدِ الملكِ [ك١٨/أ] الحافظُ[٣] -/ بِقراءتِي عليه- قال: حدَّثنِي أبي[٤]، ومحمَّدُ بنُ مُحسِنٍ الفقيهُ[٥]، [ل١٧/أ] قالا: ثنا القاضِي / يُونُسُ بنُ عبدِ اللهِ[٦].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٤١، ٤٧٥٧)، ومسلم (٢٧٧٠)، من حديث عائشة في قصة الإفك، ولفظه: «... وَاللهِ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي قِيلَ لَهُ مَا قِيلَ لَيَقُولُ: سُبْحَانَ اللهِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا كَشَفْتُ مِنْ كَنَفِ أُنْثَىٰ قَطُّ».

(٣) سبق ترجمته.

(٤) أبو مَرْوان عبد الملك بن سِراج بن عبد الله بن محمد بن سِراج، الأُمَويّ، مولاهم القُرْطُبيّ، إمام اللُّغَة بالأندلس، غير مُدافَع، (ت: ٤٨٩ هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٦٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ١٣٣)، و«الديباج المذهب» (٢/ ١٧).

(٥) محمد بن المحسن بن قريش بن زيد بن قريش أبو البركات الزيات سمع أبا طاهر المخلص، والحسن بن القاسم الدباس، وابن الصلت المجبر. قال الخطيب: كتبت عنه، وكان صدوقًا. (ت: ٤٥٤هـ) «تاريخ بغداد» (٤/ ٥٠٣)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥٤).

(٦) يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله، قاضي القضاة بقرطبة، أبو الوليد ابن الصفار، شيخ الأندلس في عصره ومسندها وعالمها. روىٰ عنه أبو عبد البر، وأبو محمد بن حزم الحافظان، وكان زاهدًا فاضلًا يميل إلىٰ التحقيق في التصوف وله في مصنفات ومن كتبه كتاب: «المنقطعين إلىٰ الله» (ت: ٤٢٩ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٥١٢)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٦٦).

قال: ثنا أَبُو الفضلِ الصَّقَلِّيُّ(١)، أخبرني ثابتُ بنُ قاسِمٍ(٢)، عن أَبِيه قاسمِ بنِ ثابِتٍ(٣)، وجدِّه ثابِتٍ(٤)، / قالا: ثنا مُوسىٰ بنُ هارونَ، ثنا مُوسىٰ [ب٢٦/أ] بنُ الصَّبَّاحِ، أخبرنا هُشيمٌ، عن حُصَينٍ، ومُغِيرةَ، عن مُجاهِدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو بالقصَّةِ.

---

(١) العباس بن عمرو الصقلي أبو الفضل، كان بالأندلس روىٰ «غريب الحديث» لقاسم بن ثابت السرقسطي، عن أبيه ثابت عنه، رواه عنه يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي المعروف بابن الصفار. «جذوة المقتبس» (ص: ٣١٧- ٣١٨)، و«بغية الملتمس» (ص: ٤٣٠).

(٢) ثابت بن قاسم بن ثابت السرقسطي، محدث لغوي عالم، قال أبو جعفر الضبي: روىٰ كتاب «غريب الحديث» الذي لأبيه عنه، قال الحميدي: وقد رأيت من ينسب الكتاب إلىٰ ثابت، ولعله من أجل روايته إياه وزياداته فيه نسبه إليه، وإلا فالكتاب من تأليف قاسم بن ثابت أبيه قال: هكذا قال لنا أبو محمد علي بن أحمد وغيره. وأما الكتاب الذي نقلت منه وكان أصل شيخي القاضي أبي القاسم عبد الله بن محمد فإن نسبة الكتاب في الترجمة ثابتة لثابت، وقد رأيت في بعض النسخ كتاب «الدلائل» لثابت رواية أبيه قاسم عنه، وكان بعض أشياخي يقول: إن قاسمًا روىٰ هذا الكتاب عن أبيه وأن المؤلف ألفه بمصر والله أعلم. ينظر: «جذوة المقتبس» (ص: ١٨٥)، و«بغية الملتمس» (ص: ٢٥٤).

(٣) قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيىٰ العرفي أبو محمد السرقسطي، مؤلف كتاب «غريب الحديث» رواه عنه ابن ثابت وله فيه زيادات وهو كتاب حسن مشهور (ت: ٣٠٢هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٤٤٨)، و«معجم الأدباء» (٥/ ٢١٩١).

والحديث أخرجه قاسم في «الدلائل في غريب الحديث» (٦٠٩) به.

(٤) أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مُطَرِّف العَوفيّ السَّرَقُسطيّ، (ت: ٣١٣ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ٢٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٦٢)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ٢٦٢)، و«الديباج المذهب» (١/ ٣١٩).

ومثلُ قولِ هذِه المرأةِ: قولُ أخرىٰ لزوجِها تُعيِّرُه: إنَّ شُربَكَ لاشْتِفافٌ(١)، وإنَّ ضَجْعَتَك لانْجِعَافٌ(٢)، وإنَّ شَمْلَتَك لَالْتِفَافٌ(٣).

وأنشدَ القُتبيُّ(٤) لِأوسِ بنِ حجر(٥) في هذا:

وَهَبَّتْ الشَّمْأَلُ البَلِيلُ وإذْ ** بَاتَ كَمِيعُ الفَتَاةِ مُلْتَفِعَا

أي: مُلتَفًّا ناحِيةً.

قَالَ القَاضِي أَيَّدَهُ اللهُ:

وقد يَحتملُ عندِي قولُ هذه المرأةِ: «إنَّ شَمْلَتَكَ لَالْتِفَافٌ(٦)»، وقولُ صاحبةِ أمِّ زرعٍ: «وإذَا رَقَدَ الْتَفَّ» معنىٰ غيرَ هذا، وهو أنْ يُريدَا ضَعفَ أزواجِهما، وعجزَهُما، وقِلَّةَ نفعِهما وحمايَتِهما؛ لأنَّه لا ينامُ هذه النَّومةَ إلَّا العاجزُ القليلُ الغَناءِ، ولهذا ذَمُّوا / النَّؤومَ، ومَدحوا ضِدَّه كما تقدَّمَ؛ ولهذا [ع٣١/أ] سَمُّوا الرَّجلَ الضَّعيفَ العاجزَ القليلَ الغناءِ: زُمِّيلًا وزُمَّالًا(٧)، / وقال بعضُهم: [ت٣١/أ] أصلُه مِنَ التَّزَمُّلِ، أي: أنَّه إذا نامَ تَزَمَّلَ في ثوبِهِ، وتلفَّعَ في دِثارِهِ، ولم يهتم

(١) في المطبوع: «الاشتفاف».

(٢) في المطبوع: «الانجعاف».

(٣) في المطبوع: «الالتفاف»، وينظر: «الأغاني» (٣/ ٧٧)، و«نثر الدر في المحاضرات» (٤/ ٦٢)، و«الروض الأنف» (٦/ ١٧٢).

(٤) ينظر: «أمالي المرزوقي» (ص: ١٦٠).

(٥) البيت من المنسرح، «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (١/ ١٧٢)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ١١٨)، و«مقاييس اللغة» (٥/ ١٣٨). والكَمِيعُ: الضَّجِيعُ؛ وَمِنْهُ قِيلَ لِلزَّوْجِ: هُوَ كَمِيعُها، والمعنىٰ: أي ملتفًّا ناحيةً لا يضاجعها.

(٦) في المطبوع: «الالتفاف».

(٧) «تهذيب اللغة» (١٣/ ١٥٢)، و«الصحاح» (٤/ ١٧١٨)، و«المخصص» (١/ ١٩٩).

بِحراسةِ شأنِهِ، ولا حمايةِ ذمارِهِ؛ ولهذا قالَتْ له هذِه المرأةُ في آخرِ كلامِها وذَمِّها: «وإنَّك لَتنامُ ليلَةً تخافُ»، وقالَتْ التَّاسعةُ من صواحِبِ أمِّ زرعٍ تمدحُ بضِدِّهِ: «لَا يَنامُ ليلةً يخَافُ»، وقال الشَّاعر[1]:

فَلَا تُصَلِّي بِكُلِّ فَتًى نَؤُومٍ ❊❊ إِذَا أَمْسَىٰ يَعُدُّ مِنَ العِيالِ

وقيلَ: إنَّ معنىٰ قولِها: «لا يُولِجُ الكفَّ»، أي أنَّه لا يتفقَّدُ أموري، وما يهمُّني من مصالِحِي، وهو كقولِهم: مَا أدخلَ يدَه في الأمرِ، أي لم يشتَغِلْ به ولم يتفقَّدْ[2]، فضربتْ المثلَ بذلك، قالَهُ أحمدُ بنُ عُبيدِ بنِ ناصِحٍ، ونحوه عن ابنِ أبي أُوَيسٍ[3].

❊ ❊ ❊

تَفْسِيرُ[4] قَوْلِ السَّابِعَةِ / [ب٢٦/ ب]

قولُها: «عَيَايَاءُ»، وفي الرِّوايةِ الأخرىٰ: «أو غَيَايَاءُ»، هو شكٌّ منَ الرَّاوِي. قال أبو عُبَيدٍ[5]: هكذا يُروَىٰ بالشَّكِّ. / [ل١٧/ ب]

---

(١) البيت من الوافر وهو لسليك بن السّلكة. ينظر: «الكامل» (٢/ ٨٩)، و«المجموع اللفيف» (ص: ٤٩٣).

(٢) في (ب): «يتفقده»، وكذا في مصادر التخريج، ولعله الأصوب، وينظر: «شرح السنة» للبغوي (٩/ ١٧٤)، و«المعلم» للمازري (٣/ ٢٥٤)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٥٩)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٣).

(٣) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٢).

(٤) في (ب): «غريب».

(٥) «غريب الحديث» (٢/ ٢٨٦).

تَنْبِيه: قَالَ القَاضِي أَيَّدَهُ اللهُ:

الأكثرُ روايتُهُ بغير شكٍّ، وإنَّما رواه بالشَّكِّ أصحابُ عيسىٰ بنِ يُونسَ عنه، وعُقبةُ بن خالد السَّكُونيُّ[1]. وبيَّنَ هشامُ بنُ عمَّارٍ في حديثِهِ هذا عن عيسىٰ أنَّ الشَّاكَّ فيه عيسىٰ، وسائرُ الرُّواةِ يقولونَهُ بالعَيْنِ مُهملةً دونَ شكٍّ.

غَرِيبُهُ:

[ع٣١/ب] قال / أبو عُبَيدٍ[2]: الصَّحيحُ: «عَيَايَاءُ» بالعَينِ المُهملة، فأمَّا بالمُعجمة [ك١٨/ب] فليس بشيءٍ، والعَياياءُ من الإبلِ: التِي / لا تضرِبُ النَّوقَ، وكذلك في الرجال، [ت٣١/ب] كأنَّه عَيِيٌّ / عن ذلك.

قال الهَرَوِيُّ[3]: العياياءُ: العَيِيُّ الذي تَعيبُه مباضعةُ النِّساءِ، وأراهُ مُبالغَةً مِنَ العَيِّ في ذلك، قال الشَّاعر:

*** مُغْتَلم الوَجْهِ عَيَاياءَ سَائِرُهُ ***

وقال ابنُ أَبِي أُوَيسٍ[4]: «عَيَايَاءُ، طَبَاقَاءُ»: عييٌّ مُطبَقٌ عِيًّا، لا يتصرَّفُ ولا يتوجَّه لوجهٍ، قال ابنُ السِّكِّيتِ[5]: العَيَايَاءُ: العَيِيُّ الَّذي لا يُهتدِي لِوجْهٍ.

تَنْبِيه: قالَ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وقولُ أبي عُبيدٍ: إنَّ الغَيَايَاءَ بالغَينِ المُعجمة ليس بشيءٍ. ولم يفسِّرْه،

---

(١) كذا قال، ولم أقف علىٰ رواية عقبة بالشك.

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٤).

(٣) «الغريبين» (٥/ ١٣٥٤).

(٤) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٢)، وينظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٨١).

(٥) «الألفاظ» (ص: ١٣٥)، ونصه: «ويقال: إنه لعياياء طباقاء، إذا كان لا يتجه لشيء» اهـ.

وتابعهُ علىٰ ذلك سائرُ الشَّارحين، فقد ظهرَ لِي فيه معنىٰ صحيحٌ- إنْ شاءَ اللهُ- في اللغةِ، بيِّنٌ في التَّأويلِ، وهو أنْ يكونَ مأخوذًا مِنَ الغَيايَةِ، وهي كلُّ ما أظلَّ الإنسانَ فوقَ رأسِهِ من سحابٍ وغيرِهِ ونحو ذلك، ومنه سُمِّيتْ الرَّايةُ: غَايةً؛ فكأنَّه غُطِّي عليه منْ جَهلِهِ، وسُتِرتْ عنه مصالِحُهُ[(١)]، وهو كقولِهم: طَبَاقَاء.

قال ابن الأعرابيُّ[(٢)]: الطَّباقاءُ: هو المُطبقُ عليه حُمقًا.

قال ابنُ دُرَيْدٍ[(٣)]: هو الَّذي تَنطبِقُ عليه أمورُه، فَلا يَهتدِي لِوجْهِها.

قال الأصمعِيُّ[(٤)]: هو الَّذي أمورُه مُطْبَقَةٌ عليه، ونحوه عن يعقُوبَ. / [ب٢٧/ أ]

وقال أبو عُبَيدٍ[(٥)]: هو العَيِيُّ الأحمقُ الفَدْمُ.

وكلُّ هذا قريبٌ بعضُهُ منْ بعضٍ؛ فلا فرقَ إذًا بينَ قولِها «غَيَايَاءُ» بالغَينِ، / و«طَبَاقَاء»، فلا يصحُّ إذًا قولُ من قال: إنَّ الغَينَ ليس بشيءٍ. [ع٣٢/ أ]

وقد يُمكنُ أنْ يكونَ أيضًا مأخوذًا منَ الغَيِّ، وهو الانْهِماكُ في الشَّرِّ، أو مِنَ الغَيِّ، وهي الخَيْبةُ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩]، قيلَ: خَيْبةٌ، وقيلُ: غيرُ هذا[(٦)]، كأنَّه خائبٌ مِنْ كُلِّ فضيلةٍ. / [ت٢٣/ أ]

---

(١) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١/ ٩٣)، و«الصحاح» (غيا) (٦/ ٢٤٥١)، و«النهاية» (٣/ ٤٠٣).

(٢) ينظر: «تهذيب اللغة» أبواب القاف والطاء (٩/ ٣٢)، و«تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص: ٥١٩)، و«النهاية» (٣/ ٤٠٣).

(٣) ينظر: «جمهرة اللغة» (٣/ ١٢٢٩).

(٤) ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٤٦٤).

(٥) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٩٥).

(٦) «الهداية الىٰ بلوغ النهاية» لحموش (٧/ ٤٥٦٣)، و«إيجاز البيان عن معاني القرآن» (٢/ ٥٣٩)، وتفسير الماوردي = «النكت والعيون» (٣/ ٣٨٠)، وتفسير العز بن عبد السلام (٢/ ٢٨٣) و«اللباب في علوم الكتاب» (١٠/ ٤٧٩)، وتفسير القرطبي (١١/ ١٢٥).

وقال ابنُ وَلَّادٍ[1]: فُلانٌ طَبَاقَاءُ إذا لم يكُنْ صاحبَ غزوٍ ولا سفرٍ.

وقال الخليلُ[2]: الطَّبَاقَاءُ: الأحمقُ، والطَّباقَاُء: البَعيرُ الَّذي لا يَضرِبُ.

وقال أبو عُبيدٍ[3] عن الأصمعيِّ: العيَاياءُ الطَّبَاقاءُ من الرِّجالِ والإبلِ: الَّذي لا يَضربُ.

وحكىٰ أبو عليٍّ[4] عن بعضِهم: الطَّباقاءُ من الرِّجالِ: الثَّقيلُ الصَّدرِ الَّذي يُطبِقُ صدرَه علىٰ صدرِ المرأةِ عند المُباضعة، وهوَ منْ مذامِّ الرِّجالِ عندَ النِّساءِ.

ويُروَىٰ أنَّ أمَّ جُندبٍ قالَتْ لامْرِئ القيسِ- وكان مُفرَّكًا للنِّساءِ-: إنَّك ثقيلُ الصَّدرِ، خفيفُ العُجْزةِ، سريعُ الإراقةِ، بَطِيءُ الإفاقَةِ[5].

تَنْبِيهٌ:

إنْ قِيلَ: يَرُدُّ هذا التَّفسيرَ الَّذي ذكرتَه: ما تقدَّمَ منْ تفسيرِ عَيَاياءِ أنَّه العَيِيُّ عن المُباضعةِ، فكيف يُوصف مرَّةً بالعَيِّ عنها، ومرَّةً بثقلِ الصَّدرِ فيها؟

---

(١) «المقصور والممدود» لابن ولاد (ص: ٨٠).

(٢) كذا قال المصنف، والذي في «العين» (٢/ ٢٧٢) تفسير العياياء، ولم أجد من نقله عن الخليل بتفسير الطباقاء.

(٣) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٩٥).

(٤) ينظر: «المحيط في اللغة» (١/ ٤٥٨)، و«المحكم» (٦/ ٢٩٤)، و«المخصص» (١/ ٥٠٠)، (٢/ ١٢٨).

(٥) «أمثال العرب » (ص: ١٢٣)، و«الشعر والشعراء» (١/ ١٢٢)، و«عيون الأخبار» (٤/ ٩٥)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٤٠٤).

قيلَ: هذا لا يلزمُ؛ إذ قد يكونُ عَيِيًّا[١] في حينٍ، طَبَاقَاءَ في حينٍ، وقد يمكنُ أنْ يكونَ إطباقُهُ صدرَهُ / منْ سببِ العَيِّ والعجزِ لِمعالجتِهِ[٢] ما لا يقدرُ عليه، [ك١٩/أ] ومعاناةِ ما قد أعياهُ.

وقولُها: «كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءُ»، أي كلُّ ما تفرَّقَ في النَّاسِ من الأدواءِ والمعايِبِ اجتمعَ فيه.

وقولُها: «شَجَّكِ، أَوْ فَلَّكِ، أَوْ بِجَّكِ»، أي: جَرَحَكِ، قال الهَرَوِيُّ[٣]: الشَّجُّ [ع٣٢/ب] في الرأسِ خاصَّةً، / والفَلُّ في سائرِ الجسدِ. / [ب٢٧/ب]

قال ابنُ دُرَيدٍ[٤]: بَجَّ القُرحَةَ إذا شقَّهَا، وكُلُّ شَقٍّ بَجٌّ، قال الرَّاجِزُ:

*** بَجَّ المَزَادِ مُوكَرًا مَوْفُورا[٥] ***

وقال الزُّبيرِيُّ[٦]: البَجُّ الطَّعنُ.

قال ابنُ الأنبارِيِّ[٧]: يُقالُ: فَلَّكِ: كَسَرَكِ، / ويُقالُ: ذَهبَ بِمالِكِ. [ت٣٢/ب]

---

(١) في المطبوع: «عياياء».

(٢) في (ت): «لمعالجة».

(٣) «الغريبين» (٤/ ١٠٠٠)، (٥/ ١٥٤٤).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ٦٣).

(٥) في (ع)، (ك): «موقوفا»، وكتب علىٰ حاشية (ع): «موفورا»، وصححها، والبيت بلا نسبة في «جمهرة اللغة» (١/ ٦٣)، و«المحكم» (٧/ ٢٢٧)، و«لسان العرب» (٢/ ١٨)، و«تاج العروس» (٥/ ٤٠٨).

(٦) في (ك): «الزهري»، وهذا الكلام ذكره الخليل في «العين» (٦/ ٢٦) قوله.

(٧) ينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٥٨)، و«مطالع الأنوار» (٥/ ٢٤٤)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٨٣)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٢).

ونحوه عن ابنِ أَبِي أُويسٍ[1]. ويُقالُ: كَسَركِ بخصومتِهِ وعزلِهِ.

عَرَبِيَّتُهُ:

[ل١٨/أ] قولُها: «حَمَاقَاء، طَبَاقَاء»، / مِنْ أَبْنِيَةِ المُبالغةِ، وكذلك قولَها: «عَيَايَاء، وغَيَايَاء»، وهي مِنَ الكلماتِ الَّتي على وزنِ: «فَعَالَاءِ»، مِنَ الأبنِيَةِ الَّتي أُلْحِقتْ فيها الألفُ، ومِثالُها في الأسماءِ: ثُلَاثَاءُ، وعَجَاسَاءُ، وبَرَاكَاءُ[2].

مَعْنَاهُ:

وصفتْهُ بالحُمقِ، والتَّناهِي في جميعِ النَّقَائِصِ والعُيُوبِ، وسُوءِ العِشرةِ معَ الأَهلِ، وعَجْزِهِ عن حاجَتِها، معَ ضربِها وأذاهُ إيَّاها، وأنَّه إذا حدَّثَتْه سبَّها، وإذا مازحَتْه شجَّهَا، وإذا غَضِبَ إمَّا شجَّها في رأسِها أو كسرَ عضوًا مِنْ أعضائِها، وهو معنى «فَلَّكِ»، ومنه قيل للمُنهزِمين: «فَلٌّ»[3].

أو شقَّ جلدَها أو طعنَها، وهو معنى «بَجَّكِ»[4].

أو جمعَ ذلك كلَّه لها، من الضَّربِ والجرحِ وكسرِ الأعضاءِ، أو الكسرِ بالخصومةِ، وموجعِ الكلامِ، وأخذِ مالِها.



(١) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٢).

(٢) العَجَاسَاء من الإبل: العظيمة، ويقال: جاءت عجاساء من الإبل، أي قطعة ثقيلة، وعجاساء: ظلمة الليل المتراكمة. والبَرَاكاء: الثَّبَات في الْحَرْب. ينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ٣٢٥)، و«المحكم» (٧/ ٢٥)، و«الدلائل في غريب الحديث» (٣/ ١٠٩٢).

(٣) ينظر: «لسان العرب» (١١/ ٢٢٢).

(٤) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ١٨).

غَرِيبُ قَوْلِ الثَّامِنَةِ

قولُها: «زَوجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنبٍ، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنبٍ».

الزَّرْنَبُ(١): ضَرْبٌ مِنَ الطِّيبِ مَعروفٌ عندَ العرَبِ، قال الشَّاعر:

يَا بِأَبِي أَنْتَ وفُوكَ الأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا ذَرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ / [ع٣٣/ أ]
أَوْ زَنْجَبِيلٌ فَهُوَ عُمْرِي أَطْيَبُ(٢)

واختلفَ أصحابُ النَّباتِ / مِنَ القدماءِ والمُتأخِّرين في صفتِهِ، فقال [ت٣٢/ أ] بعضهم: هي شجرةٌ عظيمةٌ بجبلِ لبنانَ بالشَّامِ لا تُثمر، لها ورقٌ طويلٌ بينَ الخُضرةِ والصُّفرةِ، يشبه ورقَ الخِلافِ، ورائحتُه كرائحةِ الأُتْرُجِّ، ويُستعملُ(٣) ورقُهُ وقضبانُهُ، وقال أكثرُهم: إنَّها حشيشةٌ دقيقةٌ طَيِّبةُ الرَّائحةِ، / قال بعضُهم: [ب٢٨/ أ] يشبِهُ(٤) ورقَ الطَّرفَاءِ(٥) صفراءُ كرائحةِ الأُتْرُجِّ، مِنَ الأَفاوِهِ(٦) الطَّيِّبةِ؛ ولهذا

---

(١) ينظر: «العين (٧/ ٤٠٠)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٣٤٥)، و«الصحاح» (زرنب) (١/ ١٤٣)، و«النهاية» (زرنب) (٢/ ٣٠١).

(٢) الأبيات من الرجز ولم ينسب قائلها، ينظر: « «جمهرة اللغة» (١/ ٣٤٥)، و«الصحاح» (زرنب) (١/ ١٤٣)، و«مجمل اللغة» باب الشين والنون وما يثلثهما (ص: ٥١٣)، و«القاموس المحيط» (ص: ١٣٥٤).

(٣) في المطبوع: «وتستعمل».

(٤) في المطبوع: «تشبه».

(٥) الطَّرْفاءُ: شَجَرٌ، وهي أَرْبَعَةُ أَصْناف، منها الأَثْلُ، الواحدَةُ: طَرَفاءَةٌ وطَرَفَةٌ، مُحرَّكةً، وبها لُقِّبَ طَرَفَةُ بنُ العَبدِ. « القاموس المحيط» (ص: ٨٣١).

(٦) في المطبوع: «الأفواه». وأفواه الطيب: نوافحه، وواحدها فوهٌ، والأَفْواهُ مَا يُعالج بِهِ الطِّيبُ كَمَا أَنَّ التَّوابِلَ مَا تُعالَج بِهِ الأَطْعمة. يُقَالُ: فُوهٌ وأَفْواه مِثْلُ سُوقٍ وأَسْواق، ثُمَّ أفاويهُ. «لسان العرب» (١١/ ٢٤٦).

استعملَها العطَّارُون، وتُخلطُ بالطِّيبِ لِعطرِيَّتِها، وتُسمَّىٰ: أَرْجُلَ الجَرادِ لِشبهِهَا بِها، وليستْ من نْباتِ أرضِ العربِ وإنْ كانوا ذَكرُوها.

مَعْنَاهُ:

هذِه تصِفُ زوجَها بِلِينِ الجانِبِ للأَهلِ، وحسنِ الخلقِ والعشرةِ معهن، كمسِّ الأرنبِ لليانَةِ مجسِّها، ولُدُونَةِ وَبَرِها.

أمَّا تشبِيهُهَا إيَّاه بريحِ الزَّرْنبِ، ففيه تأوِيلاتٌ:

أحدُها: أنَّها أرادتْ بذلك طِيبَ ثنائِهِ في النَّاسِ وانتشارِهِ.

والثاني: أنَّها أرادتْ طِيبَ جسدِهِ، وعطرَ أردانِهِ.

والثَّالثُ: أنَّها أرادتْ لينَ عَرِيكَتِهِ، وحسنَ خُلُقِه، فيكونُ بمعنىٰ الفصلِ الأوَّلِ.

ثم وصفتْه بالشَّجاعةِ والحَزَامةِ، وأكدتْ ما تقدَّمَ من وصفِهِ بِلِينِ الجانِبِ مع الأهلِ بقولِها: «وأَغْلِبُهُ، والنَّاسَ يَغْلِبُ»، وهذا مثل ما وَقعَ في الحديثِ أنَّ الأعشىٰ الحِرْمَازِيَّ المَازِنِيَّ أنشدَ النبيَّ ﷺ أرجوزةً يشكُو فيها امرأَتَه، قال [ع٣٣/ ب] / في آخرها:

[ل١٨/ ب] **وَهُنَّ / شَرُّ غَالِبٍ لِمَنْ غَلَبَ**

[ت٣٣/ ب] فَجعلَ النبيُّ ﷺ يتمثَّلُ بذلِك، ويقولُ: / «**وَهُنَّ شَرُّ غَالِبٍ لِمَنْ غَلَبَ**»[1].

---

(١) **ضعيف،**

أخرجه ابن سعد (٧/ ٥٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٦١)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١/ ٨٣)، وابن أبي الدنيا في «الإشراف» (٤١٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧١١، ٢٨٢٤)، وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» =

=

(٦٨٨٥)- ومن طريقه الدارقطني في «المزكيات» (١٧٠)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١٠٩٠)، وعبد الغني المقدسي في «أحاديث الشعر» (٢٣)- والبزار- كما في «كشف الأستار» (٢١١٠)، وأبو يعلىٰ (٦٨٧١)- ومن طريقه ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٢١- ٢٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ١٢٢)- والبغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٢٠١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٢٩٩)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٦٥)، وابن منده في «المعرفة» (١/ ٢٠١)، والبيهقي (١٠/ ٢٤٠)، والسمعاني في «الأنساب» (١٢/ ٢٢)، من طريق صدقة بن طيسلة، قال: حدثني معن بن ثعلبة المازني- والحي بعد- حدثني الأعشىٰ المازني فذكره. ووقع في «كشف الأستار»: ثنا طيسلة، عن عمه عقبة بن ثعلبة. وهو خطأ.

قال الهيثمي: رواه عبد الله بن أحمد، ورجاله ثقات!.

وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح! ينظر: «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٣٢)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ١٤٩).

قلت: كذا قالا، وهذا **إسناد ضعيف**؛ صدقة بن طيسلة، ومعن بن ثعلبة، لم يوثقهما إلا ابن حبان.

وأخرجه ابن سعد (٧/ ٥٣- ٥٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٢١٥)، وعبد الله بن أحمد في «زاوئد المسند» (٦٨٨٦)- ومن طريقه الدارقطني في «المزكيات» (١٧١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٦٤٢٥)، وعبد الغني المقدسي في «أحاديث الشعر» (٢٤)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٧/ ٢٦٦)-، والبغوي في «معجم الصحابة» (٤/ ٢٦٩)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٤٠)، والخطيب في «السابق واللاحق» (ص: ٧٠- ٧٢)، من طريق الجنيد بن أمين بن ذروة بن نضلة بن نهصل الحرمازي، عن أبيه، عن جده نضلة إن رجلًا منهم يقال له: الأعمش واسمه عبد الله بن الأعور قال: كانت عندي امرأة منهم يقال لها: معاذة، فخرج يمتار أهله من هجر، فهربت امرأته بعده ناشزًا عليه، فعاذت برجل منهم يقال له: مطرف بن نهصل، فأتاه فقال: يا ابن عم، عندك امرأتي معاذة فادفعها إلي، قال: ليست عندي، ولو كانت عندي لم أدفعها إليك، قال: فكان مطرف أعز منه، فخرج حتىٰ أتىٰ النبي ﷺ فعاذ به فأنشأ يقول:

يا سيد الناس وديان العرب ** إليك أشكو ذربة من الذرب

=

ومِنه قولُ مُعاوِيةَ: يَغلِبْنَ الكِرامَ ويغلِبُهُنَّ اللِّئامُ(١).

=

كذئبة السغباء في ظل السرب ** خرجت أبغيها الطعام في رجب
فنـــزعتني بنـــزاع وهـــرب ** أخلفت العهـــد ولطت بالذنب
وذربتني بين غصـــن منتشـــب ** وهـــن شـــر غالب لمن غلب

فقال النبي ﷺ: «**وهن شر غالب لمن غلب**»، فشكا إليه امرأته وإنها عند رجل منهم يقال له: مطرف بن نهضل، فكتب إليه النبي ﷺ كتابًا: «**انظر امرأة هذا معاذة، فادفعها إليه**»، فأتاه كتاب النبي ﷺ فقرئ عليه، فقال: يا معاذة، هذا كتاب رسول الله ﷺ فيك، وأنا دافعك إليه، فقالت: خذ لي عليه العهد والميثاق وذمة نبيه عليه السلام أن لا يعاقبني علىٰ ما صنعت، فأخذ لها ذلك عليه، ودفعها مطرف إليه، فقال:

لعمري ما حبي معاذة بالذي... يغيره الواشي وإن قدم العهد

قال ابن عبد البر: وَهُوَ خبر مضطرب الإسناد، ولكنه رُوي من وجوه كثيرة. اهـ

وقال الهيثمي: رواه عبد الله بن أحمد، والطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم. اهـ ينظر: «الاستيعاب» (٤/ ١٤٩٥)، و«مجمع الزوائد» (٤/ ٣٣١).

قلت: وهذا **إسناد ضعيف** أيضًا مسلسل بالمجاهيل؛ الجنيد بن أمين بن ذروة بن نضلة لا يعرف هو ولا أبوه ولا جده.

(١) **إسناده ضعيف؛** أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١٩/ ٤٤٨)، من طريق محمد بن عبد الملك القرشي، نا أبو عاصم العباداني، حدثني علي بن زيد، حدثني أبي، قال: دخلت علىٰ معاوية وهو في مجلس له فجاءت جارية رائعة فدخلت من باب وخرجت من باب آخر فقال: يا زيد إن هذه الجارية تعجبني وأنا أشتهي أن أغشاها وأنا أمرق من فاختة، اقعد هاهنا حتىٰ أغشاها وأجيء، قال: فدخل وراءها وجاءت الأخرىٰ تميز حتىٰ دخلت وراءه، فجاءت به قد لببته وهو يضحك، فجعل يقول: يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام.

قلت: إسناده ضعيف؛ أبو عاصم العباداني: قال يحيىٰ بن معين: لم يكن به بأس، صالح الحديث. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال العقيلي: منكر الحديث.

وعلي بن زيد بن جدعان: ضعيف.

غَرِيبُ قَوْلِ التَّاسِعَةِ

«رَفِيعُ العِمَادِ»، أصلُه: عِمادُ البيتِ، / وهي العيدانُ الَّتي تُعمَدُ بها البيوتُ، [ع٣٤/أ] وجمعُهُ: عُمُدٌ، وَعَمُدٌ، وأَعْمِدَةٌ[(١)].

وقولُها: «طَوِيلُ النِّجَادِ»، النِّجَادُ: حَمَائِلُ السَّيفِ[(٢)].

والنَّادِي: مُجتمَعُ رجالِ الحَيِّ، ومجلسُ مشورتِهم وحديثِهم، ويقالُ: نَدِيٌّ ومُنْتَدَىٰ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣][(٣)].

مَعْنَاهُ:

قولُها: «رَفِيعُ العِمَادِ»، وصفَتْه بالشَّرفِ في نسبِهِ، والسُّؤدَدِ في قَومِه، واستعارتْ لرفعةِ / بيتِ حسبِهِ المعنويَّةِ: رفعةَ العِمادِ مِنْ بيتِ المسكنِ [ب٢٨/ب] المرئِيَّةِ، كما قال[(٤)]:

فَأَمَّا بَيْتُكُمْ إِنْ عُدَّ بَيْتٌ ** فَطَالَ السَّمْكُ واتَّسَعَ الفِنَاءُ
وَأَمَّا أُسُّه فَعَلَىٰ قَدِيمٍ ** مِنَ العَادِي إِنْ ذُكِرَ البِنَاءُ

---

(١) ينظر: «جمهرة اللغة» (دعم) (٢/ ٦٦٤)، و«لسان العرب» (عمد) (١٠/ ٢٧٥).

(٢) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٩٧)، و«جمهرة اللغة» (جدو) (١/ ٤٥١) «تهذيب اللغة» باب الجيم والدال مع اللام (١٠/ ٣٥١)، و«النهاية» (نجد) (٥/ ١٩).

(٣) ينظر: «الصحاح» (ندا) (٦/ ٢٥٠٥)، و«المصباح المنير» (ن د و) (٢/ ٥٩٨)، و«تاج العروس» (ندا) (٤٠/ ٥٥).

(٤) البيتين من الوافر، وهما من قصيدة لأبي البُرج القاسم بن حنبل المري قالها في زفر بن أبي هاشم بن مسعود بن سنان، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٨٣)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١١٦٢)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٣٦٢).

وقد قِيلَ في قولِ السَّمَوْأَلِ بنِ عَادِياء(١):

لَنَا جَبَلٌ يَحْتَلُّهُ مَنْ نُجِيرُهُ ** مُنِيفٌ(٢) يَرُدُّ الطَّرْفَ وَهُوَ كَلِيلُ

رسا أصلهُ تحتَ الثَّرىٰ وسَما بهِ ** إلىٰ النَّجمِ فَرعٌ لا يُنالُ طَوِيلُ

إنَّما عنىٰ به شرفَهم وحسَبَهم، وقيلَ: أرادَ حِصنَهُ الأبْلَقَ الفَرْدَ(٣).

وقد قِيلَ: إنَّ معنىٰ قولِها: «رَفِيعُ العِمَادِ» علىٰ ظاهِرِه، وإنَّما أرادَتْ عمادَ البيتِ نفسَه؛ إذ هي عادةُ بُيوتِ الأشرافِ وأهلِ السُّؤدَدِ.

[ت٣٤/ أ] وقال ابنُ أبي أُوَيسٍ(٤): أرادَاتْ أنَّه رفيعُ البيتِ، طويلٌ منَ الرِّجالِ. /

وقد رُوي: «طَوِيلُ العِمادِ»(٥)، فيكونُ طولُهُ إمَّا لِطولِ ساكِنِهِ وامتدادِ قامَتِه- كما أشارَ إليه ابنُ أبي أُويسٍ- أو لِكرمِه وإظهارِ بيتِه لِيرَاهُ الوَارِدُ، ويهتدي برفعةِ سَمْكِه له القاصِدُ، أو لِجلالةِ مكانِه، وسعَةِ ثَرائِه، وحاجتِهِ إلىٰ إعلاءِ سَمائِه، وتوسِعَةِ أرجائِه؛ لِيحملَ كثيرَ(٦) خيرِه، وجِماعَ غاشِيَتِه، ومُنْتَابِي بِرِّهِ؛ ألا ترىٰ قولَ أمِّ زرعٍ: «بَيْتُها / فسَاحٌ»، وعلىٰ هذا حملَ منْ قال هذا قولَ [ك٢٠/ أ]

---

(١) البيتين من الطويل من قصيدة شهيرة نسبت للسموأل، وقيل: لعبد الملك بن عبد الرَّحِيم الحَارثي، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٦)، و«عيار الشعر» (ص: ١٠٧)، و«أمالي القالي» (١/ ٢٦٩).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي المصادر: «منيع».

(٣) ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/ ١٧٢)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٨٥).

(٤) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٣).

(٥) أخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٧)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، من طريق عيسىٰ بن يونس.

(٦) في المطبوع: «ليحمد لكثرة».

الخنساءِ[١]:

طَوِيلَ النِّجَادِ رَفِيعَ العِمَادِ ** سَادِ عَشِيرَتَهُ أَمْرَدَا

وعليه حمَلَ ثَعْلَبٌ قولَ الأعْشىٰ[٢]:

طَوِيلِ النِّجَادِ رَفِيعِ العِمَا ** دِ يَحْمِي المُضَافَ ويُعْطِي الفَقِيرَا

وقد وصفَ أبو الطَّيِّبِ خَيْمَةَ سَيفِ الدَّوْلَةِ فقالَ[٣]:

.... ** وَتَرْكُزُ فِيهَا القَنَا الذُّبَّلُ

وذَمُّوا بضدِّ هذا، فقالَ بعضُهم[٤]: / [ب٢٩/ أ]

إذَا دَخَلُوا بُيُوتَهُمُ أَكَبُّوا ** عَلَىٰ الرُّكَبَاتِ مِنْ قِصَرِ العِمَادِ

وقال آخر[٥]:

قِصَارُ البُيُوتِ لَا تُرىٰ صَهَوَاتُها ** مِنَ اللُّؤمِ جَثَّامُونَ عندَ الثَّرَائِدِ

وقد يكونُ تريدُ بالعمادِ: البيت، ومعنىٰ رفعتِهِ: إشرافُه لموضِعٍ مُرتفِعٍ؛ / [ع٣٤/ ب]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو من قصيدتها الشهيرة في رثاء أخيها، ينظر: «ديوان الخنساء» (ص: ٣١).

(٢) البيت من المتقارب، «ديوان الأعشىٰ الكبير» (ص: ٧٠).

(٣) البيت من المتقارب، وصدره:

وَتَقصُرُ ما كُنتَ في جَوفِهَا ** ....

ينظر: «شرح ديوان أبي الطيب المتنبي» المنسوب لأبي العلاء المعري (٣/ ١٦٣)

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي، ينظر: «ديوانه» (ص: ٥٢).

(٥) لم أقف علىٰ قائل البيت، وقد ذكره القرطبي في «المفهم» (٦/ ٣٤٠)، وذكر في رواية عجزه:

.... ** من اللُّؤمِ حشَّامُون عندَ الشدائد.

[ل١٩/أ] ليقصدَهُ الأضيافُ، ثمَّ وصفتْهُ بالكمالِ في صورَتِهِ، وامتدَادِ / القامَةِ في بُنْيَتِهِ، وعرَّضَتْ لذلك بقولِها:

«طَوِيلُ النِّجَادِ»؛ فإنَّ الطَّوِيلَ القامةِ يحتاجُ إلىٰ تطويلِ نجادِهِ، وهذا مِمَّا [ت٣٤/ب] تمادحُ به الشُّعراءُ، وتذُمُّ بضدِّهِ؛ قال عَقِيلُ بنُ عُلَّفَةَ / [المَدَنِيُّ][(١)]:

طَوِيلُ نِجَادِ السَّيفِ وَهْمٌ كَأَنَّمَا ** تَصُولُ إذَا اسْتَنْجَدْتَهُ بِقَبِيلِ[(٢)]

وقال أَبُو خِرَاشٍ[(٣)]:

طَوِيلُ نِجادِ السَّيفِ ليسَ بِحَيْدَرٍ[(٤)] ** إذا اهْتَزَّ واسْتَرْخَتْ عليه الحَمَائِلُ

وقال مَرْوانُ بنُ أَبِي حَفْصَةَ[(٥)]:

---

(١) «المدني» ليست في (ت)، (ل)، والبيت من الطويل، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص:٩٨).

(٢) كتب علىٰ حاشية الأصل: «الوهم: العظيم الخلق، يقال في جمل، أي عظيم الخلق غليظة» اهـ.

(٣) البيت من الطويل، ينظر: «المعاني الكبير» (١/ ٥٣٧)، و«الاختيارين المفضليات والأصمعيات» (ص: ٦٨٠)، و«الأغاني» (٢٤/ ٨٤٣٧)، و«ديوان الهذليين» (٢/ ١٤٩).
وأَبُو خِراش الهذلي. اسمه خويلد بْن مرة القردي. من بنىٰ قرد ابن عَمْرو بْن معاوية بْن تميم بْن سعد بْن هذيل. مات في زمن عُمَر بْن الْخَطَّابِ من نهش حية، وله في ذلك خبر عجيب، وَكَانَ ممن يعدو عَلَىٰ قدميه فيسبق الخيل. وقد حدث عنه عمران بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن فضالة بْن عبيد، وَكَانَ في الجاهلية من فتاك العرب، ثم أسلم فحسن إسلامه. «الاستيعاب» لابن عبد البر(٤/ ١٦٣٦)، و«تاريخ الإسلام» (٢/ ١٦٧).

(٤) كذا في جميع النسخ، والمطبوع، وقد تصحف في الجميع، والصواب: «بجيدر»، بالجيم، والجيدر: القصير القامة، أما الحيدر فهو اسم للأسد، وكذا وجدته في مصادر التخريج: «بجيدر».

(٥) البيت من الكامل، ينظر: «الكامل» (٣/ ١٠٢)، و«الحماسة البصرية» (١/ ١٩٣).

قَصُرَتْ حَمَائِلُهُ عَلَيهِ فَقَلَّصَتْ ** وَلَقَدْ تَأَنَّقَ قَيْنُهَا فَأَطَالَهَا

وقيلَ: معنىٰ قولِه: «رَفِيعُ العِمَادِ»، أي طوِيلٌ، قال المُبَرّدُ[1]: يقالُ: رجلٌ طويلُ العِمادِ، إذا كانَ مُعْمَدًا طويلًا.

ومنه حديثُ يزيدَ بنِ أَبِي سُفيانَ[2] عند موتِه: قدْ علِمتْ -يعني: قريشًا- أَنَّا أصبَحُهُم وجُوهًا، وأطولُهم عَمُودًا، وأسعدُهم جُدودًا.

فعلىٰ هذا يكونُ: «طَوِيلُ النِّجادِ» تأكيدًا لما تقدَّمَ، وفي ضِمْنِهِ: أنَّه صاحبُ سلاحٍ وشكةٍ؛ فلهذا اقتصرتْ منْ دلائلِ طولِهِ علىٰ طولِ نِجادِهِ، دونَ غيرِ ذلك من ملابِسِهِ.

ثُمَّ وصفتْهُ بالكرمِ في سجيَّته، والجودِ بذاتِ يَدِهِ، ولَحَنَتْ[3] عن ذلك بقولِها: «عَظِيمُ الرَّمادِ»؛ وذلك أنَّ مَنْ كثُرَ ضيفانُه، ونحرُهُ لهم واشْتواؤُهُ وطبخُهُ أطْعِمَتَهم، كَثُرتْ نارُهُ، وكثُرَ رمادُهُ، فهذا تأويلٌ / حسنٌ، وقد أكثر [ب٢٩/ ب] / في هذا الشُّعراءُ فقالَ بعضُ العربِ، وهو زِيادُ بنُ حَمَلَ مِن أناشيدَ أبي تمَّامٍ[4]: [ع٣٥/ أ]

كَمْ فِيهِمُ مِنْ فَتًىٰ حُلْوٍ شَمائِلُه ** جَمِّ الرَّمادِ إذا ما أَخْمَدَ البَرَمُ

---

(١) «تهذيب اللغة» باب العين والدال مع الميم (٢/ ١٤٩)، و«لسان العرب» (عمد) (١٠/ ٢٧٥).

(٢) **الأثر إسناده ضعيف؛**

رواه الأصمعي عن يزيد بن أبي سفيان، ولم يسنده، أخرجه ثابت السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» (٥٩٨) قال: حدثناه إسماعيل الأسدي، قال: نا عمر بن شبة، قال: نا الأصمعي.

(٣) كذا في (ت)، (ع)، وفي (ك): «ويحنت»، وفي المطبوع: «وكنت».

(٤) البيت من البسيط، وقيل: لزياد بن منقذ، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٤٩).

وفيه تَأويلٌ آخرٌ ذهبَ إليه الخطَّابِيُّ[١]: أن تكونَ نارُهُ لا تُطفأُ ليلًا ولا نَهارًا، لِيهتدِي له الضِّيفانُ، كما قال الشَّاعر[٢]:

متىٰ تأتِـهِ تَعْشُو إلىٰ ضَوْءِ نـارِهِ ** تجِدْ خيرَ نـارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

[ت٣٥/ أ] / وكانتْ عادةُ أجوادِ العربِ وقودَ النِّيرانِ في ظلمِ الليلِ، علىٰ مشارفِ [ك٢٠/ب] الأرضِ؛ / لِينتابَها الضِّيفانُ، وربَّما رفعَتْ علىٰ الأيدِي منها الأقباسَ؛ قال الشَّاعرُ[٣]:

ومُستَنْبَحٍ بَـاتَ الـصَّدَىٰ يَـسْتَتِيهُهُ ** فَتَاهَ وَجَوْزُ الليلِ مُضْطَرِبَ الكَسْرِ

رُفِعَتْ لَـهُ نَـارًا ثَقُوبًـا ضِـرَامُها ** تُلِيحُ إلىٰ السَّارِي هَلُمَّ إلىٰ القِدْرِ

وقال آخرُ[٤]:

ومُسْتَنْبَحٍ قـال الـصَّدَىٰ مِثلَ قولِهِ ** حَضَأْتُ لهُ نـارًا لَهـا حَطَبٌ جَزْلُ

وَقُمْـتُ إلَيـهِ مُـسْرِعًا فَغَنِمْتُـهُ ** مَخَافَـةَ قَـومِي أَنْ يَفُـوزُوا بِـهِ قَبْلِي

حَضَأْتَ، وحَضَوْتَ النَّارَ إذا حرَّكتَ جمرَها[٥].

---

(١) «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٩٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحطيئة، ينظر:« الحيوان» للجاحظ (٥/ ١٣٢)، و«قواعد الشعر» (ص: ٤٧)، و«العقد الفريد» (٦/ ١٢٠)، و«الأمالي» القالي (١/ ١١٦).

(٣) البيتين من الطويل، ينظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٩٥)، و«الأمالي» للقالي (١/ ٢١٠).

(٤) البيتين من الطويل، ولم أهتد لنسبتهما، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٣)، و«الفاضل» (ص: ٣٨)، و«أدب الخواص» (ص: ١١٣).

(٥) «جمهرة اللغة» (حضو) (١/ ٥٤٨).

وقال آخرُ[1]: / [ل١٩/ ب]

وإنِّي لَأَدْعُو الضَّيفَ بالضَّوءِ بَعْدَمَا ** كَسَىٰ الأَرْضَ نَضَّاحُ الجَلِيدِ

ثم أكدتْ ذلك بقولِها: «قَرِيبُ البيتِ مِنَ النَّادِي»، تريد بذلك: أنَّه ينزل بين ظهرانِيِّ النَّاسِ، ومجتمعِ الحيِّ، ومقصدِ الواردِ، وطالبِ الضِّيافةِ؛ / [ع٣٥/ ب] لتكثرَ أضيافُهُ، ولا يتوارَىٰ بأطرافِ الحللِ وأغوارِ المنازلِ، ويبعدُ عن سمتِ الواردِ، فرارًا منَ القاصدِ، وملاذًا منَ الطَّارقِ؛ لِئلا يهتدوا إلىٰ مكانه ويَستبعِدُوا موضِعَه، فيصدفُونَ عنه، ويَمِيلون إلىٰ غيرِهِ، قال زُهيرٌ[2]:

يَسِطُ البُيُوتَ لِأَنْ يَكُونَ مَظِنَّةً ** مِنْ حَيْثُ تُوضَعُ جَفْنَةُ المُسْتَرْفِدِ

/ أي: يتوسَّطُ البيوتَ؛ ليكونَ مَعْلَمًا لِضيافَةِ طالِبِ / الرِّفْدِ. [ب٣٠/ أ] [ت٣٥/ ب]

وقال ابنُ هرمَةَ[3]:

أَغْشَىٰ الطَّرِيقَ بِقُبَّتِي وَرِواقِهَا ** وأَحُلُّ فِي نَشْزِ الرُّبَا فَأُقِيمُ

وقال طَرَفةُ[4]:

وَلَسْتُ بِمِحْلَالِ التِّلَاعِ لِبَيْتِهِ[5] ** ولكِنْ مَتَىٰ يَسْتَرْفِدُ القَوْمُ أَرْفِدِ

وقال آخرُ[6]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٨٧).

(٢) البيت من الكامل، ينظر: «شرح ديوان زهير بن أبي سلمىٰ» لثعلب (ص: ٢٧٦).

(٣) البيت من الكامل، «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٣).

(٤) البيت من الطويل، وهو من معلقته الشهيرة، «ديوان طرفة بن العبد» (ص: ٣٢).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي «الديوان»: «مخافة».

(٦) البيت من الوافر، وهو لأبي زياد الأعرابي، «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٥).

لَـهُ نَـارٌ تُـشَبُّ عَلَـىٰ يَفَـاعٍ ** إِذَا النِّيـرَانُ أُلْبِـسَتِ القِنَاعَـا

أي سُترتْ بوقودِها في الغيطانِ وتلاعِ الأوديةِ، وقَنَعتْ بذلك عن أنْ تظهرَ.

وفي قولِها أيضًا: «قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِي» معنًىٰ آخر دلَّتْ به علىٰ شرفِهِ وزعامتِهِ؛ وذلك أنَّ الأنديةَ إنَّما يُجتمَعُ فيها بِقُربِ[1] أبياتِ السَّادةِ ومنازلِ الزُّعماءِ، الَّذين يُعْنَىٰ[2] إليهم ويُجتمعُ لهم[3].

وقولُها: «لَا يَشْبَعُ لَيْلَةَ يُضَافُ، وَلَا يَنَامُ لَيْلَةَ يَخَافُ»، وصفتْهُ بكرمِ النَّفسِ وشبعِهَا، ونزاهتِها وإيثارِها، وقلَّة همِّه بالأكل / وشرهِهِ له، وأنَّه إذا ضِيفَ[4] [ع٣٦/أ] واحتُفِلَ[5] في إكرامِهِ، وأُكثِرَ من إطعامِهِ، لم يكُنْ همُّهُ شبعَ بطنِهِ، واكتفىٰ بأيسرِهِ، واقتصرَ علىٰ ما يُقيمُ صُلبَهُ، ويَردُّ قوَّتَه منه، ولم يُظهرْ الحرصَ علىٰ مالِ غيرِه وطعامِهِ، والجشعَ للإكثارِ مِنْ أكلِهِ واغتنامِهِ، بلْ أخذَ منه ما يسدُّ جوعتَهُ، وتجافىٰ عن الإكثارِ منه، وخَافَ مَعَرَّتَه، كما قال حاتمٌ[6]:

لَقَدْ كُنْتُ أَخْتَارُ القِرَىٰ طَاوِي الحَشَا ** مَحَافَظَـةً مِـنْ أَنْ يُقَـالَ لَئِـيمُ

---

(١) في المطبوع: «لقرب».

(٢) في (ب)، والمطبوع: «يؤتىٰ»، والمعنىٰ الخضوع والطاعة، تقول العرب: عنوتُ لك: خضعت لك وأطعتك، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١].
ينظر: «لسان العرب» (عنا) (١٠/ ٣١٤).

(٣) في المطبوع: «بهم».

(٤) في (ب)، والمطبوع: «أضيف».

(٥) في (ب): «أحفل».

(٦) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٩٠)، و«خزانة» للبغدادي (٨/ ٤٢٢).

وكمَا قال / دُرَيْدٌ[١]: / [ك٢١/ أ] [ت٣٦/ أ]

تَرَاهُ خَمِيصَ البَطْنِ والزَّادُ حَاضِرٌ ** كَثِيرٌ ويَغْدُو فِي القَمِيصِ المُقَدَّدِ

وكما قال الآخرُ[٢]:

أُقَسِّمُ بَطْنِي فِي بُطُونٍ كَثِيرَةٍ ** وَأَحْسُو قِرَاحَ المَاءِ والمَاءُ بَارِدُ

وقال (الآخر - وهو)[٣] حاتم -[٤]: / [ب٣٠/ ب]

أَكُفُّ يَدِي عن أَنْ يَنَالَ التِمَاسُهَا ** أَكُفَّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنَا مَعًا / [ل٢٠/ أ]

أَبِيتُ هَضِيمَ[٥] الكَشْحِ مُضْطَمِرَ الحَشَا ** مِنَ الجُوعِ أَخْشَىٰ الذَّمَّ أَنْ أَتَضَلَّعَا

وإنِّي لأَسْتَحْيِي رَفِيقِيَ أَنْ يَرىٰ ** مكانَ يَدِي مِنْ جانِبِ الزَّادِ أَقْرَعا[٦]

وإنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ** وفَرْجَكَ نالَا مُنتَهىٰ الذَّمِّ أَجْمَعَا

وقال طَرَفَةُ يمدحُ نفسَه، ويهجو غيرَه بضدِّه[٧]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لدريد بن الصمة، ينظر: «ديوانه» (ص: ٦٨)، و«ديوان الحماسة» (ص: ٨١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد، وروايته:

أقسّم جسمي في جسوم كثيرة ** وأحسو قراح الماء والماء بارد

ينظر: «ديوانه» (ص:٢٩)، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٨٣)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٢٨٧)، و«الكامل» (١/ ٥٢).

(٣) ليس في المطبوع.

(٤) القصيدة من الطويل، وفي روايتها في «الديوان» بعض الاختلاف؛ ينظر: «ديوان حاتم الطائي» (ص: ٦٨)، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٩٠).

(٥) في (ت): «هظيم».

(٦) في المطبوع: «أفرعا».

(٧) البيت من الطويل، ينظر: «ديوان طرفة» (ص: ٧٠)، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٩٠).

ويَشْرَبُ حتَّىٰ يَغْمُرَ المَحْضُ قَلْبَه ** وإنْ أُعْطَـهُ أتـرك لقلبِـيَ مَجْثَمـا

[ع٣٦/ ب] وقال عروةُ بنُ الوَرْدِ[١] يذُمُّ: /

يعُـدُّ الغِنَـىٰ مِـنْ دهـرِهِ كُـلَّ ليلَـةٍ ** أصـابَ قِراهَـا مِـنْ صـدِيقٍ مُيـسَّرِ

وهذِه كانتْ وصايا العُقلاءِ، وخُلقَ الحُكماءِ والأنبياءِ، وأشرافِ العربِ.

فقدْ حدَّثنا أبُو الحسنِ عليُّ بنُ مُشرَّفٍ الأنْماطِيُّ[٢] مِنْ كتابِهِ، قال: ثنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ سعيدٍ[٣]، ثنا أبو محمَّدٍ ابنُ النَّحَّاسِ[٤]، ثنا حمزةُ بنُ محمَّدٍ الحافظُ[٥]، ثنا

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: «ديوانه» (ص: ٣٧)، و«الأصمعيات» (ص: ٤٥)، و«عيون الأخبار» (١/ ٣٣٨).

(٢) عليّ بن المُشَرِّف بن المسلَّم بن حميد بن عبد المنعم بن عبد الرحمن الأنماطيُّ المصريُّ، أبو الحسن الاسكندراني: الشيخ المسند الرواية، قال القاضي عياض: كذا كتب لي اسمه بخط يده في إجازته إياي. (ت: ٥١٨ هـ). «معجم ابن عساكر» (٢/ ٧٦٤)، و«الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ١٧٨)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٢٩٣).

(٣) إبراهيم بن سعيد بن عبد الله، الحافظ أبو إسحاق النُّعْمانيّ، مولاهم المصريّ، المعروف بالحبّال. (ت: ٤٨٢ هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٩٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥٠٣).

(٤) عبْد الرَّحْمَن بْن عُمَر بْن محمد بْن سَعِيد، أبو محمد التُّجَيْبيّ الْمَصْرِيّ، البزّاز، المعروف بابن النّحّاس، مُسند ديار مصر في وقته، وكان الخطيب قد هَمّ بالرحلة إِلَيْهِ لعُلُوّ سنَدَه. (ت: ٤١٦ هـ) ينظر: «التقييد» (ص: ٣٣٨)، و«سير أعلام» (١٧/ ٣١٣)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٧٠)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٣٧٣).

(٥) حمزة بن محمد بن علي بن العبّاس، أبو القاسم الكناني المِصري الحافظ. الإمام، الحافِظُ، القدوَةُ، مُحَدِّثُ الدِّيَارِ المصريَّة سَمِعَ: أبا عبد الرحمن النّسَائي، وعِمران بن موسىٰ الطبيب، ومحمد بن سعيد السرّاج، وسعيد بن عثمان الحرّاني، وعبدان بن أحمد الأهوازي، وأبا يعلىٰ الموصلي، وجماعة كثيرة. (ت: ٣٥٧ هـ).«تاريخ الإسلام» (٨/ ١١٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٧٩)، و«حسن المحاضرة» (١/ ٣٥١).

أحمدُ بنُ شُعيبٍ[١]، ثنا محمَّدُ بنُ سَلَمَةَ، ثنا ابنُ وَهْبٍ، أخبرنِي مُعاوِيةُ بنُ صالحٍ، قال: سمعتُ يحيىٰ بنَ جَابِرٍ، يحدِّثُ عن المِقدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَا وِعَاءٌ شَرَّ مِنْ بَطْنٍ**»، وفي غيرِ هذه الرِّوايةِ: «**مَا مَلأَ ابنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، حَسْبُ المُسْلِمِ أَكَلَاتٌ** - وفي غيرِ هذِه الرِّوايةِ: / **لُقَيماتٌ** - [ت٣٦/ ب] **يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإِنْ كَانَ لا مَحالةَ؛ فثُلُثٌ لِطَعَامِهِ، وثُلُثٌ لِشرابِهِ، وثُلُثٌ لِنَفَسِهِ**»[٢].

ويُروَىٰ عن بعضِ الحكماءِ مثلُه، وقال: ودَعْ الثُّلُثَ للتفَكُّرِ[٣]. إشارةً لقولِهم: البِطْنَةُ تُذْهِبُ الفِطْنَةَ[٤].

ويُروَىٰ عن لُقمانَ: أنَّه قال لابنِهِ: لَا تأكلْ شبَعًا فوقَ شبَعٍ؛ فإنَّك أنْ تقذِفَهُ للكلبِ خيرٌ لكَ مِنْ أنْ تأكُلَهُ[٥].

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (٦٧٣٩)، **وإسناده صحيح.**

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٠٣)، والمعافىٰ في «الزهد» (٢٢٥)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، وأحمد (١٧١٨٦)، والترمذي (٢٣٨٠)، وابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٣٥٠)، وفي «الجوع» (١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٦٧٣٧، ٦٧٣٨، ٦٧٣٩)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٣٦، ١٠٣٧)، وابن حبان (٦٧٤، ٥٢٣٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٧٢) رقم (٦٤٤)، (٢٠/ ٢٧٣) رقم (٦٤٥، ٦٤٦)، (٢٠/ ٢٧٩) رقم (٦٦٢)، وفي «مسند الشاميين» (١١١٦، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٩٤٦)، والحاكم (٤/ ١٢١، ٣٣١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٤٠، ١٣٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣)، وفي «الآداب» (٤٦٣)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٠٨- ٢٠٩).

(٣) نسب هذا القول للحسن البصري؛ ينظر: «البخلاء» للجاحظ (٢/ ٢١).

(٤) نسب هذا القول لعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ ينظر: «البيان والتبيين» (٢/ ٨١)، و«العقد الفريد» (٣/ ١٥)، و«التمثيل والمحاضرة» (ص: ١٨٠)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (١/ ٣٠٤).

(٥) ينظر: «نثر الدر في المحاضرات» (٧/ ١٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٧/ ١٩٥).

[ب٣١/أ] ونحوَهُ قولُ الطِّرَمَاحِ(١)- أنشدَهُ القُتْبِيُّ-: /

يُمْسِي وَيُصْبِحُ جَوْفُهُ مِنْ قُوتِهِ ** وبِهِ لِمُخْتَلِفِ الأُمُورِ مُجَارِ

ويَبِيتُ جُلُّهُمُ يَكِتُّ كَأَنَّهُ ** وَطْبٌ يَكُونُ إِنَاهُ بِالأَسْحَارِ

وقال حميدٌ الأَرْقَطُ(٢):

[ع٣٧/أ] **أَتَانَا فَلَمْ يَعْدِلْهُ سَحْبَانُ وَائِلٍ ** بَيَانًا وعِلْمًا بِالَّذِي هُوَ قَائِلُ /**

فَمَا زَالَ عنهُ اللَّقْمُ حَتَّىٰ كَأَنَّهُ ** مِنَ العِيِّ لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ بَاقِلُ

وقدْ يحتملُ أنْ يكونَ معنىٰ: «يُضَافُ»: أي ينزِلُ بهِ الضِّيفانُ؛ يقالُ: ضِفْتُ الرَّجُلَ، إِذَا نَزَلتَ بِهِ، وأَضَفْتُه: أَمَلْتُه(٣) إلىٰ ضِيَافَتِي(٤).

تقولُ: فهو لا يشبَعُ لإيثارِهم بما عنده، وتقديمِهم علىٰ نفسِه، قال الله [ك٢١/ب] تعالىٰ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. /

وكما قالَ(٥):

طَوِيلُ نِجَادِ السَّيْفِ يُصْبِحُ بَطْنُهُ ** خَمِيصًا وَجَادِيهِ عَلَىٰ الزَّادِ حَامِدُ

[ل٢٠/ب] وقد جمعَ هذه المعانِي بعضُ شعراءِ العربِ فقال: /

---

(١) البيتان من الكامل، ينظر: «ديوانه» (ص: ١٥٧).

(٢) البيتان من الطويل، ينظر: «ديوانه» (ص: ٤٠٣)، و«البيان والتبيين» (١/ ٦)، و«العقد الفريد» (٧/ ٢٠٨)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (١/ ٢٥٦).

(٣) في (ب): «وأملته».

(٤) «تصحيح الفصيح وشرحه» (ص: ١٤٤)، و« تهذيب اللغة» (١٢/ ٥٣)، و«الصحاح» (ضيف) (٤/ ١٣٩٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لابن أُهبان الفقعسي، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٠٥).

وزَادٍ وضعْتُ الكَفَّ فيهِ تأنُّسًا ** ومَا بِي لوْلا أُنْسةُ الضَّيْفِ منْ أكلِ
وزَادٍ رَفعْتُ الكَفَّ عنهُ تكرُّمًا ** إذا ابتَدَرَ القَوْمُ القَليلَ منَ البَقْلِ / [ت٣٧/ أ]
وزادٍ أكلْناهُ ولَمْ نَنْتَظِرْ بِهِ ** غدًا إنَّ بُخْلَ المَرْءِ مِنْ أسْوَإِ الفِعْلِ

(كذا أنشدَه وفسَّرَه صاحبُ «الحماسةِ»، وقد يصِحُّ أنْ يكونَ: الثُّفْلُ[(١)]؛ قال الحربِيُّ: الثُّفْلُ:[(٢)] طعامُ القِرَىٰ، وأنشدَ[(٣)]:

* ما ذَاقَ ثُفْلًا[(٤)] بَعْدَ عَامٍ أَوَّلِ)[(٥)] *

ثم وصفَتْهُ بالحذرِ والحزْمِ، وحمايةِ الذِّمارِ أحيانَ الخوفِ وأوقاتِ الذُّعرِ، وأنَّه مِمَّنْ لا يَكِلُ الأمرَ إلىٰ غيرِه وينامُ، بل يباشِرُهُ بنفسِه، ويلقاهُ بحشاشَتِهِ، كما قال[(٦)]:

.... ** غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلْ

---

(١) في (ع)، والمطبوع: «الثقل».

(٢) في (ع)، والمطبوع: «الثقل».

(٣) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة ينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ٥٦٨)، و«مقاييس اللغة» (١/ ١٥٨)، و«النهاية» (١/ ٢١٥).

(٤) في (ع)، والمطبوع: «ثقلا».

(٥) ما بين القوسين ليس في (ب).

(٦) عجز البيت لامرأة من بني الحارث، وهو من الرمل، وتمامه:

فارس ما غادروه ملحمًا ** غير زميل ولا نكس وكل

والزميل والزمال والزمل: الضعيف، كأنه زمل في العجز كما يزمل الرجل في الثوب. وقولها: (ولا نكس وكل) فالنكس: المقصر عن غاية النجدة والكرامة، وأصله في السهام، وهو الذي انكسر فجعل أسفله أعلاه، فلا يزال ضعيفًا. والوكل: الجبان الذي يتكل علىٰ غيره فيضيع أمره. «ديوان الحماسة» (ص: ١١١)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٧٧٧).

غَرِيبُ قَوْلِ العَاشِرَةِ

«المِزْهَرُ»[(١)]: العودُ الَّذي يُضربُ بِهِ ويُغنَّىٰ فيه.

[ع٣٧/ ب] و«المَسَارِحُ»[(٢)]: المَرَاعِي البعيدةِ، / يُقالُ: سَرَّحْتُ الإِبِلَ. فَسَرَحَتْ اللَّازمُ والمُتعدِّي واحدٌ، قال الله تعالىٰ: ﴿حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦].

و«المَبَارِحُ»: نحوٌ مِنه، وهي حيث تبرح.

و«المَهَالِكُ»: جمعُ مَهْلَكَةٍ.

[ع٣٧/ ب] **عَرَبِيَّتُهُ:** /

قولُها: «مَالِكٌ! ومَا مَالِكٌ؟»، ما هاهنا استفهامٌ فيه معنىٰ التَّعظيمِ والتَّهويلِ والتَّعجُّبِ، وهذا كله من معاني «ما»، كما قيلِ: لِأَمرٍ مَا تُدُرِّعَتْ الدُّرُوعُ.

وحقيقةُ الكلامِ: ما مالك؟ وما هو؟ أي: أي شيء هو؟ ما أعظمَه وأجلَّه وأكرمَه! ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢]، أي: الحاقة، أو القارعة، أي شيء هي؟ ما أعظمَها وأهولَها! وكذلك قوله: ﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧]، / و﴿مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١] وشبهه. [ت٣٧/ ب] أي: مَا أعجبَ أمرَهم وأهولَه وأعظمَه في النَّعيمِ أو العذابِ! ولكنْ تَكريرُ الاسمِ أدخلُ مِنَ الكنايةِ في بابِ التَّعظيمِ والتَّهويلِ، كما أنَّ اللَّفظَ المبهمَ واستعمالَه هنا أعمُّ وأفخمُ منَ التَّصريحِ والتَّفصيلِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ[(٣)]:

---

(١) «تهذيب اللغة» (٦/ ٩٠)، و«الصحاح» (٢/ ٦٧٥)، و«النهاية» (٤/ ٣٢٥).

(٢) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢١٢) و«النهاية» (٢/ ٣٥٧).

(٣) البيت من السريع، وهو للسفاح بن بكير اليربوعي، واسمه معدان، ونسب لرجل من قريع، ينظر: «المفضليات» (ص: ٣٢٣)، و«البديع في نقد الشعر» (ص: ٢٥١)، و«خزانة الأدب» (١/ ٢٩٠).

يَـا سَـيِّدًا مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ ** مَوَطَّـإِ الأَكْنَـافِ رحـبِ الـذِّرَاعْ

وإعرابُ قولِها: إنَّ «مالكًا» مبتدأٌ أوَّل، و«ما» في موضع رفعٍ بالابتداءِ أيضًا، و«مالكٌ» الثَّاني خبرُه، والثَّالثُ مبتدأٌ ثالثٌ، وما بعدَه خبرُهُ، وعليه تُعربُ الآيات المتقدِّمةُ، إلَّا أنَّ الجملةَ الثَّانيةَ فيها في موضعِ خبرِ المبتدإِ الأولِ، وجاز ذلك وليس في الجملةِ ما يعودُ علىٰ المبتدإِ / الأولِ؛ لأنَّ المعنىٰ: ما هم؟ أو أي شيء هم؟ فـ«هم» يعود علىٰ المبتدإِ، فهو كلامٌ محمولٌ[1] علىٰ معنىٰ: «ما»، لا علىٰ لفظِه.

وقولُها: «مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِك» زيادةٌ في الإعظامِ، وتفسيرٌ لبعضِ الإبْهَامِ[2]، وأنَّه خيرٌ مِمَّا أُشير إليه / منْ ثناءٍ وطيبِ ذكرٍ، أو فوقَ ما / أعتقِدُه[3] فيه مِنْ سُؤدَدٍ وفَخْرٍ، وأنَّ قدرَهُ يُربِي علىٰ كلِّ قدرٍ، وكَنَّتْ بذلك؛ إذ كانَ كالحاضرِ منْ قولِها أو عقدِها. [ل٢١/ أ] [ك٢٢/ أ]

ويحتملُ أنْ تعنِي بـ«خَيرٌ مِنْ ذَلِكَ»، أي المُثْنَىٰ عليه قبلُ، وأنَّه أجمعُ منه لخصالِ السِّيادةِ والفضلِ.

مَعْنَاهُ:

هذِه وصفَتْ زوجَهَا / بالكرَمِ، وكثرةِ الضِّيافةِ، والاستعدادِ للضِّيفانِ، والمبالغةِ في برِّهم وإكرامِهم. [ب٣٢/ أ]

ومعنىٰ قولِها: «قَلِيلَاتُ المَسَارِحِ، كَثِيرَاتُ المَبَارِكِ»، أي: أنَّه لاستعدادِه للضِّيفانِ؛ / بلحومها وألبانِها وكرمِ خُلقِهِ، لا يُوجِّههنَّ نهارًا إلَّا قليلًا، ولكنَّهنَّ [ت٣٨/ أ]

---

(١) كذا في (ع)، وهو أشبه، وفي (ت)، (ك): «مجهول».
(٢) في (ك)، (ل): «الإيهام».
(٣) في (ك): «أعتقدها».

يَبْرُكْنَ بفنائِه، فإنْ فاجَأَهُ ضيفٌ، وجدهَا حاضِرةً، فيُقرِيه[١] منْ لحمِها ولبنِها، ولمْ يجدْها غائبةً عنه فيتباطَأُ فيما يكرمُه به مدةَ طلبِها، كما قال بعضُ بنِي ضَبَّةَ[٢]:

ومُخْتبِطٍ قَدْ جاءَ أوْ ذِي قَرابَةٍ ** فَما اعْتذرَتْ إبْلِي عَلَيهِ ولا نَفْسِي

حَبَسنَا ولَمْ نُسْرِحْ لِكَيْ لاَ يَلُومَنا ** علىٰ حُكْمِهِ صَبْرًا مَعَوَّدَةَ الْحَبْسِ

فَطافَ كما طَافَ المُصَدِّقُ وَسْطَها ** يُخَيَّرُ منْها في البَوَازِلِ والسُّدْسِ

وقال آخر[٣]:

وَنُؤلِفُها في السِّنِينَ الفِناءَ[٤] ** إذَا لَمْ يَجِدْ مَكْسبًا كَاسِبُ

[ع٣٨/ ب] / وقال آخر[٥]:

وأَمْوَالُنَا وَقْفٌ عَلَىٰ مُبْتَغِي القِرَىٰ ** رَوَاهِنُ لِلمُسْتَنْبِحِين ولِلْجَمَمْ[٦]

أي ثابتةٌ مقيمةٌ للمُعْتَفينَ، ومثلُه قولِ أمِّ زرع في وصفِ مالِه: «عَلَىٰ الجَمَمِ مَحْبُوسٌ»، وسيأتِي تفسيرُه، وهذا قولُ أبِي عُبيدٍ[٧] والأكثرِ.

وقال بعضُهم: إنْ كان[٨] لا تسرحُ إلَّا قليلًا مِنَ النَّهارِ فهي هالكةٌ هُزالًا،

---

(١) في (ك): «فيقربه».

(٢) الأبيات من الطويل، وهي لمنصور بن مسجاح، ينظر «ديوان الحماسة» (ص: ١٨٥).

(٣) البيت من المتقارب، وهو لحزاز بن عمرٍو، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٨٥).

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي «ديوان الحماسة»: «الكلول».

(٥) لم أقف علىٰ البيت، وهو من الطويل.

(٦) في (ت): «وللّحم».

(٧) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٩).

(٨) في المطبوع: «كانت».

وإن كانَ يُسرِّحُهُنَّ بالليلِ، فقد ضاعَ أضيافُ الليلِ، والمعنىٰ: أنَّها قليلةُ المسارحِ لِقلَّةِ الإبلِ، وكثيرةُ المبارِكِ لكثرةِ ما تُثارُ فتُحلَبُ ثمَّ تَبْرُكُ، فلكثرةِ ما يفعلُ هذا بها؛ تكثرُ مبارِكُها، وقال يعقوبُ بنُ السِّكيتِ: أي مباركُها علىٰ الحُقوقِ والعَطَايَا والحِمَالاتِ، والأضيافُ كثيرةٌ، ومراعيها قليلةٌ، أي أنَّها تكثرُ إذا بَرَكتْ بمَنْ[1] شاءَ بِها[2] من الضِّيفان / / وطلبِ[3] الرِّفْدِ. [ت٣٨/ ب] [ب٣٢/ ب]

وأنشدَ يعقوبُ من قولِ عروةَ بنِ الوردِ[4]:

يُـريحُ علَـيَّ اللَّيـلُ قربـانَ[5] مَاجِـدِ ** كــريمٍ ومَــالي ســارحًا مَــالُ مُقْتِــرِ

قال: يقولُ: إذا راحَتْ بالعَشِيِّ راحَ فيها الأضيافُ، وإذا سَرحتْ بالنَّهارِ رُئيتْ قليلةً؛ لأنَّه لا أحدَ فيها منهم، ونحوه لابنِ الأنبارِيِّ[6].

وقال إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ[7]، عن أبيه: معناهُ: أنَّ إبلَهُ كثيرةٌ في حالِ بُروكِها، قليلةٌ إذا سرحتْ لكثرةِ ما ينحرُ منها للأضيافِ في مبارِكِها[8].

وهذا نحو قولِ بعضِ العربِ[9]: / [ل٢١/ ب]

---

(١) كذا في (ت)، (ل)، وفي باقي النسخ: «لمن».

(٢) في (ب)، والمطبوع: «لمن ينتابها».

(٣) في (ب): «وطلاب».

(٤) البيت من الطويل، «ديوانه» (ص: ٣٨).

(٥) في «ديوان عروة»: «أضياف».

(٦) ينظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٦٦).

(٧) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٣).

(٨) ينظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٢)، و«النهاية» (سرح) (٢/ ٣٥٧)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٣).

(٩) البيتان من الطويل، وهما لعتبة بن بجير الحارثي، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٢).

[ك٢٢/ ب] إلىٰ جِذْمِ مَالٍ قد نَهِكْنا سَوَامَهُ ** وَأَعْرَاضُنا فيهِ / بَوَاقٍ صَحَائِحُ

[ع٣٩/أ] / لنَا حَمْدُ أَرْبَابِ المِئِينَ ولا يُرَىٰ ** إلىٰ بَيْتِنَا مَالٌ مَعَ اللَّيلِ رَائحُ

ويكونُ علىٰ روايةِ منْ رَوَىٰ: «عَظِيمَاتُ»[(١)] منْ هذا المعنىٰ، عبَّرَ عن الكثرةِ بالعِظَمِ، وقد يكونُ معنىٰ: «عَظِيمَاتُ المَبَارِكِ» كنايةً عن سِمَنِهِنَّ وعِظَمِ جُثَثِهِنَّ، فعبَّرِ بعظمِ مبارِكهِنَّ عن ذلك.

وقد يكونُ معنىٰ «قَلِيلَاتُ المَسَارِحِ» عِبارَةٌ عن قِلَّةِ الأمكِنةِ الَّتي تَرعىٰ فيها منَ الأرضِ، وأنَّها لا تبعدُ في المرعىٰ فتكثرُ مسارحُها، ولكنْ رعيُها أبدًا بقُربِ المنزلِ وحولَ الفناءِ، وبحيث لا يبعدُ طلبُها متىٰ احتيجَ إلىٰ نحرِها، ويزولُ اعتراضُ المُعترضِ بهُزالِها لِقلَّةِ رعيِها؛ فقد يكونُ في قربِ منازِلَ أربابِها ما يغنيها لخصبِه وكثرةِ كلئِهِ.

ومعنىٰ قولِها: «إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ أَيْقَنَّ أَنهُنَّ هَوَالِكُ»، أي أنَّه مِمَّا [ت٣٩/أ] كثُرتْ عادتُه / بإنزالِ الضِّيفان وإطعامِهم وسقيِهِم وضربِ المعازفِ عليهم ونحرِه للإبلِ؛ لذلك صارتْ الإبلُ إذا سَمِعتْ المعازِفَ عرَفَتْ- بجرْيِ عادتِها- أنَّها تنحرُ، هذا معنىٰ قولِ أبي عُبيدٍ[(٢)] وغيرِه.

[ب٣٣/أ] ويُؤيِّدُ هذا التَّأويلَ: قولُها في الطَّرِيقِ الآخرِ: «إِذَا سَمِعْنَ / صَوْتَ الضَّيفِ»[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر، عن عيسىٰ بن يونس بإسناده، وقد سبق.

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٢٩٩- ٣٠٠).

(٣) أخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة » (٥٢٩)، وابن طبرذد (٨)، من طريق الزبير بن بكار بإسناده، وقد سبق.

وقيلَ: المُرادُ أنَّها إذا سمِعتْ المَزاهِرَ أيقنَتْ بالهلاكِ؛ لِما اعتادَه مِنْ نحرِها إذا سَمِع الغِناءَ وانتَشىٰ وهبَّتْ فيه الأرِيحِيَّةُ، وهذا لا تعتادُهُ الإبلُ وتفهمُهُ إلَّا مع التَّكرارِ والاستمرارِ.

وقد يحتملُ أنِ يكونَ هذا استعارةٌ لكثرةِ النَّحرِ، وترادُفِ الحفَاوَةِ والبرِّ، / وإنْ كانتْ لمْ تُرِدْ فهمَ الإبلِ لهلاكِها، ولكنْ لمَّا كانَ ذلك منه يوافقُ إهلاكَها، [ع٣٩/ ب] ويوقنُ من يعقِلُ به، أُضيفَ ذلك إليها؛ إذ هو واقعٌ بِها علىٰ ضَرْبٍ من الاستعارَةِ. وهذا النَّحوُ كلُّه من فصيحِ الكلامِ وبدِيع البيانِ، وهو نوعٌ يُسمِّيه أهلُ النَّقدِ والبلاغةِ: الإردافَ والتَّتبيعَ[1]، وهو أبلغُ في الوصفِ، كما سنذكرُه بعدُ، ومنه في معنىٰ ما نحنُ فيه، ومثالُه: قولُ الشَّاعرِ[2]:

وَمستنبحٍ تَهْوِي مَساقِطُ رَأْسِهِ ** إلىٰ كُلِّ شَخْصٍ وهْوَ لِلسَّمْعِ أصْوَرُ

حبِيبٌ إلىٰ كَلْبِ الكَرِيمِ مُناخُهُ ** بَغِيضٌ إلَىٰ الكَوْمَاءِ[3] والكلْبُ أبْصَرُ

وذلك أنَّ الكلبَ ينعمُ فيما يَلغُ فيه مِمَّا ينحرُ له، ويأكلُ منْ سقاطَتِها وعظامِها، فمتىٰ رأىٰ ضيفًا، أحبَّ نزولَه لذلك، والكومُ تبغضُه؛ لأنَّها تشقىٰ

(١) الأرداف والتوابع: أن يريد المتكلم الدلالة علىٰ معنىٰ فيترك اللفظ الدالّ عليه، الخاص به، ويأتي بلفظ هو ردفه وتابع له، فيجعله عبارة عن المعنىٰ الذىٰ أراده، وذلك مثل قول الله تعالىٰ: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾، وقصور الطرف في الأصل موضوعة للعفاف علىٰ جهة التوابع والأرداف؛ وذلك أن المرأة إذا عفّت قصرت طرفها علىٰ زوجها، فكان قصور الطرف ردفا للعفاف، والعفاف ردف وتابع لقصور الطرف. ينظر: «الصناعتين» (ص: ٣٥٠)، و«سر الفصاحة» (ص: ٢٢٩- ٢٣٠).

(٢) البيتان من الطويل، وهما من قصيدة غير منسوبة في «سمط اللآلي شرح أمالي القالي» (١/ ٤٩٩)، و«ديوان الحماسة» (ص:١٨٢).

(٣) في (ك): «الكرماء»، والكوماء: هي الناقة السمينة.

[ت٣٩/ب] [ل٢٢/أ] بنزوله بالنَّحرِ والعقرِ، فعبَّر عن النعمةِ والشَّقاءِ / / بالحبِّ والبُغضِ، وعبَّر عن [ك٢٣/أ] جودِ الموصوفِ ونحرِه للأضيافِ / بما هو من توابِعِه وأردَافِه؛ فإنَّ بغضَ الكوماءِ له تبَعٌ لنحرِها بسببه، ومحبَّةَ الكلبِ له ردفٌ لتنعمِهِ معه، وكلُّ ذلك تبعٌ لإكرامِ ربِّها للضِّيفانِ، وكنايةٌ عن جودِه، فكان هذا التَّشبيبُ أبلغَ من قولِها: إذا ضُربَ المِزهرُ نُحرْنَ[1]. أو: إذا نزلَ به ضيفٌ نُحِرْنَ. ومثلُ هذا ما أنشدَه الحَرْبِيُّ لإياسَ بنِ سَلَمةَ[2]؛ يمدحُ النبيَّ ﷺ[3]:

[ع٤٠/أ] [ب٣٣/ب] **وأَبِيـكَ خَيْـرًا[4] إنَّ إبِـلَ مُحَمَّـدٍ ** عُزْلٌ تناوَحُ[5] أنْ تَهُبَّ شَمَالُ / /**

وإذَا رَأَيْـنَ لَـدَىٰ الفِنَـاءِ غَرِيبـةً ** (فَاضَتْ لَهُن)[6] عَلَىٰ الخُدُودِ سِجَالُ

فتَرَىٰ لَهَـا زَمَنَ القِتَالِ علَىٰ الثَّرَىٰ ** رَخَمًـا ومـا تَحْيَـا لَهُـنَّ فِـصَالُ

قولُه: «عُزْلٌ» أي غيرُ مُمتنِعةٍ، كالأعزلِ الَّذي لا سلاحَ معَهُ فيمنعُه.

ويقولُ: إذا هبَّتْ الشّمالُ وجاء الشِّتاءُ والقحطُ، تناوحُ بعضُها إلىٰ بعضٍ لعادتِها بالذَّبحِ.

وإذا رأتْ غريبًا طرَقَ، بكتْ لعلمِها أنَّها تذبحُ له.

---

(١) في المطبوع: «تحزن».

(٢) إياس بن سلمة بن الأكوع الأسلمي، أبو سلمة روىٰ عن: أبيه سلمة بْن الأكوع، وابن لعمار بْن ياسر (ت: ١١٩ هـ). ينظر: «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١١٦)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ٤٠٣)، و«الإصابة» (١/ ٣١٠).

(٣) الأبيات من الكامل، ينظر: «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (٢/ ١٠٣)، و«تحرير التحبير» (ص: ٢٨٧).

(٤) في المصادر: «حقا».

(٥) في المصادر: «نوائح».

(٦) في المصادر: «فدموعهن».

وليس يحيى لها فِصالٌ؛ لكثرةِ ذبحِ أمهاتِها.

وإذا كان زمنُ الخصبِ، وطلبَ النَّاسُ الدُّخولَ إذ لا يطلبونَها ولا يقدرون على ذلك زمنَ القحطِ والشَّدائدِ؛ لشغلِهم بأنفسهم، لذلك كانتْ لهذه الإبلِ ألبانٌ كثيرةٌ تسيلُ على الأرضِ حتَّى كأنَّها رَخَمٌ لِبياضِها.

تَنْبِيهٌ:

وقال أبو سعيدٍ النَّيسابوريُّ[1]: لم تكنْ تعرفُ العربُ العُودَ إلَّا منْ خالطَ الحضرَ منهم، والَّذي نذهبُ إليه: أنَّه المُزْهِرُ، وهو الَّذي / يُزهِرُ النَّارَ [ت٤٠/أ] للأضيافِ الطُّرَّاقِ، فإذا سمعتْ صوتَ ذلك ومَعْمَعَانَ النَّارِ، أيقنَتْ بالعقْرِ.

قَالَ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

لا نعرفُ أحدًا رواهُ: «المُزْهِرُ» كما قال النَّيسابوريُّ، وإنْ كانَ يَصِحُّ؛ لأنَّ زُهورَ السِّراجِ والنَّارِ تَلَألُؤ لِسَانَيْهِمَا[2]، والَّذي رواه النَّاسُ كلُّهم: «المِزْهَرُ»، وهو الصَّوابُ، لا ما قالَهُ إنْ شاءَ اللهُ.

وقولُه: «إنَّ العربَ كانتْ لا تعرفُ العودَ إلَّا منْ خالطَ الحضرَ مِنهم»! فمن أخبرَه أنَّ مالكًا المذكورَ لمْ يخالطْ الحضرَ؟ وقد ذكرْنَا في بعض طَرَقِ هذا الحديثِ: أنَّ / قريةً من قُرى اليمنِ وذكرَ أنَّه اجتمعَ بها إحدى عشرةَ امرأةً، [ع٤٠/ب] والقُرَىٰ هي الحواضِرُ والمُدن؛ قال الله تعالى: ﴿رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

---

(١) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٠٢- ٣٠٣)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٢)، و«شرح النووي على مسلم» (١٥/ ٢١٧)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٨٨)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٦٦)».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «سناها».

وفي الطَّرِيقِ الآخرِ: أنَّهنَّ من قُريشٍ، وأنَّهنَّ من أهلِ مكَّةَ كما قدَّمناه، مع أنَّ أشعارَ العربِ جاهليَّها وإسلاميَّها، بدوِيَّها، وحضرِيَّها، قد ذُكرتْ فيها [ب٣٤/أ] المَزاهِرُ وأشباهُها، قال الأعشىٰ[1]: /

جَالس[2] حَوْلَه النَّدامَىٰ فَمَا يَنْـ ** ـفَكُّ يُؤتَىٰ بمِزْهَرٍ مَنْدُوفِ

[ل٢٢/ب] / كذا أنشدَه أبُو عبيدٍ وغيرُه، وهي إحالةٌ مِنَ الرِّوايةِ وغلطٌ، والشِّعرُ: «يُؤتَىٰ بِمُوكَرٍ مَجْدُوفِ[3]»، يعني: الزِّقّ وبعده:

[ك٢٣/ب] **وَصَدُوحٍ / إذا يُهَيِّجُهَا الشُّرْ ** بُ تَرَقَّتْ[4] في مِزْهَرٍ مَنْدُوفِ**

[ت٤٠/ب] وقال أيضًا[5]: /

إذَا قُلتُ غَنِّي[6] الشَّربَ قَامَتْ بِمِزْهَرٍ ** يَكَادُ إذَا دَارَتْ بِهِ الكَفُّ ينطق

وقال[7]:

ومُسْمِعَتَانِ وَصَنَّاجَة ** تُقَلِّبُ بِالكَفِّ أَوْتَارَهَا

وَبَرْبَطُنَا مُعْمَلٌ دَائِمٌ ** فَقَدْ كَانَ[8] يَغْلِبُ إِسْكَارَهَا

---

(١) البيت من الخفيف، وينظر: «ديوان الأعشىٰ» (ص: ١١١)، «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٢٩٩)، (٤/ ٢٧٧)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (٣/ ٧٣٦)، و«أساس البلاغة» (٢/ ٢٦٠).

(٢) في الديوان: «قاعدًا».

(٣) في المطبوع: «بموكد محذوف»

(٤) في المطبوع: «تزقت»

(٥) البيت من الطويل، «ديوان الأعشىٰ» (ص: ١١٩).

(٦) في المطبوع: «غمىٰ».

(٧) البيت من المتقارب، «ديوان الأعشىٰ» (ص: ٧٨).

(٨) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع، و«الديوان»: «كاد».

وقال[1]:

وَشَاهِدُنَا الوَرْدُ واليَاسَمِيـ ** ـنُ والمُسْمِعَاتُ بِقُصَّابِهَا

وَمُزْهِرُنَا مُعْمَلٌ دائِبٌ ** فَأَيُّ الثَّلاثَةِ أُزْرَىٰ[2] بِهَا

تَرَىٰ الصَّنْجَ يَبْكِي لَهُ شَجْوَهُ ** مَخَافَةَ أَنْ سَوْفَ يُدْعَىٰ بِهَا

/ وقال[3]: [ع٤١/أ]

وَمُسْتَجِيبٍ لِصَوْتِ الصَّنْجِ[4] يَسْمَعُهُ ** إذَا تُرَجِّعُ فِيهِ القَيْنَةُ الفُضُلُ

ولكثرةِ ذكرِهِ لهذا سُمِّي الأعشىٰ صَنَّاجَةَ العربِ.

وقال الأُقَيْشِرُ[5]:

.... ** يُجَاوِبُهُ صَنْجٌ إذَا مَا تَرَنَّمَا

وقال امرُؤ القيسِ[6]:

وَإِن أُمْسِ مَكْرُوبًا فيَا رُبَّ قَيْنَةٍ ** مُنعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ

لهَا مِزْهرٌ يَعْلُو الخميسَ بصوتِهِ ** أجشّ إذَا مَا حرَّكتْه يَدَانِ[7]

---

(١) البيت من المتقارب، «ديوان الأعشىٰ» (ص: ٢٩- ٣٠).

(٢) في جميع النسخ: «أزوىٰ»، وهو خطأ، والتصويب من «الديوان».

(٣) البيت من البسيط، «ديوان الأعشىٰ» (ص: ١٣٣).

(٤) في «الديوان »: «تخال الصنج».

(٥) كذا نسبه للأقيشر، وهو للأعشىٰ، ينظر «ديوان الأعشىٰ» (ص: ١٦٥)، و«المخصص» لابن سيده (٤/ ١٢)، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٢/ ٢٢١).

والبيت من الطويل، وتمامه:

ومستقُ سينينٍ ووَنٌّ وبربطٌ ** يُجَاوِبُهُ صَنْجٌ إذَا مَا تَرَنَّمَا.

(٦) البيتان من الطويل، «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٥٨).

(٧) في (ت)، (ك): «اليدان».

والكِرَانُ، والمِزهَرُ هما عُودا الغناءِ، وكذلك البَرْبَطُ، والصَّنْجُ آلةٌ لهُ رُومِيَّة، وقال عَلْقَمَةُ بنُ عُلاثَةَ[1]:

[ت٤١/أ] **قد أَشْهَدُ الشَّرْبَ فيهمْ مِزْهَرٌ رَنِمٌ ** / ....**

وقال بُرْجُ بنُ مُسْهِرٍ الطَّائِيُّ[2]:

وفِينَا[3] مُسْمِعاتٌ عندَ شَرْبٍ ** ....

[ب٣٤/ب] وقال ابنُ الطَّثَرِيَّةِ[4]: /

ويَوْمٍ كظِلِّ الرُّمحِ قَصَّر طُولَهُ ** دَمُ الزِّقِّ عنّا واصْطِفَاقُ المَزَاهِرِ

وقد يكونُ فيه وجهٌ ثالثٌ يقطعُ اعتراضَ أبي سعيدٍ وغيرِهِ، ويكونُ أشبَهَ بالحالِ، وهو أنْ يرادَ بالمِزْهَرِ الدُّفُّ المُرَبَّعُ بوجهين، وهكذا وقعَ تفسيرُ المِزْهَرِ لجماعةٍ منْ قدماءِ الفقهاءِ والعلماءِ، وقالَهُ أصبغُ بنُ الفرجِ، وابنُ حبيبٍ في [ع٤١/ب] «واضحتِهِ»[5]، فإنْ صحَّ أنَّ هذا الاسمَ عربِيٌّ / غيرُ مولدٍ، فعلىٰ هذا لا يُنكرُ ضربُ الأعرابِ لها، وعادتُهم إطرابُ الضِّيفانِ بها.

---

(١) البيت من البسيط، «ديوانه» (ص: ٦٨)، و«المفضليات» (ص: ٤٠٢)، و«أساس البلاغة» (١/ ٣٩٠). وتمام البيت:

قد أشهد الشرب فيهم مزهر رنيم ** والقوم تصرعهم صهباء خرطوم

(٢) البيت من الوافر، «ديوان الحماسة» (ص: ١٣٣)، وتمامه:

وفينَا مُسْمِعاتٌ عندَ شَرْبٍ ** وغِزْلَانٌ يُعَدُّ لَها الْحَمِيمُ

(٣) في (ت): «وقينا».

(٤) البيت من الطويل «أساس البلاغة» (١/ ٣٨٤)، و«الحيوان للجاحظ» (٦/ ١٧٩)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ١٩).

(٥) ينظر: «النوادر والزيادات» (٤/ ٥٦٧)، و«الجامع لمسائل المدونة» (٩/ ١١٦)، و«التبصرة» للخمي (٤/ ١٨٦٣)، و«التنبيهات المستنبطة علىٰ الكتب المدونة والمختلطة» (٢/ ٥٨٠).

وقد رُوي بيتُ الأعشىٰ المُتقدِّمُ:

.... ** بِمِزْهَرٍ مَجْدُوفِ

أي مقطوعٍ، قد قُطعتْ أكارعُ جلدِهِ، هكذا فسَّرُوه، وهذا ينبئ أنَّه الدُّفُّ الَّذي وصفناه، وصحيحُ الرِّوايةِ ما قدَّمناه، ورأيتُ صاحِبَ «لحن العامة»(١) قال: ويقولونُ لبعضِ الدِّفَفَةِ: مِزْهَرٌ. وإنَّما المِزهرُ: العودُ الَّذي يُضربُ به. فدلَّ قولُه أنَّه ليسَ بعربيٍّ.

ومعنىٰ قولِها في الرِّوايةِ الأخرىٰ: «كَثِيرَةُ المَسَالِكِ، قَلِيلَةُ المَبَارِكِ»(٢)- فإن لم يكنُ وهمًا من الرِّوايةِ- فمعناه: أنَّها كثيرةٌ في حالِ سرحِها ورعيِها، قليلةٌ في مبارِكِها / لكثرةِ/ ما نُحر منها، أو أنَّها كثيرةُ مسالِكِ سُبلِ الخيرِ والمعروفِ، أي: يوجهُهَا ويسلكُ بها غيرَ مسلكٍ منَ المعروفِ، مِنْ رفدٍ ومعونةٍ وحملٍ وضيافةٍ وحِمالةِ دينٍ ودِيَةٍ وصلحٍ، ونحو ذلك، / كما قال بعضُ بني العنبر(٣): [ل٢٣/ أ] [ت٤١/ ب] [ك٢٤/ أ]

فَلَمْ أَرَ مِثْلَ الإِبِلِ مَالًا لِمُقْتَنٍ(٤) ** وَلَا مِثْلَ أَيَّامِ الحُقُوقِ لَهَا سُبْلَا

ومنه حديث عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وقد سألَ أبا الفَرَزْدَقِ غَالبَ بنَ صَعْصَعَةَ عن إبلِهِ فقال: يا أميرَ المؤمنين ذَعْذَعَتْها النَّوائِبُ، وفَرَّقَتْها الحُقوقُ، فقالَ عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ذلك أفضَلُ سُبُلِهَا. وكان / غالبٌ قبلُ ذَا إِبِلٍ كثِيرةٍ(٥). [ب٣٥/ أ]

---

(١) «لحن العوام» لأبي بكر الزبيدِيّ (ص: ٣٢٠).

(٢) هي رواية سعيد بن سلمة، وقد سبق الكلام عليها.

(٣) البيت من الطويل وهو لسَالم بن قحفان الْعنبَري، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص:١٧٤).

(٤) في جميع النسخ: «لمقترٍ»، والتصويب من «ديوان الحماسة».

(٥) أخرجه ثابت السرقسطي في «الدلائل» (٢/ ٦٢١)، والعسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/ ٤٢٢).

ويكونُ قولُها في هذه الرِّوايةِ: «كَثيرةُ المَسَالِكِ، قَلِيلَةُ المَبَارِكِ»، كنايةً عن قِلَّةِ بقائها في ملكِهِ، وبروكِها بفنائه، لكثرة خروجِها[1] / عن يده، والله أعلم. [ع٤٢/أ]

ويكونُ معنىٰ قولِها علىٰ الرِّوايةِ الأخرىٰ: «كثيرةُ المَسَارِحِ، قَلِيلَةُ المَبَارِحِ»- إنْ لمْ يكنْ وهمًا- أي أنَّها في ذاتِها كثيرةٌ؛ فهي كثيرةُ المسارحِ لذلك، وهي مع ذلك قلِيلةُ المبارِحِ، أي: لا تبرحُ وتبعد عن قرب منزله لما قدمناه، والموفِّقُ اللهُ.

وقولُها في روايةِ ابنِ الأنباريِّ: «وهو إمَامُ القومِ في المَهَالِكِ».

فيه تأويلات: قيل: أرادَتْ بالمهالِكِ: الحروبَ؛ تصفهُ بالشَّجاعَةِ، وأنَّه لثِقتِهِ بشجاعتِهِ يتقدَّمُ ولا يتخلَّفُ، كما قال الشَّاعرُ[2]: / [ت٤٢/أ]

وَكَتِيبَــةٍ سُـفْعِ الْوُجُــوهِ بَوَاسِـلٍ ** كالْأُسْـدِ حِينَ تَـذُبُّ عـن أَشْـبَالِهَا

قَــدْ قُــدْتُ أوَّلَ عنفُــوَانِ رَعِيلِهـا ** فَلَفَفْتُهــا بِكَتِيبَــةٍ أَمْثَالِهَـا

وقال الآخرُ[3]:

يَغْــدُو أمَــامَهُمُ فِــي كُــلِّ مَرْبَــأَةٍ ** طَـلَّاعُ أَنْجِـدَةٍ فِـي كَـشْحِهِ هَـضَمُ

وقيلَ: بلْ أرادتْ أنَّه هادٍ في السُّبلِ الخفيَّةِ، عليمٌ[4] بالطُّرُقِ في البيداءِ الدَّوِيَّةِ.

---

(١) في (ع): «خروجه».

(٢) البيت من الكامل، وهو لباعث بن صُرَيم اليشكريّ، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص:٥٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو لزياد بن حمل، وقيل: لزياد بن منقذ، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٥١).

(٤) في المطبوع: «عليهم».

و«المَهَالِكُ»: المَهَامِي والمَفَاوِزُ، سُمِّيتْ مهالِكُ؛ لإهلاكِهَا لسُلَّاكِها، وفي تسمِيَتِها مفازةً ثلاثةُ وجوهٍ:

قيلَ: هو بمعنىٰ الهلاكِ أي: مَهلكَة، يُقالُ: فوَّزَ الرَّجلُ إذا هَلَكَ كما قالَ(١):

.... ** إذا ما ثَوَىٰ كَعْبٌ وفَوَّزَ جَرْوَلُ

وقيلَ: سُمِّيتْ: مَفَازَةٌ علىٰ طريقِ التَّفاؤلِ؛ ليفوزَ سالِكُها، كما قالوا للَّدِيغِ: سَلِيمٌ(٢).

وقِيلَ: بلْ سُمِّيتْ مَفَازَةٌ؛ لأنَّ من قطعَهَا وجاوَزَها فازَ مِنَ الهلاكِ، / [ع٤٢/ب] فوَصَفَتْ هذِه زوجَها علىٰ هذا التَّأويلِ بمعرفتِهِ بالهداية في المفاوزِ والقِفارِ، فهو يتقدَّمُ القومَ لذلك، / قال عَلقمةُ(٣): [ب٣٥/ب]

وقدْ أَقُودُ أَمَامَ الخَيْلِ سَلْهَبَةً ** يَهدِي بِهَا نَسَبٌ فِي الحَيِّ مَعلومُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن زهير، ينظر: «ديوانه» (ص: ٧٦٣) وتمامه:

فمَنْ للقَوَافِي شانَها مَنْ يَحُوكُها ** إذا ما ثَوَىٰ كَعْبٌ وفَوَّزَ جَرْوَلُ.

(٢) أخرج البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١/ ٦٦)، من حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كُنَّا في مَسِيرٍ لَنَا فنَزَلْنَا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَيِّدَ الحَيِّ سَلِيمٌ، وَإِنَّ نَفَرَنَا غَيْبٌ، فَهَلْ مِنْكُمْ رَاقٍ؟ فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَأْبُنُهُ بِرُقْيَةٍ، فَرَقَاهُ فَبَرَأَ، فَأَمَرَ لَهُ بِثَلاثِينَ شَاةً، وَسَقَانَا لَبَنًا، فَلَمَّا رَجعَ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تُحْسِنُ رُقْيَةً- أَوْ كُنْتَ تَرْقِي؟- قال: لاَ، مَا رَقَيْتُ إِلَّا بِأُمِّ الكِتَابِ، قُلْنَا: لاَ تُحدِثُوا شَيْئًا حَتَّىٰ نَأْتِيَ- أَوْ نَسْأَلَ- النَّبِيَّ ﷺ فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ ذَكَرْنَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقال: «**وَمَا كَانَ يُدْرِيهِ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ**».

(٣) البيت من البسيط، وهو لعلقمة بن عبدة في «ديوانه» (ص: ٤٨)، و«المفضليات» (ص: ٤٠٣).

وقال آخر(١):

وَلقَدْ هَدَيْتُ الرَّكْبَ في دَيْمُومَةٍ ** فيها الدَّليلُ يَعَضُّ بالْخَمْسِ

* * *

[ل٢٣/ ب]

/ تَفْسِيرُ قَوْلِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ

عَرَبِيَّتُهُ:

[ك٢٤/ ب] [ت٤٢/ ب]

قولُه: «قَالَتْ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ» علىٰ صحيحِ / الرِّوايةِ / في هذا الحديثِ ومعروفِها هو المشهورُ الجائزُ(٢) علىٰ منهاجِ كلامِ العربِ، بإثباتِ العلامتين في: «الحادِية»، وفي: «عشرة»، ولَكَ إسكانُ شِينِ عَشْرةٍ وكسرِها علىٰ اللُّغتَين، ولا تكونُ الحاديةَ عشرةَ إلىٰ تاسعةَ عشرةَ إلا مفتوحةُ الأوَّلِ والآخرِ؛ لأنَّ الحاديةَ معَ عشرةَ كالكلمةِ الواحدةِ، كحَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَك، كما فعلوا بإحدىٰ عشرةَ سواءً، وكذلك لو لمْ يدخلْ علىٰ الحاديةِ الألفُ واللامُ، لم تكن إلَّا مفتوحةٌ عند سِيبَوَيْه(٣).

وأما يعقوبُ(٤) فحكىٰ هنا جوازَ الرَّفعِ والخفضِ إلىٰ تسعةِ عشرةَ، علىٰ تقدير: حادِية إحدىٰ عشرةَ، ولم يُجزْه مع الألفِ واللامِ، وكذلك لو كانتْ لمُذكَّرٍ عندَ سِيبوَيْه، لم يكن فيها إلا الفتحُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو غير منسوب في «ديوان الحماسة» (ص: ٢٠٤).

(٢) في المطبوع: «الجاري».

(٣) «الكتاب» (٣/ ٥٦٠).

(٤) «إصلاح المنطق» (ص: ٢١٥).

وحكىٰ الفارسِيُّ[١] أنَّه يجوزُ إسكانُ الياءِ في حادي عشرَ وثانِي عشرَ، وإنْ كانَ موضعُهُ نصبًا في الإعرابِ، كما قالوا: قالِي قَلَىٰ، / وهذا كله علىٰ مذهبِ [ع٤٣/أ] قولِهم: هذا خامسٌ، وهذه خامسةٌ، وأمَّا من يقولُ: خامسةُ خمسٍ فيقولُ: قالَتْ الحاديةُ إحدىٰ عشرة، والحاديةُ هاهنا معربةٌ غيرُ مبنيَّةٍ، وقال بعضُهم علىٰ هذا: حادية عشرة، إحدىٰ عشرة.

قال سِيبويْه[٢]: وهو القياسُ، ولكنه حُذفَ استخفافًا؛ لأن فيه لفظَ أحد عشر فدلَّ علىٰ ما حُذِفَ منه. ووقع لبعضِ شيوخِنا في روايةِ هذا الحديثِ: «قالَتْ الحادي عشرة»، ولبعضِهم: / «الحادية عشر» وهذا كلُّه خطأٌ؛ لا مخرجَ [ب٣٦/أ] له إلَّا علىٰ بعدٍ وتكلُّفِ وجهٍ.

غَرِيبُهُ:

قولُها: «أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ»، أي: حرَّكَ أُذُنَيَّ بالحُلِيِّ مِنَ القِرَطَةِ / [ت٤٣/أ] والشُّنُوفِ[٣].

و«النَّوسُ»: حركةُ كلِّ شيءٍ مُتَدَلٍ وسائلٍ[٤].

قال يعقوبُ: «أَنَاسَ»: أثقلَ حتَّىٰ ناسَا، أي تدلَّيا واضطرَبَا. وهذا نحو الأول.

---

(١) ينظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٧٦٩)، و«التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٩/ ٣٦٤).

(٢) «الكتاب» (٣/ ٥٦٠).

(٣) الشنوف: معاليق العقد.

(٤) ينظر: «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٣٠٠).

قال ابنُ الكَلْبِيِّ[1]: سُمِّي ذَا نُواسٍ أحدَ ملوكِ اليمنِ؛ لضفِيرتَين كانتا له تَنُوسان علىٰ عاتِقِهِ.

ومنه حديثُ ابنِ عُمر: أَنَّه دخلَ علىٰ حفصةَ ونَوْسَاتُها تَنطِفُ[2].

ومنه الحديثُ: أَنَّه كانَ للعباسِ ضفيرتانِ تَنُوسانِ علىٰ تَرَائِبِه[3].

و«الحُلِيُّ»: جمعٌ، ويقالُ: بكسرِ الحاءِ، وقُرِئ في الكتابِ العزيزِ بهما جميعًا[4].

والحَلْيُ واحدٌ، وهو كلُّ ما يُحلَّىٰ به من ذهبٍ وفضَّةٍ وجوهرٍ وشبهِهِ.

وقولُها: «بَجَّحَنِي فَبَجَحَتْ»، أي: فرَّحنِي فَفَرِحْتُ، قال الرَّاعِي[5]:

[ع٤٣/ ب] **وَمَا الفَقْرُ مِنْ أَرْضِ العَشِيرَةِ سَاقَنَا ** إليْكَ، ولَكِنَّا بِقُرْبَاك[6] نَبْجَحُ /**

---

(١) «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٣٠٠)، و« شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٠٣)، و«الأمالي» لابن الشجري (١/ ٢٦٢)، و«المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ٢٥٨)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٣)، و«المفهم» (٦/ ٣٤٢)، و«التوضيح» (٢٤/ ٥٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٠٨)، وفي رواية له: «وَنَسْوَاتُهَا تَنْطُفُ».

(٣) لم أهتد إليه مسندًا، وذكره ابن الجوزي في «غريب الحديث» (٢/ ٤٤١)، وابن الأثير في «النهاية» (٥/ ١٢٧).

(٤) قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ [الأعراف: ١٤٨]. قرأها بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء يعقوب علىٰ الإفراد، والباقون بكسر اللام وتشديد الياء وكسر الحاء منهم حمزة والكسائي، وضمها الباقون علىٰ الجمع. «الكنز في القراءات العشر» (٢/ ٤٨٥)، و«شرح طيبة النشر» لابن الجزري (ص: ٢٣٧).

(٥) البيت من الطويل وهو للراعي النميري في «ديوانه» (ص: ٤٣).

(٦) في «الديوان»: «بقربك».

أي: نفرحُ، هذا قول أبي عبيد[١].

وقال ابنُ الأنبارِيِّ[٢] معناه عظَّمنِي، ويؤيِّدُه قولُه: «فَبَجَحَتْ إليَّ نَفْسِي»، أي: عظُمتْ عندي. وتأويلُ البيتِ المتقدِّمِ: / أي: بِقرابَتِنا منك نَفْخَرُ ونتعظَّمُ. [ل٢٤/ أ]

وقال يعقوبُ[٣]: بَجَحْتَ: فَخَرْتَ، وقال ابنُ أبي أُويسٍ[٤]: معناهُ: / وسَّعَ [ك٢٥/أ] عليَّ وترَفَنِي.

وقولُها: «وفَرْعَيَّ»[٥]- في روايةِ منْ زادَهُ-: فيحتملُ أنْ تريدَ بالفرعينِ: اليدين؛ لأنَّهما كالفرعين من الجسد، تَعني: أنَّها حلَّىٰ أذنَيها ومعصمَيها.

وقد يحتملُ أنَّها أرادتْ بالفرعَين: العنقَ مع اليدين، وأقامتْ اليدين مقامَ فرعٍ واحدٍ لكونِهما جنسًا، وأصلُ الفرعِ: كلُّ ما ارتفعَ، / فالرَّأسُ واليدَانِ من[ت٤٣/ ب] فروعِ الجسدِ، فإذا حُلِّيا فقد حُلِّيَ فرعاهُ. / [ب٣٦/ ب]

ويحتملُ أنْ تريدَ «بفرعَيَّ»: غديرَتَيْها وقرنَي رأسِها، والعربُ تسمِّيها فروعًا، قال امرُؤ القَيسِ[٦]:

(١) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٠- ٣٠١).

(٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/ ٢٩٩- ٣٠٠).

(٣) «الكنز اللغوي» (ص: ١٣)، و«الألفاظ» (ص: ١٥٧).

(٤) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤).

(٥) في (ت)، (ك): «وفرّعني».

(٦) البيت من الطويل، وهو من معلقته، وتمامه:

وَفَرْعٍ يَزِينُ الْمَتنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ ** أثيثٍ كَقِنْوِ النخلةِ الْمُتَعَثْكِلِ

ينظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٤٣)، و«العين» للخليل (٨/ ٢٥٣)، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» (ص: ٦٢).

وفَـرْعٍ يُغَـشِّي(١) **المَـتْنَ أَسْـوَدَ فـاحِمٍ ** ....**

وأضافتْ النَّوْسَ إليه كما أضافتْه إلىٰ الأُذُنين؛ لكونِه فيهما، ولقربِه من قرونِ رأسِها؛ ولأنَّ ما تُرخِي معَ القرونِ منْ نواصِي الحُلِيِّ تنوسُ أيضًا، وقد جرتْ عادة المُتْرفاتِ بتنظيمِ غدائرِ شعورِهِنَّ، وتحليَةِ نواصِيهِنَّ وقرونِهِنَ، فلعل هذه فعلت مثل ذلك من فعلهن.

ومن رواهُ: «فَرْعَيَّ» فيحتملُ فرعَ الشَّعرِ أو الرَّأسِ، قال ابنُ أبي أُويسٍ(٢): حَلَّىٰ رأسِي فَذَلِك(٣) يَتَدَلَّىٰ منْ كثرَتِهِ وثِقَلِه.

عَرَبِيَّتُهُ:

[ع٤٤/أ] وقع في بعضِ الرِواياتِ: «أُذُنَيَّهْ، وعَضُدَيَّهْ، / وفَرْعَيَّهْ، وإِلَيَّهْ» بزيادةِ الهاءِ، وهذه هاءُ السَّكتِ المُلحقَةِ في الوقفِ وانقطاعِ الصَّوتِ، وبعضُهم يسمِّيها: هاءُ الاستراحةِ، وهي تلحقُ الأسماءَ والأفعالَ والحروفَ لِثلاثِ(٤) عِلَلٍ:

لِصحَّةِ الحركةِ الَّتي في آخرِ الكلمةِ قبلَها وتبيينِها، كقولك: غُلامِيَهْ، ومَالِيَهْ، ولَمْ يَغْزُهْ، ولمْ يَتَسَنَّهْ عند بعضِهم.

وأنَّه بمعنىٰ: نَعَمْ، وأَيْنَهْ(٥)، ولَعَلَّهْ، وأشباهِ هذا.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي «الديوان»: «يزين».

(٢) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤).

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «فلذلك»، ونصه- كما في «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤)-: «حَلا فِي الْقِرْطَةِ وَالدرام فِي رَأْسِي وَأُذُنِي فَذَلِكَ ينوس تقول: يتدلىٰ من كثرته وثقله».

(٤) في (ت)، (ك): «لثلاثة»، وهو خطأ.

(٥) في المطبوع: «وأنيه».

أو لِتمامِ الكلامِ المنقوصِ واستقلالِهِ بِها، كقولك: عَمَّهْ[(١)]؟ ولِمَهْ؟ وقِه، ولا تَشِهْ.

والوجهُ الثَّالثُ: للحاجةِ عندَ مدِّ الصَّوتِ قبلَها في آخرِ الكلمةِ، / وذلك في [ت٤٤/ أ] النِّداءِ والنَّدبةِ، وقد ألحقوها في الأسماءِ غيرِ المُتمكِّنةِ إذا كان قبلها ألفٌ لضعفِ الألفِ، نحو: هاهُناهْ، وهاؤلاهْ، ولم يفعلوا ذلك في المُتمكِّنةِ وبَعْدَ الكناياتِ، فقالوا: ضَرَبْتُكَهْ، وضَرْبِيَهْ، وأَبِيَهْ، وغُلَامِيَهَ، (وغُلَامَايَهْ)[(٢)]، (وغُلَامَيّه)[(٣)]، ففَرعَيَّ وأُذنَيَّ من هذا الباب؛ وذلك لخفاءِ الياءِ، وأنَّ ما قبلَها ساكنٌ، فكانتْ عندهم أولىٰ ببيانِ / حركتِها من غيرِها فبُيِّنتْ بالهاءِ. [ب٣٧/ أ]

مَعْنَاهُ:

وصفتْهُ بأنَّه أحسنَ إليها، وحلَّاها، ورَفَّهَ عيشَها، وسمَّنَها، وأراهَا المسرَّةَ في أحوالِها.

ومعنىٰ قولِها: «مَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ».

قال أبو عُبيدٍ[(٤)]: لم تُردِ العضُدَ وحدَه، وإنَّما أرادتْ الجسدَ كلَّه؛ لأنَّ العضدَ إذا سَمِنَتْ سمِنَ سائرُ الجسدِ.

ووجهُ اختصاصِها للعضُدِ بذلك -/ واللهُ أعلمُ- لأنَّه أقربُ مِمَّا[(٥)] يلي [ك٢٥/ ب] بصرَ الإنسانِ منْ جسدِهِ، وأوَّلُ ما / يظهرُ له / فيه سِمَنُهُ. [ل٢٤/ ب] [ع٤٤/ ب]

---

(١) في المطبوع: «عيه».

(٢) في (ت): «وعلامايه».

(٣) زيادة من (ت)، (ب)، وليست في المطبوع.

(٤) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٠).

(٥) في (ب)، والمطبوع: «ما».

وفي حديثِ أبي هُريرةَ: فجعلتُ أنظرُ في عِطفَيَّ، هَلْ سَمِنْتُ[1]؟

(١) إسناده ضعيف؛

أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٥/ ٢٢٧)- ط الأميرية- عن إسماعيل بن جعفر..

وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٠٧)، من طريق القاسم بن سعيد بن المسيب، عن محمد بن جعفر المدائني..

كلاهما (إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن جعفر) عن الربيع بن صبيح، عن يزيد الرقاشي، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: لما افْتَتَحْنا خَيْبَر إِذا نَاس من يهود مجتمعون علىٰ خبْزَة يملُّونها فطردناهم عنهَا فأخذناها فاقتسمناها فَأَصَابَنِي كسرة وَقد كَانَ بَلغنِي أَنه من أكل الْخبز سمن فَلَمَّا أكلتها جعلت أنظر في عطفي هَل سمنت.

ووقع في رواية محمد بن جعفر عند أبي نعيم: ثنا الربيع بن صبيح، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة فذكره.

قلت: **رواية إسماعيل أشبه؛** فمحمد بن جعفر المدائني، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. اهـ

والربيع بن صبيح، ويزيد بن أبان الرقاشي كلاهما ضعيف، والأول أحسن حالًا من الثاني.

والحديث روي عن أبي برزة الأسلمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٨٦٢، ٣٣٣٤٣)- ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (١٧٨٧٥)- وأحمد بن منيع – كما في «إتحاف الخيرة» (٣٦١٠)، و«المطالب العالية» (٣١٦٢)- والحربي في «غريب الحديث» (١/ ٣٢٩)، وثابت السرقسطي في «الدلائل» (٥٥٣)، والحاكم (٢/ ١٣٤)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٦٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ١٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٩٦)، من طريق الحسن البصري، عن أبي برزة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كَانَتِ الْعَرَبُ تَقُولُ مَنْ أَكَلَ الْخُبْزَ سَمِنَ فَلَمَّا فَتَحْنَا خَيْبَرَ أَجْهَضْنَاهُمْ عن خُبْزَةٍ لَهُمْ فَقَعَدْتُ عَلَيْهَا فَأَكَلْتُ مِنْهَا حَتَّىٰ شَبِعْتُ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِىٰ عِطْفَيَّ هَلْ سَمِنْتُ؟

قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» اهـ

=

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا:

«وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ» هي تصغيرُ غَنَمٍ.

وقولُها «بِشَقٍّ» والمحدثون يقولون: «بِشِقٍّ»، قال أبو عُبيدٍ[1]: بالفتحِ، هو مَوضِعٌ.

قال الهروِيُّ[2]: وهوَ الصَّوابُ، قال ابنُ الأنباريِّ: هما بالفتحِ والكسرِ موضعٌ.

قال ابنُ أبي أُويسٍ[3]، وابنُ حبيبٍ: تعنِي بِشقٍّ جبلٍ لقلَّتِهِم. / [ت٤٤/ب]

قال ابنُ أبي أُويسٍ: وقلَّةِ غنمِهِم[4].

=

وقال الهيثمي: »رواه كله الطبراني، ورجاله رجال الصحيح» اهـ

وقال البوصيري: «هذا إسناد رواته رواة الصحيح، رواه الطبراني» اهـ ينظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٢٤)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٤/ ٢٩٩).

قلت: **إسناده ضعيف لانقطاعه**؛ الحسن لم يسمع من أبي برزة الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ينظر: «العلل» لابن المديني (ص: ٥٦)، و«المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ٤٢)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص: ١٦٣).

(١) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠١).

(٢) «الغريبين» (٤/ ١٠٢٢).

(٣) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤).

(٤) كذا في النسخ: «غنمهم»، ونصُّه عن ابن أبي أويس- كما في «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤)-: «وقلة مالهم وعددهم» اهـ. وينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٥٨)، و«مطالع الأنوار» (٦/ ٧٦)، و«شرح النووي علىٰ صحيح مسلم» (١٥/ ٢١٧)، و«التوضيح» (٢٤/ ٥٨٩)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٤)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٨٧).

قال الفَقِيهُ القَاضِي أَبُو الفَضْلِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

كأنَّه يريدُ: أنَّهم لقِلَّتِهم وقِلَّةِ غنمِهم[1] حَمَلَهُم سُكنَىٰ شِقِّ الجبلِ، أي: نَاحيتَه أو بعضَه؛ لأنَّ الشِّقَّ يقعُ علىٰ النَّاحيةِ منَ الشَّيء، ويقعُ علىٰ بعضِهِ.

والشِّقُّ أيضًا: النِّصفُ، فيكونُ علىٰ هذا وعلىٰ ما جاءتْ به الرِّوايةُ صحيحًا.

وقد يكونُ هذا التَّفسيرُ علىٰ روايةِ: «شَقٍّ» بالفتحِ، وهو أليقُ بقولِها لقلَّتِهم، أي: شَقٌّ في الجبلِ كالغارِ ونحوِه.

وله وجهٌ آخر ذهبَ إليه نِفطَوَيْه، ورأيتُه للقُتبيِّ[2]، هو بالحديثِ أولىٰ وأصحُّ لغةً ومعنىً: أنَّ الشِّقَّ بالكسرِ: الشَّظفُ منَ العيشِ والجهدِ منه.

قال ابنُ دُرَيْدٍ[3]: يُقالُ: هو بِشِقٍّ وشَظَفٍ مِنَ العيشِ، أي: بِجُهدٍ منه، وعليه [ب٣٧/ ب] تَأَوَّلَ قولَ اللهِ تعالىٰ: / ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ﴾ [النحل: ٧][4].

وقولُها: «في أَهْلِ صَهِيلٍ وأَطِيطٍ ودَائِسٍ ومُنَقٍّ»، فالصَّهِيلُ: أصواتُ الخَيلِ.

[ع٤٥/ أ] وعلىٰ روايةِ: «جَامِلٍ وَصَاهِلٍ» / أي: جَمَالٍ وخَيلٍ، أو أصحابُ جمالٍ وخيلٍ.

---

(١) في (ع)، (ك): «غنيمتهم».

(٢) «غريب القرآن» لابن قتيبة (١/ ٢٤١).

(٣) قال ابن دريد: « وجئتك علىٰ شقّ أَي علىٰ مشقة. وَكَذَلِكَ فسر فِي التَّنْزِيل وَالله أعلم وَهُوَ قَوْله جلّ وَعز: ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِۚ﴾» اهـ «جمهرة اللغة» (ش ق ق) (١/ ١٣٨).

(٤) ينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٥٨)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٤)، و«مطالع الأنوار» (٦/ ٧٦)، و«شرح النووي علىٰ صحيح مسلم» (١٥/ ٢١٧)، و«التوضيح» (٢٤/ ٥٨٩)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٨)، و«إرشاد الساري» (٨/ ٨٧).

غَرِيبُهُ:

قولُها[١]: «وجَامِلٍ»، فالجاملُ: جمعُ جَمَلٍ، وهو اسمٌ للجميعِ غيرُ مُكَسَّرٍ عليه الواحِدُ، قال النَّابغةُ[٢]:

.... ** أُجَادِلُ يَوْمًا فِي شَوِيٍّ وَجَامِلِ

يُرِيدُ: في شَاءٍ وجِمَالٍ، ومثالُه مِنْ فَاعِلٍ الَّذي يرادُ به الجمعُ: قولُهم: بَاقِرٌ، وطَائِرٌ، وسَامِرٌ، ودَابِرٌ، وكَابِرٌ، ولذلك قالوا: كابِرًا عن كَابِرٍ.

وقال[٣]:

* علىٰ رُؤوسٍ كرُؤوسِ الطَّائرِ *

وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٧]. / [ت٤٥/أ]

وقد يكونُ: «جُامِلٌ وصَاهِلٌ» أسماءَ فاعِلين للرِّجالِ المَالِكينَ للجِمالِ والخيلِ الصَّاهلةِ والطَّعامِ المُداسِ، كما قالَ[٤]:

---

(١) في (ت): «قوله».

(٢) البيت من الطويل، وتمامه:

وَلَا أَعْرِفَنِّي بَعْدَما قَد نَهَيتُكُمْ ** أُجادِلُ يَوْمًا في شَوِيٍّ وجامِلِ

ينظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٤٤).

(٣) البيت من الرجز وقد أنشده ابن الأعرابي، ينظر: «التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» (ص: ١٣٧)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (١/ ٢٥٧)، و«باهر البرهان في معانىٰ مشكلات القرآن» (١/ ٥٢٨).

(٤) البيت من الرجز وهو للحطيئة، وتمامه:

أغرَرْتَني وزعمتَ أنّ ** كَ لا تَني بالضّيْفِ تامُرْ

«ديوان الحطيئة» (ص: ٧٦).

.... ** فإنَّكَ لابِنٌ بالضَّيفِ تَامِرْ

وقال(١):

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ** ....

أي: ذِي نَصَبٍ، وذُو تَمْرٍ ولبنٍ، فيكونُ تقديرُه: فنقلَني منْ أهلِ جمالٍ وخيلٍ، أو ذَوي جمالٍ وخيلٍ.

وقولُها: «وأَطِيطٌ»: قالَ أبو عُبيدٍ(٢): الأطِيطُ: أصواتُ الإبلِ.

قال يعقوبُ(٣): الأطِيطُ: الإبِلُ، وهو زَفِيرُها من البَطَنَةِ.

ومِن أمثالِهم: لَا أفْعَلُ ذَلك مَا أَطَّتِ الإبِلُ(٤).

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

[ك٢٦/أ] وأصلُ الأطيطِ: صوتُ / أعوادِ المحاملِ والرِّحالِ، ويشبهُ أنْ تريدَ بالأطيطِ [ع٤٥/ب] هذا، تُرِيدُ: أنَّهم أصحابُ مَحامِلَ ورفاهَةٍ؛ لأنَّ المحاملَ لا يركبُها إلَّا / [ل٢٥/أ] أصحابُ / السَّعةِ والرَّفاهةِ، وكانتْ قديمًا من مَراكبِ العربِ، ثمَّ إنَّ الحجَّاجَ حسَّنَها وزادَ فيها؛ فلهذا نُسبَ إليه عملُها، وبهذا السَّببِ غَلَّطَ القُتبيُّ أبا عُبيدٍ - وهو الغَالِطُ - لِمَا ذكرناه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، وتمامه:

كِلِينِي لهَمّ يا أميمةَ ناصبِ ** وليلٍ أُقاسِيه بطيءِ الكواكبِ

ينظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٤٠).

(٢) «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين» لابن الجوزي (٤/ ٣٠٤).

(٤) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٧٦)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢/ ٢٤٦).

وفي الحديثِ في ذكرِ سعةِ بابِ الجنَّةِ: «**لَيَأَتِينَّ عليهِ زَمَانٌ ولهُ أَطِيطٌ** - يعني صوتًا- **بِالزِّحَامِ**»(١). / [ب٣٨/ أ]

وفي حديثٍ غيرِه: «**ولهُ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ**»(٢).

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم (٢٩٦٧) من حديث عتبة بن غزوان، ولفظه: «...ولقد ذُكر لنا أنَّ ما بين مصراعين من مصاريع الجنة مسيرةُ أربعين سنة، وليأتينَّ عليها يوم وهو كظيظ من الزحام».
وقد ذكره أبو عبيد في «الغريب» (٢/ ٣٠٢) باللفظ الذي ذكره المؤلف، فلعله تابعه علىٰ نقله، وينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ٥٨)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ٣١).

(٢) **إسناده ضعيف؛**
أخرجه أبو سعيد الدارمي في «نقض بشر المريسي» (١/ ٤٢٥- ٤٢٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٥٠)، من طريق **عبد الله بن رجاء**..
وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٤)، والبزار (٣٢٥)، وأبو يعلىٰ- كما في «إتحاف الخيرة» (٦٢٢٢) والطبري في «التفسير» (٢/ ٥٤٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٤- ٢٤٥)، والدراقطني في «الصفات» (٣٥)، والطبراني في «السنة» (١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٤٨)، (٢/ ٦٥٠- ٦٥١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (١٣٥)، وابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٣)، والضياء في «المختارة» (١٥١، ١٥٢)، والرافعي في «التدوين» (١/ ١١٦)، من طريق **يحيىٰ بن أبي بكير**..
والطبري في «التفسير» (٢/ ٦٥٠)، من طريق **عبيد الله بن موسىٰ**..
وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢)، من طريق **وكيع بن الجراح**..
أربعتهم (عبد الله بن رجاء، ويحيىٰ بن أبي بكير، وعبيد الله بن موسىٰ، ووكيع بن الجراح) عن إسرائيل بن يونس..
وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢)، من طريق وكيع بن الجراح، عن أبيه الجراح بن مليح، والضياء في «المختارة» (١٥٤)، من طريق سلم بن قتيبة، حَدَّثَنا شعبة..
ثلاثتهم: (إسرائيل بن يونس، والجراح بن مليح، وشعبة بن الحجاج) عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن خليفة قال: أَتَتِ امْرَأَةٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتِ: ادْعُ اللهَ أَنْ =

=

يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَعَظَّمَ الرَّبَّ ﷻ وَقال: «إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّهُ يَقْعُدُ عَلَيْهِ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ قِيدُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ- مَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ- وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ إِذَا رُكِبَ مِنْ ثِقَلِهِ».

كذا رواه عبد الله بن رجاء، وعبيد الله بن موسىٰ، ووقع في حديث يحيىٰ بن أبي بكير: عن عبد الله بن خليفة، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة... الحديث. ووقع عند ابن خزيمة: أظنه عن عمر...

ووقع في حديث شعبة: عن عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: «**حتىٰ يسمعَ أطيطٌ كأطيط الرحل**».

ووقع في حديث وكيع بن اجراح، عن أبيه، وإسرائيل، عن أبي إسحاق: عن عبد الله بن خليفة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال البزار: قال أبو بكر: وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ بهذا اللفظ عن النبي ﷺ إلا عن عمر عنه، وقد روىٰ هذا الحديث الثوريُّ عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر موقوفًا، وعبد الله بن خليفة فلم يسند غير هذا الحديث، ولا أسنده عنه إلا إسرائيل، ولا حدث عن عبد الله بن خليفة إلا أبو إسحاق، وقد روي عن جبير بن مطعم بنحو من ذلك بغير لفظه. اهـ

وقال ابن خزيمة: وليس هذا الخبر من شرطنا، لأنه غير متَّصل الإسناد لسنا نحتَجُّ في هذا الجنسِ من العلم بالمراسِيلِ المنقطعَاتِ.اهـ

وقال ابن الجوزي: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِسْنَادُهُ مُضْطَرِبٌ جِدًّا. اهـ

وقال ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٦٩): وأورده الحافظ الضياء المقدسي في كتابه «المختارة» من طرق منها من حديث سلم بن قتيبة، عن شعبة، عن إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر عن النبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ ورواه عبد بن حميد في «تفسيره» عن عبيد الله بن موسىٰ، ومؤمل بن إسماعيل عن إسرائيل عن إسحاق عن عبد الله بن خليفة مرسلًا.اهـ

وقال في «البداية والنهاية» (١/ ١٨): عبد اللهِ بن خليفة هذا ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظرٌ، ثمَّ منهم من يرويه موقوفًا ومرسَلًا، ومنهم من يزيد فيه زيادةً غريبةً. واللهُ أعلمُ.اهـ

قال الهرويُّ[(١)]: الأَطِيطُ: نقيضُ صوتِ المَحاملِ.

وفي «الجمهرةِ»[(٢)]: الأَطِيطُ: صوتُ الرَّحلِ الجديدِ، أو النِّسْعِ[(٣)] إذا سمِعتَ له صريرًا، وكلُّ صوتٍ يشبه ذلك فهو أَطِيطٌ.

وقال ثعلبٌ[(٤)]: الأطيطُ: نقيضُ جلودِ الإبلِ عند الكِظَّةِ[(٥)].

و«الدَّائِسُ»: قال أبو عُبيدٍ[(٦)]: تأوَّلَه بعضُهم مِنْ دِياسِ الطَّعامِ، وهو دِراستُهُ، / وأهلُ العراقِ يقولُونَ: الدِّياسُ، وأهلُ الشَّامِ: الدِّراسُ. [ت٤٥/ب]

قال: ولا أظنُّها واحدةً من هاتينِ الكلمتَين؛ فإنْ كان كما قِيلَ، فأرادتْ أنَّهم أصحابُ زَرْعٍ.

قال الهرويُّ[(٧)]: دَرَسَ الطَّعامُ ودَاسَهَ واحِدٌ.

وحكىٰ عن بعِضهم: الدَّائسُ: الأَنْدَرُ.

---

(١) «الغريبين» (١/ ٧٥).

(٢) «جمهرة اللغة» (١/ ٥٨).

(٣) النِّسْعُ، بالكسر: سَيْرٌ يُنْسَجُ عَريضـًا علىٰ هَيْئَةِ أَعِنَّةِ النِّعالِ تُشَدُّ به الرِحالُ، والقِطْعَةُ منه نِسْعَةٌ، وسُمِّيَ نِسْعـًا لطُولِهِ. «القاموس المحيط» (ص: ٧٦٦).

(٤) ينظر: «لسان العرب» (أطط) (١/ ١١٨)، و«تاج العروس» (أ ط ط) (١٩/ ١٣٠).

(٥) في جميع النسخ: «الكضة»، والصواب ما أثبته.

(٦) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٢)، وقد تصرف القاضي في كلام أبي عبيد، ونصه هناك: «فَإِن بعض النَّاس يتأوله دئاس الطَّعَام وَأهل الشَّام يسمّونه الدراس يَقُولُونَ: قد درس النَّاس الطَّعَام يدرسونه وَأهل الْعرَاق يَقُولُونَ: قد داسوا يدوسون، وَلَا أَظن وَاحِدَة من هَاتين الْكَلِمَتَيْنِ من كَلَام الْعَرَب وَلَا أَدْرِي مَا هُوَ فَإِن كَانَ كَمَا قيل فَإِنَّهَا أَرَادَت أَنهم أَصْحَاب زرع وَهَذَا أشبه بِكَلَام الْعَرَب إِن كَانَ مَحْفُوظًا» اهـ.

(٧) «الغريبين» (دوس) (٢/ ٦٦٨).

قالَ يعقوبُ[(١)]: الدَّائِسُ الَّذي يدوسُ الطَّعامَ.

وقال بعضُهم: الدَّائسُ[(٢)] الطَّعامُ الَّذي أهلُهُ في دياسِهِ، وعندَهم مِنَ الطَّعامِ غيرُه، فخيرُهم مُتَّصِلٌ.

وقولُهم[(٣)]: «مُنَقٍّ»، فالمحدِّثون يقولُونَه بالكسرِ.

قال أبُو عُبَيدٍ[(٤)]: ولا أدرِي ما معناه. قال: وأحسبه: «مُنَقٍّ» بالفتحِ، فأرادتْ به من يُنقِّي الطَّعامَ. / [ع٤٦/أ]

وحكىٰ الهروِيُّ[(٥)] عن بعضِهم: المنقي[(٦)]: الغِربَالُ.

وقال إسماعيلُ بنُ أبي أويسٍ[(٧)]: المُنِقُّ بالكسرِ: نَقِيقُ[(٨)] أصواتِ المَواشِي والأنعامِ؛ تصفُ كثرةَ مالِهِ.

وقال أبو سعيدٍ النَّيسابُورِيُّ[(٩)]: هو مأخوذٌ منْ نَقْنَقَةِ الدَّجاجِ، يُقالُ: أَنَقَّ الرَّجلُ إذا كان له دجاجٌ تُنَقْنِقُ، أي أنَّهم أهلُ طيرٍ أيضًا.

---

(١) ينظر: «الغريبين» (دوس) (٢/ ٦٦٨)، و«النهاية» (دوس) (٢/ ١٤٠).

(٢) في (ت): «الدياس».

(٣) في (ب): «وقولها».

(٤) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣).

(٥) «الغريبين» (دوس) (٢/ ٦٦٨).

(٦) في (ع): «المنق»، وفي مطبوعة «الغريبين»: «النقي».

(٧) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤)، وينظر: «مشارق الأنوار» (ن ق ي) (٢/ ٢٥)، و«النهاية» (نقق) (٥/ ١١٠).

(٨) في المطبوع: «نفيق».

(٩) ينظر: «مشارق الأنوار» (ن ق ي) (٢/ ٢٥)، و«النهاية» (نقق) (٥/ ١١٠).

وقال أبو مَرْوان ابنُ سِراجٍ[(١)]: ويجوز أن يكونَ: «مُنْقٌ»، بالإسكانِ إنْ كانَ رُوي، أي: وأنعامٌ ذاتُ نِقْيٍ، أي: سِمانٌ.

مَعْنَاهُ:

وصفتْهُ: أنَّه نقلَها مِنْ شَظَفِ عيشِ أهلِهَا وتبلُّغِهم بغُنَيْمَتِهِم[(٢)]، إلىٰ أهلِ الثَّروةِ، والأموالِ / الواسعةِ، مِنَ الخيلِ والإبلِ والرِّحالِ والزَّرعِ والبقرِ، [ب٣٨/ ب] والدَّوابِّ الدَّائسةِ، والعبيدِ والخولِ، والآلاتِ المُنَقِّيَةِ للأطعمةِ، المصلحةِ لها، والماشيةِ الكثيرةِ، والطَّيرِ المُتَنعَّمِ بأكلِها؛ وذلك أنَّ أصحابَ الغنمِ أهلُ شظفٍ أو كفافٍ وعدمِ / ثروةٍ. [ك٢٦/ ب]

ومنْ دُعاءِ العَربِ: / إنْ كنتَ كاذِبًا؛ فحلبْتَ قاعِدًا[(٣)]. [ت٤٦/ أ]

أي: صارَ مالُك غنمًا يحلبُها القاعِدُ. وبِضدِّ هذا أهلُ الخيلِ والإبلِ.

وقد قال ﷺ: «**الفَخْرُ والخُيلاءُ فِي أهلِ الخَيْلِ والإبلِ الفَدَّادِينَ أهلِ الوَبَرِ، والسَّكِينةُ فِي أَهْلِ الغَنَمِ**»[(٤)].

فأخبرتْ هذِه بانتقالِها منْ تِلكَ الحالَةِ إلىٰ هذه، ورغَدِ عيشِها بِألبانِ هذِه المواشِي ولحومِها، وغيرِ ذلك منَ الأطعمةِ، لاسيما بإشارتِها / بما يُداسُ [ل٢٥/ ب] وينقَّىٰ إلىٰ الخُبزِ، وكان / أرفعَ أغذيةِ العربِ وأعزَّ أطعمتِها؛ إذ لا يجدُهُ منهم [ع٤٦/ ب]

---

(١) ينظر: «التوضيح» (٢٤/ ٥٩٢)، و«اللامع الصبيح» (١٣/ ٣٠٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٦٨).

(٢) زاد بعدها في المطبوع: «أو تبلغها هي بغنيمتها علىٰ مقتضىٰ الروايتين».

(٣) ينظر: «المحكم» لابن سيده (١/ ١٦٩)، و«البيان والتبيين» للجاحظ (١/ ٢٤٨)، و«الأمالي» للقالي (١/ ١٠٦).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٩٩)، ومسلم (٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إلَّا الكثيرُ الثَّروةِ، ومن قاربَ الأريافَ والحواضِرَ، وإلَّا فأكثرُ أطعمتِهم إنَّما كانتْ اللحومَ والألبانَ والتَّمرَ، وعليه تَدُلُّ أشعارُهم.

ومِنْ غرابةِ أكلِ الخُبزِ وعِزَّتِه عندَهم: ما سُمِّي عبدُ اللهِ بنُ حبيبٍ العنْبَرِيُّ «آكل الخبز»؛ لاقتصارِه عليه، ورغبتِه عن غيرِه[(١)].

ولهذَا قال كِسْرَىٰ أبْروِيز لهَوْذَةَ بنِ عليٍّ- وقد أعجبَهُ كلامَهُ- ما غِذَاؤكَ في بلادِكَ؟ قال: الخُبْزُ، فقالَ كِسرَىٰ: هذَا عَقْلُ الخبزِ لَا عقْلَ اللبنِ والتَّمرِ[(٢)].

ومن غرابَتِهِ: حديثِ أبي بَرْزَةَ[(٣)] قوله: «وكنتُ أسمعُ أنَّ منْ أكلَ الخُبْزَ سَمِنَ... (الحديثُ)[(٤)]، فَجعَلْنِا نأكُلُ وننظُرُ هلْ سَمِنَّا؟ إذ وجَدُوا خُبْزَةً تُخبَزُ[(٥)]»... الحديثُ[(٦)].

---

(١) ينظر: «البخلاء» للجاحظ (ص: ٢٩٢)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ١٣٤)، و«نثر الدر في المحاضرات» (٦/ ٦٤)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٢٨)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (١/ ٢٨٠).

(٢) ينظر: «العقد الفريد» (٢/ ١٠٧)، و«الأوائل» للعسكري (ص: ٤٤٢)، و«نثر الدر في المحاضرات» (٦/ ٦٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٢٨)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (١/ ٢٨٠)، و«الروض الأنف» (٧/ ٢٧١)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٣/ ٢٩٠).

(٣) في المطبوع: «هريرة».

(٤) ليست في (ب)، والمطبوع.

(٥) في المطبوع: «بخيبر».

(٦) سبق تخريجه.

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا:

«فَعندَهُ أَقُولُ فَلَا أُقَبَّحُ»، أي: يُقبِّحُ قولِي عليَّ ويُرَدُّ.

وقولُها: «أَتَقَمَّحُ»، قال أبو عُبيدٍ(١): أي: أُروَىٰ / حتَّىٰ لا أحبَّ الشُّربَ، [ب٣٩/ أ] مأخُوذٌ مِنَ النَّاقةِ المُقامِحِ، وهي الَّتي تَرِدُ الحوضَ فلا تشربُ وترفعَ رأسَها رِيًّا.

ومَنْ رواهُ: «فَأَتَقَنَّحُ» بالنَّون، فإنَّ أبا عُبيدٍ(٢) / قال: لَا أعرِفُهُ، ولا أرَىٰ[ت٤٦/ ب] المحفوظَ إلَّا بالمِيمِ.

قال الفَقِيهُ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وحكي أبو عليٍّ القالِي في كتابِيه: «البارِعِ»، «والأمَالِي»(٣):

يُقالُ: قَنَحَتْ الإبِلُ تَقْنَحُ، بِفتحِ النَّونِ في الماضِي والمستقبلِ، قَنْحًا بإسْكانِ النُّونِ.

وقال شِمْرٌ: قَنْحًا، إذا تكارهَتْ الشُّربَ بعد الرِّيِّ، وأكثرُ كلامِهِم: / تَقَنَّحَتْ [ع٤٧/ أ] تَقَنُّحًا، قالَه أبو زيدٍ، وقال نحوَه ابنُ السِّكِّيتِ وأبو حنِيفةَ، فهما إذًا بمعنًى(٤).

والمِيمُ تتوارَدُ مع النُّونِ كثيرًا، مثل: غَيْن وغَيْم، وامْتُقِعَ وانْتُقِعَ.

وقال شِمْرٌ(٥) عن أبي زيدٍ: التَّقنُّحُ: الشُّربُ فوقَ الرِّيِّ.

---

(١) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣).

(٢) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٤).

(٣) «الأمالي» (٢/ ١١).

(٤) ينظر: «تهذيب اللغة» باب الحاء والميم (٤/ ٤٣)، و«المحكم» لابن سيده (ح ن ق) (٣/ ١٧)، و«المخصص» (٣/ ٢٠٥).

(٥) ينظر: «تهذيب اللغة» باب الحاء والميم (٤/ ٤٢)، و«لسان العرب» (قنح) (١٢/ ١٩٧).

قال ابنُ حبيبٍ(١): هو الرِّيُّ بعدَ الرِّيِّ، قالَهُ ابنُ أبي أُوَيْسٍ(٢).

وقال أبو سَعِيدٍ(٣): هو الشُّربُ علىٰ رِسْلٍ لكثرةِ اللبنِ؛ لأنَّها ليستْ تُناهِبُ غيرَها الشُّربِ، إنَّما يُناهَبُ عند القِلَّةِ مخافةَ عَجْزِهِ.

وقال يَعقُوبُ(٤): «أتَقَنَّحُ»: لا يقْطَعُ عليَّ شُرْبِي.

[ك٢٧/أ] ومنْ رَوَاهُ:/ «أتَفَتَّحُ» بالفاءِ والتَّاءِ- فإنْ لمْ يكُنْ وهمًا- فمعناهُ عندِي التَّكبُّرُ والزَّهوُ.

قال ابنُ دُرَيْدٍ(٥): الفُتْحَةُ: التِّيهُ والتَّكبُّرُ، يُقالُ: في فُلانٍ فُتْحَةٌ.

ومثلُه في «العَينِ»(٦) للخَليلِ، ويكونُ هذا التِّيهُ والكِبرُ مِنَ الشَّرابِ لِنشوَةِ سُكْرِهِ، [كَمَا](٧) قال حسَّانُ(٨):

وَنَشْرَبُهَا فَتَحْسَبُنَا(٩) مُلُوكًا ** وَأُسْدًا مَا يُنَهْنِهُنَا اللِّقَاءُ

---

(١) ينظر: «فتح الباري» (٩/ ٢٦٨).

(٢) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٤).

(٣) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٠٤)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٥)، و«التوضيح» (٢٤/ ٥٩٢)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٨).

(٤) ينظر: «مطالع الأنوار» (٥/ ٣٦٦)، و«مشارق الأنوار» (٢/ ١٨٥)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٥)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٦٩).

(٥) «جمهرة اللغة» (١/ ٣٨٦).

(٦) قال الخليل: والفُتْحة: تَفَتُّح الإنسان بما عنده من أموال أو أدب يَتطاوَل به، يقال: ما هذه الفُتْحة التي أظهَرْتَها، وتَفَتَّحْتَ بها علينا. اهـ «العين» (٣/ ١٩٤).

(٧) ليست في: (ت).

(٨) البيت من الوافر، «ديوان حسان» (ص: ١٩).

(٩) في «الديوان»: «فتتركنا».

وقال المُنَخَّلُ[١]:

وَإِذَا شَرِبْتُ[٢] فَإِنَّنِي ** رَبُّ الخَوَرْنَقِ والسَّدِيرُ

أو راجعًا على الجملةِ؛ لِعزَّتِها عنده، وكثرةِ الخيرِ لديها، / فهي تزهُو لذلك. [ت٤٧/أ]

أو يكونُ: «أَتَفَتَّحُ»، كنايةً عن سِمَنِ جِسمِها / واتِّساعِه، يُقالُ: بابٌ فُتُحٌ: [ب٣٩/ب] إذا كانَ واسعًا[٣].

وقولُها: «أَتَصَبَّحُ» أي أنامُ الصُّبْحَةَ، وهي نومُ أوَّلِ النَّهارِ[٤].

وقولُها: «وَآكُلُ فَأَتَمَنَّحُ»، أي أُطعِمُ / غيرِي، يقالُ: مَنَحَه يمْنَحُه ويمْنِحُه [ع٤٧/ب] إذا أعطَاه، / وأصلُهُ مِنَ المِنْحَةِ والمَنِيحَةِ، وهو أنِ يجعلَ الرَّجلُ للرَّجُلِ لبنَ [ل٢٦/أ] شاتِهِ أو ناقَتِهِ مُدَّةً ثمَّ يردُّها، ثمَّ جُعلتْ كلُّ عَطِيَّةٍ مِنْحَةً[٥].

وجاءتْ بلفظةِ: «أَتَفَعَّلُ» الَّتي تقتضِي تكرارَ الفعلِ ومُلازمَتِهَ للفاعلِ، ومطالبَةِ نفسِهِ أو غيرِهِ به، فكأنَّها تطلُبُ مِنْ نفسِها مَنْ تَمْنَحُهُ، أو تحرِّكُ لذلك غيرَها لِتُفْضِلَ عليه بما فضلَ مِنْ مأكُولِها لكثْرَتِهِ.

---

(١) هو المنخّل بن عبيد بن عامر، من بني يشكر، وهو قديم جاهلي وكان يشبّب بهند أخت عمرو بن هند. والبيت من مجزوء الكامل، ينظر: «الأصمعيات» (ص: ٦٠)، و«ديوان الحماسة» (ص: ٥٣)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٣٩٢)، و«البيان والتبيين» (٣/ ٣٤٦).

(٢) في المصادر: «انتشيت»، وروي: «سكرت».

(٣) ينظر: «العين» (فتح) (٣/ ١٩٤)، و«تهذيب اللغة» أبواب الحاء والتاء (٤/ ٢٥٩)، «الصحاح» (فتح) (١/ ٣٨٩)، و«لسان العرب» (فتح) (١١/ ١٢٠).

(٤) ينظر: «لسان العرب» (صبح) (٨/ ١٩٠).

(٥) ينظر: «الصحاح» (منح) (١/ ٤٠٨).

مَعْنَاهُ:

وصفَتْ هذِه بِرَّ زوجِها بِهَا، وتدَلُّلَها عليه، وترفِيهَهُ لها، وكثْرَةَ إحسانِه إليها، فوصفَتْ أنَّه لا يرُدُّ قولَها، ولا يُقبِّحُ عليها ما تأتِي به منْ كلامٍ، لإكرامِه إيَّاها، وميلِه إليها وعزَّتِها عنده، وهذا ممَّا يدل علىٰ العِزَّةِ، كما قال السَّمَوْأَلُ[1]:

ونُنْكِرُ إِن شِئْنَا علَىٰ النَّاسِ قَوْلَهَمْ ** وَلا يُنكـرُونَ القَـوْلَ حِـينَ نَقُـولُ

وأنَّها تنامُ صُبحتَها، ولا تُنبَّهُ من نومِها حتَّىٰ تَنتَبِهَ؛ ترفيهًا لها، ودلَّ مِنْ هذا الفصلِ أنَّ غيرَها يقومَ بمؤنةِ بيتِها، ومهنةِ أهلِها، وأنَّ لها منَ الخدمِ من يكفِيها ذلك؛ فلذلك تصبَّحتْ في نومِها، كما قال امرُؤ القَيْسِ[2]:

.... ** نَؤُومُ الضُّحَىٰ لَـمْ تَنْتَطِقْ عـن تَفَضُّلِ

[ت٤٧/ب] / وقال الحُطَيْئَةُ[3]:

.... ** وَلا تَقُـومُ بِـأَعْلَىٰ الفَجْـرِ تَنْتَطِـقُ

[ع٤٨/أ] أي تشدُّ نطاقَها / للخدمةِ، وأنَّها تشربُ حتَّىٰ لا تجدُ له مساغًا فتكرهُ الشُّربَ بعدُ لتمامِ رِيِّهَا، أو أنَّها لا يُقلَّلُ مشروبُها، ولا تُنَاهَبُ، ولا يُقطعُ عليها،

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٦)، و«عيار الشعر» (ص: ١٠٧)، و«أمالي القالي » (١/ ٢٦٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقته، وتمامه:

وَتُضْحِي فَتِيتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشُهَا ** نَئُومُ الضُّحَىٰ لَمْ تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ

ينظر: «ديوانه» (ص: ٤٤)، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» (ص: ٦٥).

(٣) البيت من البسيط، وتمامه:

ولا تأرّىٰ لما في القدر ترصدهُ ** ولاتقوم بأعلىٰ الفجر تنتطقُ

ينظر: «ديوانه» (ص: ١٠٠).

حتَّىٰ تتِمَّ شهوتُها فيه، لكثرتِه وكرامتِها، كما قال النَّابِغةُ(١):

وتُسْقَىٰ إذَا مَا شِئتَ غَيْرَ مُصَرَّدٍ ** ....

/ أو أنَّها تعتريها لذلك نشوةٌ وتيهٌ، وأنَّها تأكلُ وتفضُلُ لها فضلاتٌ [ب٤٠/أ] تمنحُها سواها. وجاءَتْ فاءُ التَّعقيبِ المُقتضِيَةُ: أنَّ إعطاءَهَا ومنحتَها كانتْ بعدَ أكلِها / وتمامِ حاجَتِها، أو أنَّها قد سَمِنتْ عندَه وحَسُنَ جِسمُها. [ك٢٧/ب]

تَنْبِيهٌ:

قالَ أبو عُبيدٍ(٢): ولَا أرَاهَا قالَتْ ذلك إلَّا مِنْ عِزَّةِ الماءِ عندهم، يعني قولَها: «أشربُ فأتَقَمَّحُ».

قالَ الفَقِيهُ القَاضِي أَيَّدَهُ اللهُ:

عَنىٰ أبو عُبيدٍ رَحِمَهُ اللهُ: أنَّها لا تفخرُ بالرِّيِّ منَ الماءَ إلَّا وهو عزيزٌ.

والعجبُ منه! وما اضطرَّه إلىٰ هذا التَّأويلِ؟

وكأنَّه لا شرابَ إلَّا الماءُ، فأينَ أنواعُ اللَّبنِ، والخمرِ، والنَّبيذِ، والسَّويقِ(٣)، وسائرِ أشربةِ العربِ الَّتي كانوا يستحلُّونَها ويستعملونَها من:

---

(١) البيت من الطويل، وتمامه:

وتُسقي إذا ما شئْتَ غير مصرَّدٍ ** بزوراء في حافاتها المسكُ كارعُ

ينظر: «ديوانه» (ص: ٥٧).

(٢) ينظر: «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٣).

(٣) السويق: طعام معروف، وسَوِيقُ الكَرْم: الْخَمْرُ. ينظر: «لسان العرب» (سوق) (٧/ ٣٠٦).

صَرِيفٍ[1]، وضَرِيبٍ[2]، وصَرِيحٍ[3]، ورَحِيقٍ[4]، ونَبِيذٍ[5]، ومِزْرٍ[6]، وجِعَةٍ[7]، وبِتْعٍ[8]، وفَضِيخٍ[9]، وطِلَاءٍ[10]، وبَاذِقٍ[11]، وسَوِيقٍ؟

---

(١) الصَّريف: هو اللبن الذي ينصرفُ به عن الضرع حارًا ينظر: «الغريب المصنف» (٢/ ٤٧٠).

(٢) إذا صب بعض اللبن علىٰ بعض فهو الضريب. ينظر: «الغريب المصنف» (٢/ ٤٧١)، و« تهذيب اللغة » (ض ر ب) (١٢/ ١٦).

(٣) إذا سكنَتْ رغوة اللبن فهو الصَّريح. ينظر: « الغريب المصنف » (٢/ ٤٧١).

(٤) الرحيق: صفوة الخمر. ينظر: «الصحاح» (رحق) (٤/ ١٤٨٠)، و«مقاييس اللغة» (رحق) (٢/ ٤٩٧).

(٥) نبذت الشَّيْء أنبذه نبذا إِذا أَلقيته من يدك. وَبِه سمي النَّبِيذ لأَن التَّمْر كَانَ يلقىٰ فِي الْجَرّ وَفِي غَيره. ينظر: «جمهرة اللغة» (١/ ٣٠٦)، و«مجمل اللغة »لابن فارس (ص: ٨٥١).

(٦) المزر: نبيذ الذرة. ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ١٧٦)، و«تهذيب اللغة» (١٣/ ١٤٤)، و«مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٨٣٠)، و«النهاية» (٤/ ٣٢٤).

(٧) الجعة: نبيذ الشعير. ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ١٧٦)، و«تهذيب اللغة» (٣/ ٣٥)، و«الصحاح» (مزر) (٢/ ٨١٦).

(٨) البِتْعُ والبِتَعُ معـًا: نبيذ يتّخذ من العسل كأنّه الخَمْرُ صلابةً. ينظر: العين (٢/ ٨٠)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٢٥٤)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٧٧).

(٩) الفضيخ: وهو عصير العنب. وهو أيضًا شراب يتخذ من بُسرٍ مفضوخ وحده من غير أن تمسه النار، وهو المشدوخ. ينظر: «لسان العرب» (١١/ ١٩١)، و«تاج العروس» (فضخ) (٧/ ٣٢١).

(١٠) الطلاء: ما طبخ من عصير العنب حتَّىٰ ذهب ثلثاه. وبعض العرب يسمِّي الخمر الطِلاء ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ١٧٧)، و«الصحاح» (٦/ ٢٤١٤)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٣٢٠).

(١١) قال أبو عبيد: الباذِق والباذَق: كلمة فارسية عربت فلم نعرفها؛ قال ابن الأثير: وهو تعريب باذه، وهو اسم الخمر بالفارسية، ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ١٧٨)، « لسان العرب» (بذق) (٢/ ٤٥).

بل كانوا يَذُمُّون بشربِ الماءِ، ويهجُونَ به، / كما قال بعضُ الهُذَلِيِّين[1]: [ت٤٨/ أ]

وَمَـــنْ تَقْلِـــلْ حَلُوبَتُـــه ويَنْكُـــلْ ** عَـــنِ الأَعـــداءِ، يَغْبُقْـــهُ القَـــراحُ

/ أي: مَنْ قَلَّ مالُه وجبُنَ عن الغاراتِ ولم يُصبْ الغنائمَ[2]، رجعَ شرابُه [ع٤٨/ ب] الماءَ القراحَ، لإعوازِهِ اللبنَ، وقال الآخرُ[3]: / [ل٢٦/ ب]

أُقَسِّمُ جِسْمي في جسومٍ كثيـرةٍ ** وأَحْسُو قَـرَاحَ المَـاءِ والمَـاءُ بَـارِدُ

أي: أُوثِرُ أضيافي وجِيرَتي بمطعومِي ومشروبِي، وأقنعُ بشظفِ العيشِ وشربِ الماءِ القَراحِ الباردِ.

بل الَّذي أرادَتْ اللبنَ وشبهَهُ، واللهُ أعلمُ.

وكانَ عُمْدَةُ أغذيةِ العربِ علىٰ اللبنِ، وهو القائمُ مقامَ طعامِها وشرابِها، وفي الحديثِ: «**لَيْسَ شَيءٌ يَقُومُ مَقَامَ الطَّعَامِ والشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ**»[4].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمالك بن الحارث الهذلي. ينظر: «الحيوان» للجاحظ (٥/ ٥٩٥)، و«الشعر والشعراء» (٢/ ٦٥٤)، و«ديوان الهذليين» (٣/ ٨٢).

(٢) في (ع)، (ك): «المغانم».

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد، ينظر: «ديوانه» (ص:٢٩)، و«ديوان الحماسة» (ص: ١٨٣)، و«عيون الأخبار» (٣/ ٢٨٧)، و«الكامل» (١/ ٥٢).

(٤) **إسناده ضعيف؛**

أخرجه عبد الرزاق (٨٦٧٦)، والطيالسي (٢٨٤٦)، والحميدي (٤٨٨)، وإسحاق بن راهويه (٢٠٣٥)، وأحمد (١٩٧٨، ١٩٧٩، ٢٥٦٩)- ومن طريقه المزي في «التهذيب» (٢١/ ٢٩٧)- وأبو داود (٣٧٣٠)، والترمذي في «الجامع» (٣٤٥٥)، وفي «الشمائل» (٢٠٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٠٤٥، ١٠٠٤٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٧٤)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (٦٤٦)، والبيهقي في الشعب (٥٥٥٦، ٥٦٤١)، والمقدسي في «الترغيب في أحاديث الدعاء» (١٠٩)، من طريق =

=

علي بن زيد بن جدعان، عن عمر بن حرملة- وقيل: ابن أبي حرملة-، عن ابن عباس قال: دَخَلْتُ أَنَا وخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَىٰ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَقَالَتْ: أَلا نُطْعِمُكُمْ مِنْ هَدِيَّةٍ أَهْدَتْهَا لَنَا أُمُّ عُفَيْقٍ؟ قال: فَجِيءَ بِضَبَّيْنِ مَشْوِيَّيْنِ، فَتبَزَّقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: كَأَنَّكَ تَقْذَرُهُ؟ قال: «**أَجَلْ**»، قَالَتْ: أَلا أُسْقِيكُمْ مِنْ لَبَنٍ أَهْدَتْهُ لَنَا؟ فَقال: بَلَىٰ، قال: فَجِيءَ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا عن يَمِينِهِ، وَخَالِدٌ عن شِمَالِهِ، فَقَالَ لِي: «**الشَّرْبَةُ لَكَ وَإِنْ شِئْتَ آثَرْتَ بِهَا خَالِدًا**» فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ لِأُوثِرَ بِسُؤْرِكَ عَلَيَّ أَحَدًا، فَقال: «**مَنْ أَطْعَمَهُ اللهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فيهِ، وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَمَنْ سَقَاهُ اللهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُجْزِئُ مَكَانَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ غَيْرَ اللَّبَنِ**» لفظ أحمد.

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَىٰ بَعْضُهُمْ هَذَا الحَدِيثَ عن عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، فَقَال: عن عُمَرَ بْنِ حَرْمَلَةَ، وقَالَ بَعْضُهُمْ: عَمْرُو بْنُ حَرْمَلَةَ، وَلَا يَصِحُّ. اهـ

قلت: **إسناده ضعيف؛ علي بن زيد**: ضعيف، **وعمر بن حرملة**: مجهول؛ ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ١٤٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٢٠)، وابن حبان في «الثقات» (٥/ ١٤٩)، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: لا أعرفه إلا في هذا الحديث. اهـ

وقال الذهبي في «الميزان» (٦٠٧٢٦): لا يُدرىٰ من هو. اهـ

وأخرجه ابن ماجه (٣٣٢٢) حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش قال: حدثنا ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أطعمه الله طعاما، فليقل اللهم بارك لنا فيه، وارزقنا خيرا منه، ومن سقاه الله لبنا، فليقل اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإني لا أعلم ما يجزئ من الطعام والشراب، إلا اللبن**».

وأخرجه تمام في «الفوائد» (١٣١٠)، وابن مردويه في «جزء فيه أحاديث ابن حيان» (٩٩)، من طريق عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس بقصة خالد بن الوليد والضب، ولم يذكر اللبن.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي، عن حديث؛ رواه هشام بن عمارة بأخرة، عن إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن

=

=

النبي ﷺ: في الضب، وقصة خالد بن الوليد.

قال أبي: هذا خطأ، إنما هو الزهري، عن أبي أمامة بن سهيل بن حنيف، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: وفي حديث إسماعيل، عن ابن جريج كلام، قال: فأتي النبي ﷺ بإناء، فشرب، وعن يمينه ابن عباس، وعن يساره خالد بن الوليد، فقال النبي ﷺ لابن عباس: أتأذن لي أن أسقي خالدا؟ فقال ابن عباس: ما أحب أن أؤثر بسؤر النبي ﷺ علىٰ نفسي فتناول ابن عباس، فشربه.

قال أبي: ليس هذا من حديث عبيد الله بن عبد الله، ولا من حديث أبي أمامة بن سهل، وإنما هو من حديث الزهري، عن أنس.

قال أبو محمد ابن أبي حاتم: وفي هذا الحديث بعض هذا الكلام، فقال النبي ﷺ: من أطعمه الله طعاما، فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وارزقنا خيرا منه، ومن سقاه الله لبنا، فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه فإني لا أعلم يجزئ من الطعام، والشراب إلا اللبن.

قال أبي: ليس هذا من حديث الزهري، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن عمر بن حرملة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

قال أبي: وأخاف أن يكون قد أُدخل علىٰ هشام بن عمار، لأنه لما كبر تغير. اهـ «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١٤٨٢).

وقال ابن أبي حاتم أيضًا: وسألت أبي عن حديث؛ رواه إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: دخلت علىٰ خالتي ميمونة، وخالد بن الوليد، فقالت ميمونة: يا رسول الله، ألا أطعمك مما أهدت إلي أختي من البادية؟ فقربت ضبين مشويين علىٰ خبز، فقال النبي ﷺ: كلوا، فإنه ليس من طعام قومي، أجدني أعافه فأكل منه ابن عباس، وخالد بن الوليد، وقالت ميمونة: لا آكل من طعام لم يأكل منه رسول الله ﷺ فأتي بإناء، فشرب، وعن يمينه ابن عباس، وعن يساره خالد بن الوليد، فقال النبي ﷺ لابن عباس: أتأذن لي أن أسقي خالدا؟ فقال ابن عباس: ما أحب أن أؤثر بسؤر رسول الله ﷺ علىٰ نفسي أحدا فناوله، فشرب، وشرب خالد.

=

[ب٤٠/ب] وفي حديثِ بدرٍ قال: «مَا رَأَيْتُ كَاليَوْمِ، أَمَا لَكُمْ رَغْبَةٌ / فِي اللَّبَنِ؟»[(١)].

=

فقال النبي ﷺ: من أطعمه الله طعاما، فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وارزقنا خيرا منه، ومن سقاه الله لبنا، فليقل: اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه، فإني لا أعلم شيئا يجزئ من الطعام، والشراب إلا اللبن.

قال أبي رَحِمَهُ اللهُ: هذا خطأ من وجوه، وقد كتبت خطأه في ظهر. اهـ «علل الحديث» لابن أبي حاتم (١٥١٧).

قلت: أصل قصة الضب، وخالد بن الوليد في الصحيحين؛

فأخرجه البخاري (٢٥٧٥، ٥٣٨٩، ٥٤٠٢، ٧٣٥٨)، ومسلم (١٩٤٧/ ٤٦) من طريق سعيد بن جبير..

وأخرجه مسلم (١٩٤٥/ ٤٣)، من طريق الزهري، عن أبي أمامة سهل بن حنيف..

وأخرجه مسلم (١٩٤٨/ ٤٧)، من طريق يزيد بن الأصم..

ثلاثتهم (سعيد بن جبير، وأبو أمامة، ويزيد) عن ابن عباس به بسياقات مختلفة.

(١) **إسناده حسن إن شاء الله، وهو من كلام أمية بن خلف لما أُسِر في بدر؛**

أخرجه ابن إسحاق في «السيرة»- كما في «الروض الأنف» (٥/ ٩٣)، و«عيون الأثر لابن سيد الناس» (١/ ٣٠١)، والبداية والنهاية لابن كثير «٥/ ١٣٣»- ومن طريقه: البرتي في «مسند عبد الرحمن بن عوف» (٢٩)، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٤٥٢)، وفي «تهذيب الآثار» (١٠٢٠)، والبيهقي في «الدلائل» (٣/ ٩١)، قال: حدثني يحيىٰ بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: وحدثني أيضًا عبد الله بن أبي بكر، وغيرهما، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: كَانَ أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ لِي صَدِيقًا بِمَكَّةَ- وَكَانَ اسْمِي عَبْدَ عَمْرٍو، فَسُمِّيتُ حِينَ أَسْلَمْتُ: عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَنَحْنُ بِمَكَّةَ- قال: فَكَانَ يَلْقَانِي وَنَحْنُ بِمَكَّةَ، فَيَقُولُ: يَا عَبْدَ عَمْرٍو، أَرَغِبْتَ عَنِ اسْمٍ سَمَّاكَهُ أَبُوكَ؟ فَأَقُولُ نَعَمْ، فَيَقُولُ: فَإِنِّي لا أَعْرِفُ الرَّحْمَنَ، فَاجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ شَيْئًا أَدْعُوكَ بِهِ، أَمَّا أَنْتَ فَلَا تُجِيبُنِي بِاسْمِكَ الأَوَّلِ، وَأَمَّا أَنَا فَلَا أَدْعُوكَ بِمَا لَا أَعْرِفُ قال: فَكَانَ إِذَا دَعَانِي: يَا عَبْدَ عَمْرٍو، لَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: اجْعَلْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا شِئْتَ، قال: فَأَنْتَ عَبْدُ الإِلَهِ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَكُنْتُ إِذَا مَرَرْتُ بِهِ قال: يَا عَبْدَ الإِلَهِ، فَأُجِيبُهُ، فَأَتَحَدَّثُ مَعَهُ، حَتَّىٰ إِذَا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، مَرَرْتُ بِهِ

=

أي في الغذاءِ، فيكونُ منْ ذلك بأيدِيكُمْ إِبِلٌ ذات لبنٍ، أو مالٌ يُتوصَّلُ به إلىٰ اللبنِ، ففيه كانَ غالبًا رغدُ عيشِهِم، وطيبُ مطعمِهِم، فهذا معنىٰ قولِها- واللهُ أعلمُ- إذْ لم يُذكرْ في أكثرِ الأحاديث سِوَىٰ المشروبِ.

وقد يكونُ قولُها: «أَشَرَبُ» كنايةً عن الشُّربِ والأكلِ لِصُحبةِ أحدِهما الآخر، وقد استعملتْ العربُ أحدَهما مكانَ صاحبِه، قال الشَّاعرُ[1]:

*** شَرَّابُ ألبَانٍ وتَمْرٍ وأقِطْ ***

ولا يَحتاجُ إلىٰ هذا إنْ ثَبَتَتِ[2] الزِّيادةُ المذكورةُ في الأكلِ منْ قولِها: «وَآكُلُ فَأَتَمَنَّحُ».

=

وَهُوَ وَاقِفٌ مَعَ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ أُمَيَّةَ، آخِذا بِيَدِهِ، وَمَعِي أَدْرَاعٌ قَدِ اسْتَلَبْتُهَا، فَأَنَا أَحْمِلُهَا فَلَمَّا رَآنِي قال: يَا عَبْدَ عَمْرٍو! فَلَمْ اجبه، فقال: يَا عَبْدَ الإِلَهِ، قُلْتُ: نَعَمْ، قال: هَلْ لَكَ فِي، فَأَنَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ هَذِهِ الأَدْرَاعِ الَّتِي مَعَكَ؟ قال: قُلْتُ: نَعَمْ، هَلُمَّ إِذًا قال: فَطَرَحْتُ الأَدْرَاعَ مِنْ يَدِي وَأَخَذْتُ بِيَدِهِ وَيَدِ ابْنِهِ عَلِيٍّ، وَهُوَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ! أَمَا لَكُمْ حَاجَةٌ فِي اللَّبَنِ! قال: ثُمَّ خَرَجْتُ أَمْشِي بِهِمَا.

ووقع عند البرتي:... قال: حدثنا عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: حدثنيه **عبد الرحمن بن أبي بكر**، وغيره، عن عبد الرحمن بن عوف..

ووقع عند البيهقي:... وحدثني صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قالا...

(١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في «المحكم» (٧/ ١٨٣)، و«المقتضب» (٢/ ٥١)، و«الإنصاف» (٢/ ٥٠٢)، و«الكامل» (١/ ٢٦٤، ٢٩١).

(٢) في (ل): «نثبت».

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا فِي أُمِّ أَبِي زَرْعٍ:

[ت٤٨/ ب] «عُكُومُهَا رَدَاحٌ»، قال أبُو عُبيدٍ[1] وغيرُ واحدٍ/ منَ الأئمَّةِ: العُكومُ: الأحمَالُ والأعدَالُ/ والهَيْئاتُ[2] الَّتي تجمعُ الأطعمةَ والمتاعَ، وأحدُها عِكْمٌ. [ع٤٩/ أ]

والرَّدَاحُ[3]: العِظَامُ[4] الكثيرةُ الحشوِ.

قال الهرويُّ[5]: الثَّقِيلةُ، ومنه قيلَ للكتِيبةِ الواسعةِ: رَدَاحٌ، إذا كانت ثقيلةَ السَّيرِ لِكثرةِ من فيها، ويقالُ للمرأةِ: رَدَاحٌ، إذا كانتْ عظيمةَ الأكفالِ، ثقيلةَ الأوْرَاكِ، وجَفْنَةٌ رداحٌ: عظيمةٌ،/ وجَملٌ رَدَاحٌ: عظيمٌ[6]. [ك٢٨/ أ]

وقال ابنُ حبيبٍ -فيما قرأتُه مضبوطًا في كتابِه ولمْ أرْوِهِ سماعًا-: إنَّما هو «دِرَاحٌ»، أي: مِلَاءٌ، كذا سمعتُ ابنَ أبي أُويسٍ[7] يقولُ: وليسَ كما قال شارحُ العِراقيين: الرَّداحُ غيرُ هذا.

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ما قالَه أبُو عبيدٍ وغيرُه صحيحٌ معروفٌ، ومعناه ظاهرٌ، ولا أدري لِم أنكرَهُ ابنُ حبيبٍ، وهو بنفسِه معنىٰ ما فسَّرهُ هو به مع مساعدةِ سائرِ الرُّواةِ لِما قالَهُ

---

(١) «غريب الحديث» (٣/ ٣٠٤)، و«تهذيب اللغة» (١/ ٢١٢).

(٢) في المطبوع: «والهنات».

(٣) «غريب الحديث» (٣/ ٣٠٤).

(٤) في المطبوع: «الطعام».

(٥) «الغريبين» (ردح) (٢/ ٧٦٣).

(٦) «جمهرة اللغة» (ردح) (١/ ٥٠٢)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ٣٢٠)، و«الصحاح» (ردح) (١/ ٣٦٥).

(٧) بل رواية ابن أبي أويس: «رداح» كما أخرجه ابن ديزيل (ص: ٦٢).

أبُو عبيدٍ؛ فإنَّ روايتَهم كلهم: «رَدَاحٌ»، لا كما قالَهُ ابنُ حبيبٍ عن ابنِ أبي أُويسٍ: «دِرَاح»، لم يذكرْها غيرُه ولا شرحَها سواه، ولا سمِعناها مِنْ شيخٍ، / [ب٤١/أ] ولا وَجدتُ هذه اللفظةَ في جماهيرِ اللغةِ، وصحاحِ العربيَّةِ، إلَّا أنْ تكونَ مِنْ قولِهم: رجل دِرْحايةٌ، أي ضخمٌ، حكىٰ ذلك ابنُ دُريدٍ[1] قال: وهو من الدَّرْح وهو فِعْلٌ مُمَاتٌ، وأنشد[2]:

*** عَكَوَّكٌ إذا مَشَىٰ دِرْحَايَة ***

وفي كتاب «العين»[3]: الدِّرْحايَةُ: القصيرُ.

وقال يعقوبُ[4]: الدِّرحَاية: القصيرُ الكثيرُ / اللَّحمِ. [ع٤٩/ب]

إلَّا أنْ يكونَ قد وُهِمَ عليه، وإنَّما أرادَ: / «رِدَاح» بكسر الرَّاء، وأنكرَ [ت٤٩/أ] فتْحَها فقط، فلقولِه وجهٌ، ويكونُ: / «رِدَاحٌ» هاهنا بمعنىٰ ما قال أبُو عُبيدٍ، لكنَّه [ل٢٧/أ] جمعُ: رَادِحٍ، كقائم وقِيام.

ومنه الحديث: «إنَّ مِنْ وَرَائِكُم فِتَنًا رَادِحَةً»[5]، وكذَا وجدتُهُ مضبوطًا عند بعضِ رُواةِ هذا الحديثِ بكسرِ الرَّاءِ.

---

(١) «جمهرة اللغة» (درح) (١/ ٥٠١).

(٢) البيت من الرجز غير منسوب في «الجمهرة» (١/ ٥٠١)، و«تهذيب اللغة» (١/ ٥٤).

(٣) لم أقف عليه في «العين» للخليل، وينظر: «الجيم» (١/ ٢٥٨)، و«المذكر والمؤنث» (١/ ١٩٨)، و«الصحاح» (١/ ٣٦١)، و«مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٣٢٥).

(٤) «إصلاح المنطق» (ص: ٢٨٧).

(٥) لم أقف عليه، ونسب إلىٰ علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بلفظ: «مردحة» ينظر: «تهذيب اللغة» (٤/ ٢٣٨)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ٣٨٨)، و«النهاية» (٢/ ٢١٣).

عَرَبِيَّتُهُ:

قولُها: «عُكُومُهَا رَدَاحٌ»، اعْلَمْ أنَّ وجهَ إعرابِ «رَدَاحٌ»: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدإٍ مُضمرٍ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ خبرًا للعُكومِ؛ لأنَّ العُكومَ جمعٌ واحدُها: عِكْمٌ، والرَّداحُ واحِدٌ جمعُه: رُدُحٌ، ومنه حديثُ عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في وصفِهِ الفتنَ: «مُتَمَاحِلَةٌ رُدُحٌ»[1]، أي طوِيلةٌ عظيمةٌ.

---

(١) إسناده ضعيف؛

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٢٧)، والمزي في «التهذيب» (٢٢/ ٣٣٥)، من طريق عمران بن ظبيان، عن حكيم بن سعد، قال سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: «لَا تَكُونُوا عُجُلًا مَذَايِيعَ بُذُرًا، فَإِنْ مِنْ وَرَائِكُمْ بَلَاءً مُبَرِّحًا مُمْلِحًا، وَأُمُورًا مُتَمَاحِلَةً رُدُحًا».

قلت: عمران بن ظبيان: قال البخاري: فيه نظر، ومشاه غيره، فقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكره العقيلي، وابن عدي في الضعفاء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم أعاده في «المجروحين»، وقال: فحش خطأه حتىٰ بطل الاحتجاج به.

وأخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (٥/ ١٦٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣)، والدينوري في «المجالسة» (٩٠٣)، من طريق أبي حيان التيمي، عن يزيد بن حيان، عن كُدَيْرٍ الضَّبِّيِّ، عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: «إِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أُمُورًا مُتَمَاحِلَةٌ رُدُحًا، وَبَلَاءً مُكْلِحًا مُبْلِحًا».

قلت: كدير الضبي، قال البخاري: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق، وقيل له: إن محمد بن إسماعيل البخاري أدخله في كتاب «الضعفاء» فقال: يحول من هناك. اهـ وقال ابن حبان: شيخ يروي المراسيل، روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي، منكر الرواية علىٰ أن المراسيل لا تقوم عند بابها الحجة، وهي وما لم يرو سيان، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد به كدير من غير المراسيل إن وجد ذلك.اهـ وقَالَ السعدي: كدير زائغ. اهـ

«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/ ١٧٤)، و«المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٢١) و«الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٢٢).

وقال الشَّاعرُ[(١)]:

إِلَىٰ رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَىٰ[(٢)] عَلَيهَا[(٣)] ** لُبَابُ الْبُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ

فلا يصحُّ أنْ يكونَ: «رَدَاحٌ» خبرًا للعُكُومِ؛ لأنَّه لا يُخبَرُ عن الجمعِ بالواحدِ إلَّا علىٰ حدٍّ من المَجازِ، وإلَّا أحرفًا مسموعةً، مثلَ قولِهم: دِرْعٌ دِلاصٌ[(٤)]، وأَدْرُعٌ دِلاصٌ، وقد قيلَ: دُلُصٌ. وامرأةٌ هِجَانٌ[(٥)]، ونِسْوَةٌ هِجَانٌ، وقد قيلَ: هَجَائِنُ. وشِمالٌ للواحدِ والجمعِ، وفُلْكٌ للواحدِ والجمعِ في أحرفٍ قليلةٍ.

وقيلَ: منه قولُهم: رَجُلٌ سَلَمٌ، وخَصْمٌ، وعَدُوٌّ، وقومٌ سَلَمٌ، وخَصْمٌ، وعَدُوٌّ، في أحرفٍ سُمِعتْ.

وقد اختلفَ / أهلُ العربيَّةِ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة:٢٥٧]. [ب٤١/ب] / فقالَ بعضُهم: هو واحدٌ، / وذهب المُبرِّدُ[(٦)] إلىٰ أنَّه جمعٌ، وقرأَ الحسنُ: [ك٢٨/ب] [ع٥٠/أ] ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ الطواغيت﴾.

قال سِيبَوَيْه[(٧)]: هو اسمٌ واحدٌ / مؤنثٌ يقعُ للجمعِ كهيئتِهِ للواحدِ، وقال [ت٤٩/ب] الفارِسِيُّ[(٨)]: هو مصدرٌ كالرَّغبُوت والرَّهبُوت، كما قال:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت، «ديوانه» (ص:٦٣).

(٢) الشيزىٰ: خشب أسود تتخذ منه قصاع. «مختار الصحاح» (شيز) (ص: ١٧١).

(٣) في الديوان: «ملاء»، وذكره الجاحظ بمثل رواية المؤلف، ينظر: «البيان والتبيين» (١/ ١٨)، و«البخلاء» (ص: ٢٩٢).

(٤) الدلاص: الأملس. «لسان العرب» (دلص) (٥/ ٢٨٧).

(٥) امرأة هجان: كريمة. «لسان العرب» (هجن) (١٥/ ٣٠).

(٦) «المقتضب» (٢/ ٢٠٥).

(٧) «الكتاب» (٣/ ٢٤٠).

(٨) ينظر: «المخصص» لابن سيده (٥/ ١٥٠).

.... ** فهُـمْ رِضًـا وهُـمُ عَـدْلُ[١]

وأمَّا رأسُ هذا العلمِ ومُقتدَىٰ القومِ الخليلُ بنُ أحمد[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ فلهُ في هذِه الكلماتِ مذهبٌ، فعندَه أنَّ هِجانًا واحدٌ معَ الواحدِ، جمعٌ معَ الجمعِ، وأنَّه عنده في الجميعِ بمنزِلةِ: ظِرَافٌ.

قال الفَارِسِيُّ[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: كأنَّهم كسَّرُوا فِعالًا علىٰ فِعالٍ، كما كسَّروا فُعْلًا علىٰ فُعْلٍ، في قولِهم: فُلْكٌ للواحِدِ والجمعِ، قال: فالحركة الَّتي في: «هِجَان» للجمعِ ليستْ الَّتي في المفردِ.

فإنْ ألحقْنَا هذا بما ذكرنَاهُ وأدخلنَاهُ في بابِهِ علىٰ اختلافِ مذاهِبِهم، توجَّهَ؛ لكونِه مسمُوعًا في هذا الحديثِ.

أو تَجْعَلُ: «رَدَاحًا» مصدرًا، كالذِّهابِ والثَّباتِ والطَّلاقِ والكمالِ، فيكونُ خبرًا للعُكُومِ، كما قالُوا: قومٌ عَدْلٌ، ورِضًا، علىٰ قولِ بعضِهم: إنَّها مصادرُ.

أو يكونُ علىٰ طريقِ النِّسبةِ والإضافةِ، أي: عُكومُها ذاتُ رَدَاحٍ، كما قال الخليلُ[٤] رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ في قولِه تعالىٰ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾ [المزمل: ١٨] أي: ذاتُ انْفِطارٍ.

---

(١) جزء من عجز بيت من بحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمىٰ، وتمامه:

متَىٰ يَشتجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَواتُهمْ ** همُ بيننا فَهُمْ رضًا وهُمُ عَدلُ

ينظر: «شرح ديوان زهير» لثعلب (ص: ١٠٧).

(٢) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٣٩).

(٣) «التعليقة علىٰ كتاب سيبويه» للفارسي (٤/ ١١٢).

(٤) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٣٧٦)، و«التعليقة علىٰ كتاب سيبويه» للفارسي (١/ ٢٤٧).

أو تكونُ أرادتْ بعُكُومِها: الكَفَلُ، فقالَتْ: «رَدَاحٌ» وردَّته على الكَفَلِ الَّذي كنَّتْ عنه بالعُكومِ لِعظَمِهِ، فكان «رَدَاحٌ» خبرًا له حملًا على المعنى إذا كان واحدًا، كما قال[1]:

.... ** ثـلاثُ شُـخُوصٍ كاعِبَـانِ ومُعْـصِرُ

فأتتْ[2] حملًا على / المعنى إذْ كنَّ نساءً، وإلَّا فوجهُهُ: / أنْ يكونَ [ع٥٠/ب] [ل٢٧/ب] «رَدَاحٌ» خبرَ مبتدإٍ مُضمرٍ دلَّ عليه ما قبله، / وتقديرُ ذلك: عُكومُها كلُّها رَدَاحٌ، [ب٤٢/أ] أو عُكُومُها كلُّ عُكمٍ منه رَدَاحٌ كما قال علقمةُ[3]:

.... ** جُـدُورُها[4] مِـنْ أَتِـيِّ المَـاءِ مَطْمُـومُ

/ على روايةِ من رواهُ بالجيمِ، أي: جُدُورُها كلُّ جدرٍ مِنها أوكلّها [ت٥٠/أ] مطمومٌ، أي: مملوءٌ، والجدورُ جمعُ جدرٍ، وهي حَواجِزُ الشَّرَبَّاتِ الَّتي تحبسُ الماءَ في أصولِ النَّخلِ.

وأنشدَ بعضُ النُّحاةِ عليه قولَ الأسودِ بنِ يَعفُرَ؛ يصفُ جَفنةً:

---

(١) عجز البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل، وتمامه:

فكان مجني دون من كنتُ أتقي ** ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ ومعصرُ

«ديوانه» (ص: ١٢٧) ط دار الكتاب العربي.

(٢) في (ع): «فأنَّثَ».

(٣) عجز البيت لعلقمة الفحل، وهو من البسيط، وتمامه:

تسقِي مذانب قدْ طارتْ عصيفتُها ** حدورها منْ أتيِّ الماءِ مطمومُ

«شرح ديوان علقمة» للشنتمري(ص: ٣٥).

(٤) في «الديوان»: «**حدورها**» بالحاء، ورواه ابن سيده في «المحكم» (٧/ ٣١١) بالجيم.

.... ** تَـرىٰ جوانِبَهـا بالـشَّحْمِ مَفْتُوقـا[(١)]

أي: تَرىٰ كلَّ جانبٍ منها مَفتوقًا، ولمْ تُقَبِّحْ هذِه المجازاتُ كلامَها[(٢)]؛ لأجلِ الازدواجِ والتَّسجيعِ، علىٰ حدِّ كلامِ العربِ ومذهَبِهِم في الإتباعِ لمناسبةِ الكلماتِ ومقابلةِ المقاطعِ.

وقولُها: «فَيَاحٌ»، الفياحُ والفَساحُ بمعنىٰ واحدٍ، أي: بيتُها واسعٌ، يقالُ: بيتٌ فَسيحٌ وفَساحٌ، ودارٌ فيحاءُ، أي متَّسِعةٌ، وبيتٌ أَفُيحُ، ومنه الحديثُ / في [ك٢٩/أ] شدَّةِ الحَرِّ: «إنَّهُ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ»[(٣)]، أي: مِنْ سِعَةِ حَرِّهَا وانْتِشارِهِ.

ومَنْ رَواهُ: «فَيَّاحٌ» فعلىٰ بابِ المبالغةِ.

مَعْنَاهُ:

وصفتْها بسعةِ المالِ وكثرةِ الخيرِ والآلاتِ، وسعةِ فناءِ البيتِ وكِبَرِهِ، وهذا لا يكونُ إلَّا مع الوجدِ، وقد يحتملُ أن يكونَ كنَّىٰ بالعُكومِ ورَدَاحتِها عنْ كَفَلِها وعِظَمِهِ، / كما قالوا: جاريةٌ رداحٌ، أي عظِيمةُ الكَفَلِ، وجعل لِلكَفَلِ[(٤)] [ع٥١/أ] عُكُومًا وهو جمعٌ؛ لعظمِهِ، كأنَّ كلَّ ناحيةٍ منه عُكْمٌ.

وكنَّىٰ بسعةِ البيتِ وفَسحةِ الفِناءِ عنْ كثرةِ خيرِهِ، ورغدِ عيشِهِ، والبِرِّ بنازلِهِ، كما كنَّوا بالرَّحْبِ عنْ ذلِك في قولِهم: مرحبًا، وقالُوا: فُلانٌ رَحْبُ المنزِلِ، ولا

---

(١) عجز البيت من البسيط، وتمامه:

وجفنة كنضيح البئر متأقة ** ترىٰ جوانبها بالشحم مفتوقا

«ديوان الأسود» (ص:٥٢).

(٢) في المطبوع: «في كلامها».

(٣) أخرجه البخاري (٥٣٦)، ومسلم (٦١٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) في المطبوع: «الكفل».

يُريدون سَعَةَ قَطْرِهِ، بل كثْرَةَ خيرِهِ، ووفُورَ بِرِّه، فيكونُ لكلِّ فقرةٍ من هذا الفصلِ معنيان.

ووقع في بعضِ رواياتِ / شيوخِنا في هذا الفصلِ: «أمُّ زَرْعٍ وَمَا أُمُّ [ب٤٢/ب] زَرْعٍ؟»[(١)]. فإنِ صحَّتْ هذِه الرِّوايةُ فإنَّها إنَّما وصفتْ نفسَها، وكذا حدَّثنا بها بعضُ ثقاتِ شيوخِنا عنْ أبي العبَّاسِ العُذْرِيِّ.

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا فِي ابْنِ أَبِي زَرْعٍ:

«كَمَسَلِّ الشَّطْبَةِ» قال أبو عُبيدٍ، والحربيُّ[(٢)]: وأصلُ الشَّطْبَةِ: ما شُطِبَ من جريدِ النَّخلِ، وهو سَعَفُهُ، وهو أن يُشقَّ منه قضبانٌ رقاقٌ تُنسجُ منها الحُصْرُ.

قال يعقوبُ: / الشَّطْبَةُ: الشَّقَّةُ[(٣)] مِنْ سَدَىٰ الحُصْرِ. [ت٥٠/ب]

وقال ابنُ الأعرابيِّ وأبو سعيدٍ النَّيسابورِيُّ[(٤)]: أرادَ بِمَسَلِّ الشَّطبةِ: سيفًا سُلَّ منْ غِمْدِهِ.

---

(١) أخرجه الشحامي في «حديث السراج» (١٢٥)، من طريق أبي بكر الجوزقي، أبنا أبو محمد الحسين بن الحسين بن منصور، حدثني أبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي، حدثني علي بن حجر السعدي، ثنا عيسىٰ بن يونس بإسناده.

(٢) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٣٠٦)، و«غريب الحديث» للحربي (شطب) (٣/ ١١٦١).

(٣) في المطبوع: «السقة».

(٤) ينظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص: ٥٢٢)، و«مشارق الأنوار » (٢/ ٢٥٠)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (الشين مع الطاء) (١/ ٥٣٩)، و«النهاية» (شطب) (٢/ ٤٧٣)، و«لسان العرب» (شطب) (٨/ ٧٧- ٧٨)، و«تاج العروس» (شطب) (٣/ ١٢٩).

وقال ابنُ حبيبٍ(١): الشَّطبةُ: العُوَيْدُ المحددُ كالمَسَلَّةِ.

[ل٢٨/أ] و«الجَفْرَةُ»: الأُنثىٰ مِنْ أولادِ / العنزِ، والذَّكرُ: جَفْرٌ وهو ابنُ أربعةِ أشهرٍ، كذا قال أبو عُبيدٍ وغيرُه(٢)، وجمعُه جِفَارٌ.

وقال ابنُ الأنبارِيِّ(٣): هوَ مِنْ ولدِ الضَّأنِ.

[ع٥١/ب] وكذا قال ابن دُرَيْدٍ(٤)، قال: / وهو الثني منها.

وفي كتابِ «العَيْنِ»(٥): الجفرُ من أولادِ الشِّياهِ، ما اسْتَجْفَرَ أي: صارَ لهُ بطنٌ.

قال الهروِيُّ(٦): الجَفْرُ: منْ أولادِ الغَنَمِ، فإذا أتىٰ علىٰ ولدِ الغنمِ أربعةُ أشهرٍ وفُصلَ عنْ أمِّهِ وأخذَ في الرَّعْيِ، قيلَ له: جَفْرٌ.

و«الفَيْقَةُ»: ما يجتمعُ في الضَّرعِ بين الحَلْبَتَينِ، والفُواقُ: ما بين الحلبتينِ(٧).

و«اليَعْرَةُ» العَناقُ، والذَّكرُ: اليَعْرُ(٨).

---

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٧٠).

(٢) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٣٠٦).

(٣) ينظر: «مطالع الأنوار» (الجيم مع الفاء) (٢/ ١٦٣)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٧٠)، و«تاج العروس» (جفر) (١٠/ ٤٤٨).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ٤٦٢).

(٥) «العين» (جفر) (٦/ ١١٠).

(٦) «الغريبين» (جفر) (١/ ٣٤٨).

(٧) ينظر: «تهذيب اللغة» (فوق) (٩/ ٢٥٢)، و«الصحاح» (فوق) (٤/ ١٥٤٦).

(٨) في (ت): «واليعر الذكر»، وينظر: «غريب الحديث» (باب الياء مع العين) لابن الجوزي (٢/ ٥١١)، و«لسان العرب» (يعر) (١٦/ ٣١٨)، و«تاج العروس» (يعر) (١٤/ ٤٧٥).

وقولُها: «ويَمِيسُ»: يَتبَخْتَرُ[١].

و«النَّثْرَةُ»: الدِّرْعُ، وهو ما لطفَ منها، كذا قال الهروِيُّ[٢]، وقال نحوه ابنُ الأنباريِّ، قال: هي القصِيرةُ.

وعند الخليلِ[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ: هي السَّلِسَلةُ المَلْبَسِ.

وقال الثَّعالبِيُّ، وثابتٌ[٤]: إنَّها الواسعةُ، ومثلُهُ: النَّثْلَةُ، والزَّغْفَة، والفَضْفَاضَةُ[٥].

مَعْنَاهُ:

وصفَتْهُ بأنَّه مُهفْهَفُ الخَلْقِ، ضَرْبُ[٦] اللحمِ، ليس ببطينٍ / ولا جَظٍّ [ك٢٩/ ب] جَعْظَرِيٍّ جَوَّاظٍ[٧]، وكنَّتْ عنْ ذلك / بأنَّ مضجعَهُ الَّذي ينامُ فيه في الضِّيقِ [ب٤٣/ أ] كمَسَلِّ شطبةٍ واحدةٍ إذا سُلَّتْ من الحصيرِ فبقِي مكانُها فارغًا بين أخواتِها، وهو مما يتمادَحُ به رجالُ العربِ، أو أنَّه مثلُ غِمْدِ السَّيفِ، وهو قريبٌ من الأوَّلِ.

---

(١) ينظر: «النهاية» (ميس) (٤/ ٣٨٠).

(٢) «الغريبين» (نثر) (٦/ ١٨٠٧).

(٣) «العين» (نثر) (٨/ ٢١٩).

(٤) «الدلائل في غريب الحديث» (٢/ ٧٠٩).

(٥) ينظر: «تهذيب اللغة» (باب الثاء واللام) (١٥/ ٦٦)، و«غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٢١٧)، و«الصحاح» (نثر) (٥/ ١٨٢٥)، و«المخصص» لابن سيده (٢/ ٤٤-٤٥).

(٦) تصحفت في مطبوعة أضواء السلف إلىٰ: «صرف».

(٧) الجَظُّ: الضَّخم. «النهاية» (جظ) (١/ ٢٧٤).
الجَعْظَرِيُّ: الفَظُّ الغلِيظ المُتكبّر. وَقِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَفِخ بِمَا لَيْس عِنْدَهُ وَفيهِ قِصَر. «النهاية» (جعظر) (١/ ٢٧٦).
الجَوَّاظ: الجَمُوع المَنُوع. وَقِيلَ الكَثيرُ اللَّحم المُخْتال في مِشْيَته. وَقِيلَ القَصِير البَطِين. «النهاية» (جوظ) (١/ ٣١٦).

قال أبو سعيدٍ(١): شَبَّهَتْهُ بِسَيْفٍ مَسْلُولٍ ذِي شُطَبٍ يَمانٍ، وَسُيُوفُ الْيَمَنِ كُلُّهَا ذَاتُ شُطَبٍ. قالَ ابنُ حبيبٍ: عنَتْ أَنَّه خفيفُ المُؤنةِ مُهَفْهَفٌ، وقد شبَّهتْ العربُ الرِّجالَ بالسُّيوفِ، فوجهُ تشبيهِهَا بذلك: / إما لخشونَةِ جانِبِها ومَضائِها، أو جمالِ رونقِها ولَأْلَائِها، أو كمالِ صورتِها في اعتدالِها واستوائِها، كما قال الشَّاعرُ(٢): [ع٥٢/أ]

يُشَبَّهُون سُيُوفًا في صَرائِمِهِمْ ** وطولِ أَنْضِيَةِ الأعناقِ والأُمَمِ(٣)

وقال آخر(٤):

.... ** كَأَنَّ جَبِينَهُ سَيْفٌ صَقِيلُ

وقال آخر(٥):

في فِتيةٍ كسُيوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ** أَنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَىٰ وَيَنْتَعِلُ

---

(١) ينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٧٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لليلىٰ الأخيلية ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٧)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١١٢٧).

(٣) كذا في جميع النسخ، وضبب عليها في (ع) وكتب علىٰ الحاشية: «اللمم» وصححه، وهو الموجود في «الصحاح» (٦/ ٢٥١٢)، و«لسان العرب» (١٤/ ٢٨٥)، و«تاج العروس» (٤٠/ ٩٩).

(٤) عجز لبيتٍ من الوافر، وهو لابن عنَمَة الضبي، وتمامه:

وخَرَّ عَلَىٰ الألاءةِ لم يوسد ** كَأَن جَبينه سيف صقيل

ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٠١)، و«الأصمعيات» (ص: ٣٧).

(٥) البيت من البسيط، وهو للأعشىٰ من معلقته، ويروىٰ:

.... ** أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

ينظر: «ديوانه» (ص: ١٣٣)، و«التمام في تفسير أشعار هذيل» (ص: ١٩٤)، و«البصائر والذخائر» (٨/ ٨٧).

/ وقال الأعشىٰ[(١)]: [ت٥١/أ]

وَيُصْبِحُ كَالسَّيفِ الصَّقِيلِ إِذَا غَدَا ** عَلَىٰ ظَهْرِ أَنْمَاطٍ لَهُ وَوَسَائِدَا

وقالَتْ الأعرابيةُ: «أُحِبُّهُ بَازِلَ عامٍ، كالمُهنَّدِ الصّمْصَامِ»[(٢)].

وكذلك أيضًا شَبَّهُوهُم بالرِّماحِ، كمَا قال[(٣)]:

هُمَا رُمْحَانِ خَطِّيَّانِ كَانَا ** مِنَ السُّمْرِ المُثَقَّفَةِ الصِّعَادِ

وقال الآخر[(٤)]:

.... ** مَصَالِيتُ أَمْثَالَ الرُّدَيْنِيَّةِ السُّمْرِ

ثم وصفتْهُ بقلَّة الأكلِ والشُّربِ، وهو مِمَّا يتمادحُ به أيضًا كما تقدَّمُ، ثمَّ وصفتْهُ بأنَّه صاحبُ حربٍ وشكةٍ وخيلاءٍ في موضعِ القتالِ.

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا فِي ابْنَتِهِ:

«صِفْرُ رِدَائِهَا»: الصِّفْرُ: الخَالِي الفارغُ[(٥)].

وقولُها: «غَيْظُ جَارَتِهَا»: أي: ضَرَّتِها، ويحتملُ أيضًا أنْ تكونَ الجارةُ

---

(١) البيت من الطويل، «ديوان الأعشىٰ» (ص: ١٣٣).

(٢) ينظر: «أمالي القالي» (١/ ١٦)، و«التذكرة الحمدونية» (٩/ ٢٤١).

(٣) البيت من الوافر، وهو لرجل من طيءٍ يرثي الرَّبيعَ وعمارةَ ابني زياد العَبْسِيَّيْن ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٠١) و«أمالي القالي» (٢/ ١).

(٤) عجز البيت لحذيفة بن غانم أخو بني عدي بن كعب بن لؤي؛ يبكي عبد المطلب بن هاشم بن عبد هاشم بن عبد مناف ويذكر فضله، وتمامه:

وَأَبْقَىٰ رِجَالًا سَادَةً غَيْرَ عُزَّلٍ ** مَصَالِيتُ أَمْثَالَ الرُّدَيْنِيَّةِ السُّمْرِ

ينظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ١٧٥)، و«الروض الأنف» (٢/ ١٩٣).

(٥) ينظر: «تصحيح الفصيح وشرحه» (ص: ٣٦٨)، و«المخصص» (٣/ ٣٠٥).

[ب٤٣/ب]بالسُّكنَىٰ؛ فالضَّرَّةُ إنَّما سُمِّيتْ جارةً لِمجاورتِها / ضرَّتَها، وتُسمَّىٰ الزَّوجةُ [ع٥٢/ب] جارةً- أيضًا- لمجاورتِها الزَّوجَ، / قال الشَّاعرُ(١):

أَيَـا جَارَتَـا بِيْنِـي فَإِنَّـكَ طَالِقَـةْ ** ....

و«عَقْرُ جَارَتِهَا» في روايةِ منْ رواه، وكذا أخرجهُ مسلمٌ في «صحيحِهِ»(٢) عنْ الحسنِ بنِ عليٍّ الحُلْوانِيِّ: أي: دَهَشُ جَارَتِهَا.

[ل٢٨/ب] قال صاحبُ / كتابِ «الجَمْهرةِ»(٣): عَقِرَ فَلَانٌ عَقَرًا: إذَا خَرِقَ مِنْ فَزَعٍ.

قال صاحبُ كتابِ «العَيْنِ»(٤): عَقِرَ الرَّجلُ: إذَا دَهِشَ، وقد قال أهلُ المعاني في قولِ الشَّاعرِ(٥):

.... وَتَنَفَّسَـتْ ** كَتَنَفُّسِ الظَّبْـيِ العَقِيـرِ

إنَّه الدَّهِشُ، وقد يكونُ أيضًا منَ العَقْرِ الَّذي هو القتلُ، منْ قولِهم: عَقِرَ

---

(١) صدرٌ لبيتٍ من الطويل، وهو للأعشىٰ، وتمامه:

أَيا جارَتا بيني فَإِنَّك طالِقَةْ ** كَذاكِ أُمورُ النّاسِ غادٍ وطارقَةْ

«ديوان الأعشىٰ» (ص: ١١٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٤٨).

(٣) «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٦٨).

(٤) في «العين» (٣/ ٣٩٨): «دَهِشَ الرّجلُ فهو دَهِشٌ»، وينظر: «مجمل اللغة» (ص:٦٢٢)، و«المحكم».

(٥) عجزٌ لبيتٍ من مجزوء الكامل، وهو للمنخل اليشكري، وتمامه:

ولَثِمْتُها فَتَنَفَّسَتْ ** كتنفُّس الظَّبْيِ العَقِير

ويروىٰ: «الظبي البهير»، و«الظَّبْيِ الْغَريرِ».

«ديوان الحماسة» (ص: ٥٣)، و«الأصمعيات» (ص: ٦٠)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٣٧٤).

الرَّجلُ إبِلَه، أي نحرَها، ومنه: كلبٌ عقورٌ، وفرسٌ عقيرٌ، وصيدٌ عقيرٌ، وأصلُهُ منْ عَقْرِ النَّخْلِ، وهو قطعُ رأسِهَا فتهلِكُ، ويكونُ هذا بمعنىٰ الرِّوايةِ الأخرىٰ: «حَيْنُ جَارَتِهَا»، وهي روايةُ شيخِنا القاضي التَّمِيمِيِّ / في بعضِ طرقِ النَّسائيِّ، [ك٣٠/ أ] وكذلك قيَّدَهُ بخطِّهِ على[1] أبي عليٍّ الحافظِ، فالحَيْنُ: الهلاكُ.

أو يكون من العَقْرِ الَّذي هو الجَرْحُ.

قال الخليلُ[2] رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: العَقْرُ كالجَرْحِ، ومنه قولُهم: سَرْجٌ مِعْقَرٌ، إذا كانَ يعقِرُ ظهرَ الدَّابَّةِ، أي يجرحُهُ، ومن معنىٰ ما تقدَّمَ في قولِهم: كلبٌ عقورٌ، أي يجرحُ، وصيدٌ عَقِيرٌ، أي مجروحٌ.

ومنْ رواهُ «عُبْرُ جَارَتِهَا» حكىٰ ذلك الهروِيُّ[3]، والأنبارِيُّ، وهي روايةُ الهيثمِ بنِ عدِيٍّ، فمِنَ العَبْرَةِ الَّتي هي البُكاءُ، أو العِبْرَةُ الَّتي هي الاعتبارُ.

أي أنَّ / ضَرَّتَهَا تبكِي حسدًا لِما تراهُ منها مِنْ خَلْقٍ أو / خُلُقٍ، أو تعتبرُ من ذلك. [ت٥١/ ب] [ع٥٣/ أ]

قال [ابنُ][4] الأنبارِيِّ[5]: معناه أنَّ ضَرَّتَها ترىٰ منها ما يُعْبِرُ عينَها، أي يُبكِيها، قال: وفيه معنىٰ / آخر: أنَّها تَرىٰ مِنْ عِفَّتِها ما تَعتبِرُ به. [ب٤٤/ أ]

ومن رواهُ: «غَيْرُ جَارَتِهَا»، وكذا رُوِّيناهُ في بعضِ الأحاديثِ المشهورةِ[6] عنْ أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ الفقيهِ منْ رِوايةِ أبي سلمةَ المِنْقَرِيِّ، فهو منَ الغَيْرَةِ.

---

(١) في (ب)، والمطبوع: «عن».

(٢) «العين» (١/ ١٤٩).

(٣) «الغريبين» (عبر) (٤/ ١٢٦٥).

(٤) ليس في (ت).

(٥) ينظر: «مطالع الأنوار» (٤/ ٣٦٨)، و«درة الضرع» (ص: ٦٠- ٦١).

(٦) في (ع): «المنثورة».

قال الخليلُ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ: غارَ الرَّجلُ غارةً[٢] وغَيْرًا[٣] فهو غَيْرانُ، فكأنَّ الهاءَ حُذفتْ وأُبدِلتْ مِنَ الألفِ ياءٌ.

وقد حكىٰ غيرُه: الغَيْرَةُ، والغَيْرُ، والغَارُ بمعنًىٰ. والغَيرُ أيضًا مصدرُ غَارَ أهلَهُ، أي: مَارَهُمْ، قالَهُ[٤] ابنُ دُريدٍ[٥].

ومن رَواه: «حَيْرُ» فمِنَ الحَيْرَةِ، وكذا وقعَ في كتابِ النَّسائِيِّ عند بعضِهم، وأرَاهُ هكذا عندَ ابنِ الأحمرِ القُرَشِيِّ.

قال صاحبُ «العَيْنِ»[٦]: حارَ بصَرُهُ يَحارُ حَيْرًا وحَيْرَةً، إذا نظرَ إلىٰ الشَّيءِ فعَشِيَ[٧] وتَحَيَّرَ، واسْتَحَارَ إذا لَمْ يهتَدِ لسبيلِهِ فهو حَيْرانُ. وهذه الألفاظُ كلُّها بمعنًىٰ متقاربٍ مِنَ الرِّوايةِ المشهورةِ، أعني: «غَيْظُ جَارَتِهَا».

ومَنْ رَواهُ: «حَبْرُ» بالباءِ- وكذا وجدْتُه في بعضِ الأصولِ ولم أروِهِ- فإنْ صحَّ فهو مِنْ معنىٰ قولِها قَبْلُ: «طَوْعُ أَبِيهَا وأُمِّهَا، وَحَبْرُ جَارَتِها»، أي: مَسَرَّةُ مُجاوِرَتِهَا، ولا تكونُ الجَارةُ هُنا الضَّرَّةُ، لكنْ المُجاورَةُ في المحلِّ والمنزلِ، فهي مسرورةٌ بما تراهُ مِنْ جمالِهَا وعِفَّتِها، أو بِمَا تُوَلِّيهَا منْ إحسانِهَا ونعمتِهَا.

---

(١) ينظر: «المخصص» (١/ ٣٥٩).

(٢) في (ب)، والمطبوع: «غيرة».

(٣) في (ب): «وغارا».

(٤) في (ب): «قال».

(٥) «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٨٣)، وينظر: «تصحيح الفصيح» (ص: ١٩٩)، و«تهذيب اللغة» (٨/ ١٦١)، و«الصحاح» (٢/ ٧٧٦)، و«مقاييس اللغة» (٤/ ٤٠٤).

(٦) «العين» (٣/ ٢٨٨).

(٧) في (ب): «فغشي»، وكذا في «العين».

والحَبْرَةُ[١]: السُّرُورُ، ومنه قولُ اللهِ تعالىٰ: ﴿فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم: ١٥]. / [ع٥٣/ب]

والحَبْرُ والحَبَارُ[٢]: الأَثَرُ، قالُوا: ومنه سُمِّي السُّرُورُ؛ لأنَّ أثرَهُ يظهرُ في وجهِ صاحِبِهِ.

مَعْنَاهُ:

وَصفَتْهَا بأنَّها مُمتلئةُ الجسمِ، كثيرةُ اللَّحمِ، وعبَّرتْ عنْ ذلك بامتلاءِ / [ل٢٩/أ] كسائِها، لأنَّها لا تمتلِئ إلَّا لِعِظَمِ جسمِها، وكمالِ شخصِها، وكثرةِ / لحمِها، [ب٤٤/ب] ونعمةِ جسمِها، وهذا مِمَّا يُمدحُ به النِّساءُ، ويُذْمَمْنَ بضدِّهِ؛ قال امرُؤ القَيْسِ[٣]: / [ك٣٠/ب]

وَبَيْتِ عَذَارَىٰ يَوْمَ دَجْنٍ وَلَجْتُهُ ** يَطُفْنَ بِجمَّاءِ المَرَافِقِ مِكْسَالِ
سِبَاطِ البَنَانِ وَالعَرَانِينِ وَالقَنَا ** لِطَافِ الخُصُورِ في تَمَامٍ وَإِكمَالِ

وقال غيرُهُ[٤]:

ومُخْمَلَةٍ بِاللَّحْمِ مِنْ دُونِ ثَوْبِهَا ** تَطُولُ الْقِصَارَ وَالطِّوَالُ تَطُولُهَا

---

(١) ينظر: «إصلاح المنطق» (ص: ١٨٣).
(٢) ينظر: «العين» (٣/ ٢١٨).
(٣) البيتان من الطويل «ديوانه» (ص: ١٣٨)، وظلّ الغمام. جماء المرافق: غائبة العظام لسمنها. وسباط البنان: طوال الأصابع. والعرانين: الأنوف. والقنا: الخلق.
(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن عجلان النهدي، والمخملة: المنسوجة، يُريد: أَن أعضاءها تَسَاوَت فِي ركُوب اللَّحْم إِيَّاهَا، وَظُهُور السّمن بهَا مَكَان اللَّحْم جعل لَهَا خملًا، وَمعنىٰ من دون ثوبها: إِنَّهَا ملْء درعها وَالْمعْنَىٰ: أَنَّهَا سَمِينَة ممتلئة اللَّحْم تَحت ثوبها، ربعَة لَا بالطويلة وَلَا بالقصيرة. ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٣١)، و«شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ٨٠)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٢٢٣).

[ت٥٢/ أ] وقال الحِرْمَازِيُّ / في ضِدِّهِ[(١)]:

لا يُعجِبُ المرءَ منها حين يجعلُها ** من دون أثوابِها عَرضٌ ولا طولُ

كأنَّها مِشجَبٌ سُكَّتْ مآشرُه ** أو طائرٌ من طُيورِ الماءِ مَهزولُ

وقال الآخرُ[(٢)]:

في كُلِّ عُضوٍ لَها قرْنٌ تَصُكُّ بهِ ** جَنْبَ الضَّجيعِ فيُضْحِي واهِيَ الْجَسد

وفي المثلِ[(٣)]: لو قيلَ للشَّحمِ: أينَ تذهبُ؟ لقالَ: أُصْلِحُ العِوَجَ.

وعابُوا: ما خرجَ منه عنْ الحدِّ المُستحسَنِ.

فعَابُوا: الفِرْضَاخَةَ[(٤)]، والمُفَاضَةَ[(٥)]، والعِفْضَاجَ[(٦)]، والعَضَنَّكَةَ[(٧)]،

---

(١) البيتان من البسيط، وهما منسوب لسماك بن فرقد في «حماسة الخالدين» (ص: ١٠٢)، ووقع فيه: «من دون أثوابه...».

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي الخَنْدَق الأَسدي، وَقيل: إنه لدِعْبِل الخزاعي. «ديوان دعبل (ص: ٣٨١)، وديوان الحماسة (ص: ٢٠٧)، و«عيون الأخبار» (٤/ ٤٥)، و«شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ٣٩٧).

(٣) «مجمع الأمثال» (١/ ٣١٠)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢/ ٢٩٧).

(٤) امرأَة فِرْضَاخَة: ضَخْمَة عَرِيضَة الثَّدْيَيْنِ. «لسان العرب» (فرضخ) (١١/ ١٦٢).

(٥) المُفاضةُ مِنَ النِّسَاءِ: الْعَظِيمَةِ الْبَطْنِ الْمُسْتَرْخِيَةُ اللحمِ. «لسان العرب» (فيض) (١١/ ٢٥١).

(٦) العِفْضاج مِنَ النِّسَاءِ: الضَّخمة الْبَطْنِ الْمُسْتَرْخِيَةُ اللَّحْمِ. «لسان العرب» (عفضج) (١٠/ ٢٠٧).

(٧) العَضَنَّكُ: المرأةُ العَجْزاء اللَّفَّاءُ الْكَثِيرَةُ اللَّحْمِ المُضْطَرِبة، وَقِيلَ: هِيَ الْعَظِيمَةُ الرَّكَب، وَقَالَ ابْنُ الأَعرابي: هِيَ العَضَنَّكة، وقال اللَّيْثُ: العَضَنَّكُ المرأَة اللَّفَّاءُ الَّتِي ضَاق مُلْتَقَىٰ فَخِذَيْهَا مَعَ تَرارَتها؛ وذلك لكثرة اللحم. «لسان العرب» (عضنك) (١٠/ ١٨٨).

والجَأَنَب[(١)].

ومَدَحُوا: المُبَتَّلَةَ[(٢)]، والخَدَلَّجَةَ[(٣)]، والبَرْهَرَهَةَ[(٤)]، والعَبْهَرَةَ[(٥)]، والدَّرْمَاءَ[(٦)]، واللَّفَّاءَ[(٧)].

وعابُوا: الدَّمِيمَةَ، / والقَصِيرَةَ. [ع٥٤/أ]

---

(١) كذا في (ل)، (ب) وفي (ت)، (ع)، (ك): «والجأب»، ولعل الأشبه ما أثبته؛ والجأنبة: المرأة إذا كانت غليظة الخلق. ينظر: «الغريب المصنف» (٢/ ٤٠٢)، و«فقه اللغة» (ص: ١١٧)، و«المخصص» (١/ ٣٤٦).

(٢) قال ابْنُ الأَعرابي: الْمُبَتَّلَةُ مِنَ النِّسَاءِ: الحسَنة الخَلْقِ لَا يَقْصُر شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، لَا تَكُونُ حَسَنة الْعَيْنِ سَمِجَة الأَنف، وَلَا حَسَنة الأَنف سَمِجَة الْعَيْنِ، وَلَكِنْ تكُونُ تامَّة؛ قَالَ غَيْرُهُ: هِيَ الَّتِي تَفَرَّدَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِالْحُسْنِ عَلَىٰ حِدَتِه. والمُبَتَّلَة مِنَ النِّسَاءِ: الَّتِي بُتِّلَ حُسْنُهَا عَلَىٰ أَعضائها أَي قُطِّع، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَرْكَبْ بعضُ لَحْمِهَا بَعْضًا فَهُوَ لِذَلِكَ مُنْماز؛ وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: هِيَ الَّتِي فِي أَعضائها اسْتِرْسَالٌ لَمْ يَرْكَبْ بَعْضُهُ بَعْضًا. «لسان العرب» (بتل) (٢/ ١٥).

(٣) الخَدَلَّجَة: بِتَشْدِيدِ اللَّامِ: الرَّيَّاءُ الْمُمْتَلِئَةُ الذِّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ. «لسان العرب» (خدلج) (٥/ ٣٠)

(٤) البَرْهَرَهَةُ: المرأةُ البَيْضاءُ الشَّابَّةُ، والناعِمَةُ، أو التي تُرْعَدُ رُطوبَةً ونُعومةً. «القاموس المحيط» (ص: ١٢٤٣)، و«تاج العروس» (٣٦/ ٣٤٠).

(٥) العَبْهَرَةُ: الرقيقةُ الْبَشَرَةِ الناصعةُ الْبَيَاضِ، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي جَمَعَتِ الحُسْنَ وَالْجِسْمَ والخُلُق، وَقِيلَ: هِيَ الْمُمْتَلِئَةُ. «لسان العرب» (عبهر) (١٠/ ٢٠).

(٦) امْرَأَة دَرْماء وَرجل أدْرَمُ: إِذا لم يكن لعظامهما حجم، وامرأة دَرْماء: لَا تَسْتَبِينَ كُعُوبُها وَلَا مَرافِقُها. «جمهرة اللغة» (٢/ ٦٣٨)، و«لسان العرب» (درم) (٥/ ٢٥٠).

(٧) اللَّفَّاء: العَظِيمة الفَخِذَيْنِ. وقيل: اللَّفّاء: الملتفَّة الجسم.
«المخصص (١/ ٣٣٥)، و«القاموس المحيط» (ص: ٨٥٣)، و«المزهر في علوم اللغة» (٢/ ٤٣٨).

ومَدَحُوا: الطَّوِيلَةَ، والعُطْبُولَ[١]، والفَارِعَةَ[٢]، والخَرْعَبَةَ[٣]، والمَمْشَوقَةَ[٤]، والمُهَفْهَفَةَ[٥]، قال الشَّاعرُ[٦]:

طَوِيلَـةُ خَـوْطِ المَتْنِ عِنْـدَ قِيَامِهَـا ** وَلِـي بِطَـوِيلَاتِ المُتُـونِ وُلُـوعُ

وقال الآخرُ[٧]:

وأنـتِ الَّتِـي حبَّبْـتِ كُـلَّ قَـصِيرةٍ ** إلـيّ وَمَـا تَـدْرِي بِـذَاكَ القَـصَائرُ

أَرَدْتُ قَـصِيرَاتِ الحِجَـالِ وَلَـمْ أُرِدْ ** قِصارَ الخُطَىٰ شَرُّ النِّساءِ البَحَـاتِرُ

وقال عروةُ بنُ الزُّبيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما عشِقْتُ مِنَ امرأةٍ قطُّ إلَّا شرفَها، قيلَ: طُولُها، وقيلَ: حسَبُها[٨].

---

(١) جاريةٌ عُطْبُلٌ، وعُطْبُولٌ، وعُطْبُولةٌ، وعَيْطَبُولٌ: جَمِيلة فَتِيَّةٌ مُمْتَلِئَةٌ طَوِيلَةُ العُنُق. «لسان العرب» (عطبل) (١٠/ ١٥٠).

(٢) امْرَأَة فارعة وفَرْعاءُ: طَوِيلَة الشّعْر. «المحكم» (٢/ ١٢٤).

(٣) الخَرْعَبةُ: الشابةُ الحَسَنةُ الجَسِيمةُ فِي قَوامٍ كأَنَّها الخُرْعُوبةُ؛ وَقِيلَ: هِيَ الجَسِيمةُ اللَّحِيمةُ؛ وَقَالَ اللِّحْيَانِيُّ: الخَرْعَبةُ: الرَّخْصةُ اللَّيِّنةُ، الحَسَنةُ الخَلْقِ؛ وَقِيلَ: هِيَ البَيْضاء. وامرأَةٌ خَرْعَبَةٌ وخُرْعُوبةٌ: رَقِيقةُ العَظْمِ، كثيرةُ اللَّحْمِ، ناعمةٌ. «لسان العرب» (خرعب) (٥/ ٥٠).

(٤) جَارِيَةٌ مَمْشوقة: حَسَنَةُ القَوَام قَلِيلَةُ اللَّحْم. «لسان العرب» (مشق) (١٤/ ٨٠).

(٥) مُهَفَّفَةٌ ومُهَفْهَفَةٌ: وَهِيَ الخَمِيصةُ البطنِ، الدَّقِيقَةُ الخَصْر. «لسان العرب» (هفف) (١٥/ ٧٣).

(٦) البيت من الوافر، وهو لأبي نواس، وروايته: «بالطويلات» كذا في «ديوانه» (٤/ ٧٦)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٣٣٠).

(٧) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في «ديوانه» (ص: ٣٦٩) و«إصلاح المنطق» (ص: ١٣٩)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٧٤٣)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٣٦٢)، و«غريب الحديث» للخطابي (١/ ٣٨٢).

(٨) لم أقف علىٰ الأثر.

ثمَّ وصفَتْها بِعِظَمِ الرَّوادِفِ، وقيامِ الصُّدورِ، وحسنِ بِنيةِ الكَتِفينِ، وضمورِ البطنِ، واندماجِ الخَصْرِ، بقولِها: / «صِفْرُ رِدَائِهَا»، أي: أنَّ رِداءَها كالفارِغِ [ب٤٥/أ] الخالِي مِنها؛ إذ لا يمَسُّ منْ جسمِها شيئًا، فَرِدْفُهَا وكتِفَاهَا تَمنعُ مَسَّهُ مِنْ خلفِها شيئًا مِنْ جسمِها، ونَهْداهَا تمنعُهُ[1] أنْ يَمَسَّ شيئًا مِنْ مُقدَّمِها، وقد قال الآخرُ[2]:

أَبَتِ الرَّوَادِفُ والثَّدِيُّ لِقُمْصِهَا ** مَسَّ البُطُونِ وأَنْ تَمسَّ ظُهُورَا

وإِذَا الرِّياحُ مَعَ العَشِي تَنَاوَحَتْ ** نَبَّهْنَ حَاسِدَةً وَهِجْنَ غَيُورَا

وذهبَ الهرويُّ[3] إلىٰ أنَّ معنىٰ قولِها: «صِفْرُ رِدَائِها»، أي: أنَّها ضامِرَةُ[4] البطنِ، والرِّدَاءُ ينتهِي إلىٰ البطنِ.

وقال أبو الحسنِ ابنُ أبي مَعْشَرٍ النَّحويُّ[5]: «صِفْرُ رِدَائِها»: تصِفُها بأنَّها خفيفةُ موضعِ الأرديةِ، / وهو أعلىٰ بدنِهَا. [ع٥٤/ب]

و«مِلْءُ كِسائِها»: تقولُ: ممتلئةٌ موضعَ / الإزْرةِ وهو أسفلَ بدنِها. ونحوه [ل٢٩/ب] لابنِ أبي أُويْسٍ[6].

---

(١) في المطبوع: «يمنعانه».

(٢) البيتان من الكامل، وهما لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (ص: ١٩٢)، وغير منسوب في: «ديوان الحماسة» (ص: ١٣٤)، و«العقد الفريد (٤/ ٥١)، و«الأمالي» للقالي (١/ ٢٣)، و«ديوان المعاني» (١/ ٢٥٢).

(٣) «الغريبين» (صفر) (٤/ ١١٣٥)، وتمام كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ: «... والرِّدَاءُ ينتهِي إلىٰ البطنِ، فيقع عليه» اهـ.

(٤) في (ت): «خاصرة».

(٥) لم أهتد إلىٰ ترجمته.

(٦) جزء فيه «حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٥).

وهذا كما قال الآخرُ(١):

تَساهَمَ ثوْباهَا ففي الدِّرْعِ رَأْدَةٌ ** وفي المِرْط لفَّاوانِ رِدْفُهُما عَبْلُ

وكما قال ابنُ الطَّثريَّةِ(٢):

[ك٣١/ ب] عُقَيْلِيَّةٌ أمَّا مَلاَثُ إزَارِها / ** فَدِعْصٌ وأمَّا خَصْرُها فبَتِيلُ

[ت٥٢/ ب] ويؤيِّدُ هذا / المعنىٰ: ما وقع في بعض الرِّوَاياتِ: « مِلءُ إزَارِهَا»، في موضعِ: «كِسَائِهَا»(٣)، فجاء مطابقًا للبيتينِ؛ فإنَّ الإزارَ هو ما ائتُزِرَ به، والمِرْطُ(٤): كساءٌ مِنْ صوفٍ مُربعٍ، كانَ النِّساءُ يَأْتَزِرْنَ به، وقد يكونُ مِنْ غيرِ الصُّوفِ.

وقال ابنُ دُرَيْدٍ(٥): المرط: مِلْحَفَة يُؤتَزَرُ بهَا.

فاستبانَ من هذا: أنَّ الإزارَ والكِساءَ [هَاهُنا](٦) بمعنىٰ: المِرْطِ في البيتِ.

ثمَّ أكدَتْ الثَّناءَ عليها بأنَّها خيرُ نسائِها، أي: نساءِ وقتِها أو قومِها، وأنَّها [ب٤٥/ ب] لِتمامِ حُسنِها، وتشابُهِ خَلْقِها في الكمالِ وخُلُقِها: غَيْظُ جارتِها، أي: ضَرَّتِها، / أو مجاوِرَتِها، وأنَّ ما تراهُ مِنْ ذلك يَغِيظُها وتغارُ له، وتَحارُ مِنه، وتَعتَبِرُ حتَّىٰ لا

---

(١) البيت من الطويل، وهو للحكم الخضري في «ديوان الحماسة» (ص: ١٣٨).

(٢) البيت من الطويل، في «ديوان الحماسة» (ص: ١٤٢).

(٣) لفظ: «إزارها» هي رواية: الزبير بن بكار، والقاسم بن عبد الواحد، ولفظ: «كسائها» هي رواية: أبي معشر، وعباد بن منصور، وأبي أويس، وعقبة بن خالد، وعيسىٰ بن يونس، جميعهم عن هشام بن عروة، وقد سبق تخريج هذه الروايات، فلتراجع.

(٤) ينظر: «فقه اللغة» (ص: ١٧١)، و«المحكم» (٩/ ١٧٠).

(٥) «جمهرة اللغة» (٢/ ٧٥٩).

(٦) ليس في (ت).

تهتدِيَ لِأمرِها، ولا تستقيمَ لِسبيلِها، ويكادَ بصرُها يَعْشُو إذا نظرتْ إلىٰ جمالِها وكمالِها؛ إذ ليستْ كذلك، ويَعقِرَها ويُبْكِيَها حسدًا لها، وعِبْرَةً[١] بها.

فيكونُ معنىٰ يَعقِرُهَا: إمَّا[٢]: يُهلِكُها حسدًا، (ويُسبِّبُ حَيْنَها)[٣]، أو يجرحُ لذلك قلبَها ويُبكِيه، علىٰ ما تقدَّم منْ تفسيرِ: «عَقْرِ»، ويكونُ معنىٰ هذِه الألفاظِ كلِّها متشابهًا، إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ. / [ع٥٥/ أ]

فِقْهُهُ:

في هذا الحديث: جوازُ وصفِ النِّساءِ ومحاسِنِهِنَّ مع النِّساءِ والرِّجالِ إذا كُنَّ مجهُولاتٍ؛ فبِنْتُ أبي زَرعٍ- وإنْ كانتْ منسُوبةً- فهي في حكمِ المجهُولةِ؛ لِبُعدِ وقتِها، وفناءِ زمنِها، ومَجْهَلةِ عينِها وأبيها، والَّذي يُمنعُ منْ ذلك: وصفُ النِّساءِ المُعيَّناتِ بحضرَةِ الرِّجالِ، وأنْ يُذكرَ منْ أوصافِهِنَّ علىٰ التَّفصيلِ مَا لَا يجوزُ للرِّجالِ إشفَافُ النَّظرِ إليه، أو تُوصَفَ عَوْرَاتُهُنَّ، وما لا يجوزُ إطلاعُ الرِّجالِ والنِّساءِ عليه؛ وقد قال ﷺ: «**لا تَصِفُ إحْدَاكُنَّ جَارَتَها إلىٰ زَوْجِهَا، حتَّىٰ كأنَّهُ يَرَاهَا**»[٤].

وزَجَرَ ﷺ «هِيتَ» المُخَنَّثَ، ويُقالُ: «مَاتِعٌ» المُخَنَّثُ- والقِصَّةُ [لِهيتَ][٥] أشهرُ- ومنعَهُ الدُّخولَ علىٰ نسائِهِ؛ إذ سَمِعَ منه مِنْ وصَفِهِ لبادِيَةَ بنتِ غَيْلَانَ

---

(١) في المطبوع: «وغيرة».

(٢) في (ت): «أي».

(٣) تصحف في (ك): «وبسبب حبها»، والمعنىٰ: يسبب هلاكها.

(٤) أخرجه البخاري (٥٢٤٠، ٥٢٤١) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ تُبَاشِرُ المَرْأَةُ المَرْأَةَ، فَتَنْعَتَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا».

(٥) ليس في (ت).

الثَّقفيَّةِ ما سَمِعَ، فقالَ له ﷺ: «**لقد غَلْغَلْتَ النَّظرَ يا عدُوَّ اللهِ**»[١].

وفي روايةٍ: «**أَلَا أَرَىٰ هَذَا يَعْلَمُ مَا هَاهُنَا**»[٢]، ثمَّ نفاهُ ﷺ عن المدينةِ لِذلك إلىٰ الحِمَىٰ.

وكَرَاهَةُ النَّبيِّ ﷺ لِما سمِعَ منه، ونَهْيُهُ عنه لوُجوهٍ:

أحدُهَا: ما ذكرنَاهُ منْ وصْفِ ما وصفَهُ مِنَ النِّساءِ مِنْ أجسامِهِنَّ وعَوْراتِهِنَّ بينَ النِّساءِ والرِّجالِ مِمَّا لا يجوزُ الاطلاعُ عليه. / [ب٤٦/ أ]

والوجهُ الثَّاني: / أنَّه ﷺ أنكرَ عليه غَلْغَلَةَ النَّظرِ إلىٰ أنْ / وصلَ معهُ[٣] إلىٰ معرفَةِ ذلك مِمَّا لا يُباحُ للنِّساءِ، فكيفَ للرِّجالِ؟ [ل٣٠/ أ] [ت٥٣/ أ]

---

(١) منكر بهذا اللفظ؛

أخرجه الأصفهاني في «الأغاني» (٣/ ٨٧٦)، من طريق ابن الكلبي، قال أخبرني خالد بن سعيد عن أبيه وعوانة قالا: «قال هيت المخنث لعبد الله بن أبي أمية: إن فتح الله عليكم الطائف فسل النبي بادية بنت غيلان...» الحديث.

قلت: هشام بن محمد بن السائب الكلبي متروك الحديث.

وينظر: «الاستذكار» (٢٣/ ٦٣)، و«التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/ ٢٧٦)، و«المفهم» (٥/ ٥١٣- ٥١٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٣٣٦).

(٢) **صحيح**؛

أخرجه مسلم (٢١٨١)، وأبو داود (٤١٠٧)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٢٠٢، ٩٢٠٣)، وابن حبان (٤٤٨٨)، من حديث عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهَا، قَالَتْ: كَانَ يَدْخُلُ عَلَىٰ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مُخَنَّثٌ فَكَانُوا يَعُدُّونَهُ مِنْ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ، قَالَ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا وَهُوَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، وَهُوَ يَنْعَتُ امْرَأَةً، قَالَ: إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ بِأَرْبَعٍ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرَتْ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَلَا أَرَىٰ هَذَا يَعْرِفُ مَا هَاهُنَا لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْكُنَّ**». قَالَتْ: فَحَجَبُوهُ.

لفظُ مسلمٍ، وعند ابن حبان: وَأَخْرَجَهُ، فَكَانَ بِالْبَيْدَاءِ يَدْخُلُ كُلَّ يَوْمِ جُمُعَةٍ يَسْتَطْعِمُ.

(٣) في المطبوع: «منه».

و[الوجهُ][١] **الثَّالثُ**: أنَّهم كانوا يَعدُّونَهُ من غيرِ أولي الإرْبَةِ منَ الرِّجالِ الَّذين يجوزُ لهمُ / الاطلاعُ علىٰ ظواهرِ محاسِنِ / النِّساءِ، فلمَّا رآهُ ﷺ يقصدُ منِ أوصافِ النِّساءِ إلىٰ ما يستحسِنُهُ الرِّجالُ، دَلَّ علىٰ أنَّ عندَهُ إربةً في النِّساءِ، ومَيلًا إلىٰ ما يرغبُهُ الرِّجالُ ويميلون إليه. [ك٣١/ ب] [ع٥٥/ ب]

وقولُها: «طَوْعُ أَبِيهَا، وَطَوْعُ أُمِّهَا»، أي: أنَّها بارَّةٌ بِهما، غيرُ خارجةٍ عنْ رأيِهما؛ وهذا يدُلُّ علىٰ عِفَّتِها وعقلِها.

ومنْ رواهُ: «زَيْنُ»، فمعناهُ: أنَّ مَنْ لهُ مثلُ هذِه البِنتِ في كمالِها وجمالِها، يَتزيَّنُ بِها ويَتجمَّلُ؛ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦].

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا:

«بُرُودُ الظِّلِّ»، أي: أنَّها حسنةُ العِشرةِ، كريمةُ الجوارِ، يُقالُ: فلانٌ يأوِي إلىٰ ظِلِّ فُلانٍ، إذا كانَ تحتَ إكرامِهِ وعزِّهِ وحمايتِهِ، كأنَّه استراحَ إليه استراحَةَ المُسْتَحِرِّ للظِّلِّ[٢]، والظِّلُّ يُعبَّرُ به عنْ العزِّ، حكاه ابنُ دُرَيْدٍ[٣]، وهذا يؤيِّدُ رواية مْن رَوَىٰ: «حَبْرُ جَارَتِهَا».

وقولُها: «وَفِيُّ الإِلِّ»، أي: العهدِ، قالَهُ ابنُ الأنباريِّ، والهرويُّ[٤].

و«الإِلُّ» أيضًا: القرابةُ؛ قال الله تعالىٰ: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ﴾ [التوبة: ١٠] أي: قرابةً ولا عهدًا عندَ بعضِهم[٥].

---

(١) ليس في (ع)، (ك).

(٢) في المطبوع: «المستجير بالظل».

(٣) «جمهرة اللغة» (١/ ١٥٣).

(٤) «الغريبين» (١/ ٨٩).

(٥) ينظر: «النهاية» (ألل) (١/ ٦١).

وقولها: «كَرِيمُ الخِلِّ»، أي: الخليلِ والصاحبِ، وقد تصفُها بشرفِ الزَّوجِ فهو خِلُّها، وقد تُريدُ بـ «الخِلِّ» هنا: المُخَالَلَةَ والصُّحبةَ، قال الحربيُّ[١]: يقالُ: فلانٌ كريمُ الخُلَّةِ والخِلِّ والمُخَالَلَةِ، أي: الصُّحبةِ.

عَرَبِيَّتُهُ:

ذكَرَتْ: «بُرُودًا وكَرِيمًا وَوَفِيًّا»، والموصُوفُ به مُؤنَّثٌ؛ لأنَّها ذهبتْ به مذهبَ التَّشبيهِ، أي: هي كرجلٍ بهذه / الصِّفةِ، قالَهُ [ابنُ][٢] الأنباريِّ[٣] [ع٥٦/أ] / وأنشدَ عليه لعُروةَ بنِ حِزَامٍ[٤]: [ب٥٦/ب]

.... ** وَعَفْـرَاءُ عنِّـي المُعْـرِضُ المُتَـوَانِي

وفيه وجه آخر: علىٰ تقديرِ الحملِ لهُ علىٰ مُذَكَّرٍ محذوفٍ، كأنَّها قالتْ: هي شخصٌ أو شيءٌ بُرودُ الظِّلِّ، أو كذا كذا، وقد حُمِلَ عليه مَعنىٰ بيتِ عُروةَ المَذكورِ[٥].

---

(١) نقله الحربي عن الأصمعي كما في «المشارق» (١/ ٢٣٧)، وينظر: «الأمالي» للقالي (١/ ١٩٢).

(٢) ليس في (ت).

(٣) «المذكر والمؤنث» (١/ ١٤٦).

(٤) عجز البيت من الطويل، وتمامه:

فعَفْراءُ أرجىٰ الناسِ عندي مَوَدَّةً ** وعَفْراءُ عنِّي المُعْرِضُ المُتَواني

ينظر: «ديوان عروة بن حزام» (ص: ٣٦)، و«الظرف والظرفاء» (ص: ٧٢)، و«الحماسة المغربية» (٢/ ٩٣٢).

(٥) ينظر: «المذكر والمؤنث» (١/ ١٤٦)، و«المسائل البصريات» (١/ ٤٥٨).

مَعْنَاهُ:

وصفَتْها بحُسنِ الصُّحبةِ والرِّعايةِ لِمَنْ صَحِبَهَا وجاوَرَهَا، وكرَمِ العشرةِ معهُم وعزِّهم في جوارِها، وأنَّها ذاتُ خِلٍّ كريمٍ، وزوجٍ شريفٍ- إن فسَّرْنا الخِلَّ بالخليلِ- أو أنَّها كريمةُ المُخالَلَةِ والمُعاشرَةِ- إنْ كانت كَنَّتْ بالخِلِّ عنْ ذلك- وأنَّها وفيةٌ لِعُهُودِ الزَّوجِ والجارِ، وَصَولَةٌ لِمنْ بينَها وبينَهُ ذِمَّةٌ أو سببٌ.

غَرِيبُ قَوْلِهَا فِي جَارِيَةِ أَبِي زَرْعٍ:

«لَا تَبُثُّ حَدِيثَنَا»: أَيْ: لَا تَنْشُرُهُ وتُظهِرُهُ، يقالُ: بَثَثْتُ فُلانًا سِرِّي، أي: أظهَرْتُهُ وأطلعْتُهُ عليه، وأصلُهُ: النَّشرُ؛ قال اللهُ تعالىٰ: ﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤].

ومَنْ قال: «تَنُثُّ»، بالنُّونِ: فمعناه: تُظهِرُ، يُقالُ: / نَثَّ الحديثَ يَنُثُّ. [ك٣٢/أ]

قال ابنُ الأعرابيِّ[(١)]: النَّثَّاثُ: المُغْتَابُ.

قال ابنُ حبيبٍ[(٢)]: النَّثُّ والبَثُّ بمعنًىٰ. ويُعضِّدُهُ[(٣)] ما / ورَدَ / مفسرًا في الحديثِ الآخرِ. [ل٣٠/ب] [ت٥٣/ب]

قولُها: «ولا تُخرِجُ حدِيثَنَا»، و«تَنْثِيثًا»[(٤)]: مصدرُهُ، ومن رواهُ: «تَفْشِيشًا»[(٥)]، فمعناهُ: اسْتِقْصَاءً علىٰ حدِيثِهِم ونَمًّا بِهِم.

---

(١) ينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٣٩٠).

(٢) ينظر: «الفائق» (١/ ١٣)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ٣٩٠)، و«النهاية» (نثث) (٥/ ١٤)، و«لسان العرب» (نثث) (١٤/ ١٨٨).

(٣) في المطبوع: «ويؤيده».

(٤) في (ب)، والمطبوع: «تبثيثا».

(٥) في (ك): «تقشيشا»، وفي المطبوع: «تفتيشا».

[ع٥٦/ب] وقولُها: «وَلَا تُنَقِّثُ مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا»، قال أبو عُبيدٍ(١): التَّنْقِيثُ: / الإسراعُ في السَّيرِ. أي: لا تذهبُ به وتخونُ فِيهِ، وهذا مثلُ قولِهِ في الرِّوايةِ الثَّانية: «تَنْقُلُ»، وأصلُهُ مِنْ قولِهم: تَنَقَّثْتُ العَظْمَ، إذا استخرجتُ ما فيه.

وقال النَّيسابورِيُّ(٢): التَّنْقِيثُ: إخراجُ ما في منزلِ(٣) أهلِهَا إلىٰ غيرِهِم، وهما مُتقارِبَتَان.

[ب٤٧/أ] وقال ابنُ حبيبٍ(٤): معناهُ: لا تفسِدُهُ، ولا تُفرِّقُهُ، ولا تسرعُ / فيه. وليسَ مِنَ الإسراعِ في السَّيرِ، والتَّنْقِيثُ: مِنَ الفسادِ، والتَّفرِقَةِ.

وقال ابنُ السِّكِّيتِ(٥): تنقِيثًا، أي: نَقْلًا.

وقال ابنُ أَبِي أُويسٍ(٦): لا تسرقُ.

وعلىٰ روايةِ مَنْ قال: «تَعُثُّ»(٧)، فمعناهُ: تُفْسِدُ.

وكذلِك رُوِيَ: «تُفْسِدُ»، مُفسَّرًا في الحديثِ الآخرِ.

---

(١) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٧).

(٢) ينظر: «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٥/ ٢٢٠)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٩٦)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٦).

(٣) في (ت): «المنزل».

(٤) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٠٦)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٩٦)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٧٢).

(٥) ينظر: «الفائق» (٣/ ٥٤)، و«النهاية» (نقث) (٥/ ١٠٣)، و«لسان العرب» (نقث) (١٤/ ٣٣).

(٦) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٥)، وينظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٥٩٦).

(٧) في المطبوع: «تغث».

ومنهُ حديثُ أبي بكرٍ: إنَّ مِمَّا صَغرَ عِندِي هذا الفَتْحَ وعَثَّهُ[١] عليَّ: بكاءُ الحيِّ علىٰ القتِيلِ[٢]. قال ثابتٌ: أي: أفسدَهُ، وأصلُهُ: مِنَ العُثَّةِ، وهِيَ السُّوسَةُ، يُقالُ: عَثَّتْ الصُّوفَ، إذا أكَلَتْهُ.

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي [أَبُو الفَضْلِ][٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فعلَىٰ هذَا أيضًا، يَصِحُّ معنىٰ: «تَعِثُّ»[٤]، أي: تأكلُ أكلَ فسادٍ كما تفعلُ السُّوسَةُ.

وقولُها في روايةِ الزُّبيرِ: «تُفْسِدُ مِيرَتَنَا تَقْشِيشًا[٥]»، فمعناهُ عندي قريبٌ مِنَ الأوَّلِ، أي: لا تُفسِدُ ميرتَنَا بالنَّقلِ والخيانةِ والاحتجانِ[٦] والإسرافِ في أكلِها.

قال الخليلُ: (أَقَشَّ القومُ، وأَنْقَشُوا)[٧]: إذا اختَلَطُوا.

---

(١) في المطبوع: «وغثته».

(٢) في المطبوع: «القبيل»، والأثر ذكره ثابت السرقسطي في «الدلائل في غريب الحديث» (١/ ٣٧٨)، ولم أهتد إليه مسندًا.

(٣) ليس في (ع)، (ك).

(٤) في المطبوع: «تغث»

(٥) كذا في (ب)، والمطبوع: «تقشيشا»، بالقاف، وفي باقي النسخ: «تفشيشا»، ولعل ما أثبته الصواب؛ فهو المناسب للمادة اللغوية التي سيذكرها عن الخليل وابن دريد في معجميهما.

(٦) الاحتِجانُ: جمعُ الشَّيْءِ وضمُّه إِلَيْكَ، وَهُوَ افْتِعال مِنَ المِحْجَن. «لسان العرب» (حجن) (٤/ ٤٨).

(٧) كذا في (ب)، والمطبوع: «أقش القوم وأنقشوا»، وفي باقي النسخ: «أفش القوم وأنفشوا»، ولم أجد هذا النص للخليل في كتاب «العين».

قال: و(القَشُّ، والإقْشَاشُ)[١]: طَلَبُ الأكلِ[٢].

قال ابنُ دُريدٍ[٣]: والتَّقْشِيشُ[٤] مثلُه. قال: وقَشَّ[٥] ما علىٰ الخِوانِ إذا أكلَهُ أجمع. قال: (وقَشَشْتُ الشَّيءَ قَشًّا)[٦] إذا جمعتُهُ.

وحكىٰ الثَّعالِبيُّ[٧]، عنْ الليثِ: (القَشُّ، والتَّقْشِيشُ)[٨]: طلبُ الأكلِ من هُنا وهُنا. / [ع٥٧/أ]

و«المِيْرَةُ»[٩]: ما يمتارُهَ البدوِيُّ مِنَ الحَضَرِ مِنْ دقيقٍ وغيرِهِ.

فمعاني هذِه الألفاظِ وإنْ اختلفتْ متقارِبةٌ.

وقولُها: «وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيشًا»، فمنْ رواهُ بالعَيْنِ المُهملةِ، فمعناهُ: أي أنَّها مصلحةٌ للبيتِ، مُهْتَبِلَةٌ بتنظِيفِهِ وإلقاءِ كُناستِهِ وإبعادِهَا منه، وليستْ مِمَّنْ تضمُّ كُناسَتَهُ وسقطَهُ هاهنا وهاهنا، وتترُكُها مجتمعةً في أماكنَ منه كأنَّها الأعشاشُ، هكذا فسَّرَ هذا المعنىٰ بعضُهم[١٠].

---

(١) كذا في (ب)، والمطبوع: «والقش والإقشاش»، ووفي باقي النسخ: «والفش والإفشاش».

(٢) «العين» باب القاف مع الشين (قش) (٥/ ٦)، ونصه: «والقش، والتقشيش...».

(٣) «جمهرة اللغة» (قشش) (٥/ ٦).

(٤) كذا في (ب)، والمطبوع: «والتقشيش»، وفي باقي النسخ: «والتفشيش».

(٥) كذا في (ب)، والمطبوع: «وقش»، وفي باقي النسخ: «وفش».

(٦) كذا في (ب)، والمطبوع: «وقششت الشيء قشا» وفي باقي النسخ: «وفششت الشيء فشا».

(٧) «فقه اللغة» (ص: ١٢٦).

(٨) كذا في (ب)، والمطبوع: «القش والتقشيش»، وفي باقي النسخ: «الفش والتفشيش».

(٩) ينظر: «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩١).

(١٠) ينظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٣)، و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٨)، و«المفهم» (٦/ ٣٤٧).

[ب٤٧/ ب]
وقال ابنُ أَبِي أُوَيسٍ[(١)]، / عن أَبِيه: / أرادَتْ: أَنَّها تقُمُّ بيتَنَا، ولا تدعُ فيه [ك٣٢/ ب] القُمامَةَ والقَشْبَ، فكأَنَّه عشُّ طائرٍ في قذرِهِ وقَشْبِهِ.

وقال الهروِيُّ[(٢)]: «لَا تُفْسِدُ مِيرَتَنَا تَعْشِيشًا»، معناه: أَنَّها لا تخونُنا في طعامنا؛ فتخبِّأُ في هذه الزَّاويةِ شيئًا وفي هذه شيئًا كالطُّيورِ إذا عَشَّشَتْ عِشَشَةً[(٣)] في مواضعَ شَتَّىٰ.

وقال الخطَّابيُّ[(٤)]: هو مأخوذٌ مِنْ قولِهم: عَشَشَ الخبزُ، إذا فسدَ. يريدُ: أَنَّها تُحسِنُ مُراعاةَ الطَّعامِ، وتتعاهَدُهُ بأَنْ تُطعِمَ منه أَوَّلًا / فَأَوَّلًا طرِيًّا، ولَا [ت٥٤/ أ] تغفلُهُ فيفسُدُ.

ومَن قال: «تَغْشِيشًا» بالغَيْنِ المعجمةِ، فهو مِنَ الغِشِّ.

قال / الهروِيُّ[(٥)]: وهو بمعنىٰ الأول. [ل٣١/ أ]

وقال ابنُ السِّكِّيتِ[(٦)]: هو مِنَ النَّمِيمةِ.

وقولُها: «وَلَا تُنَجِّثُ أَخْبَارَنَا تَنْجِيثًا»، أي: لَا تستخرِجُهَا[(٧)] استخراجًا.

---

(١) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٥).

(٢) «الغريبين» (عشش) (٤/ ١٢٧٨).

(٣) في (ت): «عششت»؛ والعششة: جمع عش. ينظر: «لسان العرب» (عشش) (١٠/ ١٦٠)، و«المصباح المنير» (٢/ ٤١٢).

(٤) «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٩٩).

(٥) «الغريبين» (عشش) (٤/ ١٢٧٨).

(٦) ينظر: «إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٨)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (٢/ ١٥٧)، و«النهاية» (غشش) (٣/ ٣٦٩)، و«شرح النووي علىٰ مسلم» (١٥/ ٢٢٠).

(٧) كذا في (ب)، والمطبوع: «تستخرجها»، وفي باقي النسخ: «تستخرجه».

والنَّجِيثَةُ[١]: ما يخرجُ مِنَ البِئرِ من تُرابٍ. (ومثلُهُ: النَّبِيثَةُ)[٢].

مَعْنَاهُ:

وصفَتْهَا بالأمانةِ علىٰ السِّرِّ والمالِ، والقيامِ بمصالحِ خدمتِهِم، والنُّصح لهم، وأنَّها لا تُفشِي لهم حديثًا ولا تبذرُ لهم طعامًا، ولا تخونُ فيه، ولا تنقلُه إلىٰ غيرِهم، ولا تُفسدُهُ، وتضيِّعُهُ، / ولا تُدخلُ بينهم الضَّغائنَ، ولا تُهملُ أمرَ خدمتِهِم وصلاحِ منزلِهِم. [ع٥٧/ب]

وَغَرِيبُ قَوْلِهَا فِي ضَيْفِ أَبِي زَرْعٍ:

«فِي رَتَعٍ ورِيٍّ» أي: تَنَعُّمٍ. قال اللهُ تعالىٰ: ﴿نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ﴾[٣] [يوسف: ١٢]. وأكثرُ تفاسِيرِهِ ترجعُ إلىٰ اللهوِ والمسرَّةِ[٤].

وقولُها: «طُهَاةُ أَبِي زَرْعٍ»، أي: طبَّاخُوه، وقال امرؤ القيسِ[٥]:

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص: ٢٤٩)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٢٥٧).

(٢) ما بين القوسين من (ت)، وليس في باقي النسخ، وينظر: «العين» (٨/ ٢٣٠)، و«الكنز اللغوي» (ص: ٣٩)، و«فقه اللغة» (ص: ١٩٧)، و«المخصص» (٣/ ٣٠).

(٣) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر بنون في: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾، والسبعة بياء فيهما. وقرأ ابن كثير، والمدنيان بكسر عين نرتعِ، والباقون بسكونها فصار المدنيان بالياء والكسر، والكوفيون بالياء والإسكان، وابن كثير بالنون والكسر، ولقنبل وجه بياء بعد العين، ويعقوب بالنون والياء في الحالين، والباقون بالنون والإسكان. ينظر: «جامع البيان» للطبري (١٣/ ٢٤- ٢٦)، و«البحر المحيط» (٦/ ٢٤٥)، و«شرح طيبة النشر» للنويري (٢/ ٣٨٩- ٣٩٠).

(٤) ينظر: «جامع البيان» للطبري (١٣/ ٢٦- ٢٧).

(٥) صدر البيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس، وتمامه:

فظلّ طُهاةُ اللَّحمِ من بَينِ مُنْضِجٍ ** صَفيفَ شِواءٍ أَوْ قَديرٍ مُعَجَّلِ

«ديوان امرئ القيس» (ص: ٦٢).

فظـلّ طُهـاةُ اللَّحـمِ مـن بَـينِ مُنْـضِجٍ ** ....

وقولُها: «لَا تَفْتُرُ»، أي: لا تسكنُ ولا تضعفُ في خدمتِهَا، والفتورُ: السُّكونُ، والفتورُ: الضَّعفُ.

وقولُها: «ولا تُعْدَىٰ»، أي: لَا تُصرَفُ، قالَهُ ابنُ الأنبارِيِّ، يُقالُ: عداهُ عنْ الشَّيءِ يعدُوه إذا صرَفَهُ[1].

قال ابنُ دُريدٍ[2]: ويُقالُ: العَدَاءُ والعُدْوَاءُ: الشُّغْلُ يَعْدُوكَ عنْ الشَّيءِ. / [ب٤٨/أ]

وقولُها: «تُقْدَحُ»، أي: تُغْرَفُ، والمِقْدَحَةُ: المِغْرَفَةُ، قالَه الهروِيُّ وغيرُهُ[3].

«وَتُنْصَبُ»: تُرفَعُ علىٰ النَّارِ.

قال ابنُ دُريدٍ[4]: نَصبَ القومُ السَّيرَ إذا رفعُوهُ، وكلُّ شيءٍ رفعتَهُ، فقد نصبْتَهُ.

والمِنْصَبُ: شيءٌ منْ حديدٍ تُنصَبُ عليه القِدرُ.

وقد يكونُ النَّصْبُ مِنَ التَّعَبِ منْ قولِهم: عَيْشٌ ذُو مَنْصَبَةٍ، أي: كدٍ وتعبٍ.

---

(١) ينظر: «جمهرة اللغة» (٢/٦٦٦)، و«المحكم» (٢/٣١٦)، و«المخصص» (٤/٣٧٩).

(٢) لم أجده لابن دريد، وذكره ابن سيده في كتابيه: «المحكم» (٢/ ٣١٦)، و«المخصص» (٣/ ٣٤٢)، (٥/١٨).

(٣) تصحفت في مطبوعة «الغريبين» (٥/١٥٠٦)، فقال: «المقدحة: المطرقة»، وينظر: «الجمهرة» (١/ ٥٠٤)، و«المحكم» (٢/ ٥٧٠)، و«المخصص» (١/ ٤٦٧).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ٣٥٠).

وقولُها في مالِهِ: «عَلَىٰ الجُمَمِ مَعْكُوسٌ»، الجُمَمُ: جمعُ جُمَّةٍ، وهم القومُ يسألونَ في الدِّيَةِ، قالَهُ ابنُ الأنبارِيِّ، وأنشد(١):

* نَضْرِبُ فِي الهَيْجَا ونُعْطِي [فِي](٢) الجُمَمِ *

و «مَعْكُوسٌ»، أي: مَردُودٌ مَعطوفٌ.

و«العُفَاةُ»: السَّائِلُونَ.

و«مَحْبُوسٌ»: مَوقُوفٌ عليهم.

مَعْنَاهُ:

[ع٥٨/أ] وصفتْ توسِعَتَهُ علىٰ ضيفانِهِ في المأكولِ والمشروبِ، / وإكرامَهُم بما [ك٣٣/أ] يُطرِبُهُم / ويُلهِيهِم ويَسُرُّهم، وأنَّه جوادٌ كريمٌ، لا ينقطعُ إطعامُه، ولا تَغِبُّ قُدُورُهُ(٣)، ولا تَستريحُ طُهاتُهُ، وأنَّ مالَه محبوسٌ علىٰ السُّؤَّالِ والطَّالبين، موقوفٌ علىٰ مُبْتَغِي(٤) الرِّفْدِ وقاصدِي النَّيلِ، مردودٌ عليهم.

---

(١) ينظر: «الحيوان» للجاحظ (٤/ ٤٧٤)، و«المعاني الكبير في أبيات المعاني» (١/ ٤٣٣)، و«جمهرة اللغة» لابن دريد (١/ ٤٩٦)، والبيت من الرجز، وروايته عند الجاحظ، وابن قتيبة:

تقسم في الحق وتعطي في الجمم

وروايته عند ابن دريد:

أَضْرب فِي النَّقْع وَأعْطِي فِي الجمم.

(٢) ليس في (ت).

(٣) غَبَّ الطعامُ والتمرُ يَغِبُّ غَبّاً وغِبّاً وغُبُوباً وغُبُوبَةً، فَهُوَ غابٌّ: باتَ لَيْلَةً فَسَدَ أَو لَمْ يَفْسُدْ؛ وخَصَّ بعضُهم بِهِ اللحمَ. وَقِيلَ: غَبَّ الطعامُ تغيرتْ رَائِحَتُهُ. «لسان العرب» (غبب) (١١/ ٥).

(٤) في (ت): «طالبي».

وغَرِيبُ قَوْلِهَا:

«وَالأَوْطَابُ تُمْخَضُ»: الأوطابُ: تختصُّ بأسقيةِ اللبنِ، وتسمِيَةُ غيرِ أوعيةِ اللبنِ بها علىٰ ضربٍ من المجازِ والمُشابَهةِ، واحِدُها وَطْبٌ، وجمعُهُ المعروفُ: وِطَابٌ في الكثرةِ، وأَوْطُبٌ في القِلَّةِ، وقد جمعوا: أَوْطُبًا علىٰ أَوَاطِبَ، وأمَّا أَوْطَابٌ، فنادِرٌ[(١)].

تَنْبِيهٌ:

ذكرَ أبو سعيدٍ النَّيسابورِيُّ[(٢)]: أنَّ جمعَ وَطْبٍ علىٰ أَوْطَابٍ في هذا الحديثِ مُنكرٌ في العربيَّةِ؛ لأنَّ فَعْلًا لا يُجمعُ علىٰ / أَفْعَالٍ. [ع٥٨/ ب]

قَالَ الفَقِيهُ القَاضِي (أَبُو الفَضْلِ)[(٣)] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

لمْ يقُلْ أبو سعيدٍ شيئًا، أمَّا إنكارُهُ: أنْ يُجمَعَ وَطْبٌ علىٰ أَوْطَابٍ / في [ل٣١/ ب] العربيَّةِ / فهذِهِ عربِيَّةٌ (فصِيحَةٌ)[(٤)] صَحِيحَةٌ[(٥)]، منقولةٌ علىٰ أفصحِ العربِ، [ت٥٤/ ب] وبأصحِّ الطُّرقِ؛ فحكاهَا [النَّبيُّ][(٦)] ﷺ أو حكتْهَا عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بحضرتِهِ ﷺ، ورواهَا / فُصحاءُ التَّابعين، ولا يحكُون لحنًا، وذكرُوها عن عربٍ، عارِبَةٍ [ب٤٨/ ب] وجاهليَّةٍ بائدةٍ قولُها حُجَّةٌ، وليتنا وجدْنا مثلَ هذه الطُّرُقِ في أكثرِ اللُّغةِ، ولا يُقالُ في مثلِ هذا: منكرٌ ولا خطأٌ، ولكنَّه يُقالُ: نادِرٌ، وكيف! وأئمَّةُ هذا الشَّأنِ يخالِفُونَه؟

---

(١) ينظر: «لسان العرب» (وطب) (١٥/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٠٦).

(٣) ليس في (ع)، (ك).

(٤) ليست في (ع)، (ك)، (ب).

(٥) في (ب): «صحيح».

(٦) ليست في (ت).

قال الخليلُ[(١)]: جمعُ الوَطْبِ: وِطَابٌ، وأَوْطَابٌ.

وحكَىٰ مثلَه ابنُ دُريدٍ في «الجمهرة»[(٢)].

وأمَّا قولُه: فإنَّ فَعْلًا لا يُجمعُ علىٰ أَفْعَالٍ، فغيرُ مُسَلَّمٍ؛ فقد جُمِعَ فَعْلٌ علىٰ أَفْعَالٍ في حُروفٍ معلومةٍ؛ قالُوا: أَزْنَادٌ، وأَفْرَاخٌ، وأَفْرَادٌ، وأَجْدَادٌ، وأَنْفٌ وآنَافٌ، ورَفْغٌ، وأَرْفَاغٌ، ورَأْدٌ، وأرآد[(٣)]، حكاهَا سِيبوَيْه رَحِمَهُ اللهُ، قال: وقد يجيء في فَعْلٍ أفعالٍ مكان أفعُلٍ، كما قال الشَّاعرُ[(٤)]:

.... ** وزَنْـــدُكَ أَثْقَـــبُ أَزْنادِهَـــا

قال سِيبوَيْه[(٥)]: وليسَ ذَا بالبابِ في كلامِ العربِ، يعني: أَنَّهُ ليسَ بالمُطَّرِدِ، ومثلُه[(٦)]:

---

(١) «العين» (٧/ ٤٦٠).

(٢) «الجمهرة» (١/ ٣٦٢).

(٣) كذا (ب)، وفي جميع النسخ: «ورأد، وأرواد»، والصواب ما أثبته، والرّأد: الشَّابَّةُ الْحَسَنَةُ السَّرِيعَةُ الشَّبَابِ مَعَ حُسْنِ غِذَاءٍ، وَالْجَمْعُ أَرآد. ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥٦٨)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٤/ ٣٠٣)، لسان العرب (رأد) (٦/ ٥٨).

(٤) عجز لبيتٍ من المتقارب، وهو للأعشىٰ، وتمامه:

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم ** وزندك أثقب أزنادها

«ديوان الأعشىٰ» (ص: ٤٨).

(٥) «الكتاب» (٣/ ٥٦٨).

(٦) عجز لبيتٍ من الطويل، وهو للأعشىٰ، وتمامه:

إذا رَوَّحَ الرَّاعِي اللِّقَاحَ مُعْزِبًا ** وأَمْسَتْ علىٰ آنافِها غَبَراتُها

وقد روي في «ديوان الأعشىٰ» (ص: ٣٦)، و«الكتاب» (٣/ ٥٦٨)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٤/ ٣٠٤): «عبراتها»، بالعين المهملة، وكذا هي في النسخة (ب)، وفي «المحكم» (١٠/ ٤٨٢)، و«تاج العروس» (٢٣/ ٣٩)، بالغين المعجمة.

.... ** وأَمْسَتْ علىٰ آنافِها غَبَراتُها

قال(١): والقياسُ في فعلٍ: أفْعُلٌ في القليلِ، وفي الكثيرِ: فَعَالٌ أو فُعُولٌ، وما سوىٰ ذلك فلا يُعلمُ إلَّا بالسَّمعِ.

وحكىٰ الفَرَّاءُ(٢): أَحْلَاقٌ جمعُ حَلْقٍ.

وفي الحديثِ الصَّحيحِ: «**علَىٰ أَنْقَابِ المَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ**»(٣)، جمعُ نَقْبٍ.

وأمَّا ما كانَ عينُهُ ياءً، أو وَاوًا منْ بابِ فَعْلٍ فجمعُهُ في القليلِ: أَفْعَالٌ، نحو: أَسْوَاطٌ، وأَثْوَابٌ، وأَنْوَاعٌ، وأَقْوَاسٌ، وأَلْوَاحٌ، وأَبْيَاتٌ، وأَقْيَادٌ، وأَشْيَاخٌ، وأَعْيَارٌ وأَعْيَانٌ، وهو بابٌ مُطَّرِدٌ كثيرٌ مُستعملٌ معروفٌ في المُعتَلِّ، وهو في الصَّحيحِ نادِرٌ، وقد قالُوا: / أَهْلٌ وآهَالٌ، وأَرْضٌ وأَرَاضٌ، ومثلُهُ: أَجْفَانٌ، وأَشْكَالٌ، [ك٣٣/ ب] وحَكىٰ بعضُهم حَمْلٌ وأَحْمَالٌ، وحَبْرٌ وأَحْبَارٌ.

وقد يُقالُ: إنَّ أفْعَالًا هاهُنا محمولٌ علىٰ فِعْلٍ؛ فقد قالُوا: حِبْرٍ أيضًا، وقالُوا: حِمْلٍ.

كما حملوا أشعارًا وأنهارًا علىٰ فَعَلَ، مِنْ: شَعَرَ، ونَهَرَ، فلا يُنكَرُ ما جاءَ علىٰ هذا إذا سُمِعَ / كما قال سِيبوَيْه(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ. [ب٤٩/ أ]

---

(١) «الكتاب» (٣/ ٥٦٨).

(٢) ينظر: «المذكر والمؤنث» للأنباري (١/ ٣٣١)، وشمس العلوم » (٣/ ١٥٤١)، و«لسان العرب» (حلق) (٤/ ١٩٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٨٠، ٧١٣٣)، ومسلم (١٣٧٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) «الكتاب» (٣/ ٥٦٨)، ونصه: «وأما ما سوىٰ ذلك، فلا يعلم إلَّا بالسمع، ثم تطلب النظائر...» اهـ.

[ع٥٩/أ] وقد / رأيتُ في بعضِ رواياتِ هذا الحديثِ في أصلٍ قديمٍ منْ كتابِ النَّسائِيِّ روايةِ: حَمْزَةَ الحافظِ: «والإطَابَ تُمْخَضُ»، مَبْشُورَ الواوِ مُصلَحًا، فإن صحَّتْ هذه الرِّوايةُ ولمْ تكنْ وهمًا وإسقاطًا، فهي على الأصلِ وجمعِ وِطَابٍ، ثمَّ أبدلَ الواوَ همزةً، كما قالُوا: إِشَاحٌ ووِشَاحٌ، ووِعَاءٌ وإِعَاءٌ، ووِكَافٌ وإِكَافٌ، ووِقَاءٌ وإِقَاءٌ، ووِسَادَةٌ وإِسَادَةٌ، واللهُ أعلمُ.

ووقعَ في روايةِ يعقوبَ بنِ السِّكِّيتِ- في زيادةٍ غريبةٍ وقعتْ في بعضِ نُسخِ «الألفاظِ» علىٰ الأصلِ- حدَّثنا بهذه الزِّيادةِ: شيخُنا (أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سُليمَانَ النَّحْوِيُّ[(١)]، عنْ)[(٢)] خالِهِ أبي محمَّدٍ غانمِ بنِ وَلِيدٍ[(٣)]، وفي أصلِهِ قرأتُ، ومنه نقلتُ، عنْ أبي عُمَرَ السَّهمِيِّ[(٤)] بسندِهِ إلىٰ يعقوبَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) الأديب الرواية أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزي، المعروف بابن أخت غانم. قال القاضي عياض: أصله من مالقة وبها سُكناه، ولكنه لزم قرطبة كثيرًا وبها لقيته، ثم رجع إلىٰ مالقة وبها توفي، رحمه الله... وكان أكثر أخذه عن خاله أبي محمد غانم بن وليد الأديب. (ت: ٥٢٥ هـ) «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ٥٩)، و«بغية الملتمس» رقم (١٣)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٣٨).

(٢) بياض في (ت)، والاستدراك من باقي النسخ.

(٣) غانم بن وليد بن عبد الرحمن المخزومي، يكنىٰ أبا محمد. وكان رحمه من الحفاظ الجلة المبرزين، عالمًا بطرق الرواية، عارفًا بها. (ت: ٤٧٠). ينظر: «مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار» (ص: ٣٣٢)، و«معجم الأدباء» (٥/ ٢١٥٢)، و«إنباه الرواة» (٢/ ٣٨٩)، و«بغية الوعاة» (١٨٩٠)، و«الأعلام» (٥/ ١١٦).

(٤) يوسف بن عبد الله بن خيرون، نحوي مشهور، روىٰ عن أحمد بن أبان بن سيد اللغوي، روىٰ عنه الفقيه أبو محمد غانم بن الوليد بن عمر بن عبد الرحمن المخزومي النحوي المالقي. «جذوة المقتبس» (ص: ٣٦٩)، و«الصلة» (١٥٠٠)، و«بغية الملتمس» (ص: ٤٩١)، و«إكمال الإكمال» (١/ ٢٠٣)، و«الوافي بالوفيات» (٢٩/ ١٠١)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٣٤٥).

مَعْنَاهُ:

قولُها: «خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ، والأَوْطَابَ تُمْخَضُ»، يُحتملُ / أنَّها أرادتْ تبكيرَ [ل٣٢/أ] خروجِهِ من منزِلِها، وغُدُوِّهِ لذلك؛ لأنَّه وقتُ قيامِ الخدمِ والعبيدِ لأشغالِهِم ومِهنِهِم، وانْطوَىٰ أثناءَ ذلك كثرةُ خيرِ دارِهِ، وغُزْرُ لبنِهِ، وأنَّ عندَهم منه ما يُشربُ صَرِيحًا، ومَخِيضًا، ويَفضُلُ عنْ حاجتِهِم، حتَّىٰ يَمخُضُوهُ في الأوطابِ ويَستخرجوا زُبْدَهُ وسَمْنَهُ، كمَا قالَتْ: «فَنَقَلَنِي إِلىٰ أَهْلِ صَاهِلٍ، وجَامِلٍ / [ت٥٥/أ] وَدَائِسٍ، وَمُنِقٍّ».

ومِنْ هذا: حديثُ الحَجَّاجِ وقد سألَ وافِدًا عليه عَنْ الغَيْثِ، فقال لهُ: كانتْ سماءً، ولم أَرَهَا، وسَمِعتُ الرُّوَّادَ تدعوا إلىٰ زِيادَتِها، وسمِعتُ قائلًا يقولُ: هَلُمَّ أُظْعِنُكُم، إلىٰ مَحِلَّةٍ تُطْفَأُ / فِيهَا النِّيرَانُ، وتَشتكِي فيها النِّساءُ،[ع٥٩/ب] وتَنافَسُ فيها المِعْزَىٰ، قال: فلمَ يفهَمْ الحَجَّاجُ مُرادَهُ، فاعْتَلَّ عليه، وقال لهُ: إنَّما تُخاطبُ أهلَ الشَّامِ فَأَفْهِمْهُمْ، فقال: أمَّا طَفْءُ النِّيرانِ، / فأخصبَ النَّاسُ وكثُرَ الزُّبدُ[ب٤٩/ب] والسَّمنُ واللبنُ، فاستَغْنَوا عن النَّارِ للخُبْزِ، وأمَّا تَشكِّي النِّساءِ، فإنَّ المرأةَ تَرْبُقُ بَهْمَهَا، وتُمخَضُ لبنَها، فتَبِيتُ ولَهَا أَنِينٌ من عَضُدَيْها، في حديثٍ طويلٍ[١].

---

(١) **الأثر إسناده منكر؛**

أخرجه الحسن بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٩٨)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٨٦)- وابن أبي الدنيا في «المطر والرعد والبرق» (١٣)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٨٨)- والرامهرمزي في «الأمثال» (ص: ٤٣)، والخطابي في «غريب الحديث» (٣/ ١٧٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٢٥)، من طريق عيسىٰ بن يونس..

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٣٩٩- ٣٤٢)، من طريق أبي جعفر محمد بن عباد بن موسىٰ..

=

ويحتملُ أنْ تريدَ: أنَّه خرجَ في استقبالِ الزَّمنِ وطِيبِه وربيعِهِ، ووقتِ يَمخُضُ النَّاسُ، وأنَّ خروجَه- إمَّا لسفرٍ أو غيرِهِ- كانَ في هذَا الزَّمنِ، فتكونُ الفائِدةُ في الاحتمالِ الأوَّلِ: تعريفَهَا بخروجِهِ عنها بُكرةً من النَّهارِ، / وفي [ك٣٤/أ] الاحتمالِ الثَّاني: إعلامَها بوقتِ خروجِهِ عنها في فُصولِ الزَّمانِ.

وقولُها: «مَعَهَا وَلَدَانِ كَالفَهْدَيْنِ»- وفي روايةٍ: «كالصَّقْرَيْنِ»- وصفتْ ولدَيْهَا بالفهدينِ أو الصَّقرينِ؛ لِأَسْرِ خلقِهِمَا، واكتِنَازِ أجسامِهِمَا؛ واحتاجَتْ إلىٰ ذكرِهما هاهُنا- واللهُ أعلمُ- لِتنبِّهَ أنَّ ذلك كانَ أحدُ أسبابِ تزوِيجِ أبي زرعٍ لها؛ لأنَّ العربَ كانتْ ترغبُ في الأولادِ، وتحرصُ علىٰ النَّسلِ وكثرةِ العددِ، وتستعدُّ لذلك بالنِّساءِ المُنجِباتِ في الخَلْقِ والخُلُقِ؛ فيحتملُ أنَّ أبَا زَرْعٍ لمَّا رأىٰ هذِه المرأةَ، وأعجبَهُ خَلْقَها، وولدَاها، لِكمالِ خلقِهِمَا، وظهورِ مخايلِ النَّجابَةِ فيهما، حرصَ عليها.

=

كلاهما (عيسىٰ بن يونس، ومحمد بن عباد بن موسىٰ) عن عباد بن موسىٰ العكلي، عن عامر الشعبي، عن الحجاج بن يوسف الثقفي فذكره.

ووقع عند الرامهرمزي: عيسىٰ بن يونس، عن عثمان بن المغيرة، عن الشعبي.

ووقع في حديث محمد بن عباد: أبي عباد بن موسىٰ، قال: أخبرني أبو بكر الهذلي، قال: قال لي الشعبي.

قلت: عباد بن موسىٰ العكلي مجهول.

وقال ابن معين: لم يسمع عباد بن موسىٰ هذا الحديث من الشعبي، إنما سمعه من أبي بكر الهذلي عنه. اهـ «جامع التحصيل» (ص: ٢٠٦).

قلت: أبو بكر الهذلي البصري، قيل: اسمه سلمىٰ بن عبد الله، إخباري متروك كما قال ابن حجر في «التقريب»، وقد ضعفه أحمد، وغيره. وقال غندر، وابن معين: لم يكن بثقة. وقال يزيد بن زريع: عدلت عنه عمدًا. وقال البخاري: ليس بالحافظ عندهم. وقال أبو حاتم: لين يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بثقة. «ميزان الاعتدال» رقم (١٠٠٠٥).

وقال إسماعيلُ بنُ أَبِي أُوَيسٍ[(١)]: «سَارَّيْنِ، حَسَنَيْنِ، نَفِيسَيْنِ».

ومن رواهُ: «أَخَوَاهَا»[(٢)]، / خِلافُ المشهورِ والأصحِّ والأكثرِ من [ع٦٠/أ] الرِّواياتِ، فإنْ حُمِلَ علىٰ ظاهرِهِ، كان أمدحَ لهَا، وأَدَلَّ علىٰ صغرِ سِنِّها، ونهودِ ثَديِهَا، كما قال الهُذَلِيُّ[(٣)]:

---

(١) جزء فيه «حديث ابن ديزيل» (ص: ٧١)، وينظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٧٣)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٧).

(٢) **ضعيف؛**

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٨٥٣)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٨)، وابن عساكر في «المعجم» (٤٠٤)، من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبو معاوية الضرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال لي رسول الله ﷺ: **«أولا ترضين أن أكون لك كأبي زرع لأم زرع»** قال: **«كان رجل يكنىٰ أبا زرع، وامرأته أم زرع، وكان يحسن إليها فتقول: أحسن إلي أبو زرع، وكساني أبو زرع، وأعطاني أبو زرع، وفعل بي أبو زرع، فخرج أبو زرع ذات يوم فمر علىٰ جارية يلعب معها أخواها، وهي مستلقية علىٰ قفاها، وأخواها معهما رمانة يلعبان بها، يرميان بها من تحتها، فتخرج من الجانب الآخر من عظم أليتيها، فخطبها أبو زرع فتزوجها، فلم تزل به أم زرع حتىٰ طلقها، فتزوجت أم زرع رجلًا فأكرمها أيضًا فكانت تقول: أكرمني وأعطاني وفعل بي، وتقول: في آخر ذلك لو جمع ذلك كله ما ملأ أصغر وعاء لأبي زرع»**.

لفظ ابن عساكر، وعند ابن الأعرابي، والخطيب: قالت: «كان رجل يكنىٰ أبا زرع...» فجعله من قول عائشة، وعند ابن الأعرابي مختصرٌ، ليس فيه موضع الشاهد.

قلت: أحمد بن عبد الجبار العطاردي: ضعيف.

(٣) عجز البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي، وتمامه:

أَبَىٰ القلب إِلَّا حبها عامرية ** لَهَا كنية عَمْرو وَلَيْسَ لَهَا عَمْرو

ينظر: «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» (ص: ٥٩٧)، و«ربيع الأبرار ونصوص الأخيار» (٢/ ٤٨٤)، و«التذكرة الحمدونية» (٨/ ٢٧٩)، و«نهاية الأرب» (٣/ ١٥٢).

.... ** لَهَـا كُنْيَـةٌ عمـرٌو وَلَـيْسَ لَهَـا عَمْـرُو

ويُؤيِّدُهُ: قولُه في روايةِ غُنْدَرٍ[١]: «فَمَرَّ بِجَارِيَةٍ شابَّةٍ».

وقدْ يُتأوَّلُ فيُجمعُ بينَهُ وبينَ روايةِ مَنْ روىٰ أنَّهما ولدَاها بأنْ[٢] يُجعلَا أخوَين لَهَا في حُسنِ الصُّورةِ، وكمالِ الخِلقةِ.

[ب٥٠/أ] وقولُها: «يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا / بِرُمَّانَتَيْنِ»، ذهبَ بعضُهم إلىٰ أنَّه أرادَ ثدييْهَا، وردَّ هذَا أبُو عُبيدٍ[٣] قال: وليسَ هذَا موضِعَهُ، وإنَّما أرادَ أنَّها ذاتُ كَفَلٍ عظيمٍ، فإذا اسْتَلقَتْ نَتَأَ الكَفَلُ بِها عنْ الأرضِ حتَّىٰ تصيرَ تحتَها فجوةٌ يَجرِي فيها الرُّمَّانُ.

[ل٣٢/ب] ويُؤيِّدُ تأويلَ / أبي عُبيدٍ: ما وردَ في إحدىٰ الرِّواياتِ المُتقدِّمَةِ: «يُرْمَىٰ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِالرُّمَّانَتَيْنِ» ولا يُقالُ في الثَّديَيْنِ: «يُرْمَيَانِ».

ويُعضِّدُهُ أيضًا: ما وقعَ مفسَّرًا في حديثِ أبي مُعاويةَ، عنْ هشامٍ الَّذي قدَّمناه، وقولُهُ فيه: «فَمَرَّ بِجَارِيَةٍ يَلْعَبُ مَعَهَا أَخَوَاهَا، وَهِيَ مُسْتَلْقِيَةٌ عَلَىٰ قَفَاهَا، وَأَخَوَاهَا مَعَهُمَا رُمَّانَةٌ يَلْعَبَانِ بِهَا، يَرْمِيَانِ بِهَا مِنْ تَحْتِهَا فَتَخْرُجُ مِنَ الْجَانِبِ الآخَرِ، مِنْ عِظَمِ أَلْيَتِهَا»[٤]، ففسَّرَ الأمرَ كما تَراهُ، فإنْ سلِمَتْ هذِه الرِّوايةُ مِنْ

---

(١) بل هي رواية محمد بن جعفر الوركاني، وليست رواية غندر، وقد سبق أن بينته في تخريج ألفاظ الحديث، وقد أخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص: ٥٢٧)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، من طريق الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني.

(٢) في (ت): «أن».

(٣) «غريب الحديث» (٢/ ٣٠٨).

(٤) سبق تخريجه.

عِلَّةٍ ارتفعَ الاحتمالُ. علىٰ أنَّ هذا الكلامَ بعيدٌ مِنْ لفظِ[(١)] كلامِ أمِّ زرعٍ جدًّا.

ويُعضِّدُ التَّأويلَ الآخرَ: قولُه في الرِّوايةِ الأُخرىٰ: «يَلعَبَانِ مِنْ تَحْتِهَا»، / و«مِنْ [ع٦٠/ ب] تَحْتِ / صَدْرِهَا»، وقولُه في روايةِ غُنْدَرٍ[(٢)]: «يُلْعَبُ مِنْ تَحْتِ دِرْعِهَا بِرُمَّانَتَيْنِ»؛ ولأنَّ [ت٥٥/ ب] العادةَ لمْ تجرِ بلعبِ الصِّبيانِ ورميِهم بالرُّمانِ تحتَ أصلابِ أمَّهاتِهم، وكيفَ تجلسُ هذِهِ المرأةُ لهم وتسْتَلقِي حتَّىٰ / يُشاهِدَ منها الرِّجالُ هذا ومِنْهُمْ؟ [ك٣٤/ ب]

وأيضًا: فإنَّ حملَ «الرُّمَّانَتينِ» بالألفِ واللامِ علىٰ ما وقعَ في بعضِ الرِّواياتِ علىٰ رُمَّانتينِ مِنَ الرُّمَّانِ لا يجوزُ في العربيَّةِ؛ لأنَّ رُمَّانَتينِ مِنَ الرُّمَّانِ نَكِرتَانِ، ولَا يَصِحُّ أنْ تَدْخُلَ[(٣)] فيها الألفُ واللامُ، ولا يصحُّ أنْ يُريدَ رُمَّانَتَينِ مِنَ الرُّمَّانِ معهودَتَينِ، والأشبهُ أنْ يكونَ المرادُ بِهما النَّهدينِ، ويكونَ قولُه: «يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا، أَوْ صَدْرِهَا»: / أي أنَّ ذلك مكانُ الولدَين، لا مكانُ [ب٥٠/ ب] الرُّمَّانتينِ، وأنَّ ولدَيهَا كانَا في حِضْنَيْهَا، أو حَفَافَيْ جنبَيْهَا.

وتشبيهُهُ النَّهدَينِ بالرُّمَّانتينِ؛ يدلُّ علىٰ نُهودِهِما وكُعُوبِهِما، وذلك لِصغرِها، وفَتَاءِ سِنِّهَا، وأنَّها بَعْدُ مِمَّنْ لمْ تُسِن وتَتَرهَّلْ وتُهَبَّلْ، فتنكسِرْ ثديَاها وتَتَدَلَّىٰ، وليسَ يُشبَّهَانِ حينئذٍ بالرُّمَّانِ.

وذهب الدَّاوُدِيُّ[(٤)] أنَّ معنىٰ هذا: أي يَرمِيَان مِنْ تحتِها إذا رقدَتْ علىٰ

---

(١) في المطبوع: «نمط».

(٢) بل هي رواية محمد بن جعفر الوركاني كما سبق.

(٣) في (ب)، والمطبوع: «يدخل».

(٤) أحمد بن نصر، أبو جعفر الأزدي الداودي المالكيّ الفقيه، ألف كتاب «النامي في شرح الموطأ»، و«الواعي في الفقه»، و«النصحية في شرح البخاري»، و«الإيضاح في الرد علىٰ القدرية» وغير ذلك. (ت: ٤٠٢ هـ)». «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤١)، و«الديباج المذهب» (١/ ١٦٦)، و«الأعلام» (١/ ٢٦٤)، و«معجم أعلام الجزائر» (ص: ١٤١).

جنبِهَا؛ لِرِقَّةِ خَصرِها. والكلامُ فيه علىٰ ما تقدَّمَ.

وقولُها: «وَكُلُّ بَدَلٍ أَعْوَرُ»، فهذا مَثَلٌ[١]، ومعناهُ: أنَّ البدلَ مِنَ الشَّيءِ لا يقومُ مقامَ المُبدلِ منه، وأنَّه دونَه وأَنْزَلُ منه.

وقولُها: «أَعْوَرُ»، أي: مَعِيبٌ رَدِيءٌ، وليس مِنْ عَوَرِ العينِ، حكَىٰ ثَعْلَبٌ[٢]: الأعْوَرُ: الرَّدِيءُ، قال: والعربُ تقولُ للرَّدِيءِ مِنْ كُلِّ شيءٍ: أعورُ، والأُنثىٰ عَوْراءُ، ومنهُ قالُوا: كَلِمةٌ عَوْرَاءُ، أي: قبِيحَةٌ. / [ع٦١/أ]

قال الشَّاعرُ[٣]: / [ت٥٦/أ]

إذا قِيلَتِ العَوْراءُ أَغْضَىٰ[٤] كَأَنَّهُ ** ذَلِيلٌ بِلا ذُلٍّ ولَوْ شاءَ لانْتَصَرْ

وقال الكُمَيْتُ[٥]:

.... ** وَلا استعذب العوراء يَوْمًا فَقَالَهَا

فأخبرتْ أنَّ هذا البدلَ لم يَسُد مسدَّ أبي زرعٍ كما فسرتْهُ بعد هذا.

و«السَّرِيُّ»، بالسِّينِ المُهمَلةِ: الرَّجلُ السَّيِّدُ ذُو السَّرْوِ، أي المُرُوءَةِ، قال

---

(١) ينظر: «الأمثال» لابن سلام (ص: ١٢٢)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ٢٢٩)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٩٠)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢/ ٧).

(٢) حكاه ثعلبٌ عن ابن الأعرابي كما في «المحكم» لابن سيده (٢/ ٣٤٣).

(٣) البيت من الطويل وهو لابن عنقاءَ الفزاري. ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٥)، و«عيون الأخبار» (٤/ ٢٧)، و«العقد الفريد» (٢/ ١٣٨).

(٤) في (ت): «أعضني».

(٥) عجز لبيتٍ من الطويل وتمامه:

فما غاب عن حلمٍ ولا شهد الخنا ** ولا استعذب العوراء يومًا فقالها

ينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ٢٠١).

الحربيُّ في تفسيرِهِ: سَخِيًّا، / والسَّرِيُّ مِنْ كُلِّ شيءٍ: خِيَارُهُ، ويُقالُ: بالشِّينِ [ل٣٣/أ] المُعجمةِ أيضًا، والجمعُ: سَرَاةٌ، وشَرَاةٌ، حكاهُمَا يعقوبُ(١).

وحكىٰ لَنا شيخُنا أبو الحُسينِ ابنُ سِرَاجٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عنْ أبي عليٍّ القالِيِّ: أنَّ الشَّرَاةَ(٢) بالشِّينِ المُعجمةِ أيضًا: الرَّدِيءُ فهو مِنَ الأضدادِ(٣).

و«الشَّرِيُّ»، بالشِّينِ المُعجمةِ: الفرسُ الَّذي يَستشرِي في سيرِهِ، أي: يَلِجُ ويمضِي بِلا فُتورٍ ولا انكِسَارٍ(٤).

قال ثابِتٌ(٥): / شَرِيَ البَعِيرُ في سيرِهِ: إذا أسرعَ، ومنه: شَرِيَ البرْقُ إذا كثُرَ [ب٥١/أ] لمعانُهُ، وشَرِيَ الأمرُ إذا تَرامىٰ وتفاقَمَ.

وقال مَعْمَرٌ(٦): معناهُ: جادُّ السَّيرِ.

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص: ١٥٩)، وينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٣٠٧) و«إكمال المعلم» (٧/ ٤٦٩)، و«المجموع المغيث» لأبي موسىٰ المديني (٢/ ٨٣).

(٢) في (ع): «الشَّرْي».

(٣) ينظر: «الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٢٢٨).

(٤) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٣٠٨).

(٥) لم أجده في «الدلائل»، وينظر: «إصلاح المنطق» (ص: ١٤٩)، و«مجمل اللغة» (ص: ٥٢٧)، و«مقاييس اللغة» (٣/ ٢٦٦)، و«الأفعال» لابن الحداد (٢/ ٣٦٢)، و«المخصص» (٢/ ١٨٧).

(٦) معمر بن المثنىٰ أبو عبيدة التيمي البصري النحوي العلامة، صنف كتاب «مَجَاز القُرْآنِ»، و«غريب الحديث»، و«الخيل»، وغيرها من الكتب النافعة، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة (ت: ٢٠٨هـ). «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٣٨)، و«تاريخ دمشق» (٥٩/ ٤٢٣)، و«وفيات الأعيان» (٥/ ٢٣٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٤٦).

وقال يعقوبُ: فرسٌ شَرِيٌّ: خِيارٌ فائقٌ[١].

ومن رَوىٰ: «أَعْوَجِيًّا»، فهو منسوبٌ إلىٰ فرسٍ اسمُهُ: أَعْوَجُ، هو مِنَ الخيلِ العِرابِ[٢] المشهورةِ / الَّتي تَنسبُ العربُ إليها جِيادَ الخيلِ، وهما فرسانِ: أحدُهما فرسٌ كانَ لِكِنْدَةَ، ثمَّ تصيرُ لسُلَيمٍ، ثمَّ لبني هِلالِ بنِ عامرٍ. [ك٢٥/أ]

قال ابنُ خَالَوَيْه: وكانَ لبعضِ الملوكِ- يعنىٰ من كندة- فغزَا بَنِي سُلَيمٍ، فقتلُوه وأخذُوا فرسَهُ.

وقال أبو العبَّاس المُبَرّدِ[٣]: أعوجُ فرسٌ لغَنِيٍّ، وقيل: لِبني كِلابٍ.

[ع٦١/ب] قيل: وسُمِّي: أعوَجُ؛ لأنَّه رُكِبَ صغيرًا / رطبًا قبلَ أنْ تشتدَّ عظامُهُ، فاعوَجَّتْ قوائِمُهُ. وقيل: بل اعْوَجَّ ظهرُهُ[٤].

[ت٥٦/ب] وأمُّهُ: سَبَلُ[٥]، / فرسٌ كانتْ لغنِيٍّ مشهورةٌ أيضًا.

وهذَا هَو أَعْوَجُ الأصغرُ، وأمَّا أعوجُ الأكبرُ، فمشهورٌ أيضًا، وهو ولدُ فرسٍ اسمُهُ أزاو[٦] (الهِجْرِس.

---

(١) لم أجده ليعقوب، وينظر: «الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٢٢٨)، و«تهذيب اللغة» (١١/ ٢٧٦)، و«المشارق» (٢/ ٢٥٠).

(٢) ليست في (ك).

(٣) «الكامل» (٣/ ٦٧).

(٤) ينظر: «أنساب الخيل» لابن الكلبي (ص: ٣٢)، و«الخيل» لأبي عبيدة (ص: ٦٦)، و«الحلبة في أسماء الخيل» للصاحبي (ص: ٢٣).

(٥) ينظر: «أنساب الخيل» لابن الكلبي (ص: ٢٩، ٣٢).

(٦) كذا في (ت)، وفي (ع): «أزىٰ»، وفي (ك): «إذ»، وفي (ل): «أزا»، وفي (ب): «أرىٰ».

والهِجْرِسُ)(١) : ولدُ فرسٍ اسْمُهُ: (الدِّينَارُ، والدِّينَارُ)(٢): ولدُ زَادِ الرَّاكِبِ، فرسٌ لسُليمانَ بنِ دَاودَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، مِنْ بَقِيَّةِ الخيلِ الَّتي خرجَتْ لهُ منَ البحرِ، وكانَ أعطاهُ لقومٍ وَفَدُوا عليه مِنْ جُرْهُمَ، وقال لهُم: تَصِيدُوا علىٰ هذَا الفرسِ ما شِئتُمْ. فكانَ لا يفوتُهُ شيءٌ، فسُمِّيَ: زَادَ الرَّاكِبِ(٣).

قال ابنُ خَالَوَيْه(٤): وإليه تُنسبُ أكثرُ الأفراسِ المشهورةِ. ذكرَ لنا ذلِكَ كلَّهُ الأستاذُ أبو عبدِ اللهِ ابنُ سُليمانَ، وبعضُهُ عن غيرِهِ، وذكرَ مثلَهُ ابنُ لَهِيعَةَ(٥) الأَخْبَارِيُّ في كتابِ: «الحَلائِبِ والجَلائِبِ»(٦).

---

(١) كذا سماه في جميع النسخ، والصواب: «الهُجيس»؛ كذا في «أنساب الخيل» لابن الكلبي (ص: ٢٨، ٣٠، ٣١)، و«الحلبة في أسماء الخيل» للصاحبي (ص: ٣٩)، وفي «أسماء خيل العرب» للغندجاني (ص: ١٠٢): «الهجيسي».

(٢) كذا سماه في جميع النسخ، وفي «أنساب الخيل» لابن الكلبي (ص: ٢٩، ٣٠)، و«الحلبة في أسماء الخيل» للصاحبي (ص: ٣٩)، وفي «أسماء خيل العرب» للغندجاني (ص: ٢٥): «الديناري».

(٣) **الخبر منكر؛**

أخرجه ابن الكلبي في «أنساب الخيل» (ص: ٢٧، ٢٨)، عن أبي صالح، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فذكره.

(٤) الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه، أبو عبد الله الهمذاني النَّحْوي اللّغوي. (ت: ٣٧٠ هـ) «وفيات الأعيان» (٢/ ١٧٩)، و«إنباه الرواة» (١/ ٣٥٩)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٢١)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٣/ ٢٦٩).

(٥) لعله: عيسىٰ بن لهيعة الحضرمي، ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٩٧)، و«الثقات» لابن حبان (٧/ ٢٣٤)، و«ميزان الاعتدال» (٦٦٠٠)، و«ديوان الضعفاء» (ص:٣١٢).

(٦) لم أجد من ذكر هذا الكتاب إلا المسعودي في «مروج الذهب» (٢/ ٢٢٧)، ونسبه لعيسىٰ بن لهيعة.

و«الخَطِّيُّ»: الرُّمحُ، نُسِبَ إلىٰ الخَطِّ، وهو موضِعٌ من ناحِيةِ البَحْرَيْنِ، تأتي الرِّماحُ إليها مِنَ الهِنْدِ، ثمَّ تُفرَّقُ منَ الخَطِّ إلىٰ بلادِ العرَبِ فيُنْسَبُ إليه، ولا [ب٥١/ ب] يصحُّ قولَ منْ / قال: إنَّ هذا (المَوضِعَ)[(١)] يَنْبُتُ الرِّماحَ[(٢)].

وقيل: إنَّ سفينةً في أوَّلِ الزَّمانِ مملُوءةٌ رماحًا، قذَفَها البحرُ مرَّةً إلىٰ هذه النَّاحيةِ، فخرجَتْ رماحُهَا فيها، فنُسِبَ إليها[(٣)].

وقيلَ: الخَطُّ: السَّاحِلُ، وكلُّ ساحِلٍ خَطٌّ، حكاهُ صاحِبُ «الجَمْهَرَةِ» عنْ بعضِ اللُّغَويين، قال: والخَطُّ: سيفُ البحرَيْنِ، وعُمَانَ[(٤)].

و«أَرَاحَ»: مِنَ الرَّوَاحِ، ومعناهُ: أتىٰ بِهَا للمُرَاحِ، وهو موضِعُ مبِيتِ الماشِيَةِ، ولهذا سمَّاها بعْدُ: «رَائِحَةً»[(٥)].

[ع٦٢/ ب] وقال ابنُ أبي / أُوَيسٍ[(٦)]: تقولُ: غَزَا فأَتَىٰ بنَعَمٍ كثيرةٍ.

و«النَّعمُ»: الإبِلُ خاصَّةً، جمعٌ لا واحِدَ لهُ مِن لفظِهِ، وذكرَ بعضُهُم: أنَّه [ل٣٣/ ب] [ت٥٧/ أ] ينطَلِقُ / أيضًا علىٰ جماعةِ المواشِي إذا / كانَ فيها إبِلٌ. والأنْعَامُ المَواشِي مِنَ الإبِلِ وغيرِها. وقد قيل: إنَّ النَّعمِ والأنْعَامِ بمعنًىٰ واحدٍ، والنَّعمُ تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ؛

(١) ليست في (ع)، (ك)، (ل).

(٢) ينظر: العين (٤/ ١٣٦)، و«غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٣٠٩)، و«تصحيح الفصيح» (ص: ٢٧٠)، و«معجم البلدان» (٢/ ٣٧٨).

(٣) ينظر: «الكامل» لابن المبرد (١/ ١٣٤).

(٤) نصه في «الجمهرة» (١/ ١٠٦): «والخط: سيف الْبَحْرين وعمان، وَإِلَيْهِ ينْسب القنا الخطي. وقال بعض أهل اللُّغَة: بل كل سيف خطّ».

(٥) ينظر: «الصحاح» (روح) (١/ ٣٦٩)، و«مجمل اللغة» (روح) (ص: ٤٠٥)، و«مقاييس اللغة» (روح) (٢/ ٤٥٥).

(٦) «جزء فيه حديث ابن ديزيل» (ص: ٧٦).

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًاۚ﴾ [الأنعام: ١٤٢]، ثمَّ قالَ: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍۖ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فذكرَ أنواعَ المَاشِيَةِ[1].

ووقعَ في بعضِ الرِّواياتِ: «نِعَمًا»، جمعُ نِعمَةٍ، والأشهَرُ: «نَعَمًا» بالفتحِ.

و«الثَّرِيُّ»: الكثيرُ مِنْ كلِّ شيءٍ، يُقالُ: ثَرِي بنُو فُلانٍ بِبَنِي[2] فُلانٍ، أي صارُوا أكثرَ مِنهُم، ويُقالُ: أَثْرَىٰ الرَّجُلُ: إذا كَثُرَ مالُهُ.

وقولُهُ: «مِيرِي أَهْلَكِ»، أيْ: صِلِيهم بالمِيرَةِ، وهي الطَّعامُ، وأصلُهُ مِنْ امْتِيارِ البَوَادِي مِنَ الحَوَاضِرِ. / [ك٣٥/ ب]

عَرَبِيَّتُهُ:

قولُها: «نَعَمًا، أو نِعَمًا ثَرِيًّا»، والنَّعمُ مُؤنَّثَةٌ، وجاءَ بـ: «ثَرِيٍّ» الَّذي هو وصفُ المُذكَّرِ، ولمْ يأتِ فيه بعلامةِ تأنيثٍ، فيقول: «ثَرِيَّةً»، وكذلِك يلزمُ علىٰ القولِ بِتأنِيثِ النَّعَمِ، ولكنْ وجْهُهُ: أنَّ كلَّ ما ليسَ بحقِيقِيِّ التَّأنيثِ، فلكَ وجْهانِ في إظهارِ علامةِ تَأنِيثِهِ في الفعلِ واسمِ الفَاعِلِ والصِّفَةِ أو تركِها، وكذلِك في جُموعِ مِنَ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ الحقِيقِيِّ، كما قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، و﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]، / وقال: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا﴾ [ب٥٢/أ] [النساء: ١]، و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

وقال الشَّاعرُ[3]:

---

(١) ينظر: «العين» (٢/ ١٦٢)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ٩٥٣)، و«المذكر والمؤنث» (١/ ٤٦٩)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/ ٢٨٠- ٢٨١).

(٢) في المطبوع: «بني».

(٣) عجز لبيتٍ من الطويل، وهو للفرزدق في «ديوانه» (ص: ٥٣٦)، و«الكتاب» لسيبويه (٢/ ٤٤)، وتمامه:

وكُنا وَرِثناه علىٰ عهدِ تُبَّعٍ ** طويلاً سَواريه شديداً دعائمُهْ.

.... ** طَـوِيلًا سَـوَارِيه شَـدِيدًا دَعائِمُـهْ

وقال[1]:

.... ** لَئِـيمٍ مَـآثِرُهُ قُعْـدُدِ

[ع٦٢/ب] كما لو قال: كثيرةٌ، ومُنقعِرَةٌ، وطوِيلةٌ، وشدِيدةٌ، / ولئيمةٌ، الوجهانِ جائِزان.

[ت٥٧/ب] وأما علىٰ رِوايةِ: «النِّعَمِ»، والقولُ بأنَّها مذكَّرةٌ، / فهو الوجهُ، فَلا يُحتاجُ فيه إلىٰ كلامٍ.

مَعْنَاهُ:

وصفتْ هذا الرَّجُلَ الَّذي تزوجَتْهُ بالسُّؤدُدِ في ذاتِهِ، والسَّعَةِ في ذاتِ يدِهِ، وأنَّهُ صاحبُ حربٍ ورُكوبٍ، وبالإحسانِ إليها، والتَّفضُّلِ علىٰ أهلِهَا.

ثمَّ أخبرتْ أنَّه مع هذا كلِّهِ لمْ يقعْ عندَها موقِعَ أبِي زَرعٍ، وأنَّ كثيرَهُ دونَ قليلِ أبي زرعٍ، فكيفَ بكثيرِهِ؟

وأنَّ حالَ هذا الآخرِ عندَها معِيبٌ إذا أضافتْهُ إلىٰ حالِ أبي زرعٍ، مع إساءَةِ أبي زرعٍ لها أخيرًا في تطلِيقِهَا، والاستبدالِ بِهَا، ولكِنْ حُبُّهَا لهُ بغَّضَ إليها النَّاسَ بعدَهُ؛ ولهذا كرِهَ أولُو الرَّأيِ تزوِيجَ امرأةٍ لها زوجٌ طلَّقَها، لمَيلِ نفسِها إليهِ.

وقالُوا: لا تتزَوَّجْ: حَنَّانَةً، ولا أَنَّانَةً، ولا مَنَّانَةً.

ففي الحنَّانَةِ وجهانِ:

---

(١) عجز لبيتٍ من المتقارب، وهو للفرزدق في «ديوانه» (ص: ١٥٧)، وتمامه:
قَرَنْبَىٰ يسُوفُ قَفَا مُقْرِفٍ ** لَئِيمٍ، مآثِرُهُ قُعْدُد.

أحدهما: الَّتي لها زوجٌ، فهي تحِنُّ إليه.

والثَّانِي: الولدُ مِمَّنْ قبْلَكَ، فهِيَ أيضًا كثيرةَ الحنينِ إليه، مُشتغِلةً به عنْكَ.

والأَنَّانَةُ: الكثيرةُ الأمراضِ، فهِيَ تَئِنُّ أبدًا، فلا يَصفُو عيشُك معها لذلك.

والمَنَّانَةُ: الَّتي لَها مالٌ تَمُنُّ عليك به[1].

وقولُها: «وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ»- ويُروَىٰ: «وآتَانِي مِنْ كُلِّ سَائِمَةٍ زوجًا».

وآتَانِي، وأَعْطَانِي: بمعنًىٰ واحدٍ.

و«السَّائِمَةُ»: الرَّاعِيَةُ.

و«الرَّائِحَةُ»: أصلُهُ: الآتِيَةُ وقتَ الرَّواحِ، وهو آخرُ النَّهارِ، ومنه سُمِّي المُراحُ، وهو موضِعُ مَبيتِها، والرَّواحُ ضِدُّ الغُدُوِّ، / وفي الحديثِ: «**لَغَدْوَةٌ فِي** [ل٣٤/أ] / **سَبِيلِ اللهِ، أَوْ رَوْحَةٌ**»[2]، وفيه: «**كَالطَّيْرِ؛ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا**»[3]. [ع٦٣/أ]

---

(١) ينظر: «المحاسن والأضداد» للجاحظ (ص: ١٤٨)، و«الأمالي» للقالي (٢/ ٢٥٦)، و«المخصص» (١/ ٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٩٢، ٢٧٩٦، ٦٥٦٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه البخاري (٢٨٩٢، ٦٤١٥)، ومسلم (١٨٨١)، من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) **صحيح**؛

أخرجه **ابن المبارك** في «الزهد» (٥٥٩)، وعنه: الطيالسي (٥١)، ومن طريقه: الترمذي (٢٣٤٤)، وابن أبي الدنيا في «التوكل» (١)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١١٨٠٥) وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٦٩)، والقضاعي (١٤٤٤)، والخطيب في «المتفق» (١٧١٠) والبغوي في «شرح السنة» (٤١٠٨)، وفي «التفسير» (٢/ ١٢٥)، والضياء في «المختارة» (٢٢٧)-..

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٥)، وفي «الزهد» (ص ٢٥)..

=

=

وعبد بن حميد (١٠)..

والفسوي في «المعرفة» (٢/ ٤٨٨) ومن طريقه: البيهقي في «الآداب» (٧٤٤)، وفي «الشعب» (١١٣٩)..

وابن أبي الدنيا في «التوكل» (١)، من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني..

والبزار (٣٤٠)، عن بشر بن آدم..

وأبو يعلىٰ (٢٤٧)، وعنه ابن حبان (٧٣٠)- ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (٢٢٨)- عن أبي خيثمة زهير بن حرب..

والحاكم (٤/ ٣١٨)، من طريق عبد الصمد بن الفضل..

وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (١١٣٩) من طريق الحارث ابن أبي أسامة..

وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (٦٥٢)، من طريق محمد بن عاصم الثقفي..

تسعتهم (أحمد، وعبد بن حميد، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وإسحاق بن إسماعيل، وبشر بن آدم، وأبو خيثمة، وعبد الصمد بن الفضل، والحارث، ومحمد بن عاصم) عن **أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقري**..

كلاهما (ابن المبارك، وعبد الله بن يزيد) عن **حَيْوة بن شريح المصري**، عن **بكر بن عمرو المعافري**، عن عبد الله بن هبيرة، أنه سمع أبا تميم الجيشاني يقول: سمعت عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَىٰ اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ؛ لَرُزِقْتُمْ كَمَا يُرْزَقُ الطَّيْرُ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا**».

ووقع في رواية بشر بن آدم عند البزار: «نا حيوة، عن ابن هبيرة، عن بكر بن عمرو، عن أبي تميم الجيشاني، عن عمر...». وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب بهذا الإسناد، وأحسب أن بكر بن عمرو لم يسمع من أبي تميم. اهـ

قلت: كذا قال رَحِمَهُ اللهُ، وبشر بن آدم: قال عنه أبو حاتم الرازي، والدارقطني: ليس بالقوي. والأشبه أن بشرًا قد وهم في إسناده وقلبه، فتابعه عليه البزار كما يظهر في تعليقه.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو تميم الجيشاني اسمه عبد الله بن مالك» اهـ.

=

وقد وجدُ لَلعربِ استعمالُهُ / / في النَّهارِ كُلِّهِ، حكاهُ الهروِيُّ وغيرُهُ[١]، [ب٥٢/ ب] [ت٥٨/ أ] وعليه حملَ الشَّافِعِيُّ[٢]، وغيرُهُ حديثَ: رَوَاحِ الجُمُعةِ[٣]، ويُقالُ: تَرَوَّحَ القومُ،

=

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد» اهـ.

قلت: بكر بن عمرو المعافري، قال أبو حاتم: شيخ. وقال البرقاني عن الدارقطني: مصري، يعتبر به، وقال الحاكم: قلت للدارقطني: بكر بن عمرو المعافري؟ قال: ينظر في أمره. وقال الذهبي: كان ذا فضل وتعبد، محله الصدق، واحتج به الشيخان. «الميزان» (١٢٩٠).

ولم ينفرد بكر بن عمرو به بل تابعه: **عبد الله بن لهيعة،** عن عبد الله بن هبيرة به.

أخرجه أحمد (٣٧٠)، وابن ماجه (٤١٦٤)، والقضاعي (١٤٤٥)، والمزي (١٥/ ٥٠٥) من طريق ابن لهيعة به.

وورد من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٨٣٢)، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان» (٢/ ٢٦٧)، من طريق مالك بن سيف التجيبي، ثنا سعيد بن إسحاق، ثنا الليث، عن محمد بن عبد الرحمن، عن نافع، عن ابن عمر، فذكره مرفوعًا.

قال ابن أبي حاتم: قال أبي: هذا حديث باطل بهذا الإسناد، وسعيد بن إسحاق الحَمَّارُ مجهول لا أعرفه. اهـ

(١) «الغريبين» (٣/ ٧٨٨).

(٢) ينظر: «الأم» (٢/ ٣٩١)، و«الحاوي الكبير» (١/ ٣٧٤)، و«المهذب في الفقه الشافعي» (١/ ٢١٤)، و«نهاية المطلب» (٢/ ٥٦٥)، و«العزيز شرح الوجيز» (٢/ ٣١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ**».

ورَاحُوا: إذا سَارُوا أيَّ وقتٍ كانَ[1].

[ك٣٦/أ] ومَنْ رَوَاهُ: «وَأَرَاحَ عليَّ مِنْ كُلِّ سَائِمَةٍ زَوْجَيْنِ، وَمِنْ كُلِّ / آبِدَةٍ اثْنَيْنِ».

فالآبِدَةُ: المُتَوَحِّشَةُ، والجمعُ: أوَابِدُ، يُقالُ: أَبَدَتْ (تأبُدُ)[2] إذا توحَّشَتْ، ومنه: كلمةٌ آبِدَةٌ، ورمَاهُ بآبِدَةٍ، أيْ: بكلمَةٍ غريبَةٍ لم يُعْهَدْ مثلُهَا، والأَوَابِدُ: الوَحْشُ، قال امرُؤُ القَيْسِ[3]:

.... ** قَيْــــدِ الأوابِــــدِ هَيْكَــــلِ

وقد تُشَبَّهُ بِها الإبِلُ المُؤبَّلَةُ، والنَّعَمُ المُهْمَلَةُ.

(عَرَبِيَّتُهُ[4]):

ومنْ رَوَاهُ: «مِنْ كُلِّ ذِي رَائِحَةٍ»، فعلىٰ قولِهِ: ذَا صَبَاحٍ، وذَاتَ يَوْمٍ، كأَنَّهُ دَعْمٌ للكلامِ وصِلَةٌ لهُ)[5]، وإلَّا فـ«ذِي» أصلُهَا ألَّا تُضافَ إلَّا إلىٰ الأجناسِ، كقولِكَ: ذُو مالٍ، وذُو علمٍ، ولا تُضافُ إلىٰ الصِّفاتِ، فتقولُ: ذُو عالِمٍ ولا ذُو عاقِلٍ؛ لأنَّه يُكْتفَىٰ بِذكرِ الصِّفةِ عنها، بخلافِ الجنسِ الَّذي لا تَصِفُ به إذا أَرَدْتَ الوصفَ إلَّا بـ«ذي»، أو بِتصَرُّفِ اسمِ صِفةٍ منه، فأدْخَلْتَ: «ذِي» لِتتوصَّلَ بها إلىٰ الوصفِ بالأجناسِ، ولأجلِ ذلك لمْ تُضَفْ إلىٰ صِفَةٍ مُشتقَّةٍ، وإنَّما

---

(١) «تهذيب اللغة» (٥/ ١٤٣).

(٢) كُتب عندها في جميع النسخ: «معًا»، يعني: تأبِد، وتأبُد.

(٣) شطرٌ من عجز بيت من معلقته، وهو من الطويل، وتمامه:

وَقَدْ أَغْتَدِي، والطَّيْرُ فِي وُكنَاتِهَا ** بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

«ديوان امرئ القيس» (ص: ٥٣).

(٤) في (ت): غريبه.

(٥) ما بين القوسين مكانه بياض في (ب).

تُضافُ إلىٰ ظاهرٍ غيرِ صفَةٍ، ولا أعلمُ لهذِهِ القِصَّةِ[١] مِثْلًا في كلامِ العربِ.

مَعْنَاهُ:

أرادَتْ بقولِها هذَا: كثرَةَ ما أعطَاهَا مِن جميعِ ما يَرُوحُ إلىٰ منزِلِهَا، / من [ع٦٣/ب] إبلٍ، وبقرٍ، وغنمٍ، وعبيدٍ، ودوابٍّ، / وأنَّه أعطاها أصنافًا مِنْ ذلك ولم يقتصِرْ [ت٥٨/ب] علىٰ الفَرْدِ في ذلك، حتَّىٰ ثنَّاهُ وضعَّفَهُ؛ إحسانًا إليها، وتكرُّمًا عليها، وأنَّه صاحبُ صيدٍ وقنصٍ، يرُوحُ بِها مَثنىٰ مَثنىٰ، ويضيفُها إلىٰ ما اكتسبَ واقتنَىٰ.

و«الزَّوْجُ»: يقعُ علىٰ الواحِدِ، ويقعُ علىٰ الاثنينِ، ولذلك قالُوا: زَوجَانِ، / [ب٥٣/أ] ولكنْ لا يقعُ علىٰ الواحِدِ إلَّا إذا كانَ معه آخرُ، قالَهُ الهَرَوِيُّ[٢].

وقال ابنُ دُرَيدٍ[٣]: الاثنانِ: زوج وزوجان.

والزَّوجُ: الصِّنْفُ، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ [الشورىٰ: ٥٠]، وقولُه: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، أي: أصنافًا.

وأنكرَ ابنُ الأنبارِيِّ[٤] أنْ يُسمَّىٰ الاثنانِ زوجًا، وإنَّما يُقالُ لهُمَا: زوجَانِ.

وقولُ النَّبيِّ ﷺ لعائشةَ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**»: تطيِيبًا لنفسِهَا، ومبالغةً في حُسنِ معاشرتِها؛ لما ذكرَتْهُ أمُّ زرعٍ منْ حُسنِ صحبتِهِ لها، وشكرَتْهُ منْ جِماعِ حالِهِ معها، ثمَّ استثنىٰ من ذلك الأمرِ المكرُوهَ منه، بقوله: «**إِنَّهُ طلَّقَهَا وإنِّي لا أُطَلِّقُكِ**»؛ تتميمًا لِتطييبِ نفسِها، وإكمالًا لطُمأنينَةِ قلبِهَا، ورفعًا للإيهامِ، لعمومِ التَّشبيهِ بجُملةِ أحوالِ أبي زرعٍ؛ إذ لم يكُنْ فيها ما يُذَمُّ سِوَىٰ طلاقِهِ لها.

---

(١) كذا في (ت)، (ع)، (ك)، وفي (ب)، والمطبوع: «اللفظة».

(٢) «الغريبين» (٣/ ٨٣٥).

(٣) «جمهرة اللغة» (١/ ٤٧٣).

(٤) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (٢/ ٢٩٢).

ومثلُهُ قولُه في الرِّوايةِ الأُخرىٰ: «فِي اَلْأُلْفَةِ والرِّفَاءِ، لَا فِي الفُرْقَةِ والخِلَاءِ»، أي: في الاتفاقِ لا في الافتراقِ؛ لأنَّ الرِّفاءَ هو مِنْ بابِ الأُلفةِ والاتِّفاقِ، والخِلاءَ مِنْ بابِ الفُرقةِ والطَّلاقِ.

[ل٣٤/ ب] [ع٦٤/ أ] [ك٣٦/ ب] [ت٥٩/ أ]

قال أبو عُبيدٍ[1]: يكونُ / الرِّفاءُ بمعنَيينِ: / يكونُ مِنَ الاتفاقِ / وحسنِ الاجتماعِ، / ومنهُ رَفْوُ الثَّوبِ؛ لأنَّه يَضُمُّ بعضَهُ إلىٰ بعضٍ، ويكونُ الرِّفاءُ مِنَ الهُدُوءِ والسُّكونِ.

وقال أبو زَيْدٍ[2]: الرِّفَاءُ: المُوافَقَةُ، وقيل: الرِّفاءُ: المالُ، حكاهُ المُفَضَّلُ[3] عن اليَمَامِيِّ[4] في «مُنْتخبِهِ». وقيل: الرِّفاءُ: السُّرورُ.

وقال ابنُ الأنبارِيِّ[5]: الخِلاءُ: المُباعدَةُ والمُجانبَةُ، وكأنَّه مأخوذٌ مِنْ خِلَاءِ الإبلِ، وهو كالحِرَانِ للدَّوَابِّ، ومنهُ حديثُ النَّبيِّ ﷺ يومَ الحُدَيْبِيَةِ: «مَا خَلَأَتِ (القَصْوَاءُ)[6]»[7].

---

(١) «غريب الحديث» (١/ ٧٦).

(٢) سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري صاحب النحو واللغة. له كتاب: «النَّوَادِر»، و«كتاب الْهمزَة» ذكر أَبُو جَعْفَر أَحْمد بن مُحَمَّد اليزيدي، قال لي أبو زيد: عملته فِي ثَلَاثِينَ سنة. (ت: ٢١٥ هـ). «تاريخ العلماء النحويين» للتنوخي (ص: ٢٢٥)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ١٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٩٤).

(٣) «الفاخر» لأبي طالب المفضل بن سلمة (ص: ١٣).

(٤) لعله: أبو علي محمد بن جعفر بن نمير الربهمي اليمامي، راوية أديب بلغ سنًّا عالية وبقي إلىٰ آخر أيام المعتمد، توفي نحو: ٢٨٠ هـ. ينظر: «معجم الشعراء» (ص: ٤٤٧)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٧٠).

(٥) ينظر: الغريبين (٢/ ٥٧٩).

(٦) تصحفت في (ت) إلىٰ: «للقصوىٰ».

(٧) أخرجه البخاري (٢٧٣١)، من حديث المسور بن المخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لاسِيَّمَا وقد وردَ في رِوايةِ أبي مُعاوِيَةَ الضَّريرِ ما دَلَّ أنَّ / الطَّلاقَ لم يكنْ [ب٥٣/ ب] مِنْ قِبَلِ أبي زَرْعٍ واختيارِه؛ فإنَّهُ قال: «فَلَمْ تَزَلْ بِهِ أُمُّ زَرْعٍ حَتَّىٰ طَلَّقَهَا»[١].

وقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، بَلْ أَنْتَ خَيْرٌ لِي مِنْ أَبِي زَرْعٍ»: جوابُ مثلِهَا في فضلِهَا وعلمِهَا؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا أخبرَها أنَّه لهَا كأَبِي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ، لِفَرْطِ محبَّةِ أمِّ زَرْعٍ لهُ وإحسانِهِ لها، أخبرَتْهُ هي أنَّه عندها أفضلُ، وهي لَهُ أحبُّ مِنْ أمِّ زرعٍ لأبِي زَرْعٍ.

عَرَبِيَّتُه:

قولُه ﷺ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**» أي: أنا لكِ كأبي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ، كما قال بعضُهم في قولِه تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠] أي: أنتُم، وكان زائِدَةٌ.

قالُوا: مثله قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ﴾ [مريم: ٢٩] أي: هو في المَهْدِ.

وقولُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: أنتَ عليها.

و﴿أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٢] [النمل: ٢٧] وفي بعضِ هذا اختلافٌ. / [ت٥٩/ ب]

قالُوا: ومنه قولُه في الحديثِ: «**كُنْ أَبَا ذَرٍّ**»[٣].

---

(١) أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (٨٥٣)، والخطيب في «الفصل للوصل المدرج» (١/ ٢٤٨)، وابن عساكر في «المعجم» (٤٠٤)، وقد سبق تخريج طريق أبي معاوية الضرير.

(٢) في جميع النسخ: «صدقت...».

(٣) **إسناده ضعيف؛**

أخرجه ابن إسحاق في «السيرة»- كما في «السيرة النبوية لابن هشام»- (٢/ ٥٢٣)، ومن طريقه: إسحاق بن راهويه- كما في «المطالب العالية» (٤٠٧٤)، والطبري في =

=

«التاريخ» (٣/ ١٠٧)، والحاكم (٣/ ٥٠- ٥١)- وعنه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٢١)- وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢١٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٦/ ١٠١) عن بريدة بن سفيان الأسلمي، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَىٰ تَبُوكَ جَعَلَ لاَ يَزَالُ يَتَخَلَّفُ الرَّجُلُ فَيَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَخَلَّفَ فُلاَنٌ، فَيَقُولُ: «**دَعُوهُ، إِنْ يَكُ فِيهِ خَيْرٌ فَسَيُلْحِقُهُ اللهُ بِكُمْ، وَإِنْ يَكُ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ أَرَاحَكُمُ اللهُ مِنْهُ**». حَتَّىٰ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَخَلَّفَ أَبُو ذَرٍّ، وَأَبْطَأَ بِهِ بَعِيرُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**دَعُوهُ، إِنْ يَكُ فِيهِ خَيْرٌ فَسَيُلْحِقُهُ اللهُ بِكُمْ، وَإِنْ يَكُ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ أَرَاحَكُمُ اللهُ مِنْهُ**».

فَتَلَوَّمَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَىٰ بَعِيرِهِ فَأَبْطَأَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَبْطَأَ عَلَيْهِ أَخَذَ مَتَاعَهُ فَجَعَلَهُ عَلَىٰ ظَهْرِهِ، فَخَرَجَ يَتْبَعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَاشِيًا، وَنَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَنَازِلِهِ، وَنَظَرَ نَاظِرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَذَا رَجُلٌ يَمْشِي عَلَىٰ الطَّرِيقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُنْ أَبَا ذَرٍّ**». فَلَمَّا تَأَمَّلَهُ الْقَوْمُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هُوَ وَاللهِ أَبُو ذَرٍّ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**رَحِمَ اللهُ أَبَا ذَرٍّ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَيَمُوتُ وَحْدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحْدَهُ**»، فَضَرَبَ الدَّهْرُ مِنْ ضَرْبَتِهِ، وَسُيِّرَ أَبُو ذَرٍّ إِلَىٰ الرَّبَذَةِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَىٰ امْرَأَتَهُ وَغُلاَمَهُ إِذَا مُتُّ فَاغْسِلاَنِي وَكَفِّنَانِي، ثُمَّ احْمَلاَنِي فَضَعَانِي عَلَىٰ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، فَأَوَّلُ رَكْبٍ يَمُرُّونَ بِكُمْ فَقُولُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ، فَلَمَّا مَاتَ فَعَلُوا بِهِ كَذَلِكَ فَاطَّلَعَ رَكْبٌ، فَمَا عَلِمُوا بِهِ حَتَّىٰ كَادَتْ رَكَائِبُهُمْ تَطَأُ سَرِيرَهُ، فَإِذَا ابْنُ مَسْعُودٍ فِي رَهْطٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقَالُوا: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: جِنَازَةُ أَبِي ذَرٍّ فَاسْتَهَلَّ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْكِي، فَقَالَ: صَدَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «**يَرْحَمُ اللهُ أَبَا ذَرٍّ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَيَمُوتُ وَحْدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحْدَهُ**»، فَنَزَلَ فَوَلِيَهُ بِنَفْسِهِ حَتَّىٰ أَجَنَّهُ، فَلَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ ذُكِرَ لِعُثْمَانَ قَوْلُ عَبْدِ اللهِ وَمَا وَلِيَ مِنْهُ.

لفظ الحاكم، وعند إسحاق بن راهويه، والطبري، وابن عساكر: مختصرٌ ليس فيه موضع الشاهد.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». اهـ

وتعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «فيه إرسال». اهـ

وقال ابن كثير: في «البداية والنهاية» (٧/ ١٥٩): «إسناده حسن، ولم يخرجوه». اهـ

وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ١٠٩): وقال: «بسند ضعيف، عن ابن مسعود». اهـ

=

وقد يحتملُ عندِي غيرَ هذا / ما قالُوهُ، وأنشدُوا[1]: [ع٦٤/ب]

.... ** وَجِيـــرَانٍ لنَـــا كَـــانوا كِـــرَامِ

وقد يصحُّ أنْ تكونَ: «**كُنْتُ**» هَاهُنا علىٰ بابِها في النَّقصِ والاستعمالِ وإفادةِ زمانٍ مُحصَّلٍ، أي: كنتُ لكِ في سابِقِ علمِ اللهِ وقضائِهِ كأَبِي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ، في إحسانِهِ لهَا، ومحبَّتِها فيه.

ويَتوجَّهُ فيها أيضًا وجهٌ ثالثٌ: وهو أنْ تكونَ: «كَانَ» علىٰ بابِهَا، ثمَّ يُرادُ بِهَا الاتصَالُ، أي: كنتُ لكِ فيما مَضَىٰ مِنْ صُحبَتِي لكِ وعِشرَتِي إِيَّاكِ كأَبِي زرعٍ لأُمِّ زرعٍ[2]، وأنا كذلِك لا أتبدَّلُ عنه، كما قالُوا في قولِ مُرَّةَ بنِ مَحْكَانَ السَّعْدِيِّ[3]:

أَنَـا ابْـنُ مَحْكَـانَ أَخْـوَالِي بَنُـو مَطَـرٍ ** أُنْمِـي إِلـيْهِمْ وَكَـانُوا مَعْـشَرًا نُجُبَـا

=

وقال في «المطالب العالية» (١٦/ ٤٨٤): «القرظي، ما عرفته، فإن كان محمَّد بن كعب فالحديث منقطع». اهـ

قلت: **في إسناده علتان:**

١- **بريده بن سفيان الأسلمي**؛ ليس بالقوي في الحديث كما قال النسائي.

٢- **ومحمد بن كعب القرظي** لم يدرك ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ علىٰ الراجح ؛ فمحمد بن كعب قد توفي سنة ١١٨هـ وعمره ٧٨ سنة، فتكون ولادته سنة ٤٠هـ، وابن مسعود توفي سنة ٣٢، أو ٣٣هـ؛ فعلىٰ هذا يكون الإسناد منقطعًا.

(١) عجز لبيت من الوافر وهو للفرزدق، في «ديوانه» (ص: ٧٩٥)، وتمامه:

فَكَيفَ إِذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَومٍ ** وَجِيرَانٍ لنَا كَانوا كِرَامِ.

(٢) «لأم زرع» ليست في (ع)، (ك).

(٣) البيت من البسيط، وينظر: «ديوان الحماسة» (ص: ١٧٢)، و«الشعر والشعراء» (٢/ ٦٧٥).

[ب٥٤/أ] / أي: كانَ مَنْ مضىٰ منهم نجِيبًا، ومن بقِيَ كذلك.

وفي الكتابِ العزيزِ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، و﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾[١] [الإسراء: ٤٤] في أمثلةٍ كثيرةٍ، وهو تعالىٰ كان في الأَزَلِ كذلك، وكذلك هو جلَّ اسمُهُ، وعليه حملَ بعضُهُم قولَهُ تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠]، و﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

فِقْهٌ:

[ك٣٧/أ] **قال المُهَلَّبُ بنُ أَبِي صُفْرَةَ الفَقِيهُ**[٢]: **فيهِ مِنَ** / **الفقهِ**: جوازُ التَّأَسِّي بأهلِ الإحسانِ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ أَمَّ زرعٍ أخبرتْ عنْ أبي زرعٍ بجميلِ عِشرتِهِ [ت٦٠/أ] فامتَثَلَهُ النَّبيُّ / ﷺ.

قال الفقيه القاضي أبو الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

[ل٣٥/أ] وهذا عِندِي غيرُ مُسلَّمٍ؛ لأَنَّا لا نقولُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ اقتدَىٰ / بأبي زرعٍ، بلْ أخبرَ [ع٦٥/أ] أنَّه لها كأبي زرعٍ، / وأَعْلَمَ أنَّ حالَهُ معهَا مثلُ حالِ ذلِكَ، لا علىٰ التَّأَسِّي بهِ، وأمَّا قولُه بجوازِ التَّأَسِّي بأهلِ الإحسانِ مِنْ كلِّ أُمَّةٍ، فصحيحٌ ما لمْ تُصادِمْهُ الشَّريعةُ.

وفيهِ مِنَ الفِقْهِ: جوازُ ذلِكَ، قولُ المرءِ لصاحِبِهِ: بِأَبِي أنتَ وأمِّي، وفداكَ أَبِي وأمِّي، وهما بمعنًىٰ واحدٍ، وقد قالَهُ النَّبيُّ ﷺ لِسَعْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[٣]

---

(١) في جميع النسخ: ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

(٢) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٢٩٨)، و«التوضيح» (٢٤/ ٥٦٩)، و«عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٨).

(٣) أخرجه البخاري (٣٧٢٥، ٤٠٥٥، ٤٠٥٦، ٤٠٥٧)، ومسلم (٢٤١٢/ ٤٢) واللفظ له من حديث سعيد بن المسيب، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: «لَقَدْ جَمَعَ لِي رَسُولُ الله ﷺ أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ».

والزُّبيرِ[١] وغيرِهِمَا، وهوَ مِنْ معروفِ كلامِ العربِ، وقالَهُ أبُو بكرٍ وغيرُه للنَّبيِّ ﷺ[٢]، وكذلِك قولُهُم: جُعِلتُ فِدَاكَ، ونفسِي فِدَاؤُكَ، وقالَهُ أبُو طَلْحَةَ[٣]، وأبُو ذرٍّ[٤]،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٢٠)، ومسلم (٢٤١٦)، من حديث عبد الله بن الزبير، قَالَ: كُنْتُ يَوْمَ الأَحْزَابِ جُعِلْتُ أَنَا وَعُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي النِّسَاءِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِالزُّبَيْرِ، عَلَىٰ فَرَسِهِ، يَخْتَلِفُ إِلَىٰ بَنِي قُرَيْظَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، فَلَمَّا رَجَعْتُ قُلْتُ: يَا أَبَتِ رَأَيْتُكَ تَخْتَلِفُ؟ قَالَ: أَوَهَلْ رَأَيْتَنِي يَا بُنَيَّ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ يَأْتِ بَنِي قُرَيْظَةَ فَيَأْتِينِي بِخَبَرِهِمْ**». فَانْطَلَقْتُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ جَمَعَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَوَيْهِ فَقَالَ: «**فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي**».

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٠٥، ٥٨٠٧) من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة هجرة النبي ﷺ وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (٦١٨٥)، من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَفِيَّةُ، مُرْدِفُهَا عَلَىٰ رَاحِلَتِهِ، فَلَمَّا كَانُوا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَصُرِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَالمَرْأَةُ، وَأَنَّ أَبَا طَلْحَةَ- قَالَ: أَحْسِبُ- اقْتَحَمَ عَنْ بَعِيرِهِ، فَأَتَىٰ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ، هَلْ أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: «**لا، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْمَرْأَةِ**» فَأَلْقَىٰ أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ فَقَصَدَ قَصْدَهَا، فَأَلْقَىٰ ثَوْبَهُ عَلَيْهَا، فَقَامَتِ المَرْأَةُ، فَشَدَّ لَهُمَا عَلَىٰ رَاحِلَتِهِمَا فَرَكِبَا، فَسَارُوا حَتَّىٰ إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ المَدِينَةِ- أَوْ قَالَ: أَشْرَفُوا عَلَىٰ المَدِينَةِ- قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ**» فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُهَا حَتَّىٰ دَخَلَ المَدِينَةَ.

(٤) أخرجه مسلم (٩٩٠/ ٣٠)، من حديث أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا رَآنِي قَالَ: «**هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ**» قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّىٰ جَلَسْتُ، فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا- مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ- وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ، وَأَسْمَنَهُ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطَؤُهُ بِأَظْلَافِهَا، كُلَّمَا نَفِدَتْ أُخْرَاهَا، عَادَتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّىٰ يُقْضَىٰ بَيْنَ النَّاسِ**».

ورافِعُ بنُ خَدِيجٍ(١) للنَّبيِّ ﷺ.

---

(١) لا يثبت من قول رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ورد عنه في حديثٍ موضوعٍ؛
أخرجه الحارث بن أبي أسامة- كما في «بغية الباحث» (٧٥٠)-، ومن طريقه: الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣٠٦)- والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٨)، من طريق داود بن المحبر، عن بكر بن عبد الله بن أخت عبد العزيز بن أبي رواد..
والفريابي في «القدر» (٢٢٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٧)، والآجري في «الشريعة» (٣٩١)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٤٥) رقم (٤٢٧٠)، وفي «الدعاء» (١٩٦٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (١٥١٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٠٩٩)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٠١)، من طريق حسان بن إبراهيم الكرماني..
كلاهما (بكر بن عبد الله، وحسان بن إبراهيم) عن **عطية بن عطية**.
وأبو يعلىٰ- كما في «المطالب العالية» (٢)، والفريابي في «القدر» (٢٢٣، ٢٢٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٨)، والآجري في «الشريعة» (٣٨٩، ٣٩٠)، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٤٥) رقم (٤٢٧١، ٤٢٧٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (١٥١٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٠٠)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٣٥٨، ٥٢٣)، من طريق عبد الله بن يزيد المقري، عن **عبد الله بن لهيعة**.
كلاهما (عطية بن عطية، وعبد الله بن لهيعة) عن عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، قال: كُنَّا عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ فَذَكَرُوا أَنَّ رِجَالًا يَقُولُونَ: قَدَّرَ اللهُ كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلَا الْأَعْمَالَ فَوَاللهِ مَا رَأَيْتُ سَعِيدًا قَطُّ غَضِبَ غَضَبًا أَشَدَّ مِنْهُ يَوْمَئِذٍ حَتَّىٰ هَمَّ بِالْقِيَامِ، ثُمَّ إِنَّهُ سَكَنَ ثُمَّ قَالَ: قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ، أَمَا وَاللهِ لَقَدْ سَمِعْتُ فِيهِمْ حَدِيثًا كَفَاهُمْ بِهِ شَرَّهُمْ، وَيْحَهُمْ لَوْ يَعْلَمُونَ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللهُ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، مَا هُوَ قَالَ؟ فَنَظَرَ إِلَيَّ وَقَدْ سَكَنَ بَعْضُ غَضَبِهِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**يَكُونُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَكْفُرُونَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِالْقُرْآنِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ كَمَا كَفَرَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ**» قَالَ: فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**يُقِرُّونَ بِبَعْضِ الْقَدَرِ وَيَكْفُرُونَ بِبَعْضِهِ**» قَالَ: وَكَيْفَ يَقُولُونَ؟ قَالَ: «**يَجْعَلُونَ إِبْلِيسَ عَدْلًا لِلَّهِ فِي خَلْقِهِ وَقَوْلِهِ وَقُدْرَتِهِ وَرِزْقِهِ، وَيَقُولُونَ: الْخَيْرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالشَّرُّ مِنْ إِبْلِيسَ، فَيَكْفُرُونَ بِالْقُرْآنِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَمَا يَلْقَىٰ أُمَّتِي مِنْهُمْ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْجِدَالِ،**
=

=

أُولَئِكَ زَنَادِقَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَفِي زَمَانِهِمْ يَكُونُ ظُلْمُ السُّلْطَانِ فَيَا لَهُ مِنْ ظُلْمٍ وَحَيْفٍ وَأَثَرَةٍ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ طَاعُونًا فَيُفْنِي عَامَّتَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ الْخَسْفُ فَمَا أَقَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهُ، الْمُؤْمِنُ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ فَرَحُهُ، شَدِيدٌ غَمُّهُ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَسْخُ، فَيَمْسَخُ اللهُ تَعَالَىٰ عَامَّةَ أُولَئِكَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ الدَّجَّالُ عَلَىٰ إِثْرِ ذَلِكَ» قَالَ: ثُمَّ بَكَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّىٰ بَكَيْنَا لِبُكَائِهِ، قَالَ: ثُمَّ قُلْنَا: مَا هَذَا الْبُكَاءُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**رَحْمَةً لَهُمُ الْأَشْقِيَاءُ، لِأَنَّ مِنْهُمُ الْمُتَعَبِّدُ وَمِنْهُمُ الْمُجْتَهِدُ، مَعَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَوَّلَ مَنْ سَبَقَ إِلَىٰ هَذَا الْقَوْلِ، وَضَاقَ بِهِ ذَرْعًا، إِنَّ عَامَّةَ مَنْ هَلَكَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِالتَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ**» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ؟ قَالَ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ مَعَهُ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَتُؤْمِنَ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَهُمَا قَبْلَ الْخَلْقِ، ثُمَّ خَلَقَ خَلْقَهُ، فَجَعَلَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَىٰ النَّارِ، عَدْلٌ ذَلِكَ مِنْهُ، كُلٌّ يَعْمَلُ فِيمَا قَدْ فَرَغَ مِنْهُ لَهُ، وَهُوَ صَائِرٌ إِلَىٰ مَا خُلِقَ لَهُ**» قَالَ: قُلْتُ: صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ.

ووقع في رواية داود بن المحبر: «عن بكر بن عبد الله، عن عطية بن عطية، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن عمرو بن شعيب...» فزاد: **إبراهيم بن إسماعيل!**. وعند العقيلي: «عن بكر بن عمر العبدي» بدلًا من بكر بن عبد الله.

ووقع في رواية حسان بن إبراهيم: «عن عطية بن عطية، حدثنا عطاء بن أبي رباح، عن عمرو بن شعيب...». فزاد: **عطاء بن أبي رباح!**.

ووقع في إحدىٰ روايتي ابن لهيعة عند الآجري في «الشريعة»: من طريق «الحسن بن الصباح البزار، عن عبد الله بن يزيد، عن عطية، عن ابن لهيعة، قال: نا عمرو بن شعيب...»!. فرواه عطية هاهنا عن ابن لهيعة.

قلت: عطية بن عطية، لا يعرف، وقد اضطرب في إسناده كما ترىٰ.

قال العقيلي: «عطية بن أبي عطية، عن عطاء بن أبي رباح، مجهول بالنقل، وفي حديثه اضطراب، ولا يتابع عليه» اهـ.

وقال أبو حاتم الرازي: « هذا حديث عندي موضوع» اهـ.

وقال الذهبي: « عطية بن عطية، عن عطاء: لا يعرف وأتىٰ بخبر موضوع طويل» اهـ.

ينظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٢٨٠٧)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٥٧)، و«ميزان الاعتدال» (٥٦٧٢).

=

وفي شعرِ حسَّانَ[1]:

فَـــإِنَّ أَبِـــي وَوَالِـــدَهُ وَعِرْضِـــي ** لِعِـــرْضِ مُحمـــدٍ مـــنكمْ فِـــدَاءُ

وفِيهِ: الرَّدُّ علىٰ مَنْ لَمْ يُجزْ قولَ هذا، وما يُحكَىٰ مِنْ إنكارِهِ عن الحسنِ[2]،

=

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٥٨) من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، قال: حدثنا عمرو بن شعيب، قال: كنت جالسًا عند سعيد بن المسيب فذكر نحوه.

قلت: إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة: قال أبو حاتم: شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به منكر الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: متروك.

(١) البيت من الوافر، وقد روي في «ديوانه» (ص: ١٩): «وقاء» بدلًا من «فداء».

(٢) ورد عن الحسن البصري **بإسنادٍ ضعيف**؛

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٨٠)، والبيهقي في «الشعب» (٨٥٠١)، من طريق مبارك بن فضالة.

والطبري في «تهذيب الآثار» (١٨١)، من طريق إسماعيل بن مسلم المكي.

والبلاذري في « أنساب الأشراف» (٩/ ٤٢٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١٨١)، من طريق سوار بن عبد الله العنبري.

ثلاثتهم (طريق مبارك بن فضالة، وإسماعيل بن مسلم، وسوار بن عبد الله) عن الحسن البصري قَالَ: دَخَلَ الزُّبَيْرُ عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ شَاكٍ، فَقَالَ: كَيْفَ تَجِدُكَ، جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ؟ فَقَالَ لَهُ: «**أَمَا تَرَكْتَ أَعْرَابِيَّتَكَ بَعْدُ؟**». قَالَ الْحَسَنُ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَدِّيَ أَحَدٌ أَحَدًا.

لفظ المبارك بن الفضالة، ولم يذكر إسماعيل بن مسلم، وسوار بن عبد الله قولَ الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: الحديث إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين الحسن، والزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال البيهقي: هذا منقطع، وإن صح فهو محمول علىٰ التنزيه والله أعلم. اهـ

وتابع **الحسنَ البصري**: **محمدُ بن المنكدر**:

=

ومنْ قالَ بقولِهِ، وأنَّهُ لا يُفدَّىٰ أحدٌ بمُسْلمٍ؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما قالَهُ لأنَّ أبوَيْهِ مُشرِكان. وهذِهِ عائِشةُ أَبواهَا مُسلمان، وقد قالَتْهُ لهُ ﷺ.

وما رُوِي مِنْ كراهِيَةِ عَمرَ / لِقولِ القائلِ لهُ: جَعلنِي اللهُ فِدَاكَ[1]، وكراهَةِ[ب٥٤/ب] النَّبيِّ ﷺ مثلَ ذلك مِنَ الزُّبيرِ مِنْ قولِهِ: جعلَنِي اللهُ / فِداكَ يا رسولَ اللهِ، وقولِهِ[ت٦٠/ب] له: «**مَا تَرَكْتَ أَعْرَابِيَّتَكَ بَعْدُ**»[2].

وقد ضعَّفَ الطَّبرِيُّ[3] هذِهِ الآثارَ، وتأوَّلَ إنكارَها إنْ صحَّتْ، وبجوازِ ذلِكَ قالَ هو وغيرُهُ.

=

أخرجه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ١٠٣)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١٨٠)، من طريق المنكدر بن محمد،عن أبيه محمد بن المنكدر به بنحوه.

قلت: المنكدر بن محمد: ضعيف.

قال الطبري بعد تخريجه لطرق الحديث: هَذِهِ أَخْبَارٌ وَاهِيَةُ الْأَسَانِيدِ، لَا تَثْبُتُ بِمِثْلِهَا فِي الدِّينِ حُجَّةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ مَرَاسِيلَ الْحَسَنِ أَكْثَرُهَا صُحُفٌ غَيْرُ سَمَاعٍ، وَأَنَّهُ إِذَا وُصِلَتِ الْأَخْبَارُ فَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِ عَنْ مَجَاهِيلَ لَا يُعْرَفُونَ. وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فِيمَا يَرْوِي مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عِنْدَنَا أَنْ نَتَثَبَّتَ فِي مَرَاسِيلِهِ، وَأَنَّ الْمُنْكَدِرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ مِمَّنْ لَا يُعْتَمَدُ عَلَىٰ نَقْلِهِ. اهـ «تهذيب الآثار» (٣/ ١١٣).

(١) **إسناده ضعيف؛**

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١٨٤)، وفي «التاريخ» (٤/ ٢٠٨) عن محمد بن حميد الرازي، عن يحيىٰ بن واضح، عن أبي حمزة السكري، عن جابر الجعفي، قال: قَالَ رَجُلٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: يَا خَلِيفَةَ اللهِ، قَالَ: خَالَفَ اللهُ بِكَ! فَقَالَ: جَعَلَنِي اللهُ فِدَاءَكَ! قال: إذا يهينك اللهُ!

قلت: محمد بن حميد: ضعيف. وجابر بن يزيد الجعفي: ضعيف، قال الذهبي: وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ. اهـ - ثم هو منقطع بين جابر الجعفي، وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) سبق تخريجه في قول الحسن البصري.

(٣) «تهذيب الآثار» (٣/ ١١٣).

وفِيهِ مِنَ الفِقْهِ: شُكرُ المرأةِ إحسانَ زوجِهَا، وهكذا ترجَمَ أَبُو عبدِ الرَّحمنِ النَّسائِيُّ علىٰ هذا الحديثِ، / وخرَّجَ في البابِ معه حديثَ ابنِ عُمرَ[1]: «**لا يَنْظُرُ اللهُ إِلىٰ امْرَأةٍ لا تَشْكُرُ لِزَوْجِهَا**»[2]. [ع٦٥/ب]

(١) كذا صحف في جميع النسخ، وصوابه: «ابن عَمْرٍو».

(٢) **صحيح؛**

أخرجه أبو سعيد الشاشي (٥٣)..

وابن أبي الدنيا في «النفقة علىٰ العيال» (٥٣٣) عن أحمد بن جميل المروزي..

والبزار (٢٣٤٨)، من طريق يعمر بن بشر المروزي..

ثلاثتهم (أبو سعيد الشاشي، وأحمد بن جميل، ويعمر بن بشر) عن عبد الله بن المبارك..

والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء» -معلقًا- (٢/ ١٩)، من طريق سِرارِ بن مُجَشِّرٍ البصري..

كلاهما (عبد الله بن المبارك، وسرار بن مجشر) عن **سعيد بن أبي عروبة**..

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١٩٩٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٢٧) عن عمرو بن مرزوق..

والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٨٨)، من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان..

وأبو إسحاق المزكِّي في «المزكيات» (١٢٩)، والحاكم (٤/ ١٧٤)، من طريق العباس بن يزيد البحراني، عن معاذ بن هشام الدستوائي..

والحاكم (٤/ ١٧٤)، من طريق محمد بن جعفر (غندر)..

أربعتهم (عمرو بن مرزوق، ويحيىٰ بن سعيد، ومعاذ بن هشام، وغندر) عن **شعبة بن الحجاج**. والبزار (٢٣٤٩)، من طريق **همام بن يحيىٰ**..

والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٠٨٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٩)، من طريق الخليل بن عمر بن إبراهيم..

والحاكم (٢/ ١٩٠)، -وعنه البيهقي (٧/ ٢٩٤)-، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ١١٢) من طريق شاذ بن فياض..

والحاكم (٤/ ١٧٤)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث..

=

=

ثلاثتهم (الخليل بن عمر، وشاذ بن فياض، وعبد الصمد بن عبد الوارث) عن **عمر بن إبراهيم العبدي**..

والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٩)- معلقًا- من طريق **هشام الدستوائي**..

والطبراني في «الكبير» (١٣/٣٦٨) رقم (١٤١٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٣٠٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ٣٢٧)، والشحامي في «حديث السراج» (٥٩٣)، من طريق **عمران بن داور القطان**..

ستتهم (سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وهمام بن يحيىٰ، وعمر بن إبراهيم، وهشام الدستوائي، وعمران القطان) عن قتادة السدوسي، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا فذكره مرفوعًا.

ووقع في رواية عبد الله بن المبارك فيما يرويه عنه: (أحمد بن جميل، ويعمر بن بشر): عن شعبة بن الحجاج، عن قتادة به مرفوعًا، بدلًا من عن سعيد بن أبي عروبة، فخالفا بذلك رواية أبي سعيد الشاشي، وهو ثقة كما قال الخطيب البغدادي، ولعل الأشبه رواية أحمد بن جميل ويعمر بن بشر، فهما ثقتان أيضًا. ورجح العقيلي الرفع في رواية ابن المبارك، وقال: «هذا أولىٰ».

ثم خالف ابنُ المبارك في هذه الرواية- الراجحة- أصحابَ شعبة؛

فقد وقع في رواية (عمرو بن مرزوق، ويحيىٰ بن سعيد، وغندر): عن شعبة، عن قتادة به موقوفًا.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الله بن عمرو، ولا نعلم أحدًا أسنده عن شعبة إلا عبد الله بن المبارك» اهـ.

قلت: تابع ابنَ المبارك علىٰ إسناده عن شعبة: معاذُ بن هشام الدستوائي، قال أبو إسحاق المزكِّي: «لا أعلم حدث معاذ بن هشام عن شعبة مسندًا غير هذا» اهـ.

قلت: معاذ بن هشام، قال يحيىٰ بن معين عنه: صدوق ليس بحجة.

والعباس بن يزيد- الراوي عنه- أيضًا صدوق.

والمحفوظ من حديث شعبة الوقف؛ كذا قال أبو علي النيسابوري فيما ذكره الحاكم عنه في «المستدرك» (٤/ ١٧٤) حيث قال: «هذا حديثٌ صحيحٌ علىٰ شرط الشَّيخين- إن حَفِظَهُ العبَّاسُ- ؛ فإنِّي سمعتُ أبا عليٍّ يقول: المَحفوظ من حديث شعبة...» ثم

=

=

ذكر رواية غندر عن شعبة بالوقف.

فخالف شعبةُ بذلك أصحابَ قتادة: (سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيىٰ، وعمران القطان، وعمر بن إبراهيم). وتابع شعبةَ في وقفه: هشامٌ الدستوائي، فيما ذكره عنه العقيلي في الرواية المعلقة، ورجَّحها بقوله: «هذا أولىٰ»! وكذا رجح البيهقي رواية الوقف!

قلت: حسبك بسعيد بن أبي عروبة في قتادة مرجِّحًا للرفع، ثم موافقة همام بن يحيىٰ له، لا سيما أن سرار بن مجشر قد روىٰ عن سعيدٍ قبل الاختلاط؛ قال النسائي إثر هذا الحديث: «سرَّارُ بنُ مُجَشِّرٍ: هذا ثقةٌ بصريٌّ، هو ويزيد بن زريع يقدَّمان في سعيد بن أبي عروبةَ؛ لأنَّ سعيدًا كان تغيَّرَ في آخر عمرهِ، فمن سمع منه قديمًا، فحديثهُ صحيحٌ» اهـ

إذًا، **فقد صوب رواية الرفع:** النسائي، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٩٠) (٤/ ١٧٤)، وقال ابن حزم في «المحلىٰ» (١٠/ ١٦٤): «هذا حديث حسن، والشكر لكل محسن واجب»، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٥٨): «رواه النسائي والبزار بإسنادين رواة أحدهما رواة الصحيح، والحاكم وقال: صحيح الإسناد» اهـ. وابن التركماني في «الجوهر النقي» (٧/ ٢٩٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣٠٩): «رواه البزار بإسنادين، والطبراني وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح» اهـ.

ووقع في رواية (عمر بن إبراهيم)، فيما يرويه عنه ابنه (الخليل بن عمر): «عن الحسن»، بدلًا من «ابن المسيَّب». قال العقيلي: الخليل يخالف في بعض حديثه، وقال ابن حبان: «عمر بن إبراهيم العبدي من أهل البصرة، يروي عن قتادة روىٰ عنه ابنه الخليل بن عمر، وشاذ بن الفياض، كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه؛ فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا» اهـ. «المجروحين» (٢/ ٨٩).

فيظهر بذلك أن رواية عمر بن إبراهيم، عن قتادة عن الحسن مرجوحة، غير أن العقيلي ذكر وجهًا آخر لرواية الحسن فقال في «الضعفاء» (٢/ ١٩): «وقال سرار بن مجشر العنزي: عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، وسعيد بن المسيب، عن عبد الله ابن عمرو، عن النبي ﷺ نحوه». اهـ

قلت: كذا ذكره معلَّقًا، فإن صح الإسناد إليه، فسيكون لرواية الحسن البصري أصلٌ، والله أعلم.

أَلَا تَرَىٰ أَمَّ زرعٍ كيفَ شكرتْ فِعلَ زوجِهَا؟ ثمَّ انظرْ عائشةَ بعدُ كيف شكرتْ للنَّبيِّ ﷺ واعترفتْ بأنَّه خيرٌ لَهَا مِنْ أَبِي زرعٍ لأمِّ زرعٍ.

وفِيهِ مِنَ الفِقْهِ: تقريظُ الرَّجلِ في وجهِهِ بمَا فيهِ إذا عُلِمَ أنَّ ذلك غيرُ مُفسدٍ له، ولا مُغيِّرٌ نفسَهَ، والنَّبيُّ ﷺ مَظِنَّةُ كلِّ مدحٍ، ومُستحِقٌّ كلِّ ثناءٍ، وأنَّ مَنْ أَثْنَىٰ عليهِ بِمَا أَثْنَىٰ، فهُو فوقَ ذلِك كلِّه، وقد وردَ في الأثرِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ لا يقبلُ الثَّناءَ إلَّا مِنْ مُكافِئٍ[1].

---

(١) موضوع؛

أخرجه محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر- كما في «إتحاف المهرة» (٦٣٢٢/ ١)-، من طريق **ابن أبي الوزير**..

ومحمد بن يحيىٰ بن أبي عمر- كما في «إتحاف المهرة» (٦٣٢٢/ ٢)- ومن طريقه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٣٤٦)- والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٩٧)، (٤/ ٣٨٥)، ومحمد بن هارون في «صفة النبي» (ص: ٩- ١٠)، من طريق **عمرو بن محمد العنقزي**..

وابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (١/ ٤٢٢)، والزبير بن بكار في «الموفقيات» (ص ٢٩٣- ٢٩٥)، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ٤٨٨)، والفسوي في «المعرفة» (٣/ ٢٨٤- ٢٨٧)، -ومن طريقه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٤١)، وفي «الدلائل» (١/ ٢٨٦)، وفي «الشعب» (١٣٦٢)،- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ٢١٨)-، والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١/ ٣٨٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ١٥٥) رقم (٤١٤)، وفي «الأحاديث الطوال » (٢٩)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٥٦٥)، وفي «المعرفة» (٦٥٥٣)، من طريق **أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي**..

والترمذي في «الشمائل» (٣٥٢)- ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (٣٧٠٥، ٣٧٠٦)، وفي «الشمائل» (٤٥٧، ٤٥٨)-، ومحمد بن هارون في «صفة النبي» (ص:٩- ١٠)، وابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٤٥)، والآجري في «الشريعة» (١٠٢٢)،

=

=

وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (١٧)- ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٢)-، وابن ماكولا في «تهذيب مستمر الأوهام» (ص: ١٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٤٣، ٣٧٤)، من طريق **سفيان بن وكيع**..

والفسوي في «المعرفة» (٣/ ٢٨٤- ٢٨٧)، -ومن طريقه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٤١)، وفي «الدلائل» (١/ ٢٨٦)، وفي «الشعب» (١٣٦٢)،- ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١/ ٢١٨)-، من طريق **سعيد بن حماد الأنصاري**..

وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (١٧)- ومن طريقه ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٢)-، وابن حجر العسقلاني في «الأربعين المتباينة السماع» (ص: ٥٥)، من طريق **عبيد بن إسماعيل الهباري**..

ستتهم (ابن أبي الوزير، وعمرو بن محمد العنقزي، وأبو غسان، وسفيان بن وكيع، وسعيد بن حماد، وعبيد بن إسماعيل) عن جميع بن عمر العجلي، عن رجل من ولد أبي هالة من أهل مكة، عن أبيه، عن الحسن بن علي قال: سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ التَّمِيمِيّ، وَكَانَ وَصَّافًا عَنْ حِلْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَا أَشْتَهِي أَنْ تَصِفَ لِي مِنْهَا شَيْئًا أَتَعَلَّقُ بِهِ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «فَخْمًا مُفَخَّمًا، يَتَلأْلأُ وَجْهُهُ تَلأْلُؤَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَطْوَلَ مِنَ الْمَرْبُوعِ، وَأَقْصَرَ مِنَ الْمُشَذَّبِ، عَظِيمَ الْهَامَةِ، رَجِلَ الشَّعْرِ، إِنِ انْفَرَقَتْ عَقِيقَتُهُ فَرَقَ...» في حديث طويل في وصف النبي ﷺ وفيه: «وَلا يَقْبَلُ الثَّنَاءَ إِلا مِنْ مُكَافِئٍ، وَلا يَقْطَعُ عَلَىٰ أَحَدٍ حَدِيثَهُ حَتَّىٰ يَجُوزَهُ فَيَقْطَعَهُ بِنَهْيٍ أَوْ قِيَامٍ...».

ووقع في رواية عمرو بن محمد العقنزي: عن جميع بن عمر العجلي من بني ضبيعة، عن رجل من بني تميم يقال له يزيد بن عمر التميمي من ولد أبي هالة، عن أبيه، عن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قال: سألت هند بن أبي هالة...

ووقع في رواية أبي غسان، وسعيد بن حماد الأنصاري: عن جميع بن عمر بن عبد الرحمن العجلي، حدثني رجل بمكة، عن ابن لأبي هالة التميمي عن الحسن بن علي...

ووقع في رواية سفيان بن وكيع، وعبيد بن إسماعيل: حدثني رجل من بني تميم من ولد أبي هالة، زوج خديجة، يكنىٰ أبا عبد الله، عن ابن لأبي هالة، عن الحسن بن علي، قال: سألت خالي هند بن أبي هالة...

=

=

ولم يذكر **عبيدُ بن إسماعيل** كنية الرجل.

قلت: جُمَيع بن عمر بن عبد الرحمن العجلي، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٤٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٣٢)، ولم يذكرا فيه جرحًا، ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٦٦)، وقال أبونعيم الفضل بن دكين: فاسق، وقال أبو داود: أخشىٰ أن يكون خبره في الصفة موضوعًا.

وذكر البخاري، وابن أبي حاتم رواية يزيد بن عمر التميمي عن أبيه، من رواية عمرو بن محمد، وقالا: لا أراه يصح. اهـ، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٨٥) عن البخاري ونصه: «فيه نظر». وزاد ابن أبي حاتم: «فإن أبا غسان مالك بن اسمعيل: حدثنا عن جميع بن عمر، قال: حدثني رجل بمكة، عن ابن لأبي هالة التميمي، عن الحسن بن علىٰ، قال: سألت خالي هند بن أبىٰ هالة التميمي عن حلية النبي ﷺ» اهـ. فأعلَّ رَحِمَهُ اللَّهُ رواية عمرو بن محمد العقنزي برواية أبي غسان.

وقال العقيلي أيضًا: «وقد روي من غير هذا الوجه بأسانيد فيها لين» اهـ

وقال البرذعي: سألت أبا زرعة، عن حديث ابن أبي هالة في صفة النبي ﷺ في عشر ذي الحجة فأبىٰ أن يقرأه علي، وقال لي: فيه كلام أخاف أن لا يصح، فلما ألححت عليه قال: فأَخِّرْهُ حتىٰ تخرج العشر فإني أكره أن أحدث بمثل هذا في العشر. يعني: حديث أبي غسان، عن جميع بن عمر.

«التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٢٠٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٤٣)، و«الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته علىٰ أسئلة البرذعي» (٢/ ٥٥٠- ٥٥١)، و«الضعفاء» للعقيلي (٣/ ١٩٧)، و«ديوان الضعفاء» (ص: ٦٦)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٢٧).

وأخرجه ابن شاذان في «المشيخة» (٦١)، والبيهقي في «الكبرىٰ»(٧/ ٤١)، وفي «الدلائل» (١/ ٢٨٥- ٢٨٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٣٨)، والمزي في «التهذيب» (١/ ٢١٨)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٨٣)، وفي «تاريخ الإسلام» (١/ ٧٥٥)، من طريق أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيىٰ بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العقيقي صاحب كتاب النسب ببغداد، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر بن

=

قال القُتَيْبِيُّ[1]: معناهُ: إلَّا أنْ يكونَ مِمَّنْ أنعمَ عليه ﷺ؛ فيكافِئُهُ الآخرُ بالثَّناءِ، / وردَّ هذَا ابنُ الأنبارِيِّ[2] وقال: هذَا غَلَطٌ؛ لا ينفكُّ أحدٌ منْ إنعامِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ بعثَهُ للنَّاسِ كافَّةً، وهداهُمْ ورحِمهُم به، فكلُّهم تحتَ نِعمتِهِ، والثَّناءُ عليه فرضٌ لا يتمُّ الإسلامُ إلا بِهِ، وإنَّما المعنىٰ: / لا يقبلُ الثَّناءَ إلَّا مِنْ رجلٍ عرفَ حقيقةَ إسلامِهِ مِمَّنْ لا يُنْبَزُ بنفاقٍ. [ك٣٧/ب] [ت٦١/أ]

وقيل: «مُكَافِئٌ»: مُقارِبٌ في مدحِه، غيرُ مُفرِّطٍ فيه، كما قال ﷺ: / «**لاَ تُطْرُونِي، كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَىٰ عِيسَىٰ**»[3]. [ب٥٥/أ]

=

محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو محمد، بالمدينة، سنة ثلاث وستين ومائتين، قال: حدثني علي بن جعفر بن محمد، عن أخيه موسىٰ بن جعفر، عن جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن علي بن الحسين، قال: قال الحسن بن علي: سألت خالي هند بن أبي هالة عن حلية رسول الله ﷺ وكان وصافًا، وأنا أرجو أن يصف لي شيئًا أتعلق به... الحديث.

قلت: أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيىٰ بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب العقيقي، متهم بالكذب. ينظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٤٥)، و«ميزان الاعتدال» (١٩٤٣)، و« الكشف الحثيث» (٢٢٦)، ولسان الميزان (٢٦٠٨).

(١) «غريب الحديث» (١/ ٥٠٧).

(٢) ينظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٤١٦)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي باب: الكاف مع الفاء (٢/ ٢٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٤٥، ٦٨٣٠)، وينظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي باب: الكاف مع الفاء (٢/ ٢٩٣)، و«النهاية» (كفأ) (٤/ ١٨١)، و«الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه علىٰ الأبواب» (٢/ ١٧).

وفيهِ مِنَ الفِقْهِ: جَوازُ تَرْفِيَةِ المُتزوِّجَ بلفظِ الرِّفَاءِ علىٰ ما كانتْ عليهِ عادَةُ العربِ؛ لقولِهِ / ﷺ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ فِي الأُلْفَةِ والرِّفَاءِ**»، فيُستفادُ مِنْ [ل٣٥/ ب] هذا اللفظِ- / إنْ لم يَصِح النَّهيُ عنه- جوازُ قولِهِ للمُتزوِّجِ؛ لأنَّه إذا قالَهُ أحدُ [ع٦٦/أ] الزَّوجينِ لِصاحبِهِ فما يَمنعُ أن يقولَهُ الأجنبيُّ لأحدِهِمَا؟

وقد اختلفَ العلماءُ في هذا، فرُوِيَ جوازُهُ، وقال عبدُ الملكِ بنُ حَبيبٍ[1]: واستحبُّوا تهنِئَةَ النَّاكحِ والدُّعاءَ له، وكانَ مِمَّا يُقالُ: بالرِّفاءِ والبَنينَ، باركَ اللهُ لكَ، ولا بأسَ بالزِّيادةِ علىٰ هذا مِنْ ذكرِ السَّعادةِ وما أحبَّ مِنْ خيرٍ.

وحُكِيَ عن شُريحٍ أنَّه قالَ لمُتزوِّجٍ: بالرِّفاءِ والبَنينَ[2].

وكرِهَهُ آخرُون؛ فرُوِيَ عنْ عَقِيلِ بنِ أبي طَالِبٍ أنَّهُ تزوَّجَ امرأةً فقالُوا لهُ: بالرِّفاءِ والبَنينَ، فقال: قُولُوا كمَا قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**بَارَكَ اللهُ لَكُمْ وَبَارَكَ فِيكُمْ**» ذكرَهُ النَّسائِيُّ[3]، وفي روايةٍ: «**عَلَيْكُم**» مكانَ: «**فِيكُمْ**».

---

(١) ينظر: «النوادر والزيادات» (٤/ ٣٩٢).

(٢) عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٤٥٨، ١٠٦٠٥، ١٠٦٠٧)، وسعيد بن منصور في «السنن»، (٦٦٥، ٦٦٦)، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٤٣٧)، ووكيع في «أخبار القضاة» (٢/ ٣٠٣- ٣٠٤)، والخطابي في «غريب الحديث» (٣/ ١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٣٢- ٣٣).

(٣) **ضعيف**؛

أخرجه عبد الرزاق (١٠٤٥٦)- ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٣) رقم (٥١٣)-، والخطيب في «التاريخ» (١٢/ ٣٠٨)، وفي «موضح الأوهام» (١/ ٥٥٠)، من طريق **أبي سعيد البصري**..

وعبد الرزاق (١٠٤٥٦)- ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٣) رقم (٥١٣)، وفي «الدعاء» (٩٣٧)-، عن ابن جريج، **عن رجل**..

ومسدد- كما في «إتحاف الخيرة» (٥٥٥٩)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» =

=

(٧/٤١)- والبغوي في «معجم الصحابة» (١٨٦٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٤١)- من طريق **غالب القطان**..

وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٢٠٧/١) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن **شيخ له قد سماه**..

وابن أبي شيبة (١٧٤٩٨)، وأحمد (١٧٣٩، ١٥٧٤١)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٥-٦)-، والدارمي (٢٢١٩)، والبزار (٢١٧٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٥٥)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٥)-، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٣) رقم (٥١٤)، وفي «الدعاء» (٩٣٧)- وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٢/ ٢٦٩)، والبيهقي (٧/ ١٤٨)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٢/ ٥٥٠)، من طريق **يونس بن عبيد**..

وابن أبي شيبة (١٧٤٩٧)، من طريق **السري بن يحيىٰ**..

وابن ماجه (١٩٠٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٥٥٣٦، ١٠٠٢٠)، وفي «المجتبىٰ» (١٢٨/٦)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٤) رقم (٥١٦)، من طريق **أشعث بن عبد الملك**..

وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١٥٣٢)، والبغوي في «معجم الصحابة» (١٨٦٥)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٢) رقم (٥١٢)، وفي «الدعاء» (٩٣٧)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٥٦٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/٤١)، من طريق **أبي هلال محمد بن سليم الراسبي**..

والبلاذري في «أنساب الأشراف» (٢/ ٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/٤١)، (٤٣/ ٥٢٢)، من طريق **سليمان بن أرقم**..

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٦٧))، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٤) رقم (٥١٧)، من طريق **علي بن زيد**..

والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٣) رقم (٥١٥)، والحاكم (٣/ ٥٧٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٥)، من طريق **الحسن بن دينار**..

والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩٤) رقم (٥١٨)، من طريق **الربيع بن صبيح**..

جميعهم: اثنا عشر راويًا (أبو سعيد البصري، و(**ابن جريج، عن رجل**)، **وغالب القطان،**

=

وقد رُوي عنْ النَّبيِّ ﷺ النَّهيُ أنْ يُقالَ للمُتزوِّج: بالرِّفاءِ والبَنِينَ، حدَّثناهُ القاضِي أبو عبدِ اللهِ التَّمِيميُّ وغيرُه، قالُوا: أبنا أبو مَرْوانَ بنُ سِراجٍ، ثنا

=

و(**هاشم بن القاسم، عن شيخ له قد سماه**)،ويونس بن عبيد، والسري بن يحيىٰ، وأشعث ابن عبد الملك، وأبو هلال الراسبي، وسليمان بن أرقم، وعلي بن زيد، **والحسن بن دينار**، و**الربيع بن صبيح**) عن **الحسن البصري، عن عقيل بن أبي طالب فذكره.**

وقع في رواية الحسن البصري فيما يرويه عنه غالب القطان: «عن الحسن، عن رجل من بني تميم قال: كنا نقول في الجاهلية: بالرفاء والبنين، فلما جاء الإسلام علمنا رسول الله ﷺ أن قولوا: «**بارك الله لكم، وبارك عليكم، وبارك فيكم**»

وزاد يونس بن عبيد في روايته: «إِنَّا كُنَّا نُؤْمَرُ بِذَلِكَ». وعند البزار: «... فَقَالَ: أَلَا تُرْفِئُونَنِي، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ. فَقَالَ: لَا تَقُولُوا هَكَذَا...».

وفي رواية السري بن يحيىٰ: «عن الحسن قال: قال رجل لآخر: بالرفاء والبنين، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تقولوا هكذا قولوا: بارك الله فيك وبارك عليك**».

وفي رواية سليمان بن أرقم: «... **علىٰ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ، بَارَكَ اللهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ**».

قلت: الحسن البصري لم يسمع من عقيل بن أبي طالب.

قال البزار: وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الحسن، عن عقيل، ولا أحسب سمع الحسن من عقيل. اهـ، وكذا قال الطبري، وابن حجر العسقلاني.

ينظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢٤/ ٤٨٩)، و«فتح الباري» (٩/ ٢٢٢)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ٣١٧).

وتابع الحسنَ البصري: عبد الله بن محمد بن عقيل.

أخرجه أحمد (١٧٣٨، ١٥٧٤٠)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٧)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٥٦٢- ٥٦٣)- من طريق إسماعيل بن عياش، عن سالم بن عبد الله الجزري، عن **عبد الله بن محمد بن عقيل** به بنحوه.

قلت: رواية **إسماعيل بن عياش** عن غير الشاميين ضعيفة، وهذه منها، و**عبد الله بن محمد ابن عقيل**: ضعيف، ثم هو منقطع بين عبد الله بن محمد بن عقيل وجده؛ قال ابن عساكر: «ورواه عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جده منقطعًا» اهـ. «تاريخ دمشق» (٤١/ ٧).

أبو القاسِمِ الزُّهرِيُّ، ثنا أبو زكرِيَّاءَ بنُ عائِذٍ قال: ثنا أحمدُ بنُ خالِدٍ، ثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، قال: ثنا أبو عُبيدٍ القاسِمُ بنُ سلَّامٍ[١]، / ثنا هاشمُ بنُ القاسِمِ، عنْ شيخٍ سمَّاهُ، عنْ الحسنِ، عنْ عَقِيلِ بنِ أبي طالِبٍ عنْ النَّبيِّ ﷺ. [ت٦١/ب]

واختُلِفَ في توجِيهِهِ: فحكَىٰ المُفَضَّلُ بنُ سَلَمَةَ في كتابِهِ «الفَاخِرِ»[٢] فيه وجهَينِ:

أحدُهما: أنَّ ذلك كانَ لأنَّ العربَ كانتْ تعتقدُ بقولِها ذلِك اجتماعًا لا فُرقةَ فيه، وهذا ليسَ كذلِك.

[ب٥٥/ب] **والثَّاني:** أنَّه كلامٌ ليسَ فيه / ذكرُ اللهِ، واللهُ أعلمُ.

[ع٦٦/ب] وذكرَ هذا الحديثَ: / الطَّبريُّ والخطَّابِيُّ، قال الطَّبريُّ[٣]: إلَّا أنَّ الحسنَ راوِي حديثِ عَقِيلِ بنِ أبي طَالِبٍ لم يسمعْ منه، وقد حدَّثَ به غيرُهُ فلم يرفعْهُ / إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، قال الطَّبريُّ: والَّذي اختارُهُ ما صحَّتْ به الرَّوايةُ عنه ﷺ أنَّه كانَ إذا رَفَأَ الرَّجلَ يتزوَّجُ قال: «**بَارَكَ اللهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ**»، قال: والزِّيادةُ غيرُ محظورةٍ. [ك٣٨/أ]

وقد ذكرَ أبو داوُدَ، والتِّرمذيُّ[٤] هذا الحديثَ من طريقِ أبي هُريرةَ وزادَ

---

(١) «غريب الحديث» (١/ ٢٠٧).

(٢) تصرف المصنف في النقل، فقارن نصه في «الفاخر» (ص: ١٣).

(٣) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٢٠٧).

(٤) **صحيح؛**

أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٥٢٢)، وأحمد (٨٩٥٦، ٨٩٥٧)، والدارمي (٢٢٢٠)، وابن ماجه (١٩٠٥)، وأبو داود (٢١٣٠)، والترمذي (١٠٩١)، والبزار (٩٠٧٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٠١٧)، وأبو يعلىٰ (٣٢٥)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (٩٩٠)، وابن حبان (٤٠٥٢)، وفي «الثقات» (٩/ ٢٢٧)، =

فيه: «**وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ**».

أخبرناهُ: هشامُ بنُ أحمدَ الفقِيهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قراءةً عليه، قال: ثنا أبو عليٍّ الحافظُ، قال: ثنا أبو عمرَ ابنُ عبدِ البرِّ، قال: ثنا أبو مُحمَّدِ ابنُ عبدِ المُؤمنِ، قال: ثنا أبو بكرِ ابنِ داسَةَ، قال: حدَّثنا أبو داوُدَ[1]، (حدَّثنا قُتيبةُ)[2]، ثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ، (عنْ سُهيلٍ)[3]، عن أبِيهِ، عن أبي هُريرةَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ... الحديثَ.

وترجَمَ البخارِيُّ: (كيف يُدعىٰ للمُتزوِّجِ)، وأدخلَ حديثَ عبدِ الرحمَنِ بنِ عَوْفٍ، وقولِ النَّبيِّ ﷺ / وقد رأىٰ عليه أثَرَ صُفرةٍ: «**مَا هَذَا؟**» قالَ: إنِّي [ت٦٢/أ] تَزَوَّجتُ امْرَأَةً، قالَ: «**بَارَكَ اللهُ لَكَ، أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ**»[4].

وقد رُوِيَ عن مُعاذِ بنِ جَبَلٍ[5]: شهِدَ النَّبيُّ ﷺ أملاكَ رجلٍ منَ الأنصارِ

=

والطبراني في «الدعاء» (٩٣٨)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٠٤)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٢٥٩)، والحاكم (٢/ ١٨٣)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ١٤٨)، وفي «الدعوات الكبير» (٥٦٣)، من طريق عبد العزيز بن محمد الدَّراوردي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) «السنن» (٢١٣٠).

(٢) ما بين القوسين ليس في (ت)، (ك).

(٣) تصحف في المطبوع: «بن سهل».

(٤) أخرجه البخاري (٥١٥٥).

(٥) **موضوع**؛

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٥٠)، من طريق عون بن عمارة، عن **زياد بن المغيرة**..

والخلدي في «الفوائد والزهد» (٣٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٩٧) رقم (١٩١)، وفي «الدعاء» (٩٣٥)، وفي «مسند الشاميين» (٤١٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٩٦)، وفي «المعرفة» (٤٧١٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٦٥- ٢٦٦)،

=

=

من طريق **أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي**..

وأبو نعيم في «المعرفة» (٤٧١١)، من طريق **محمد بن إسحاق الصاغاني**..

والبيهقي (٧/ ٢٨٨)، من طريق **صالح بن محمد الرازي**..

ثلاثتهم (أبو مسلم الكشي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وصالح بن محمد الرازي) عن عصمة بن سليمان الخزاز، عن حازم مولىٰ بني هاشم، عن **لُمازة**..

كلاهما (**زياد بن المغيرة، ولمازة**) عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: شَهِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَسَلَّمَ إِمْلَاكَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ لَهُ: «**عَلَىٰ الْخَيْرِ، وَالْأُلْفَةِ، وَالطَّائِرِ الْمَيْمُونِ، وَالسَّعَةِ فِي الرِّزْقِ بَارَكَ اللهُ لَكُمْ، دَفِّفُوا عَلَىٰ رَأْسِهِ**»، فَجِيءَ بِدُفٍّ، فَضُرِبَ بِهِ، فَأَقْبَلَتِ الْأَطْبَاقُ عَلَيْهَا فَاكِهَةٌ، وَسُكَّرٌ، فَنُثِرَ عَلَيْهِ، فَكَفَّ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا لَكُمْ لَا تَنْتَهِبُونَ؟**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَوَ لَمْ تَنْهَ عَنِ النُّهْبَةِ؟ قَالَ: «**إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ نُهْبَةِ الْعَسَاكِرِ، فَأَمَّا الْعُرُسَاتِ فَلَا**» قَالَ: فَجَاذَبَهُمْ، وَجَاذَبُوهُ.

ووقع في حديث **محمد بن إسحاق الصاغاني**: ثنا عصمة بن سليمان، ثنا حازم بن مروان، عن عبد الرحمن بن فلان أو فلان بن عبد الرحمن، قال: شهد النبي ﷺ... الحديث.

ووقع في حديث صالح بن محمد الرازي: حدثني عصمة بن سليمان الخزاز، نا لمازة بن المغيرة، عن ثور بن يزيد به بنحوه. فأسقط حازم مولىٰ بني هاشم.

قلت: أما الطريق الأول ففيه: عون بن عمارة ضعيف؛ قال أبو زُرْعَة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال البخاريُّ: تعرف وتنكر.

وزياد بن المغيرة، لعله هو: زياد بن المغيرة بن زياد البجلي الموصلي الفقيه ترجم له الذهبي في «تاريخ الإسلام»، وقال سمع: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وأبا حنيفة، وجماعة. اهـ

وأما الطريق الثاني: فقال أبو نعيم الأصبهاني: غريب من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث حازم، عن لمازة. اهـ

قلت: عصمة بن سليمان، لا يحتج به كما ذكر البيهقي، وحازم مولىٰ بني هاشم، ولمازة مجهولان.

=

=

وخالد بن معدان، عن معاذ: منقطع.

قال البيهقي: في إسناده مجاهيل وانقطاع. اهـ، وقال أيضًا: فهذا حديث رواه عون بن عمارة، وعصمة بن سليمان، عن لمازة، وكلاهما لا يحتج بحديثه، ولمازة بن المغيرة مجهول، وخالد بن معدان، عن معاذ، منقطع. اهـ

وقال ابن الجوزي: حازم ولمازة مجهولان. اهـ

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه حازم مولىٰ بني هاشم عن لمازة، وليس ابن زبار؛ هذا متأخر، ولم أجد من ترجمهما، وبقية رجاله ثقات. اهـ

قال البيهقي: وقد روىٰ بإسناد آخر مجهول عن عروة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن معاذ بن جبل. ولا يثبت في هذا الباب شيء والله أعلم.اهـ

قلت: حديث عائشة:

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٤٢)، والطبراني في «الأوسط» (١١٨)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٧/ ٩٣)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٢٦٥)، من طريق بشر بن إبراهيم الأنصاري، عن الأوزاعي، عن مكحول، عن عروة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: حدّثني معاذ بن جبل أَنَّهُ شَهِدَ مِلَاكَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَخَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنْكَحَ الْأَنْصَارِيَّ وَقَالَ: «**عَلَىٰ الْأُلْفَةِ، وَالْخَيْرِ...**» فذكر الحديث بنحوه.

قال الطبراني: لم يروه عن الأوزاعي إلا بشر بن إبراهيم. اهـ

قال ابن الجوزي: أَمَّا حديث مُعاذ، ففي طريقه الأَوَّل بشر بن إِبراهيم، وهو المتَّهم به.

قال العقيليّ: لا يُتَابع علىٰ هذا الحديث.

وقد روىٰ عن الأوزاعيّ أحاديث موضوعة، لا يُتَابع عليها. اهـ

وقال ابن عديٍّ: هو عندي ممّن يضع الحديث علىٰ الثقات؛ ولذلك قال ابنُ حبَّانَ: كان يضع الحَدِيث علىٰ الثقات.اهـ

وقال الذهبي: هكذا فليكن الكذب. اهـ

وقال ابن حجر: أخرجه الطبراني في «الكبير» بسند ضعيف، وأخرجه في «الأوسط» بسند أضعف منه، وأخرجه أبو عمرو البرقاني في كتاب «معاشرة الأهلين» من حديث أنس وزاد فيه: «والرفاء والبنين» وفي سنده أبان العبدي وهو ضعيف. اهـ

=

فقال: «**عَلَىٰ الْأُلْفَةِ وَالْخَيْرِ وَالطَّيْرِ الْمَيْمُونِ، وَالسَّعَةِ فِي الرِّزْقِ، بَارِكَ اللهُ لَكُمْ**».

وفِيهِ مِنَ الفِقْهِ: جوازُ المَزْحِ في الأحَايِينِ، وإباحةُ المُداعبةِ مع الأهلِ، [ل٣٦/ أ] وبسْطُ الوجهِ واللسانِ / مع جميعِ النَّاسِ بالكلامِ الحُلوِ السَّهلِ، فهُوَ مِنْ حُسْنِ [ع٦٧/ أ] / العشرةِ، وطِيبِ النَّفسِ، وقد كان النَّبيُّ ﷺ / [ب٥٦/ أ] يمزحُ ولا يقولُ إلَّا حقًّا، ورَوَىٰ عنه أبو هُريرةَ قال: قالوا لِرسولِ اللهِ ﷺ: إنَّكَ تُداعِبُنا، قال: «**إِنِّي لا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا**»(١).

ورُوِيتْ عنه أحادِيثُ مشهُورَةٌ في مُمازحتِهِ بِلالًا، وأبا عُميرٍ، وخَوَّاتًا،

=

ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٨٩)، و«الكامل» لابن عدي (٢/ ١٦٧)، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١٠/ ٢٧٣)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٢٦٦)، و«بيان الوهم والإيهام»، (٣/ ١٧٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٢/ ٤٦٣)، و«تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٥٥)، «ميزان الاعتدال» (١١٨١)، و«مجمع الزوائد» (٤/ ٥٦)، و«لسان الميزان» (٢/ ٢٨٩)، (٥/ ٤٣٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٢٢).

(١) **صحيح؛**

أخرجه أحمد (٧٨٢٣، ٨٤٨١)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٦٥)، وسمويه في «الفوائد» (٧٩)، والترمذي في «الجامع» (١٩٩٠)، وفي «الشمائل» (٢٣٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٩٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤١٨)، والطبراني في «الأوسط» (٨٧٠٦)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٤٨)، وفي «الصغرىٰ» (٣٣٨١)، وفي «الآداب» (٣٢٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٤٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٦٠٢)، وفي «الأنوار في شمائل النبي المختار» (٣١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٣٥- ٣٦)، من طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الترمذي: حديث حسن. اهـ

وقال الذهبي: صحيح. اهـ

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن» اهـ. ينظر: «تاريخ الإسلام» (١/ ٧٧٣)، و«مجمع الزوائد» (٩/ ١٧).

وزَاهِرًا، وأنسًا، وعائشةَ، وغيرَهُم، وقال لعجُوزٍ: «**إنَّ الجَنَّةَ لا تَدْخُلُها العُجُزُ**[(١)]»[(٢)].

---

(١) في المطبوع: «العجوز».

(٢) **حديث حسن؛**

أخرجه مجاهد في التفسير (ص ٦٤٢)، والترمذي في الشمائل (٢٤٠)، والثعلبي في الكشف والبيان (٩/ ٢١٠)، والبيهقي في البعث والنشور- تحقيق أبي عاصم الشوامي- (٩٢٠)، والبغوي في التفسير (٨/ ١٤)، وفي الأنوار (٣٢٠)، من طريق مبارك بن فضالة..

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٢/ ٨٥٤)، من طريق جرير بن حازم..

كلاهما (مبارك بن فضالة، وجرير بن حازم) عن الحسن البصري قَالَ: أَتَتْ عَجُوزٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ: يَا أُمَّ فُلاَنٍ، إِنَّ الْجَنَّةَ لاَ تَدْخُلُهَا عَجُوزٌ قَالَ: فَوَلَّتْ تَبْكِي فَقَالَ: أَخْبِرُوهَا أَنَّهَا لاَ تَدْخُلُهَا وَهِيَ عَجُوزٌ إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يَقُولُ: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ [الواقعة: ٣٥-٣٧].

ولفظ جرير بن حازم: أتت النبي ﷺ عجوز فبكت فقال: إنك لست يومئذ بعجوز قال الله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾.

قلت: إسناده ضعيف؛ وعلته الإرسال. قال الزيلعي: مرسل ضعيف. اهـ، وقال ابن كثير: وهذا مرسل من هذا الوجه. اهـ ينظر: تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ٤٠٧)، والبداية والنهاية (٨/ ٤٩٣).

وأخرجه هناد في الزهد (٢٤) عن عبدة بن سليمان..

والطبراني في الأوسط (٥٥٤٥)- وعنه أبو نعيم في صفة الجنة (٣٩١)، من طريق مسعدة بن اليسع..

والدارقطني- كما في أطراف الغرائب (٤٥١٥)- من طريق أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي..

ثلاثتهم (عبدة بن سليمان، مسعدة بن اليسع، ويعقوب بن إبراهيم) عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، قال: قلت له: أكان رسول الله ﷺ يمازح؟ قال: نعم أتته عجوز من الأنصار فقالت ادع ربك يدخلني الجنة، فقال رسول الله ﷺ:

=

=

«**لا يدخلها عجوز**»، ثم قام رسول الله ﷺ. فلما رجع أتى عائشة فقالت: يا رسول الله، لقد لقيت خالتك من كلمتك مشقة شديدة، فقال رسول الله ﷺ: «إن ذلك كذلك إن شاء الله تبارك وتعالى، إذا أدخلهن الجنة حولهن أبكارا». لفظ عبدة بن سليمان، ووقع في حديث مسعدة: عن سعيد بن المسيب، عن عائشة، أن نبي الله ﷺ أتته عجوز... الحديثَ، ولم يذكر لفظ: «خالتك».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة. اهـ

وقال الدارقطني: غريب من حديث أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، عن ابن أبي، عَرُوبة عن قتادة عنه. اهـ

قلت: إسناده حسن؛ سعيد بن أبي عروبة اختلط، لكن عبدة بن سليمان حدث عنه قبل اختلاطه، وهو من أثبت الناس سماعًا منه كما قال ابن معين. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٣٣٦)، والمختلطين للعلائي (ص ٤٣)، والكواكب النيرات (ص: ١٩٣).

وقد اختلف على سعيد؛ فأخرجه ابن الجوزي في كتاب الوفاء- كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٣/ ٤٠٧)- من حديث خارجة بن مصعب، عن سعيد بن أبي عرُوبَة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَن عجوزًا دخلت فَقَالَت:... الحديث.

قلت: خارجة بن مصعب متروك، وقال ابن معين: ليس بثقة، وفي رواية: كذاب. ينظر: تهذيب الكمال (٨/ ١٦).

وأخرجه الطبري في جامع البيان (١٦/ ٤٢٩)، وأبو الشيخ أخلاق النبي (١٨٥)، وابو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ١٠٧)، والبيهقي في البعث والنشور (٩١٧)، من طريق ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن عائشة قالت: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعِنْدِي عَجُوزٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، فَقَالَ: «**مَنْ هَذِهِ الْعَجُوزُ يَا عَائِشَةُ؟**»، فَقُلْتُ: إِحْدَى خَالَاتِي. فَقَالَتِ: ادْعُ اللهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ فَقَالَ: «**إِنَّ الْجَنَّةَ لا يَدْخُلُهَا الْعَجَزَةُ**»، قَالَتْ: فَأَخَذَ الْعَجُوزَ مَا أَخَذَهَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يُنْشِئُهُنَّ خَلْقًا غَيْرَ خَلْقِهِنَّ»، ثُمَّ قَالَ: «يُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُلْفًا»، فَقَالَتْ: حاشَ لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: بَلَى إِنَّ اللهَ قَالَ: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

قلت: **إسناده ضعيف**؛ من أجل ليث بن أبي سليم، غير أنه توبع:

أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٢٠٩- ٢١٠)، من طريق

=

وقال لامْرأةٍ سألتْهُ عنْ زوجِها: «**أَهُوَ الَّذِي بِعَيْنِهِ بَيَاضٌ؟**»[١].

وقال لآخرٍ: «**لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَىٰ ابْنِ النَّاقَةِ**»[٢].

=

صفوان بن صالح، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا عبد العزيز بن الحصين، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: دخل رسول الله ﷺ علىٰ عائشة وعندها عجوز من بني عامر... فذكره بنحوه.

قلت: إسناده ضعيف جدًّا؛ صفوان بن صالح يدلس تدليس التسوية، وكذا شيخه الوليد بن مسلم،

وعبد العزيز بن حصين، قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مسلم: ذاهب الحديث. ميزان الاعتدال (٢/ ٦٢٧).

(١) **لم أهتد إليه مسندًا**، وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب «الفكاهة والمزاح»- كما في «المغني عن حمل الأسفار» للعراقي (ص: ١٠١٩)- من حديث زيد بن أسلم.

قال العراقي: ورواه ابن أبي الدنيا من حديث عبيدة بن سهم الفهري مع اختلاف. اهـ

(٢) **صحيح؛**

أخرجه أحمد (١٣٨١٧)- ومن طريقه الضياء في المختارة (١٩٠١)- والبخاري في الأدب المفرد (٢٦٨)، وأبو داود (٤٩٩٨)، والترمذي في الجامع (١٩٩١)، وفي الشمائل (٢٣٩)- ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٣٦٠٤)، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار (٣٢٣)-، وأبو يعلىٰ (٣٧٧٦)- ومن طريقه الضياء في المختارة (١٩٠٠)-، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٧٩٥)- ومن طريقه: ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٤٠)، والضياء في المختارة (١٨٩٩)-، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (١٨٣)، والبيهقي في الكبرىٰ (١٠/ ٢٤٨)، وفي الآداب (٣٢٧)، وقاضي المارستان في المشيخة (٣٧٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٤٠)، من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، أن رجلًا استحمل رسول الله ﷺ فقال: «**إني حاملك علىٰ ولد الناقة**» فقال: يا رسول الله، ما أصنع بولد الناقة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**وهل تلد الإبل إلا النوق؟**».

قال الترمذي: «هذا حديث صحيح غريب» اهـ

وقال لجابرٍ: «**فَهَلَّا بكرًا؛ تُدَاعِبُهَا وتُدَاعِبُكَ**»، ويروىٰ: «**وتُلاعِبُهَا**[1] **وتُلاعِبُكَ**»[2]. في أخبارٍ معروفةٍ كلِّها دالَّةٌ علىٰ تواضعِهِ وانبساطِهِ للنَّاسِ وتحبُّبِهِ.

وقد رَوىٰ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ[3]- فيما حدَّثنا به جماعةٌ من شيوخِنا

---

(١) في (ع)، (ك): «تلاعبها».

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٤٧)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: «**وتلاعبها وتلاعبك**»، واللفظ الأول ذكره القاسم بن سلام في «غريب الحديث» (٣/ ٣٤٢) رواية غير مسندة.

(٣) **مرسل؛**

أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث » (٣/ ٣٣٩- ٣٤٠)- ومن طريقه البيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٤٨)- عن إسماعيل بن علية، عن خالد الحذاء، عن عكرمة- مولىٰ ابن عباس- يرفعه.

وأخرجه القاسم بن أشيب (٢١)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (١٨٦)، وفي «ذكر الأقران» (١٤٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٥٠)، من طريق أبي بكر ابن أبي الدنيا..

وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٣٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٥٠)، من طريق محمد بن الوليد بن أبان..

كلاهما (ابن أبي الدنيا، ومحمد بن الوليد) عن خالد بن عبد الله الزيات، عن حماد بن خالد الخياط، عن شعبة، عن علي بن عاصم، عن خالد الحذاء، عن عكرمة به بنحوه.

وفي رواية محمد بن الوليد: عن عكرمة، عن ابن عباسٍ. قال الخطيب: كذا قال: عن ابن عباس، والمحفوظ مرسل كما ذكرناه أولًا. اهـ

قلت: محمد بن الوليد بن أبان كذاب؛ قال ابن عدي: يضع الحديث ويوصله، وَيَسْرِقُ ويقلب الأسانيد والمتون. ينظر: «الكامل» (٧/ ٥٤٢)، و«لسان الميزان»(٧/ ٥٦٩).

وهذا الطريق ضعيف علىٰ كل حال مرسلًا كان أو متصلًا؛ فمداره علىٰ علي بن عاصم، وهو ضعيف؛ قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال مرة: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: كان يغلط ويثبت علىٰ غلطه. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٤٨).

=

بأسانيدِهم- عن عِكْرِمَةَ- يرفَعُهُ-: **أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كانتْ فِيه دُعَابَةٌ**. / [ت٦٢/ ب]

وذلِكَ أنَّ معَ المَزْحِ والانبِساطِ، التَّحبُّبَ والقَبُولَ- لاسِيما مع الأهلِ والأصحابِ- وقد مُدِحَ بمثلِهِ الأشرافُ والكِرامُ، كما قال الشَّاعرُ[(١)]:

هُوَ الظَّفِرُ المَيْمُونُ إِنْ رَاحَ أَوْ غَدَا ** بِهِ الرَّكْبُ وَالتِّلْعَابَةُ المُتَحبِّبُ

ويُحكىٰ مثلُه عن جماعةٍ من الصَّحابةِ والأئمَّةِ مثلُ عليٍّ، وابنِ ثابتٍ، وابنِ سِيرِين، / والشَّعبيِّ، وغيرِهم[(٢)]، ولا أعلم أحدًا منع الدُّعابَةَ مع الأهلِ [ك٣٨/ ب] والانبساطِ مع الحامَةِ[(٣)] وأهلِ البيتِ؛ وقد قال عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ينبغِي للرَّجلِ أن يكونَ في أهلِهِ كالصَّبيِّ، فإذا التُمِسَ ما عندَه وُجِدَ رجُلًا[(٤)]. / [ع٦٧/ ب]

=

وقد رُوي من طريق خالد بن سلمة، عن عكرمة:

أخرجه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٢٢٤٤) حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، عن خالد، عن عكرمة، قال كانت في رسول الله ﷺ دعابة.

قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من خالد بن سلمة». اهـ

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي، ومعنىٰ البيت: أنه يصف إقباله في متصرفاته، وأن المناجح والسعادات في رفاقه ولاحقة لمطالبه ومباغيه، والميامن ترفرف علىٰ جوانب آرائه وأهوائه، ثم هو حسن البشر، لين العريكة، ضحاك لعوب. ينظر: «ديوان الحماسة» (ص ١٧٨)، و«شرح ديوان الحماسة» للتبريزي (٢/ ٢٨٢).

(٢) ينظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ١١).

(٣) الحامة: القرابة. ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٢٥٤).

(٤) لم أهتد إليه مسندًا، وينظر: «الأمثال» لابن سلام (ص: ١٥٩)، و«تعليق من أمالي ابن دريد» (ص: ١٦٠)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٣٤)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢/ ٢٢٨).

وعن زيدِ بنِ ثابتٍ: أنَّه كانَ مِن أفكَهِ النَّاسِ في أهلِهِ وأزْمَتِهِم(١) إذا جلسَ مع القومِ(٢).

وأمَّا ما رُوِيَ في ذمِّ المِزَاحِ والنَّهيِ عنه مثلُ: ما حدَّثناهُ القاضِي مُحمَّدُ بنُ إسماعِيلَ(٣)، عن أبي الولِيدِ هشامِ بنِ مُحمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ(٤)، عن أبي مُحمَّدٍ ابنِ النَّحَّاسِ، عن أبي سعيدٍ ابنِ الأعرابِيِّ، عن مُحمَّدِ / [ب٥٦/ب] بنِ عبدِ اللهِ الحَضْرَمِيِّ، ثنا ابنُ نُميرٍ، ثنا المُحارِبِيُّ، عن ليثٍ، عن عبدِ الملكِ، عن عِكرِمَةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ

---

(١) في حاشية (ت): «من الجمهرة: الزميت: الحليم، والاسم: الزماته، وتزمت الرجل: تحلم» اهـ.

(٢) لم أهتد إليه مسندًا، وينظر: «الأمثال» لابن سلام (ص: ١٥٩)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ١٣٤)، و«المستقصىٰ في أمثال العرب» (٢/ ٢٢٨).

(٣) القاضي أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الطليطلي، قال القاضي عياض: كان يفهم صنعة الحديث، كثير السماع...وكان صاحب أصول عنده أعلاق من أصول شيوخ بلده، وكان عارفًا برجال بلده وأخبارهم. قرأت عليه كتاب «الإخوان» لابن الأعرابي في أصل جماهر، وهو كان أصله ثم تصير إليَّ، حدثني به عن أبي الوليد هشام بن محمد بن مسلمة، عن أبي محمد ابن النحاس، وعن أبي بكر محمد بن جماهر وعمه أبي بكر جماهر عن أبي إسحاق الحبال عن أبي محمد ابن النحاس عن أحمد ابن الأعرابي. (ت ٥٢٣ هـ).
ينظر: «الغنية في شيوخ القاضي عياض» (ص: ٧٢)، و«بغية الملتمس» (ص: ٥٢)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٨٨).

(٤) هشام بن محمد بن مسلمة الفهري: من أهل طليطلة؛ يكنىٰ: أبا الوليد. قال ابن بشكوال: له رحلة إلىٰ المشرق، روىٰ فيها عن أبي محمد بن النحاس وغيره. سمع الناس منه وشوور في الأحكام. وامتحن محنة عظيمة وتوفي في صفر من سنة (٤٩٢). «الصلة» لابن بشكوال (١٤٣٣).

قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لا تُمَارِ أَخَاكَ، وَلا تُمَازِحْهُ**»[(١)].

---

(١) **ضعيف؛**

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٩٤) والترمذي (١٩٩٥)- ومن طريقه الهروي في «ذم الكلام» (٢/ ٢٣) والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٣)- وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٢٣، ٣٨٨)، والحربي في «الغريب» (٢/ ٤٧٤) وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٤٤)، والقضاعي (٩٣٦)، والبيهقي في «الشعب»، والخطيب في «الجامع» (١١٧٧)، وقاضي المارستان في «المشيخة»، ومحمد بن الحسين البزاز في «فوائده»- كما في «التدوين» للرافعي (٤/ ١١٧)-، من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي..

وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٤٤)، من طريق الفضيل بن غزوان..

كلاهما (المحاربي، والفضيل بن عياض) عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الملك بن أبي بشر، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «**لا تمار أخاك، ولا تمازحه، ولا تعده موعدا فتخلفه**».

وعند الخطيب في «الجامع» مختصر بالشطر الثاني فقط.

ووقع في رواية الفضيل بن عياض: عن ليث، عن مجاهد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا تمار أخاك، ولا تفاكهه» يعني: المزاح.

قلت: كذا قال: عن مجاهدٍ قوله**!**

والحديث مداره علىٰ ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وقد اضطرب فيه كما رأيت.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعبد الملك عندي هو ابن أبي بشير» اهـ.

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث عكرمة، لم يروه عنه إلا ليث، عن عبد الملك» اهـ.

وقال العراقي: «أخرجه الترمذي، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه- يعني من حديث ليث بن أبي سليم- وضعفه الجمهور» اهـ.

وقال ابن حجر: «أخرجه الترمذي بسند ضعيف» اهـ.

ينظر: «المغني عن حمل الأسفار» (ص: ٦٣٧)، و«بلوغ المرام» (١٤٩٨).

وحدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ الخَوْلانِيُّ[(١)] - إجازةً- عن أبي عُمر الطَّلَمَنْكِيِّ[(٢)]، عن أحمد بن عون الله[(٣)]، عن أبي سعيدٍ ابنِ الأعرابيِّ، عن أبي دَاوُدَ[(٤)]، ثنا سُليمانَ بنُ عبدِ الرحمنِ، ثنا شُعيبُ بنُ إسحاقَ، عن ابنِ أبي ذِئبٍ، عن عبدِ اللهِ ابنِ السَّائِبِ، عن أبِيه، عن جَدِّهِ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**لا يَأْخُذْ أَحَدُكُمْ مَتاعَ أَخِيهِ** [ت٦٣/أ] / **جَادًّا لاعِبًا**»[(٥)].

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد بن عبد الله الخولاني، عرف بابن الحصار، ثقة مقرئ مجود مشهور، مولده في سنة ثمان عشرة وأربعمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسمائة. ينظر: «الغنية» (ص: ١٠٦)، و«بغية الملتمس» (ص: ١٦٦)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ١١٠).

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسىٰ لُبّ بن يحيىٰ، أبو عمر المعافري الأندلسي الطلمنكي المقرئ، نزيل قُرْطُبة، وأصله من طَلَمَنْكَة. فقيه حافظ محدث منسوب إلىٰ بلده، وكان أساسًا في القراءات مذكورًا، وثقة في الرواية مشهورًا (ت: ٤٢٩ هـ). ينظر: «بغية الملتمس» (ص: ١٦٢)، و«تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٥٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٦٦) الديباج (١/ ١٧٨).

(٣) في (ك): «عبد الله».

(٤) سنن أبي داود (٥٠٠٣).

(٥) **حسن**؛

أخرجه الطيالسي (١٣٩٨)..

وابن سعد في «الطبقات» (٣٢٤)، وابن أبي شيبة في «المسند»، وأحمد (١٧٩٤١)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٦/ ٩٢) من طريق يزيد بن هارون..

وابن سعد في «الطبقات» (٣٢٤) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك..

وأحمد (١٧٩٤٠)، وعبد بن حميد (٤٣٧)، من طريق معمر بن راشد..

وأحمد (١٧٩٤٢)، وأبو داود (٥٠٠٣)- ومن طريقه: الخطيب في «المتفق والمفترق» (٨٦٣) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٧١٤)- والترمذي (٢/ ٢٤)، من طريق يحيىٰ ابن سعيد القطان..

=

=

والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٤١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٦٤١)، وابن قانع في «المعرفة» (١/ ٣٠١)، والطبراني (٧/ ١٤٥) رقم (٦٦٤١)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٣٤٨٠)، من طريق عاصم بن علي..

وأبو داود (٥٠٠٣)- ومن طريقه: الخطيب في «المتفق والمفترق» (٨٦٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٧١٤)- من طريق شعيب بن إسحاق..

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٨٦٧)، من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي.

ووكيع في «أخبار القضاة» (١/ ١٠٦)، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم.

والدولابي في «الكنىٰ» (١٩٤٨)، من طريق أبي وهب محمد بن مزاحم..

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٣٠٧)، من طريق أبي بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي..

والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٢٤٣)، والطبراني (٢٢/ ٢٤١) (٦٣٠)- وعنه أبو نعيم في «المعرفة» (٦٦١٢)- والحاكم (٣/ ٦٣٧)، من طريق أسد بن موسىٰ..

والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٦٤٠)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٧١)- من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين..

والبيهقي في «الكبرىٰ» (٦/ ١٠٠)، من طريق نصر بن علي..

وفي «الشعب» (٥١٠٧)، من طريق سليمان بن بلال..

والبغوي في «شرح السنة» (٢٥٧٢)، من طريق شبابة بن سوار..

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٧١)، من طريق صفوان بن سليم..

جميعهم- سبعة عشر راويًا- (الطيالسي، ويزيد بن هارون، وابن أبي فديك، ومعمر ابن راشد، ويحيىٰ بن سعيد، وعاصم بن علي، وشعيب بن إسحاق، وعبد العزيز بن محمد، وهاشم بن القاسم، ومحمد بن مزاحم، وأبو بكر الحنفي، وأسد بن موسىٰ، والفضل بن دكين، ونصر بن علي، وسليمان بن بلال، وشبابة بن سوار، وصفوان بن سليم) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به.

ووقع في رواية أبي داود الطيالسي: عن عبد الله بن السائب، عن جده بإسقاط أبيه. قال أبو بشر يونس بن حبيب: «هكذا هو في كتابي عن أبي داود والناس يقولون: عن ابن أبي ذئب عن عبد الله بن السائب عن أبيه عن جده» اهـ.

=

وقولُ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ: إيّايَ[(١)] والمُزَاحِ[(٢)]؛ فَإِنَّهُ يَجُرُّ الْقَبِيحَةَ، وَيُورِثُ الضَّغِينَةَ[(٣)].

=

قلت: رواية الجماعة أشبه.

قال الترمذي: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب» اهـ

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عن حديث ابن أبي ذئب، عن عبد الله بن السائب، عن أبيه، عن جده: «لا يأخذ أحدكم عصا أخيه»، تعرفه من غير حديث ابن أبي ذئب؟

فقال: لا، وهو ابن يزيد بن أخت نمر، ولا أعرف له غيره، وأمَّا السائب فقد رأىٰ النَّبيّ ﷺ.

وقال البيهقي في «الخلافيات»: «إسناد هذا الحديث حسن» اهـ

قلت: عبد الله بن السائب بن يزيد الكندي، لم يرو عنه غير ابنُ أبي ذئب، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا، ولا تعديلًا، لكن وثقه النسائي، وابن سعد.

وقال ابن حبان: عبد الله بن السائب ابن يزيد حليف بني أمية، كنيته أبو محمد، يروي عن أبيه وجماعه من التابعين، روىٰ عنه أهل المدينة. اهـ

ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/ ١٠٣)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٦٥)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٣٢)، و«تهذيب الكمال» (١٤/ ٥٥٦)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٦)، و«البدر المنير» (٦/ ٦٩٧)، و«التلخيص الحبير» (٣/ ١٠٢).

(١) في المطبوع: «إياك».

(٢) كذا بضم الميم، والمَزْحُ: الدعابة. مَزَحَ يَمْزَحُ. والاسم: المُزاحُ بالضم، والمُزاحَةُ أيضًا. وأمَّا المِزاحُ بالكسر، فهو مصدر مازحه. وقال أبو بكر الأنباري: وفي المزاح ثلاث لغات: يقال: هو المُزاح والمُزاحة والمَزْح. اهـ، ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ١٥٨)، و«الصحاح» للجوهري (مزح) (١/ ٤٠٤).

(٣) **صحيح**؛

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ١٠)، وابن أبي شيبة (٣٦٨٦٦)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٩٤، ٦٤٧)، والبيهقي في «الشعب» (٤٨٧١)، من طريق عبد العزيز ابن أبي روَّاد..

=

وقولُ خالدِ بنِ صَفْوانَ[(١)]: المُزاحُ سِبابُ النَّوْكَىٰ[(٢)].

فليسَ هذا مِنَ المُزاحِ المحمُودِ المُباحِ؛ فإن ما يُهيِّجُ الضَّغائِنَ وَيُعَدُّ مِنَ السِّبابِ والكذبِ، أو تُسلَّطَ[(٣)] به علىٰ عرضِ رجلٍ أو مالِهِ، فليس هو مِنَ المُزاحِ المحمُودِ، ولا هُوَ من جِنسِ ما مازحَ به النَّبيُّ ﷺ؛ فإنه ليس من[(٤)] مِزاحِ النَّبيِّ / ﷺ شيءٌ زائِدٌ علىٰ خفضِ الجَناحِ، وبسطِ الجانبِ، وجلبِ التَّوَدُّدِ، [ل٣٦/ ب] ومَن ذهبَ إلىٰ أنَّه يُسْقِطُ[(٥)] الهَيْبَةَ[(٦)]- كما قال أَكْثَمُ / بنُ صَيْفِيٍّ[(٧)]- فلعلَّه في [ع٦٨/ أ]

=

وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص ٧٩)، من طريق أبي سنان الشيباني..

كلاهما (عبد العزيز بن أبي روَّاد، وأبو سنان) عن عمر بن عبد العزيز به بنحوه.

(١) أبو صفوان خالد بن صفوان بن عبد الله بن عمرو ابن الأهتم التَّمِيمِيُّ الْمِنْقَرِيُّ الْبَصْرِيُّ. أحد فصحاء العرب، ومن ومشاهير الأخباريين، وله أخبار في البخل، ومن كلامه- وَسُئِلَ-: أَيُّ إِخْوَانِكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الَّذِي يَغْفِرُ زَلَلِي، وَيَقْبَلُ عِلَلِي، وَيَسِدُّ خَلَلِي. قال الذهبي- معلِّقًا- قُلْتُ: إِنَّمَا ذَاكَ هُوَ اللهُ أَجْوَدُ الأَجْوَدِينَ. (ت ١٢١-١٣٠ هـ). ينظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٦/ ٩٤)، و«معجم الأدباء» (٣/ ١٢٣١)، و«تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٠٠).

(٢) في المطبوع: «النكىٰ».

(٣) كذا في (ت)، و(ك)، و(ب): «تسلط»، وفي: (ع)، و(ل): «يسلّط»، وفي المطبوع: «يتسلط».

(٤) في المطبوع: «في».

(٥) في (ع): «يسقطه».

(٦) ينظر: «عيون الأخبار» (١/ ٤٣٩)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ٢٣١)، و«شرح أدب الكاتب» (ص: ٧١).

(٧) أكثم بن صيفي بن رياح بن الحارث بن مخاشن بن معاوية التميمي: حكيم العرب في الجاهلية، وأحد المعمرين. عاش زمنا طويلًا، وأدرك الإسلام، وقصد المدينة في مئة من قومه يريدون الإسلام، فمات في الطريق، ولم ير النبي ﷺ وأسلم من بلغ المدينة

=

الإكثارِ منه، والتَّخلُّقِ به، حتىٰ يؤدِّي إلىٰ سقوطِ المُرُوءَةِ، واستشعارِ سِمةِ السَّخْفِ والمَجانَةِ، وإنَّما المحمودُ منه ما قلَّ ونَدُرَ، واستجمَّتْ به النَّفسُ عند كَلالِهَا- كما قدَّمناهُ في أوَّلِ الكتابِ وبيَّنَّاهُ- أو بُسِطَتْ له نفسُ الغيرِ عند انقباضِهَا- كما شَرَحْنَاهُ-.

[ب٧٥/ أ] وقدْ قال أبو الفَتْحِ البُسْتِيِّ[١]: /

أَفِدْ طَبْعَكَ المَكْدُودَ بِالجِدِّ رَاحَةً ** يَجِمُّ[٢] وعَلِّلْهُ بِشَيءٍ مِنَ المَزْحِ

وَلَكِنْ إِذَا أَعْطَيْتَهُ المَزْحَ فَلْيَكُنْ ** بِمِقْدَارِ مَا تُعْطِي الطَّعَامَ مِنَ المِلْحِ[٣]

وأمَّا قولُ مَنْ قال: إنَّما سُمِّي المُزَاحُ مزاحًا؛ لأنَّه زاحَ عنْ الحقِّ، فلا يصِحُّ [ك٣٩/أ] لفظًا ولا معنىٰ؛ أمَّا المعنىٰ: فقد كان النَّبيُّ ﷺ / يمزحُ ولا يقولُ إلَّا حقًّا، وأمَّا [ت٦٣/ب] اللفظُ: فلأنَّ الميمَ في المزاحِ / أصليَّةٌ ثابتةٌ في الاسمِ والفعلِ، ولو كانَ كما قال،

=

من أصحابه (ت ٩هـ). ينظر: «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٣٤٢)، و«أسد الغابة» (١/ ١٣٤)، و«الوافي بالوفيات» (٩/ ١٩٩)، «الإصابة» (١/ ٣٥٠)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ٦).

(١) أبو الفتح علي بن محمد الكاتب البستي الشاعر المشهور صاحب الطريقة الأنيقة في التجنيس الأنيس البديع التأسيس، فمن ألفاظه البديعة قوله: من أصلح فاسده، أرغم حاسده. من أطاع غضبه، أضاع أدبه. عادات السادات. (ت: ٤٠١ هـ) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٧٦)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٣٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٤٧)، وطبقات الشافعيين (ص: ٣٢١).

(٢) في (ع) وضع علىٰ الجيم كسرة وضمة وكتب فوقها: «معا» إشارة إلىٰ جوازهما.

(٣) البيتان من الطويل في: «زهر الآداب وثمر الألباب» (١/ ٢٠٧)، و«نهاية الأرب» (٦/ ٩٧)، و«صبح الأعشىٰ» (٩/ ٢٢٥)، و«زهر الأكم في الأمثال والحكم» (٢/ ١٧١).

كانتْ زائِدةً ساقِطةً من الفعلِ، وأنشد أبو عُبيدٍ لبعضِهم في ذمِّه[(١)]:

أمَّا المُزاحةُ والمِراءُ فدَعْهما ** خُلُقانِ لا أرضاهما لصديقِ

إنِّي بلَوْتُهما فلَمْ أحْمَدْهُما ** لِمُجاوِرٍ جارًا وَلا لِرَفِيقِ

وأنشدْتُ أنا في هذا المعنىٰ مِمَّا قلتُه قديمًا، وهو مِنَ المُتشابِهِ القَوافي:

إذَا مَا بَسَطْتَ بِساطَ انْبِسَاطٍ ** فمِنْهُ فَدَيْتُك فَاطْوِ المُزَاحَا

فَإنَّ المُزَاحَ كَمَا قَدْ رَآهُ ** أُلُو العِلمِ قَبْلُ عَنْ الحِلْمِ زَاحَا

وفِيهِ مِنَ الفِقْهِ: أنَّ المُشبَّهَ بالشَّيءِ لا يَنزِلُ منزِلَتَهُ في كلِّ شيءٍ، والنَّبيُّ / ﷺ قد شبَّهَ نفسَه النَّفِيسةَ في صُحبةِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بأبي زرعٍ، ومِنْ فِعلِ أبي [ع٦٨/ ب] زرعٍ معها الطَّلاقُ، فلم يكُنْ لازِمًا، ولو أنَّ رجلًا ذكرَ امرأةً له قد طلَّقَها فوصفَها لِزوجةٍ أخرىٰ له بأوصافٍ كثيرةٍ جيِّدةٍ أو رديئةٍ، ثمَّ ذكرَ أنَّه طلَّقها، ثمَّ قال للأُخرىٰ: وأنتِ مِثلُها، ولم يَنْوِ مثلَها في الطَّلاقِ، لم يَلزمْهُ الطَّلاقُ، وحُمِلَ علىٰ مُرادِهِ منَ التَّشبيهِ لها فيما تقدَّمَ ذِكرُهُ، ولم يَلزمْهُ طلاقٌ حتىٰ يَنوِي: مثلَها في الطَّلاقِ، أو يكونَ لم يذكرْ شيئًا من الأوَّلِ[(٢)] سِوىٰ الطَّلاقِ، مثلَ أنْ يقولَ: فُلانةٌ / طالِقٌ، أو قد طلَّقْتُها، أو فُلانٌ طلَّقَ زوجَهُ فُلانَةً، ثمَّ يقولُ لزوجةٍ له [ب٧٥/ ب] أخرىٰ: وأنتِ مِثلُها، فهذا يَلزمُهُ الطَّلاقُ- نواهُ أو لم يَنوِهِ- إذا قامتْ عليه / [ت٦٤/ أ] باللفظِ بيِّنةٌ؛ إذ لا احتِمالَ لقولِه سِوىٰ إلزامِ الطَّلاقِ.

---

(١) البيتان من الطويل وهما لمسعر بن كدام قالهما لابنه، ورُوي قبلهما:

إني منحتك يا كدام نصيحتي... فاسمع لقول أبٍ عليك شفيق

ينظر: «محاضرات الأدباء» (١/ ٣٤٥)، و«ربيع الأبرار» (٥/ ١١٥)

(٢) في المطبوع: «الأولىٰ»، وهي مضبوطة في النسخ.

تَنْبِيهٌ:

ذكرَ بعضُ من تكلَّمَ علىٰ معاني الحديثِ: أنَّ في هذا الحديثِ منَ الفقهِ: قَبولَ خبرِ الواحدِ، قال: لأنَّ أمَّ زرعٍ أَخبرتْ بِما أَخبرتْ، فامتثَلَهُ النَّبيُّ ﷺ[1].

قال الفَقِيهُ القَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

هذا كلامُ مَنْ لا يعرِفُ خبرَ الواحدِ ولا قَبولَهُ، والنَّبيُّ ﷺ لا نقولُ أنَّه امتثَلَ / حالَ أبي زرعٍ في إحسانِهِ لأمِّ زرعٍ، بل قد كان كذلِك، وإنَّما أخبر عائشةَ [ل٣٧/ أ] أنَّه لها مثلُ أبي زرعٍ لأمِّ زرعٍ؛ ألا تَراهُ كيف قال: «**كنتُ لَكِ**» فأخبرَ عنْ حالةٍ كائنةٍ ثابتةٍ، وإنْ كانَ إنَّما تأسَّىٰ بشِيمةِ أبي زرعٍ، كما قال المُهلَّبُ[2] قبلُ: / إنَّ [ع٦٩/ أ] فيه التَّأسِّي بأهلِ الإحسانِ منْ كلِّ أمَّةٍ. فليس هذا منْ بابِ قَبولِ خبرِ الواحدِ؛ لأنَّ التَّأسِّي بِمحاسِنِ الأخلاقِ / شِيمةُ أهلِ الفضلِ، وامتِثالَ محاسِنِ السِّيرِ مِنْ [ك٣٩/ ب] شمائِلِ أولِي العدلِ، وخبرُ الواحدِ من بابٍ آخَرَ، مأخذُهُ ومُستندُهُ إلىٰ صاحبِ الشَّرعِ، وقَبُولُهُ وامتثالُ مقتضاهُ حكمٌ، طريقُهُ عند أهلِ التَّحقيقِ: القَطعُ، وفِيما ألمَعْنَا به مِنَ القولِ كِفايةٌ لا يَحتمِلُ أكثرَ منها الوُسْعُ.

بَيَانٌ:

ونحنُ الآنَ نَفِي بما وَعدْنَاهُ[3] مِنْ ذكرِ ما اشتَمَلَ عليه هذا الحديثُ مِنْ ضُرُوبِ الفصاحَةِ، وفُنونِ البلاغَةِ، والأبوابِ المُلقَّبَةِ بالبديعِ في هذه الصِّناعَةِ، مِنْ لفظٍ رائقٍ، / ومعنًىٰ فائقٍ، ونظمٍ مُتناسِبٍ، وتأليفٍ مُتعاضِدٍ مُتناسِقٍ. [ت٦٤/ ب]

---

(١) ذكره المهلب بن أبي صفرة- كما في «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٧٧).

(٢) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٧/ ٢٩٨).

(٣) في (ل)، و(ب): «وعدنا به».

وبالجُملةِ، فكلامُ هؤلاءِ النِّسوةِ مِنَ الكلامِ الفصيحِ الألفاظِ، الصَّحيحِ الأغراضِ، / البليغِ العِبارةِ، البديعِ الكنايةِ والإشارةِ، الرَّفِيعِ التَّشبيهِ [ب٥٨/ أ] والاستعارَةِ، وبعضُهُنَّ أبلغُ قولًا، وأعلىٰ يدًا، وأكثرُ طولًا، وأمكنُ قاعِدةً وأصلًا، وكلامُ بعضِهِنَّ أكثرُ رونقًا ودِيبَاجَةً، وأرَقُّ حاشِيةً وأحلىٰ مَجَاجَةً، وبعضُهُنَّ أصدقُ في الفصاحَةِ لهجَةً، وأوضحُ في البيانِ محجَّةً، وأبلغُ في البلاغةِ والإيجازِ حُجَّةً.

فأنتَ إذا تأمَّلتَ كلامَ أمِّ زرعٍ وجدتَهُ- مع كثرةِ فُصُولِهِ، وقِلَّةِ فُضُولِهِ- مُختارَ الكلماتِ، واضِحَ السِّماتِ، بَيِّنَ القَسِمَاتِ، قد قَدَّرَتْ ألفاظَهُ قيسَ معانِيهِ، وقَرَّرَتْ قواعِدَهُ، وشيَّدتْ / مبانِيهِ، وجعلتْ لبعضِهِ في البلاغةِ موضِعًا، [ع٦٩/ ب] وأودعتْهُ مِنَ البدِيعِ بِدعًا.

وإذا لَمَحْتَ كلامَ التَّاسِعةِ صاحِبةِ العِمادِ والنِّجادِ والرَّمادِ، ألفيتَها لِأَفانِينِ البلاغةِ جامِعةً، ولِعلمِ البيانِ رافِعةً، وبِعصا الإيجازِ والقصدِ قارِعةً.

واعتبِرْ كلامَ الأُولىٰ؛ فإنَّه مع صدقِ تشبيهِهِ، وصقالَةِ وجُوهِهِ، قد جمعَ مِنْ حسنِ الكلامِ أنواعًا، وكشفَ عَنْ مُحيَّا البلاغَةِ قِناعًا، وقرَنَ بين جزالَةِ اللفظِ وحلاوةِ البديعِ، وضمَّ تفارِيقَ المُناسبَةِ والمُقابَلةِ، والمُطابقةِ والمُجانسةِ، والتَّرتيبِ والتَّرصيعِ؛ فأمَّا صدقُ تشبيهِهَا، فعلىٰ ما شرحْناهُ قبلُ.

والتَّشبيهُ أحدُ أبوابِ[1] البلاغةِ، وأبدعُ أفانِينِ / هذِه الصِّناعةِ، وهو [ت٦٥/ أ] موضوعٌ للجلاءِ والكشفِ، والمُبالغةِ في البيانِ والوصفِ، والعبارةِ عنْ الخفِيِّ بالجلِيِّ، والمُتوهَّمِ بالمحسُوسِ، والحقيرِ بالخطِيرِ، والشَّيءِ بما هو أعظمُ منه

---

(١) في المطبوع: «أنواع».

وأحسنُ، أو أخَسُّ وأدوَنُ، وعن القليلِ الوُجودِ بالمألُوفِ المعهُودِ؛ وكلُّ هذا لتأكيدِ البيانِ، والمُبالغةِ في الإيضاحِ؛ فانظرْ أينَ / قولُ القائِلِ: الَّذين كفرُوا أعمالُهم لا ينتفِعونَ / بها، مِنْ قولِهِ تعالىٰ: / ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾[1] [النور: ٣٩] الآية. [ب٥٨/ ب] [ك٤٠/ أ] [ل٣٧/ ب]

وتأمَّلْ بَوْنَ ما بين الموضِعينِ مِنَ البيانِ، وفرقَ ما بينَ الكلامَيْنِ في الإيضاحِ، وإنْ كانَ الغرضُ واحدًا والموضوعُ سواءً.

وكذلِك قولُ امرأةٍ: زوجي بخِيلٌ، لا يُوصَلُ إلىٰ شيءٍ مِمَّا عندَه، وبينَ كلامِ هذِه المرأةِ المُتكلِّمِ عليه.

[ع٧٠/ أ] ووَجْهُ بلاغةِ / التَّشبيهِ: ما فيه مِنَ الجلاءِ والإيضاحِ - كما قدَّمناهُ - وأكثرُ تشبيهاتِ الكتابِ العزيزِ مِنْ هذا النَّمطِ، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥] الآية.

و﴿مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٥] الآية.

أو لِمَا فيه منَ المُبالغةِ والغُلُوِّ، وهو مِنْ أبوابِ البلاغةِ، ومرجعُهُ إلىٰ البيان والإيضاحِ، كتسمِيَةِ[2] الشَّيءِ بما هو أعظمُ منه وأكبرُ[3]، نحو قولِهِ تعالي: ﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

أو أفضلُ منه وأحسنُ، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلۡيَاقُوتُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨].

[ت٦٥/ ب] أو أحقرُ مِنه وأدْوَنُ، كقولِهِ: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ﴾ [الأعراف: ١٧٦] الآية. /

---

(١) في جميع النسخ: «الذين كفروا...»، بدون «و».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «كتشبيه».

(٣) في ت: «وأكثر»، والمثبت من باقي النسخ.

أو لِمَا فيه مِنَ التَّخريج والتَّوليدِ لغريبِ الشَّبهِ ومَخِيلةِ المِثالِ، وهو وجهُ بلاغتِهِ، كقولِ المَعَرِّي في كَفِّ الثُّرَيَّا[1]:

كَـأنَّ يَمِينَهَـا سَـرَقَتْكَ شَـيْئًا ** وَمَقْطُـوعٌ عَلَـىٰ السَّرْقِ البَنَـانُ

وقد يقعُ تشبيهُ الشَّيءِ بالشَّيءِ تشبيهًا مُجرَّدًا؛ لِضَرْبٍ منَ الشَّبهِ، ليس في شيءٍ منَ الأبوابِ المُتقدِّمةِ، كقولِ امرِئِ القيسِ[2]:

كَـأنَّ قلُـوبَ الطَّيـرِ رَطْبًـا ويابِسًا ** لَدَىٰ وَكْرِهَا العُنَّابُ، والحَشَفُ البَالِي

لكِنَّه يلحَقُ بنوعِ التَّوليدِ[3] والتَّخريجِ، الَّذي بلاغتُهُ الفِطنَةُ لِإِدْرَاكِ التَّشبيهِ لا غَيْرَ. وصِدقِه فيه، وإنْ كانَ لبعضِهِم في هذا البيتِ مَقالٌ لا أرتضِيه، ولابُدَّ أنَ يكونَ التَّشبيهُ صادِقًا / من الوجهِ الَّذي وقع به التَّشبيهُ، وإلَّا اختلَّ به الكلامُ، [ب٥٩/ أ] وهذِه / المرأةُ قد شبَّهتْ بُخلَ زوجِها، وأنَّه لا يُنالُ ما عندَه، مع شراسةِ خُلُقِهِ، [ع٧٠/ ب] وكِبْرِ نفسِهِ، بِلَحمِ الجملِ الغَثِّ، علىٰ رأسِ الجبلِ الوَعْثِ؛ فشبَّهت وُعُورَةَ خُلُقهِ بوُعُورةِ الجبلِ، وبعدَ خيرِهِ بِبُعدِ اللحمِ علىٰ رأسِهِ، والزُّهدَ فيما يُرجىٰ منه لِقلَّتِهِ وتعذُّرِهِ بالزُّهدِ في لحمِ الجملِ الغَثِّ، فأعطَتْ التَّشبيهَ حقَّه، ووَفَّتْهُ قِسْطَهُ، وهذا مِنْ تشبيهِ الجَلِيِّ بالخَفِيِّ[4]، والمُتوَهَّمِ بالمحسوسِ، والحقيرِ بالخطيرِ.

---

(١) البيت من الوافر ينظر: «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (٤/ ٧٩٦).

(٢) سبق تخريج البيت، وشرحه (ص: ١٣٥).

(٣) التوليد هو أن يلفق كلاماً مع كلام آخر فيولد من الكلامين كلام ثالث كما روي عن مصعب بن الزبير أنه كتب علىٰ خيله: «عدة»، فلما أخذها الحجاج كتب عليها: «للفرار». ومن ذلك قوله لسعيد: ما اسمك؟ قال: «سعيد»، فقال: «علىٰ الأعداء». ينظر: «البديع في نقد الشعر» لابن منقذ (ص: ٢٨٤)، و«تحرير التحبير» (ص: ٤٩٤).

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «الخفي بالجلي».

ومِمَّا جاء في كلامِ صواحِبِها منَ التَّشبيهِ: قولُ الثَّالثةِ: «عَلَىٰ مِثْلِ حَدِّ السِّنانِ المُذَلَّقِ»، فصدقَتِ التَّشبيهَ؛ لأنَّها أخبرتْ / أنَّ حالَها معه منَ الخوفِ وعدمِ / الاستقرارِ، كمَنْ هو علىٰ مِثلِ حدِّ السِّنانِ المُحدَّدِ: إمَّا أنْ تَحيدَ عنه فتهْلَكَ سقوطًا، أو تَثبُتَ فيُهلِكَهَا، فبيَّنَتْ بهذا التَّشبيهِ قولَها قَبْلُ: «إنِ أَسْكُتْ أُعَلَّقْ، وإنْ أَنْطِقْ أُطَلَّقْ». [ت٦٦/ أ] [ك٤٠/ ب]

وكذلِك تشبِيهُ الأُخرىٰ زوجَهَا بِليلِ تِهامَةَ، وغَيثِ غَمَامَةَ، وهذا كُلُّه مِنْ تشبِيهِ الخَفِيِّ بالجَلِيِّ، والمُتوهَّمِ بالمَحسُوسِ، وهوَ مِنَ / بابِ المُبالغةِ والغُلُوِّ. [ل٣٨/ أ]

ومِثْلُ هذا قولُ أُمِّ زرعٍ: «مَضْجَعُهُ كَمَسَلِّ شَطْبَةٍ»، فهو مِنْ بابِ الغُلُوِّ، إلىٰ سائِرِ ما عِندهُنَّ منَ التَّشبيهاتِ، فكُلُّها حِسانٌ بيِّناتٌ، قد تقدَّمُ الكلامُ عليها في مواضِعِهَا.

وقولُ الثَّامِنةِ: «المَسُّ مَسُّ أَرْنبٍ، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ» تشبِيهٌ أيضًا، ولكنْ بِغيرِ / أدَاةِ التَّشبِيهِ؛ فإنَّ التَّشبِيهَ علىٰ ضَرْبَيْنِ: بأداتِهِ: وهِي الكافُ، وكأنَّ، ومِثْلُ، وشِبْهُ وأخواتُها، وبغيرِ أداةِ التَّشبيهِ، ومثلهُ قولُ أمِّ زرعٍ: «يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهِا بِرُمَّانَتَيْنِ» علىٰ تأوِيلِ أنَّهما النَّهْدانِ، ومثلُهُ/ قولُ الرَّابِعةِ: «والغَيْثُ غَيْثُ غَمَامَةٍ»، فهذا تشبِيهٌ بغيرِ آلةِ التَّشبِيهِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]. [ع٧١/ أ] [ب٥٩/ ب]

وكقول امرِئ القَيْسِ[1]:

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا ** سُمُوَّ حَبَابِ المَاءِ حَالًا عَلَىٰ حَالِ

ثم انظر حُسنَ نظمِ كلامِها وتَطارُدِهِ، وأخذِهِ حقَّهُ مِنَ المُؤالَفَةِ والمُناسبَةِ

---

(١) البيت من الطويل في «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٣٧)، وينظر: «الشعر والشعراء» (١/ ١٣٦).



في الألفاظِ، الَّتي هي رأسُ الفصاحةِ، / وزِمامُ البلاغَةِ؛ فإنَّها وازنَتْ ألفاظَها، [ت٦٦/ ب] وماثلَتْ كلِمَها، وقدَّرتْ فِقرَهَا، وحسَّنَتْ أسجاعَهَا، فوازنَتْ في الفقرةِ الأولىٰ «لَحمَ» «بِرأسٍ» في الثَّانِيةِ، و«جَمَلَ» «بِجَبَلٍ»، وَ«غَثَّ» «بِوَعْثٍ»، في الرِّوايةِ الواحدَةِ، و«قَحْرَ» «بِوَعرٍ»، في الرِّوايةِ الأُخرَىٰ، فأفرغَتْ كُلَّ فقرةٍ في قالِبِ أختِها، ونسجَتْها علىٰ مِنْوالِ صاحبتِها.

ومِنْ هذا البابِ في القرآنِ العزيزِ في حسنِ التَّأليفِ ومُناسبةِ الألفاظِ ومُقابلةِ الكلماتِ كثيرٌ، كقولِه: ﴿إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩ - ١٠].

وقولِه: ﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: ٤ - ٥].

علىٰ أنَّ هذا داخلٌ في بابِ «**التَّرْصِيع**».

ومنه قولُ السَّادسةِ: «إنْ / أَكَلَ اقْتَفَّ، وإنْ شَرِبَ اشْتَفَّ، وإنْ هَجَعَ الْتَفَّ». [ع٧١/ ب]

وقولُ الخامسةِ: «إنْ خَرَجَ أَسِدَ، وإنِ دَخَلَ فَهِدَ».

وقولُ الرَّابعةِ: «لَا حَرَّ ولَا قُرَّ، ولَا مَخَافَةَ ولَا سَآمَةَ».

وقولُ الثَّامنةِ: «المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ».

فهذا كلُّه مِنْ حُسنِ النَّظمِ، ومُناسبةِ اللفظِ، وهو بابٌ آخرُ منَ البدِيعِ يُسمَّىٰ: «**المُناسَبَة**»(١).

---

(١) **المناسبة** علىٰ ضربين: مناسبة في المعاني، ومناسبة في الألفاظ.

فالمعنوية: أن يبتدئ المتكلم بمعنىٰ ثم يتمم كلامه بما يناسبه معنىٰ دون لفظ، وهي كثيرة في الكتاب العزيز فمنه قوله تعالىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٢٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ
=

[ك٤١/أ] ومنه قولُ التَّاسِعةِ: «رَفِيعُ العِمَادِ، طَوِيلُ / النِّجادِ، كَثِيرُ الرَّمَادِ»، فكُلُّ لفظةٍ علىٰ وزنِ صاحبتِها.

وكقولِ أُمِّ زرعٍ: «أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، ومَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ».

وقولِها[1]: «صِفْرُ رِدَائِهَا، ومِلْءُ كِسَائِهَا».

[ت٦٧/أ] وقولِ النَّبيِّ ﷺ في / حديثِهِ[2] لعائشةَ: «**في الأُلْفَةِ / والرِّفَاءِ، لَا في الفُرْقَةِ والخِلَاءِ**». [ل٣٨/ب]

وقولِها: «أَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وأَشْرَبُ فَأَتَقَمَّحُ، وآكُلُ فَأَتَمَنَّحُ».

[ب٦٠/أ] وقولِ / العاشِرةِ: «قَلِيلَاتُ المَسَارِحِ، كَثِيرَاتُ المَبَارِكِ».

=

ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [السجدة:٢٦،٢٧]. فانظر إلىٰ قوله سبحانه وتعالىٰ، في صدر الآية التي هي للموعظة: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾، ولم يقل: أولم يروا لأن الموعظة سمعية، وقد قال بعدها: ﴿ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾. وانظر كيف قال في صدر الآية التي موعظتها مرئية: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا ﴾، وقال بعد الموعظة البصرية: ﴿أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾.

وأما المناسبة اللفظية: فهي توخي الإتيان بكلمات متزنات، وهي علىٰ ضربين: تامة، وغير تامة، فالتامة: أن تكون الكلمات مع الاتزان مقفاة، وأخرىٰ ليست بمقفاة، فالتقفية غير لازمة للمناسبة.

ومن شواهد المناسبة التي ليست بتامة في الكتاب العزيز قوله تعالىٰ: ﴿ قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۞ بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ [ق:١، ٢].

ومن شواهد التامة في السنة: قول الرسول ﷺ مما كان يرقي به الحسنين رضي الله عنهما: «**أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة**». ينظر: «تحرير التحبير» (ص:٣٦٣، ٣٦٧)، و«خزانة الأدب» لابن حجة الحموي (١/ ٣٦٧).

(١) ضُبطت في (ع) بضم اللام، فتكون في هذه الحالة مبتدأ.

(٢) في (ت): «حديثها».

وفي كلامِ الأُولىٰ نوعٌ ثالثٌ مِنَ البديعِ يُسمَّىٰ: «**التَّرْصِيعَ**»(١)، وقد يُسَمَّىٰ بـ«**المُوازَنَةِ**»، وبـ«**التَّسْمِيطِ**»، وبـ«**التَّضْفِيرِ**»، وبـ«**التَّشْجِيعِ**»، وهو أنْ تتضمَّنَ الفِقَرُ أو بيتُ الشِّعرِ مقاطِعَ أُخرَ بقوافي مُتماثِلةٍ، غيرِ فِقَرِ السَّجعِ وقوافي الشِّعرِ اللازمَةِ، فيتوشَّحَ بها القولُ، وينفصِلَ بِها نظمُ اللفظِ، كما أَتَتْ هذه بـ«جَمَلٍ» في وسطِ الفِقرَةِ الأُولىٰ، و«جَبَلٍ» في وسطِ الفِقرةِ الأُخرىٰ، ففصَلَتْ بذلك الكلامَ، علىٰ حدٍّ منَ المُقابلةِ، أثناءَ السَّجعينِ اللذَينِ هما: «غَثٍّ، ووَعْثٌ»، / فجاء [ع٧٢/ أ] لكلِّ فِقْرَةٍ سجعان مُتماثِلَانِ مُتقابِلانِ.

ومثلُهُ: قولُ أمِّ زرعٍ في إحدىٰ الرِّواياتِ: «لَا تَبُثُّ حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا، ولا تُنقِّثُ مَيرَتَنا تَنْقِيثًا، وَلَا تَغُثُّ طَعَامَنَا تَغْثِيثًا»، فإنَّ التزامَ الثَّاءِ في: «تَغُثُّ، وتَبُثُّ، وتُنقِّثُ» ترصيعٌ لِمقاطِعِ أسْجاعِ هذِه الفِقَرِ، وقولُ الثَّامنةِ: «شَجَّكِ، أو فَلَّكِ، أو بَجَّكِ، أو جمعَ كُلًّا لكِ».

ومنه في الحديثِ قولُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنَّهُ أَنْقَىٰ لِثَوْبِكَ، وأَتْقَىٰ لِرَبِّكَ»(٢).

---

(١) ينظر: «المثل السائر» (١/ ٢٧٨)، و«تحرير التحبير» (ص: ٣٠٢)، و«خزانة الأدب» لابن حجة الحموي (٢/ ٤٠٩).

(٢) **إسناده ضعيف؛**

أخرجه إسحاق بن راهويه- كما في المطالب العالية (١٣٣٩)-، وأحمد في «المسند» (١٣٥٥)، وفي «الزهد» (ص: ١٠٧)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٣٧٠)، وعبد بن حميد (٩٦)- ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٤٨٥)- وعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٣٥٣)، وفي «فضائل الصحابة» (٨٧٨، ١٢١٤، ١٢١٥)، وأبو يعلىٰ (٢٩٥)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥/ ١٤٥٧)، والطبراني في «الدعاء» (٣٩٥)، والبيهقي (١٠/ ١٠٧)، من طريق المختار بن نافع التمار، عن أبي مطر قال: «خرجت من المسجد، فإذا رجل ينادي من خلفي: ارفع إزارك؛ فإنه أنقىٰ لثوبك وأتقىٰ لك، وخذ من رأسك إن كنت مسلما...» فذكر حديثًا طويلًا، وذكره بعضهم =

وفي طَيِّهِ بابٌ رابعٌ من البديعِ، وهو: مُجانَسةُ «جَمَل» «بِجَبَل»، وهو- إنْ لم يجانسْهُ في كُلِّ حروفِهِ- فقد جانَسَهُ في أكثرِها، / [ت٦٧/ب] وقد اختلفَ أربابُ البلاغةِ والنَّقدِ في هذا النَّوعِ إذا لم يكنْ مُشتقًّا من أصلٍ واحدٍ: فسمَّاها بعضُهم: «مُجانَسَةً» تغليبًا للأكثرِ.

وأمَّا أبو الفرجِ قُدامَةُ[1] فسمَّىٰ هذا النَّوعَ: «مُضارَعَةً»[2]، وهذا مثلُ قولِ أمِّ زرعٍ أيضًا: «رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ شَرِيًّا».

=

مختصرًا دون موضع الشاهد.

قال البوصيري: «هذا حديث ضعيف؛ أبو مطر مجهول ولا يعرف اسمه، والمختار بن نافع ضعفوه» اهـ.

قلت: المختار بن نافع، قال البخاري، وأبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث. وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن حبان: «كان يأتي بالمناكير عن المشاهير حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه كان المتعمد لذلك». اهـ

وأبو مطر الجهني، قال أبو حاتم: «مجهول لا يعرف» اهـ

ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٨٦)، «التاريخ الأوسط» (٢/ ٩٣)، و«الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ١٢٨)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ٣١١)، و(٩/ ٤٤٥)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/ ١٠)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٨٠)، و(٤/ ٥٧٤)، و«إتحاف الخيرة المهرة» (٣/ ٢٨٩).

وقد صح هذا من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أخرجه البخاري (٣٧٠٠).

(١) أبو الفرج قُدَامة بن جعفر ابن قُدَامة، الكاتب الأخباريّ. أحد البلغاء الّذي ضربَ الحريري به المثل في قوله: ولو أوتي بلاغة قُدَامة. كان قُدَامة فيلسوفًا نصرانيًا، فأسلم علىٰ يد المكتفي بالله. وكان موصوفًا بمعرفة عِلْم المنطق (ت: ٣٣٧ هـ). ينظر: «معجم الأدباء» (٥/ ٢٢٣٥)، و«تاريخ الإسلام» (٧/ ١٩٠)، و«البداية والنهاية» (١٥/ ١٩٨).

(٢) ينظر: سر الفصاحة (ص: ١٩٨).

وقولِها: «بَيْتُهَا فَسَاحٌ، وفِنَاؤُهَا فَيَاحٌ».

وقولِ الثَّانيةِ: «عُجَرَهُ وبُجَرَهُ».

وقولِ أمِّ زرعٍ: «تَعْشِيشًا»، و«تَغْشِيشًا».

وأمَّا التَّجنيسُ الحقيقيُّ: فهو أنْ يكونَ في الكلامِ لفظتانِ إحداهُما / مشتقةٌ [ب٦٠/ ب] منَ الأخرىٰ، كقولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ [التوبة: ١٢٧].

و﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

أو بمنزلةِ المشتقِّ كقولِه تعالىٰ: ﴿تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلۡقُلُوبُ وَٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [النور: ٣٧].

وقولِه: ﴿وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤].

وقولِهِ ﷺ: / «**أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ، وغِفَارُ غفَرَ اللهُ لَها، / وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ** [ك٤١/ ب] [ع٧٢/ ب] **وَرَسُولَهُ**»[1].

وقال امرُؤ القيسِ[2]:

لقد طَمَحَ الطَّمَّاحُ من بُعْدِ أرْضِهِ ** ....

في أمثلةٍ كثيرةٍ.

أو تكونَ لفظتانِ علىٰ صيغةٍ واحدةٍ، مختلفةِ المعاني، كقوله ﷺ: «**الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ القِيامَةِ**»[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥١٣) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) صدر لبيتٍ من الطويل، وتمامه:

لَقد طَمَحَ الطَّمّاحُ من بُعد أرْضِهِ ** لِيُلْبِسَني مِنْ دائِهِ ما تَلَبّسَا

ينظر: «ديوان امرئ القيس» (١١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٧)، ومسلم (٢٥٧٩) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[ت٦٨/ أ]
[ل٣٩/ ب]

ومِنْ قولِ مَنْ تقدَّمَ فيه قولُ / الأَفْوَهِ الأَوْدِيِّ(١): /

وأَقْطَـعُ الهَوْجَـلَ مُسْتَأْنِسًا ** بِهَوْجَـلٍ عَيْرَانَـةٍ عَنْتَرِيسْ

وقريبٌ مِنْ هذا البابِ قولُه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣].

ووَلَعَ المحدِّثون والمتأخِّرون بَعْدُ بِهِ حتَّىٰ أكثرُوا منه، فمِنْ مُقصِّرٍ ومُجيدٍ، كقولِ البُسْتِيِّ(٢):

سَمَا وحَمَىٰ بَنِي سَامٍ وحَامٍ ** فَلَيْسَ كَمِثْلِهِ سَامٍ وَحَامِ

وقولِ الطَّائِيِّ(٣):

إنَّ الصَّفَائِحَ مِنْكَ قَدْ نُضِدَتْ ** عَلَىٰ مُلْقِي عِظَامٍ لَوْ عَلِمتْ عِظَامِ

وقولِ الخَطَّابِيِّ(٤):

.... ** وَكَانَ عِقَابِي فِي سُلُوكِ عِقَابِ

وكان أَبُو الفَتْحِ البُسْتِيُّ يُسمِّي ما كان علىٰ صيغةِ بيتِ الأَفْوَهِ بـ «المُتَشَابِهِ».

---

(١) البيت من السريع، والهوجل الأول: الأرض البعيدة الأطراف، والهوجل الثاني: الناقة العظيمة الخلق، والعنتريس: الناقة الضخمة الصلبة. «التقفية في اللغة» (ص: ٤٦٨)، و«الصناعتين» (ص: ٤٢٠)، و«ديوان الأفوه» (ص: ٨٣).

(٢) البيت من الوافر لأبي الفتح البستي، ينظر: «زهر الآداب» (٢/ ٥٤٩)، و«نهاية الأرب» (٧/ ٩٠)، و«خزانة الأدب» لابن حجة الحموي (١/ ٧٤).

(٣) البيت من الكامل لأبي تمام، ينظر: «ديوان أبي تمام» (ص: ١٣٩)، و«الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» (١/ ٣٦٣).

(٤) عجز لبيت من الطويل لأبي سليمان الخطابي، وتمامه:

وما ذاك إلا إنَّ ذنبًا أحاط بي ** كان عقابي في سلوك عقاب

ينظر: «يتيمة الدهر» للثعلبي (٤/ ٣٨٥).

واخترعَ قومٌ مِنَ المُتأخِّرين أنواعًا غريبةً سَمَّوْهَا: «تَجنيسَ التَّركيبِ» كقولِ المَعَرِّي[(١)]:

* مقاليتًا مقاليتًا *

و[(٢)]:

مَطَايَـــــــا مَطَايَـــــــا ** ....

وهو نوعٌ مُتكلَّفٌ مِنْ غيرِ حُدودِ البلاغةِ، ولكنْ رُبما نَدَرَ منه المُسْتحسَنُ، كقولِ / المِيكَالِيِّ[(٣)]: [ع٧٣/ أ]

تَمَّـتْ مَحَاسِـنُهُ فَمَـا يَـزْرِي بِهَـا ** مَـعَ فَـضْلِهِ وَسَـخَائِهِ وكَمَالِـهِ

إلَّا قُـصُورُ وُجُـودِهِ عَـنْ جُـودِهِ ** لَا عَـوْنَ للرَّجُـلِ الكَـرِيمِ كَمَالِـهِ

/ وقولِ البُسْتِيِّ[(٤)]: [ب٦١/ أ]

---

(١) لم أهتد إليه.

(٢) جزء من صدر بيت لأبي العلاء المعري تمامه:

مطايا مطايا وجدكن منازل ** مني زل عنها ليس عني بمقلع

ينظر: «سر الفصاحة» (ص: ١٩٨).

(٣) البيتان من الكامل في «زهر الآداب وثمر الألباب» (٣/ ٧٤٦)، و«دمية القصر» (٢/ ٧١٧)، وهما لأبي الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الميكالي أمير، من الكتاب الشعراء. من أهل خراسان كان أوحد خراسان في ذلك العصر أدبـًا وفضلاً ونسبـًا (ت: ٤٣٦هـ). ينظر: «فوات الوفيات» (٢/ ٤٢٨)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ١٩١).

(٤) عجز لبيت من مجزوء البسيط لأبي الفتح البستي، وتمامه:

منهاجي العدل وقمع الهوىٰ ** فهل لمنهاجي من هاجِي

ينظر: «ديوان البستي» (ص ٥٧)، و«زهر الأكم في الأمثال والحكم» (٢/ ٨١).

.... ** فَهَـــلْ لِمِنْهَـــاجِي مِـــنْ هَـــاجِي

[ت٦٨/ ب] / وقولِهِ[(١)]:

.... ** فَـــدَعِينِي [(٢)] فَـــإِنَّ يَقِينِـــي يَقِينِـــي

وقولِ الآخرِ[(٣)]:

إلـــىٰ أجَلِـــي مَـــشَىٰ قَـــدَمِي ** أَرَىٰ قَـــدَمِي أَرَاقَ دَمِـــي

وأَلحَقوا به أيضًا: «تَجنِيسَ التَّصحيفِ»[(٤)]، وهو مُشاكَهةُ[(٥)] صورةِ الحرفِ في الخطِّ دونَ اللفظِ، وهذا لا يدخلُ في بابِ البلاغةِ المُستجادَةِ ولا المُتكلَّفةِ أصلًا، ولا في شيءٍ من حدودِ الكلامِ ولا صناعتِهِ؛ إذ لا يقرعُ السَّمعَ منه لهجَةٌ، ولا يقومُ له في النُّطق حُجَّةٌ، وقد رأيتُ أبا منصورٍ الثَّعالِبيَّ قد عدَّ هذا البابَ في بابِ التَّجنيسِ، وذكرَ فيه قولَهُ تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤]، وأشباهًا لهذا من الكلام، وليس عِندِي من هذا البابِ، وهو منَ البابِ الأوَّلِ الَّذي سمَّاه قُدامةُ بالمُضارَعةِ، وهو التَّجنِيسُ في أكثرِ الكلمةِ أو بعضِها.

---

(١) عجز لبيت من المتقارب، وتمامه:

فلا تبتئس لصروف الزَّمان ** فدعيني فإنَّ يقيني يقيني

ينظر: «ديوان البستي» (ص ٢٠٣)، و«المنتحل» للثعالبي (ص: ١١٣).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «الديوان»، و«المنتحل: «ودعني».

(٣) البيت من مجزوء الوافر لأبي الفتح البستي؛ ينظر: «ديوان البستي» (ص ١٦٤).

(٤) ينظر تعريفه في: «التعريفات» (ص: ٥٣)، و«معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم» (ص: ١٠٥)، و«التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» (ص: ٩١).

(٥) كذا في (ت): «مشاكهة»، وكتب علىٰ الحاشية: المشاكهة: المشابهة، وفي (ب): «مشابهة»، وفي (ل)، و(ك)، و(ع): «مشاركة».

وذُكرَ في هذا البابِ قولُ بعضِهم: **النَّارُ في الفَتيلَةِ، كالتَّعَادِي لِلقَبِيلَةِ**(١).

وقولُ بعضِهم: «الصَّبُّ» مع «الضَّبِّ»(٢)، / و«سَجْفٌ»، و«سَخْفٌ»، [ك٤٢/أ] و«صَحَاصِحُ»، و«ضَحَاضِحُ»، وشِبْهُ هذا، فلم يَحسنْ هذا، ولم يقلْ شيئًا لأجلِ صورةِ الحروفِ؛ إذْ لَا حَظَّ لهذا كما قُلناهُ في / الفَصاحةِ، ولَا حظَّ له منَ [ع٧٣/ب] التَّجنيسِ، وإنَّما حَسُنَ لوزنِ الكلمتينِ، واتِّفاقِ أواخرِها وقُربِ مخارِجِ أوائلِها وأواسِطِها، فهذِه هي أنواعُ / التَّجنيسِ. [ت٦٩/أ]

إلَّا أنَّ قُدامةَ بنَ جعفرٍ كان يُسمِّي اتِّفاقَ صِيغتَي اللفظةِ باختلافِ المعنىٰ الَّذي من جنسِ بيتِ الأَفوهِ: «**بالإطْبَاقِ**»(٣)، والنَّاسُ كلهم علىٰ خلافِهِ، وقد ردَّ قولَه هذا: الأخفشُ، وأبو القاسمِ الآمديُّ(٤) وغيرُهما، وحَكَوا أنَّ مذهبَ الخليلِ والأصمعيِّ خِلافَهُ.

ثمَّ أتتْ هذِه المرأةُ في كلامِها بنوعٍ خامسٍ من البديعِ، وهو / المُسمَّىٰ [ب٦١/ب] «**بالمُطابقةِ**» عند الجُمهورِ، وهو مُقابلةُ الشَّيءِ بِضدِّه؛ فقابلتْ الوعرَ بالسَّهلِ، والغَثَّ بالسَّمينِ، في الفِقرتين الأخيرَتَين، وهو مِمَّا يَحْسُنُ الكلامُ بمقابلتِهِ، ويُروقُ بمناسبتِهِ، لا خلافَ بين أربابِ النَّقدِ في ذلك، وإنَّما اختلفُوا في تلقِيبِهِ، فكانَ قُدامةُ يُخالِفُ فيه أيضًا، ويُسمِّي هذا: «**المُتكَافِئ**»(٥)، وخالفَهُ في هذا الجميعُ، ولا يكونُ هذا النَّوعُ عِنده متكافِئًا إلَّا إذا كانتْ الكلمةُ وضِدُّها

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٩٠).

(٢) كقولهم: وجدت حرًّا يشبه قلب الصب، ويذيب دماغ الضب. ينظر: «الإعجاز والإيجاز» (ص: ١٠٧).

(٣) «نقد الشعر» لقدامة (ص: ٦٠).

(٤) «الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري» لأبي القاسم الآمدي (١/ ٢٩١).

(٥) «نقد الشعر» (ص: ٥٢).

الحقيقيُّ، كما وقع هاهنا من مُضادَّةِ السِّمنِ للهُزالِ والسُّهولةِ للوُعُورةِ، ومِثْلُ السَّوادِ مع البياضِ، والنُّطقِ مع السُّكوتِ، فإذا لم يَكُنْ له بِضِدٍّ حقيقيٍّ، ولا جاء معه علىٰ طَرَفَيْ نقيضٍ بيِّنٍ، ولكنْ علىٰ حدٍّ ما منَ التَّقارُبِ، كالبياضِ مع الحُمرةِ، والسَّوادِ مع الضوءِ، فبعضُهم يجعلُهُ طِباقًا، وبعضُهم يُسمِّي الأوَّلَ بِطباقٍ مَحْضٍ، وهذا / بِطباقٍ غيرِ محضٍ، وبعضُهم يُسمِّي هذا: «مخالفًا»، [ع٧٤/ أ] والأوَّلَ «مُطابِقًا»، / ومِنَ البابِ الأوَّلِ: قولُ اللهِ تعالىٰ: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] الآيةَ. [ت٦٩/ ب]

وقولُه: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤].

وقولُ النَّبيِّ ﷺ لعائشةَ في هذا الحديثِ: «**فِي الأُلْفَةِ والرِّفَاءِ، لا فِي الفُرْقَةِ والخِلاءِ**»، فطابقَ الأُلفةَ بالفُرقةِ، الَّتي هي ضِدُّها، والرِّفاءَ بالخِلاءِ.

ومثلُه قولُ أمِّ زرعٍ: «صِفْرُ رِدائِها، ومِلْءُ كِسائِها»، فصِفرُ ضِدُّ مِلْءٍ.

ومثلُه قولُ الثَّالثةِ: «إنْ أَنْطِقْ أُطَلَّقْ، وإنْ أَسْكُتْ أُعَلَّقْ»، فطابقَتْ: أنطِقْ بِأَسْكُتْ الَّذي هو ضِدُّهُ.

وقولُ الرَّابعةِ: «لَا حَرَّ ولَا قُرَّ».

وقولُ الخامِسَةِ: «إنْ دَخَلَ فَهِدَ، وإنْ خَرَجَ أَسِدَ»، فدَخَلَ وخَرَجَ: طِباقٌ في اللفظِ، وأَسِدَ وفَهِدَ: طِباقٌ مِنْ جِهَةِ المعنىٰ، ولكِنَّهُ لا يُسَمَّىٰ «طِباقًا»، ويُسمَّىٰ: «مُقابَلَةً». / [ك٤٢/ ب]

ومنه / قولُ العاشِرةِ: «كَثِيراتُ المَبارِكِ، قَلِيلاتُ المَسارِحِ». [ب٦٢/ أ]

ومِثالُ الوجهِ الثَّانِي: مُقابَلَةُ «وَعْثٍ»- علىٰ رِوايةِ مَنْ رَواهُ- «بِسَهْلٍ»، وإنَّما ضِدُّ: «الوَعْثِ»: الصَّلبُ، أو اللَبِدُ، وضِدُّ «السَّهلِ»: الوَعْرُ أو الحَزْنُ، وإنْ كانَ قد رُوِيَ أيضًا: «لَيسَ بِلَبِدٍ»، وهذا ضِدُّ: «وَعْثٍ»، فيكون طِباقًا حقِيقِيًّا.

ومنْ هذا البابِ قولُ أمِّ زرعٍ: «أَشْرَبُ فَأَتَقَمَّحُ، وَآكُلُ فأَتَمَنَّحُ»، / فجاءتْ [ت٧٠/أ] بالأكلِ والشُّربِ لِتقارُبِهِما وتناسُبِهِما.

وكذلِك قولُها: «تُشْبِعُهُ، وَ«تَرْوِيهِ».

وقولُها: «مِلْءُ كِسَائِهَا، / وصِفْرُ رِدَائِهَا»، فجاءتْ بالرِّداءِ والكِساءِ [ع٧٤/ب] لِمناسبَتِهما.

وقولُ السَّادسةِ: «إنْ أَكَلَ، و«إنْ شَرِبَ».

وفي كلامِ هذِهِ المرأةِ - / أعني: الأُولىٰ- مِنَ الفصاحَةِ وفُنونِ البلاغةِ نوعٌ [ل٤٠/أ] سادِسٌ من البدِيعِ، وهو: حُسْنُ التَّفسيرِ، وغرابةُ التَّقسيمِ، وإبداعُ حملِ اللفظِ علىٰ اللفظِ، والمعنىٰ علىٰ المعنىٰ، في المُقابَلَةِ والتَّرتِيبِ، وذلِك في قولِها: «لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَىٰ، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَىٰ»؛ فإنَّها فسَّرتْ ما ذكرَتْ، وبيَّنَتْ حقيقَةَ ما شبَّهَتْ، وقسَّمَتْ كلَّ قِسمٍ علىٰ حيالِهِ، وفَصَلَتْ كلَّ فصلٍ مِنْ مثالِهِ، وجاءتْ للفِقرتَينِ الأُوليَينِ بفِقرتين مُفسِّرتَين، وقابلتْ: «لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَىٰ» بقولِها: «لَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَىٰ»، وهذا يُسمَّىٰ: «المُقابلةَ» عندَ أهلِ النَّقدِ، لاسِيَّما علىٰ روايةٍ وقعتْ في النَّسائيِّ (١)، بتقديم «لا سَمِينٌ»، فيكونُ أوَّلُ تفسيرٍ لأوَّلِ مُفسَّرٍ، وهو قولُها: «كَلَحمِ جَمَلٍ»، والثَّاني للثَّاني، فحملَتْ اللفظَ علىٰ اللفظِ، ورَدَّتْ المقدَّمَ إلىٰ المُقدَّمِ، والمُؤَخَّرَ إلىٰ المُؤخَّرِ، فتقابَلتْ معاني كلماتِها، وترتَّبتْ ألفاظُها.

ومثالُه قولُه تعالىٰ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات:٤٧]، علىٰ ما قدَّمناه أوَّلَ هذا المجموعِ ومِثالاتِهِ بما يُغني / عنْ إعادتِهِ، ولا أعلمُ [ت٧٠/ب]

---

(١) زاد في (ت): «في تقديم»، ولعله سبق قلم من الناسخ.

[ب٦٢/ب]/ في كلامِ صواحبِها له مثالًا، إلَّا في التَّفسيرِ من قولِ الرَّابعةِ: «زَوْجِي كَلَيلِ تِهامَةَ، لَا حَرَّ ولَا قُرَّ، ولَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ»؛ فإنَّها أجادَتْ التَّفسيرَ، / وحسَّنتْ [ع٧٥/أ] التَّعبيرَ، بلْ قولُهُ ﷺ لعائشةَ: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ، فِي الْأُلْفَةِ والرِّفَاءِ، لَا فِي الفُرْقَةِ والخِلَاءِ**» مِنْ هذا.

ومِمَّا في كلامِ هذه المرأةِ مِنْ بديعِ البلاغةِ، قولٌ سابعٌ، وهو: التزامُ ما لا يَلزمُ في سجعِها، وبعضُهم يجعلُهُ أحدَ أنواعِ التَّرصيعِ في قولِها: «فيُرتَقَىٰ، ويُنتَقَىٰ»، فالتزمَتْ القافَ والتَّاءَ في كلِّ سجعٍ قبلَ القافِيَةِ، وقافِيَةُ سجعِها: الياءُ[(١)] المقصُورَةُ.

[ك٤٣/أ] وكذلك قولُها في الرِّوايةِ / الأُخرىٰ: «يُنْتَقَلُ، ويُتَوَقَّلُ»، فقافِيَتُها: اللامُ، والتزمَتْ قبلَها القافَ، وهذا نوعُ زيادةٍ في تحسينِ الكلامِ وتماثُلِهِ، وإغراقٌ في جودَةِ تشابُهِهِ وتناسُبِهِ، ولِهذَا في الأسجاعِ والقوافي طَلَاوَةٌ ودِيبَاجَةٌ، يَشهدُ له الطَّبعُ[(٢)]، ويَجِدُهُ الذَّوْقُ، وعلَّتُهُ: المُشابَهَةُ والمُناسَبَةُ لاسِيَّما عند المقاطِعِ وفصلِ الكلامِ، وهو موجُودٌ للمُتقدِّمين نظمًا ونثرًا، وأُولِعَ به المُتأخِّرُون وُلُوعًا كثيرًا، فَمِنْ مُجيدٍ ومُقَصِّرٍ، وبالجُملةِ، فلا يَحْسُنُ منه ومِنْ جميعِ ما مَخَّضْنا [ت٧١/أ] القولَ عنه إلَّا ما ساقَهُ الطَّبعُ، / وقذفَ به الخاطِرُ، دونَ تكلُّفٍ ولا مُقاساةٍ، وَوُجِدَ لفظُهُ تابعًا لِمعناهُ، مُنقادًا له، موضُوعًا عليه، غيرَ مُرْغَمٍ فيه، ولا مُنافِرٍ له.

وقد جاء مِنْ مَليحِ الالتزامِ في كتابِ اللهِ تعالىٰ في فواصلِهِ ومقاطِعِ آياتِهِ ما لا شيءَ / في الحسنِ والفصاحةِ وقِلَّةِ التَّكلُّفِ مثلُهُ، / كقولِه تعالىٰ: ﴿وَٱلطُّورِ [ع٧٥/ب] [ل٤٠/ب] وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٍ﴾ [الطور: ١ - ٢].

---

(١) في المطبوع: «الألف».

(٢) في (ع): «يشهد الطبع له»، وفي (ل): «يشهد الطبع لها»، وفي (ك): «يشهد الطبع»، وفي (ب): «يشهد لها الطبع».

و﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥ - ١٦].

﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٧ - ١٨].

و﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحىٰ: ٩ - ١٠]. / [ب٦٣/ أ]

و﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦].

و﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾ [القلم: ٢ - ٣].

وقوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١ - ٢٠٢].

وقوله: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ وَقِيلَ مَنۡۜ رَاقٖ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلۡفِرَاقُ وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦ - ٣٠]. في أشياءَ كثيرةٍ.

والقرآنُ منزَّهٌ عنْ أن يُقالَ: إنَّه مُسجَّعٌ، أو علىٰ أسلوبٍ من أساليبِ كلامِ العربِ، ولكنْ ألفاظُهُ عربيَّةٌ، وبلاغتُهُ جامِعةٌ لِمحاسِنَ البلاغةِ، مُعجِزةٌ بانفرادِها، علىٰ الصَّحيحِ من أقوالِ أهلِ الحقِّ، ومثالُهُ من كلامِ صَواحِبِها: قولُ أمِّ زرعٍ: «وَأَشرَبُ فَأَتقَمَّحُ، وَآكُلُ فَأَتَمَنَّحُ.

وقولُها في وصفِ ابنِهِ: / «الجفْرَةُ»، ثمَّ: «اليعْرَةُ»، ثمَّ: «النَّثْرَةُ». [ت٧١/ ب]

وقولُها أيضًا في وصفِ الخادمِ في بعضِ الرِّواياتِ: «ولَا تَغُشُّ طعامَنَا تَغْشِيشًا، وَلَا تَمْلأُ بَيْتَنا تَعْشِيشًا».

وقولُها: «رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ شَرِيًّا»، ثمَّ ذكرتْ بعد ذلك: «ثَرِيًّا».

وقولُ السَّابِعَةِ: «شَجَّكِ، أوْ فَلَّكِ، أوْ بَجَّكِ، أو جمَعَ كُلًّا لَكِ».

وقولُ السَّادِسَةِ: «اقْتَفَّ»، و«الْتَفَّ»، و«اشْتَفَّ». [ع٧٦/ أ]

وقولُ الثَّامنةِ: «أَرْنَب»، و«زَرْنَب »، فرَوِيُّ سجعِها الباءُ، والتزمتْ قبلها حرفين: الرَّاءَ، والنَّونَ.

وجاء في كلام التَّاسعةِ: «مِالِك»، و«ذَلِك»، ثم: «مَهَالِك»، و«هَوَالِك»، فالتزمتْ اللامَ في أكثرِ سجعِها.

[ك٤٣/ ب] وفي كلامِ الثَّالثةِ: / «أُطَلَّق»، و«أُعَلَّق»، و«مُذَلَّق»، فالتزمتْ اللامَ المُشدَّدةَ قبلَ قافِ سجعِها.

ومثلُ هذا الالتزامِ هو المحمودُ؛ لِما فيه منْ عدمِ الكُلْفَةِ.

وفي قولِ هذه الأُولىٰ أيضًا نوعٌ ثامِنٌ منَ البديعِ يُسمَّىٰ: «الإيغَالَ»، ويُسمِّيه [ب٣٦/ ب] قومٌ «بالتَّبليغ»، وهو أنْ يتمَّ كلامُ الشَّاعرِ / قبلَ البيتِ، أو النَّاثِرِ قبلَ السَّجعِ- [ل٤١/ أ] إنْ كانَ كلامُهُ مُسجَّعًا / - أو قبْلَ الفصْلِ والمِقْطَعِ- إنْ لم يكنْ كذلك- فيأتي بكلمةٍ لِتمامِ قافِيةِ البيتِ أو السَّجعِ، أو مُقابَلَةِ الفُصُولِ والقِطَعِ، تُفِيدُ معنًىٰ زائدًا، كقولِ امرِئ القَيْسِ(١):

كَــأَنّ عُيُـــونَ الـــوَحْشِ ** ....

البيتَ.

[ت٧٢/ أ] وشَبَّه عيونَ الوحشِ بالجَزْعِ، / فتمَّ قولُه، ثمَّ قالَ:

.... ** الَّـــذِي لَـــمْ يُثَقَّـــبِ

فزادَهُ كمالًا.

---

(١) صدر البيت من الطويل وتمامه:

كأنّ عُيونَ الوَحشِ حَوْلَ خِبائِنَا ** وَأرْحُلِنَا الجَزْعُ الذي لمْ يُثَقَّبِ

ينظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٧٨).

وقولِ ذِي الرُّمَّةِ:

.... ** رُسُـــومًا كَـــأَخْلَاقِ الـــرِّدَاءِ[(١)]

فتمَّ، ثُمَّ قالَ:

.... ** .... المُهَلْهَـــلِ[(٢)]

فأفادَ إغْيَاءً، فكذلك هذِه لو اقتصرَتْ علىٰ تشبِيهِ زوجِها بلحمِ «جَمَلٍ، عَلَىٰ رَأْسِ جَبَلٍ»، لاكتفتْ بِبُعدِ مَنالِهِ، ومشقَّةِ الوصولِ إليه، والزُّهدِ فيه، وهو غرضُها، لكنَّها زادَتْ بسجعِها، «غَثٍّ»، و«وَعْرٍ»[(٣)] معنيين بيِّنين، وبالغتْ في / [ع٧٦/ ب] القولِ، فأفادتْ بِزيادتِها التَّناهي في غايةِ الوصفِ، وكان منْ هذا البابِ قولُه تعالىٰ: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وقولُه: ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥]، فَـ«خَاوِيَةٌ» و«مَأكولٌ» ضربٌ منَ الإيغالِ.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ - ٥١]؛ (فإنَّ التَّشبيهَ اكْتَفَىٰ بقولِهِ: ﴿حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ﴾، وانْتَهىٰ[(٤)]: ﴿مُّسْتَنفِرَةٌ﴾)[(٥)]، فلمَّا قالَ: ﴿فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾، بالغَ في وصفِ النِّفارِ، وأوْغلَ في الإغْياءِ فيه بذلِك.

ومثلُهُ قولُه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

---

(١) عجز البيت من الطويل وتمامه:

قف العنس في أطلال مية فاسأل ** رسومـًا كأخلاق الرداء المسلسل

«ديوان ذو الرمة» (٣/ ١٤٥١).

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في الديوان: «المسلسل».

(٣) كذا في جميع النسخ، والذي في المطبوع: «ووعث» وهو أشبه للسياق.

(٤) في (ل): «اكتفىٰ، وانتهىٰ».

(٥) ما بين القوسين ليس في (ب).

وقولُهُ: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]؛ فإنَّ «**القَدِيمَ**»، «**ومَنْثُورًا**» أفادَا زيادةً في الوصفِ بعد اكتفاءِ المعنىٰ بما تقدَّمَ قبلُ واستقلالِهِ.

وفي قولِ الثَّالثةِ- سوىٰ ما تقدَّمَ ذكرُنا له في كلامِها وكلامِ الثَّانيةِ والرَّابعةِ [ت٧٢/ ب] من مُناسبةٍ ومُطابقةٍ والتزامٍ وتشبيهٍ- إشارةٌ إلىٰ الاستعارةِ / بقولِها: «أُعَلَّقْ»؛ فإنَّ الشَّيءَ المُعلَّقَ ليس بِمُطمئِنِّ الثُّبوتِ والقرارِ في السُّفلىٰ ولا في العُلوِّ، وهو [ب٦٤/ أ] بين الحالين؛ ولهذا قيل: علَّقتُ هذا الأمرَ، أي: تركتُه / مُردَّدًا بين الإمضاءِ والتَّركِ، وقيلَ للمرأةِ إذا لم تكن مُطلَّقةً ولا مُراعاةَ الصُّحبةِ: مُعلَّقةٌ لذلك؛ تشبيهًا بالشَّيءِ المُعلَّقِ، والاستعارةُ في الحقيقةِ نوعٌ منَ التَّشبيهِ، إلَّا أنَّها قد انفصلتْ عنه في الصِّيغةِ واللقبِ، وقد فَصَلَ أبُو الحَسَنِ الرُّمَّانِيُّ[١] بينهما بأنَّ [ع٧٧/ أ] التَّشبيهَ له أداةٌ -/ يريدُ حروفَ التَّشبيهِ- ولا أداةَ للاستعارَةِ[٢].

[ك٤٤/ أ] / والحقُّ ما قال غيرُهُ: إنَّ الفرقَ بينهما غيرُ هذا؛ إذ قد يكونُ التَّشبيهُ بأداةٍ وغيرِ أداةٍ، بل إنَّ التَّشبيهَ مُبقًى علىٰ وضعِهِ، مُمَثَّلٌ به، والاستعارةُ منقولةٌ عن موضوعِها، مُستعملةٌ استِعمالَ غيرِها للإبانةِ. وقد أشارَ إلىٰ هذا الرُّمانِيُّ أيضًا.

---

(١) علي بن عيسىٰ ابن علي ابن عبد الله، أبو الحسن الرماني: معتزلي مفسر، من كبار النحاة. أصله من سامراء، ومولده ووفاته ببغداد. له نحو مئة مصنف، قال الخطيب البغدادي: كان من أهل المعرفة، مفننا فِي علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام علىٰ مذهب المعتزلة. وقال التنوخي: أدْرك الزَّجَّاج، وَابْن السَّرَّاج، وقرأ عليهما «الْكتاب»، وَله تصنيف كَبِير، من تصنيفه: كِتَابه الكبير فِي «مَعَاني القرآن» وَشرح إعرابه، وَله كتاب «الِاشْتِقَاق»، و«رِسَالَة منتخبة» من كتاب «الِاشْتِقَاق». (ت ٣٨٤هـ).

ينظر: «تاريخ العلماء النحويين» للتنوخي (ص: ٣٠)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٦٢)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ٣١٧).

(٢) ينظر: سر الفصاحة (ص: ١١٩).

والاستعارةُ- باتِّفاقٍ مِنْ أهلِ البلاغةِ- أرفعُ درجاتِ البَدِيعِ، / وأعلىٰ [ل٤١/ ب] محاسِنِ الشِّعرِ، وآنَقُ مَنظرِ الكلامِ، وأعجبُ تصرفاتِ البليغ، ولها موقِعٌ في الإبانةِ لا يقعُهُ سواها، ومَنْزِعٌ في الإيجازِ والاختصارِ (لا يُوجدُ في)[1] غيرِ بابِها؛ فانظرْ ما بين قولِكَ: كَثُرَ شيبُ رأسي، وقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، وبين قولِكَ: تَذَلَّلْ لَهُما، وقولِهِ: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤]، / [ت٧٣/ أ] وبين قولِكَ: انتشرَ ضوءُ الفجرِ حتَّىٰ غابَتِ النُّجومُ، وقولِ ذِي الرُّمَّةِ[2]:

.... ** وَلَفَّ[3] الثُّرَيَّا في مُلاءَتِهِ الفَجْرُ

وبين قولِكَ: فرسٌ سابِقُ الأوابِدِ حتَّىٰ كأنَّها مقيَّدةٌ لم تسابقْه، ولا جرَتْ معه حِين جرىٰ، مِنْ قولِ امْرِئ القَيْسِ[4]:

.... ** قَيْدِ الأوابِدِ ....

وكذلك انظرْ قولَ التَّاسِعةِ: «رَفِيعُ العِمَادِ» علىٰ مَنْ جعلَهُ الحَسَبَ، أين هو في بابِ البلاغةِ من قولِها لو قالَتْ: زوجِي شَرِيفٌ، أو حَسِيبٌ.

وانظرْ إيجازَ قولِها: «أَيْقَنَّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكَ» / وما تحتَهُ منَ المُبالغَةِ [ب٦٤/ ب] / في كثرةِ نحرِهِ، واستمرارِ عادَتِهِ، وجلاءِ ما قصدَتْه منْ ذلك باستعارتِها لهُنَّ [ع٧٧/ ب]

---

(١) في (ت): «لا يؤخذ من».

(٢) عجز لبيتٍ من الطويل، وتمامه:

قامت بها حتىٰ ذوىٰ العود والتوىٰ ** وساق الثريا في ملاءته الفجر

ينظر: «ديوان ذي الرمة شرح الباهلي» (١/ ٥٦١).

(٣) كذا جميع النسخ وفي «الديوان»: «وساق»، والمثبت من النسخ رواية للبيت كما في «سر الفصاحة» (ص: ١٢٢).

(٤) سبق تخرج البيت.

اليَقِينَ، وما بينَهُ وبين قولِها لو قالَتْ: إذا ضُرِبَ المِزْهَرُ نُحِرْنَ، وإنْ كانتْ المعاني في هذا كلِّه واحدةٌ، والمقاصِدَ مُتَّفِقَةٌ، ولكنْ للاستعارةِ[1] فضلُ بيانٍ وإبلاغٍ، وحسنُ طلاوَةٍ وإبداعٍ، وجودةُ اختصارٍ في بعضِ المواضِعِ وإيجازٍ، كما وردَ في قولِ الخامسةِ: «إنْ دَخَلَ فَهِدَ، وإنْ خَرَجَ أَسِدَ»؛ فإنَّها استعارَتْ له في كلِّ واحدةٍ من الحالتَينِ خُلُقَ واحدٍ منْ هذين الحيوانَينِ، فجاءَ كلامُها[2] علىٰ غايةٍ منَ الإيجازِ والاختصارِ، ونهايةٍ منَ المُبالغةِ والبيانِ؛ فإنَّ مثالَ قولِها: [ت٧٣/ ب] «فَهِدَ»، و«أَسِدَ»: إذا دخلَ تغافَلَ / وتناوَمَ، وإذا خرجَ صالَ وشَجُعَ. وليس يقتضِي هذا أنَّه أبدًا في دخولِه وخروجِه بهذه الأوصافِ، فلما استعارَتْ له خُلُقَيْ هذين السَّبُعَينِ في (الحالتَين اللازِمتين له، المُختَصتَينِ)[3] بوصفِهِما، أعربَتْ بذلك عنْ تخلُّقِه بهما، والتزامِهِ لوصفَيْهما، وعبَّرتِ عنْ جميعِ ذلك كلِّه بكلمةٍ كلمةٍ كلِّ واحدةٍ من ثلاثةِ حروفٍ، حَسَنةِ التَّركيبِ، غير عَسِيرةٍ، مع جمالِهما في اللفظِ، ومناسبتِهما في الوزنِ، وسهولتِهما في النُّطقِ، ثمَّ جاءتْ [ك٤٤/ ب] بإشارةٍ بديعةٍ عنْ / كرمِهِ وكثرةِ جودِهِ، وبذلِ ما بِيَدِهِ، أو للأَخْذِبالحزمِ لجميعِ [ع٧٨/ أ] أُمورِه، بقولِها: / «وَلَا يَرْفَعُ اليومَ لِغَدٍ».

فإنَّ هذا نوعٌ من الإشارةِ، وضربٌ منَ الكنايةِ، وهو عندي أَدْخَلُ في بابِ التَّتْبيعِ والإرْدافِ، وكلُّه من بابِ الكناياتِ والإشاراتِ، وهو التَّعبيرُ عنْ الشَّيءِ [ل٤٢/ أ] / بأحدِ توابِعهِ، كما سنُبيِّنُه.

وأما كنايَةُ السَّادسةِ بقولِها: «لَا يُولِجُ الكَفَّ»- علىٰ المذهبِ الصَّحيحِ- [ب٦٥/ أ] فمِنَ الكناياتِ الحسنةِ، كما قد فسَّرناها / قبلُ في شرحِ كلامِها.

---

(١) في (ت)، و(ك): «الاستعارة».

(٢) في (ت، و(ك): «كلاهما».

(٣) في المطبوع: «الحالين اللازمين لهما المختصين».

وكذلك قولُها: «وإِذَا هَجَعَ الْتَفَّ» منْ هذا البابِ، وهو داخِلٌ في بابِ التَّبْيعِ والإِرْدَافِ؛ لأنَّها عبَّرتْ بقولِها: «التَفَّ» واكتفَتْ به عنْ الإعراضِ عنها، وقِلَّةِ الاشتغالِ بها، وذكرناَ هُنا ما في كلامِها / مِنَ مُناسبةٍ ومُلاءمَةٍ وطِباقٍ [ت٧٤/ أ] والتزامٍ ومُضارَعَةٍ، كما ذكرْنا (ما)[1] في كلامِ السَّابعةِ من ترصيعٍ والتزامٍ، مع ما فيه من حُسنِ التَّقسيمِ، وبَديعِ الوحيِ والإشارةِ، بقولِها: «كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ»، فهذا مِنْ لطيفِ الوحيِ والإشارةِ علىٰ مذهبِ قُدامَةَ بنِ جَعفرٍ؛ وذلك أنَّه انطوىٰ تحت هذه اللفظةِ كلامٌ كثيرٌ، واشتملتْ هذه الكلِمةُ علىٰ شرحٍ طويلٍ، كقولِ امرِئ القيسِ[2]:

...... يُعْطِيكَ قبلَ سُؤالِهِ ** أَفَانِينَ جَرْيٍ..........

فتَحْتَ قولِه: « أفانين» جُملةٌ كثيرةٌ، وأمَّا علىٰ ما حكاهُ الحاتِمِيُّ[3] عنْ غيرِه: فإنَّ الوحيَ والإشارةَ أرقُّ وجوهِ الاستعارةِ، كقولِه[4]: / [ع٧٨/ ب]

جَعَلْنَ السَّيفَ بَيْنَ الجِيدِ مِنْهُ ** وَبَيْنَ سَوَادِ لِحْيَتِهِ عِذَارَا

---

(١) ليست في (ت)، و(ع).

(٢) البيت من الطويل في «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٦٠)، وتمامه:

علىٰ هَيكَلٍ يُعْطِيكَ قبلَ سُؤالِهِ ** أَفَانِينَ جَرْيٍ غَيرِ كَزٍّ وَلا وَانِ

(٣) مُحَمَّد بْن الْحَسَن بْن الْمُظَفَّر، أَبُو عَلِيّ البغدادي اللُّغَوِي الكاتب، المعروف بالحاتمي، أحد الأعلام والمشاهير. أخذ اللغة عن أبي عمر الزاهد. رَوَىٰ عَنْهُ: أَبُو القاسم التنوخي، وغيره. وله «الرسالة الحاتمية» التي شرح فيها ما جرىٰ بينه وبين المتنّبي من إظهار سرقاته، وإبانة عيوبه في شعره، وهي رسالة تدل عَلَىٰ تبحره. (ت: ٣٨٨ هـ). ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٢٠)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٣٦٢)، و«تاريخ الإسلام» (٨/ ٦٣٩).

(٤) البيت من الوافر، ووقع في روايته: «جعلنا»، ينظر: «المنصف للسارق والمسروق منه» (ص: ١٥٦).

ومن بابِ الوحيِ والإشارةِ عندي على القولِ الأوَّلِ: قولُهُ تعالىٰ: ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١].

وقولُه: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾ [المنافقون: ٤].

وقولُه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وقولُه: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

وهذه جُملٌ أنبأتْ بِوَجازَةِ ألفاظِها، وأعربتْ بلطائِفِ إشارَتِها، عنْ معانٍ كثيرةٍ وفصولٍ طويلةٍ، فهي كما قيل: البلاغةُ لَمْحَةٌ دَالَّةٌ.

وفي قولِ الثَّامنةِ - سِوىٰ ما ذكَرْنا مِنَ المُناسبةِ والالتزامِ -: صحَّةُ المُقابلةِ، [ت٧٤/ ب]/ وهي منْ أنواعِ البلاغةِ، وذلك في قولِها: «وأَغْلِبُهُ والنَّاسَ يَغْلِبُ»، فقابلتْ غَلبَتَها إيَّاه بغلبَتِه للنَّاسِ، وهي مُطابَقَةٌ مِنْ جِهةِ المعنىٰ.

وفي هذه الفِقرةِ نفسِها نوعٌ آخرُ منَ البديعِ يُسمَّىٰ: «التَتْمِيمَ»، فإنَّها لو اقتصرتْ علىٰ قولِها: «وأَغْلِبُهُ» لما كان مدحًا، ولَتُخُيِّلَ أنَّه جبانٌ ضعيفٌ، فلما [ب٦٥/ ب] قالَتْ: / «والنَّاسَ يَغْلِبُ» دلَّ علىٰ أنَّ غَلَبَها إيَّاهُ من حُسنِ عِشرتِهِ، وكرمِ [ك٤٥/ أ] سَجاياهُ، فتمَّمَتْ بهذه الكلمةِ قصدَها، وأبانتْ جُهْدَ ما عندها. /

ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾ [الأنبياء: ٦٩].

وقولُه: ﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: ٢٢].

ومثلُه قولُ طَرَفَةَ(١):

فَسَقَىٰ بلادَكِ غَيْرَ مُفْسِدِها ** صَوْبُ الرَّبيعِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِي

---

(١) البيت من الكامل «ديوان طرفة بن العبد» (ص: ٧٩).

[ل٤٢/ ب] [ع٧٩/ أ] وفي قولِ التَّاسعةِ سِوىٰ ما ذكرنَاهُ منَ / المُناسبةِ، والاستعارةِ / نوعٌ منَ البلاغةِ يُسمَّىٰ: «الإرْدَافَ والتَّتْبِيعَ»، وهو من أجلىٰ وجوهِ البلاغةِ، وأرَقِّ أنفاسِ البديعِ، وله منَ الإيجازِ والاختصارِ المحِلُّ الرَّفيعُ، وهو لاحِقٌ بأبوابِ الإشارةِ والوحيِ والكِنايةِ، وموضوعُهُ: أنْ يَقصِدَ الإبانةَ عنْ معنًىٰ، فيترُكَ اللفظَ الخاصَّ به، الموضوعَ له، ويُعبِّرَ عنه بلفظٍ منْ توابعِ معناهُ اللازِمَةِ، وأسبابِهِ المتعلِّقةِ، وأرْدَافِهِ المُتَضَمِّنةِ، وهو نوعٌ يُسمِّيه البُلغاءُ بالإرْدَافِ، وبعضُهم بالتَّتْبيعِ، وفي الوصفِ به والتَّعبيرِ / مع إيجازِهِ نوعٌ منَ المُبالغةِ، ومنه قولُه تعالىٰ: [ت٧٥/ أ] ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، فإنَّه عبَّرَ بهذه اللفظةِ الواحدةِ الوجيزةِ، والكلمةِ المُفردةِ البليغةِ، عنْ نعمةِ هذه الجنَّةِ، ونضارَةِ ثمارِها، وكثرةِ رِيِّها، وجمالِ منظرِها، وتمامِ حسنِ أشجارِها، ورونقِ نباتِها، بتابعٍ من توابعِها، وهي دُهْمَةُ خُضرتِها، الَّتي لا تكونُ إلَّا مع تناهي الرِّيِّ، وشبابِ النَّباتِ، وعدمِ الآفاتِ، وكذلك قولُه تعالىٰ في ذِكرِ المَسيحِ وأُمِّهِ: ﴿يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ [المائدة: ٧٥]، فعبَّرَ عنْ حدوثِهما، وأبانَ عنْ حلولِ العوارِضِ البشرِيَّةِ بهما، بحاجتهما إلىٰ أكلِ الطَّعامِ، وكنَّىٰ بذلك وأشارَ إلىٰ أنَّ مَنْ يأكُلُ الطَّعامَ يكونُ منه الحدثُ، [ب٦٦/ أ] وكلُّ هذا منافٍ لصفاتِ / الجلالِ والإلهِيَّةِ، فتضمَّنتْ الآيةُ الإرْدافَ والتتبيعَ [ع٧٩/ ب] والكنايةَ والوحيَ والإشارةَ، / فإنَّ تحتَ قولِهِ: ﴿يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ معانِي عظيمةً، وفصولًا كثيرةً.

ويجبُ أن يُتحقَّقَ أنَّ الوحيَ والإشارةَ قد تتداخلُ صورُها أحيانًا مع الإردافِ والتتبيعِ، ومع الكنايةِ، كما في هذه الآيةِ، وأحيانًا تدخلُ في بابِ الاستعارةِ كقولِه:

.... ** قَيْـــــدِ الأوابِـــدِ ....

وقد عُدَّ قولُه: «قَيْدِ الأوابِدِ» في الأبوابِ الثَّلاثَةِ: الاستعارةِ، والوحيِ والإشارةِ، والإردافِ والتتبيعِ، وأحيانًا تأتي الكنايةُ والإردافُ / كشيءٍ واحدٍ [ت٧٥/ ب] كما في هذه الآيةِ، فإنَّها تدخلُ في بابِ الوحيِ والإشارةِ، وفي باب الكنايةِ والتَّعريضِ، وفي باب الإردافِ والتتبيعِ؛ وذلك أنَّ وجهَ بلاغةِ هذه الأبوابِ واحدٌ، وهو المُبالغةُ في الوصفِ والإيجازِ، ولذلك تشارِكُها الاستعارةُ أحيانًا.

[ك٤٥/ ب] فتأمَّلْ هذه التَّنبيهاتِ، تَسْتفِدْ[1] بها معنًى ما تجدُهُ متفرِّقًا ومختلفًا / في كتبِ أربابِ هذا الشَّأنِ: منْ تسميةِ بعضِهم شيئًا بغير ما يُسمِّيه / به الآخرُ، [ل٤٣/ أ] وإدخالِ بعضِهم الآيةَ أو البيتَ في غيرِ البابِ الَّذي يُدخلُه الثَّاني؛ وعلَّةِ ذلك: ما قلتُهُ منْ تغليبِ أحدِ الألقابِ عليه، لظُهورِه في أحدِ الأبوابِ أكثرَ منْ ظُهورِهِ في الآخرِ، فكذلِك قولُ هذه: «طوِيلُ النِّجادِ»؛ فإنَّ طولَ النِّجادِ منْ توابعِ الطُّولِ ولوازِمِهِ، فلنْ / يطولَ نِجادُ أحدٍ إلَّا إذا كانَ طويلًا. [ع٨٠/ أ]

وكذلك قولُها: «عَظِيمُ الرَّمَادِ» منْ توابعِ الكَرَمِ وروادِفِهِ؛ لأنَّه لا يَكثُرُ رمادُهُ إلَّا لكثرةِ وَقُودِهِ النِّيرانَ للضِّيفانِ.

وكذلك قولُها: «قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِي» من التتبيعِ البديعِ أيضًا؛ إذ العادةُ أنَّه لا ينزلُ قُربَ النَّادِي إلَّا المُنتَصِبُ للضِّيفانِ، فكانَ رِدْفًا / لِجودِهِ وكرمِه. [ب٦٦/ ب]

وكان قولُها: «طَوِيلُ النِّجادِ» أكملُ وأبلغُ من قولِها: طويلًا؛ إذ ثمَّ طولٌ دون طولٍ، / فلمَّا عبَّرتْ عنه بما هو منْ توابِعِه بقولِها: «طَوِيلُ النِّجادِ» [ت٧٦/ أ] أبْلغَتْ[2] في طولِهِ، وكأنَّها أظهرتْ طولَه للسَّامعِ صورةً يَراها، مع ما في هذه

---

(١) في المطبوع: «تستفيد»، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «بالغت».

الصِّيغةِ منْ طَلاوَةِ اللفظِ مع الإيجازِ؛ إذ لو أرادتْ تحقيقَ طولِه المحمودِ، لَطالَ كلامُها.

وكذلك العبارةُ بكثرةِ النِّيران، ونُزولِ قُربَ النَّادِي، مبالغةٌ في الوصفِ بالكرمِ.

وتحتَ هذه الألفاظِ الوَجيزةِ جُملٌ كثيرةٌ، أعربَتْ هذه الكناياتِ اللطيفةِ والإشاراتِ الخفيفةِ عنها، وأَيْنَهَا في البلاغةِ والمُبالَغةِ من قولِها لو قالَتْ: زوجي كريمٌ كثيرُ الضِّيفانِ، أو أكرمُ النَّاسِ وأكثرُهم ضيفانًا؟ فإنَّ واحدًا منْ هذه الأوصافِ علىٰ كثرةِ ألفاظِها، ومبالغةِ أوصافِها، لا ينتهي مُنتهَىٰ واحدٍ من قولَيْها: «عَظِيمَ الرَّمَادِ»، أو «قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ / النَّادِي». [ع٨٠/ ب]

ومِنْ هذا البابِ: قولُ العاشرةِ: «قَلِيلَاتُ المَسَارِحِ، كَثِيرَاتُ المَبَارِكِ، إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ أَيْقَنَّ أَنَّهنَّ هَوَالِكُ». علىٰ أنَّ هذه قد امتدَّ نفسُها في الوصفِ قليلًا، ولكنْ بأحسنِ عبارةٍ، وأَمْلَحِ استِعارَةٍ، وألطَفِ إشارةٍ، وليسَ مِنْ شرطِ الإردافِ والتتبيعِ أنْ يكونَ موجَزَ اللفظِ، ولكنَّه قد يأتي أحيانًا كذلك، ولكن يأتي في الكلامِ علىٰ هذا النَّحوِ كيفما جاءَ من الدِّيباجةِ والحسنِ ما لا شيءَ فوقَهُ.

ومثلُه قولُ أمِّ زرعٍ: / «أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيِّ»، فعبَّرتْ عنْ كثرةِ ما حلَّاها [ت٧٦/ ب] به بأحدِ توابِعِه وهو صوتُ حركتِهِ، ولا يكونُ ذلك إلَّا مع / كثرتِهِ، ولو قالَتْ: [ل٤٣/ ب] «حَلَّىٰ أُذُنَيَّ» لم يقعْ منَ المُبالغةِ وحُسنِ اللهجةِ موقِعَ قولِها: «أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيِّ».

ومنه قولُها: «أَقُولُ فَلَا أُقَبَّحُ، وأَرْقُدُ فأَتَصبَّحُ، وأَشْرَبُ / فأَتَقَمَّحُ، وآكُلُ [ب٦٧/ أ] / فأَتَمَنَّحُ»، فإنَّ تحتَ كُلِّ فِقرةٍ مِنْ هذِه الألفاظِ جُمَلًا مِنَ الكلامِ، حسبَما [ك٤٦/ أ]

قدَّمناه، فكنَّتْ عنْ العِزَّةِ والكرامةِ عنده بأنَّه لا يُقبِّحُ قولَها، وهو رِدْفٌ منْ روادِفِ العِزَّةِ لازِمٌ، وفصلٌ من فصولِها ثابِتٌ، فاكتفتْ بذلك عمَّا وراءَه، وعبَّرتْ عنْ ترفيهِها عنْ المِهنةِ، وإعفائِها منَ الخِدمةِ، وكونِها مَكفِيَّةَ المُؤْنَةِ مُدللةً ذاتَ خَدَمٍ وسَعَةٍ بنومِها الصُّبْحَةَ؛ إذ لا ينامُها إلَّا منْ هو / بهذه الصِّفةِ. [ع٨١/ أ]

ثمَّ أبانتْ عنْ رَغْدِ عيشِها، وكثرةِ نعمتِها، ووُفُورِ طعامِها وشرابِها، وفضلتِه عنْ حاجتِها، بقولِها: «أَتَمَنَّحُ» و«أَتَقَمَّحُ»؛ إذْ لا يكونُ الرِّيُّ بعد الرِّيِّ، ولا تَمنَحُ المرأةُ وتُعطِي- مع وصفِهِنَّ بالبُخلِ- إلَّا مَعَ كثرةِ الشَّيءِ، وبعد فضلتِهِ عنْ حاجتِها.

ومن بديعِ هذا البابِ:

قولُ أمِّ زرعٍ: «مِلْءُ كِسائِهَا، وصِفْرُ رِدَائِهَا»، فعبَّرتْ عنْ اعتدالِ خَلقِها، وتَقَسُّمِ جسمِها بين الرِّقَّةِ والغِلَظِ، وكونِ كلِّ عُضوٍ منها مُوَفًّى حقَّه، بتابِعٍ من توابِعِهِ، وهو: مِلْءُ الكِساءِ، / وصُفُورِ[1] الرِّداءِ. [ت٧٧/ أ]

ثمَّ جمعتْ كلَّ ثناءٍ، وطوَتْ كلَّ مدحٍ، وأدمجتْ كلَّ حُسنٍ: من خَلْقٍ وخُلُقٍ، تحت لفظتين، بقولِها: «غَيظُ جَارَتِهَا»، فهو مِنْ بابِ الإردافِ، وإنْ شِئتَ منْ بابِ الوحيِ والإشارةِ، فقد ذهبتْ بهذه اللفظةِ من الإيجازِ كلَّ مذهبٍ، وأتتْ فيها من البلاغةِ والمُبالغةِ والغُلُوِّ بكلِّ مُعجِزٍ.

وفي كلامِ أمِّ زرعٍ من البديعِ: حُسْنُ التَّسجِيعِ، وكذلك في كلامِ هذه التَّاسعةِ، بل كلُّهُنَّ حِسانُ الأسجاعِ، مُتَّفِقاتُ الطِّباعِ، عربِيَّاتُ الإبداعِ، غيرُ مُستكرَهاتِ الألفاظِ، ولا مُلفَّقاتِ القوافي، ولا قَلِقاتِ الفواصلِ، لاسيَّما هذه

---

(١) في المطبوع: «وصفر».

التَّاسِعةِ، فلا شيءَ أسْلَسَ من / كلامِها ولا أرْبَطَ من نِظامِها، ولا أطْبَعَ [ع٨١/ب] / من سجعِها، ولا أغْرَبَ من طبعِها، وكأنَّما فِقَرُها مُفرغةٌ في قالَبٍ واحدٍ، [ب٦٧/ب] ومَحْذوَّةٌ علىٰ مثالٍ مُتوارِدٍ، ثمَّ مَدَّتْ نفسَها في الفِقرةِ الرَّابعةِ، فأطالتْها شيئًا؛ اسْتِرواحًا للخُروجِ، وإشارةً للقطعِ، وهذا حكمُ الأسجاعِ، فإنَّها تحتاجُ إلىٰ تقديرٍ، ويُكرَهُ فيها التَّطويلُ، فإنْ وقعَ في أوَّلِ / فِقرةٍ منَ الفِقرتين كانَ عِيًّا، [ل٤٤/أ] وخرجَ عنْ حدِّ البلاغةِ، وتخاذَلَ به الكلامُ، وهو في آخرِ الفِقرتَين غيرُ مَعيبٍ، بل ربَّما جاء مُستحسَنًا. لاسيَّما إنْ توالتْ الفِقَرُ علىٰ سجعٍ واحدٍ، وجاءتْ علىٰ تقديرٍ مُتعاضِدٍ، فالخروجُ / مِن آخرِها بعد زيادَةٍ فيها علىٰ تقدِيرِ أخواتِها [ت٧٧/ب] أحسنُ في السَّجعِ، وأوقعُ في السَّمعِ، وهذا ما لا ينكرُهُ حسنُ الذَّوقِ في الكتابةِ، ولا يجهلُهُ إلا طَبعُ الطَّبْعِ في الخطابةِ.

وأمَّا تكريرُ أمِّ زرعٍ / اسمَ أبي زرعٍ في كلامِها، وتصريحِها به في أوَّلِ [ك٤٦/ب] فُصُولِها، فليس منْ عيبِ الكلامِ، ولا مِنْ بابِ التّكرارِ، لأنَّ التَّكرارَ المَعيبَ إنَّما يكونُ إذا كان في جملةٍ واحدةٍ، وأمَّا مع اختلافِ الجُملِ وبُعدِ ما بينها، فليس بعيبٍ، ولكنَّه منه ما يكونُ مُحتمَلًا، ومنه ما يكونُ حسنًا، من بابِ البلاغةِ، كقولِها: «أبُو زرعٍ، فَمَا أبُو زَرْعٍ؟»، فإنَّ التَّصريحَ هنا أبلغُ منَ الكِنايةِ، / لِما فيه منَ التَّعظيمِ والتَّعجُّبِ، كما قلناهُ في قولِ العاشرةِ: «مَالِكٌ، [ع٨٢/أ] وَمَا مَالِكٌ؟» وقولِه تعالىٰ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٢]، فقد تقدَّمَ فيه ما أغْنىٰ.

وإنَّما يقبُحُ إذا كان علىٰ غيرِ هذا الوجهِ وكان في جملةٍ واحدةٍ، وأمَّا في جملٍ مختلِفةٍ فليس بقبيحٍ.

قال الله تعالىٰ: ﴿**مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ**

رِسَالَاتِهُ﴾[1] [الأنعام: ١٢٤]، وقد عدَّ الحاتِمِيُّ وغيرُه بعضَ هذا النَّوع من أبوابِ البديعِ، وسمَّاهُ: «التَّردِيدَ»، وهو أنْ يُعلِّقَ الشَّاعرُ لفظةً في البيتِ، أو الناثِرُ في الفصلِ بمعنًى، ثمَّ يُردِّدُها فيه، ويُعلِّقُها بمعنًى آخر، / كقولِ زُهَيْرٍ[2]: [ب٦٨/ أ]

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَىٰ عِلَّاتِهِ هَرِمًا ** يَلْقَ السَّمَاحَةَ منهُ والنَّدَىٰ خُلُقَا

[ت٧٨/ أ] / وقال الآخرُ[3]:

.... ** لَبِسْن البِلَىٰ ممّا لَبِسْنَ اللَّيالِيا

فكرَّرَ: «يَلْقَ»، و«لَبِسْنَ».

ونازعَهُ في ذلك الخَفَاجِيُّ، وقال: إنَّ هذا التَّردِيدَ كسائرِ التَّأليفِ.

قال الفَقِيهَ القَاضِي الأَجَلُّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

والَّذي عندِي أنَّ ما كان مِنْ ذلِك يضطرُّ الكلامُ إليه، ولا يتمُّ المعنىٰ إلَّا بِهِ، فهو علىٰ ما قالَهُ الحاتِمِيُّ، وهو يفيدُ الكلامَ حسنًا ورونقًا؛ لِما فيه من مُجانسةِ اللفظِ والمعنىٰ، نحو ما ذكرناه منَ المثالِ، ومثلُه قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٠].

---

(١) كذا: «رسالاته» وقراءة ابن كثير، وحفص بالإفراد مع نصب التاء- «رسالته» وافقهما ابن محيصن، والباقون بالجمع مكسور التاء -«رسالاته». ينظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (ص: ٢٧٣). ومعروف أن المغاربة يقرءون برواية ورش.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سُلمىٰ، ينظر: «شرح ديوان زهير» لثعلب (ص٥٣).

(٣) البيت من الطويل لأبي حيَّة النميري، وتمامه:

أَلا حيٍّ من أجل الحبيب المغانيا ** لبسن البلىٰ مِمَّا لبسن اللياليا

ينظر: «الشعر والشعراء» (٢/ ٧٦٣)، و«طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص: ١٤٤)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢٤).

وقولُه: / ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [العلق: ٤ - ٥] وما كانَ مِنه علىٰ غيرِ [ع٨٢/ ب] ذلك، وكان منْ جُملةٍ أو جملتين كقولِ الفَرَزْدَقِ[١]:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّه ** ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

وقولِ الآخرِ[٢]:

لا أَرَىٰ الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ** نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغَنِيِّ والفَقِيرَا[٣]

/ وقال امرُؤ القَيْسِ[٤]: [ل٤٤/ ب]

أَلا إِنني بالٍ علىٰ جَمَلٍ بَالٍ ** يَقُودُ بِنَا بَالٍ وَيَتْبَعُنَا بَالِ

فغيرُ مُستحسَنٍ، بل هو قَبيحٌ، إلَّا أن يأتِيَ للتَّعظيمِ، كقولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِهُ﴾[٥] [الأنعام: ١٢٤]، وعليه حملَ بعضُهم ما تكرَّر في البيتَين الأوَّلين مِنْ ذكرِ: «مَعْنٍ»، و«المَوْتِ»، / أو للتَّأكيدِ، كقولِه تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ [ت٧٨/ ب] مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ - ٦] علىٰ قولِ بعضِهم.

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: «الأمالي في لغة العرب» (٣/ ٧٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤/ ١٣١).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد، وقيل: لسوادة بن زيد بن عُدَيٍّ، ينظر: «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (٢/ ٧٥)، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٣/ ١٩٦)، و«أمالي ابن الشجري (١/ ٣٧٠)، و(٢/ ٣٧٠).

(٣) في (ع)، (ك): «والحليما».

(٤) البيت من الطويل ينظر: «حماسة الخالديين» (ص: ٥٩)، و«الصناعتين» (ص: ٤٢٠)، و«القوافي» للتنوخي (ص: ٧٧).

(٥) كذا: «رسالاته» وقراءة ابن كثير، وحفص بالإفراد مع نصب التاء- «رسالته» وافقهما ابن محيصن، والباقون بالجمع مكسور التاء -«رسالاته». ينظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (ص: ٢٧٣).

وكتكْرَارِهِ عليه السَّلامُ كثيرًا من كلامِهِ.

أو للبيانِ، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١ - ٢].

وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤ - ٥].

[ك٤٧/ أ] أو يكونُ تكرارُ ذلك اللفظِ مِمَّا يَستلِذُّ النَّاطِقُ به، كما قال[1]: /

.... ** وبـــالأفْواهِ أسْـــماؤُهُم تَحلُـــو

وقد قال المَعَرِّيُّ[2] في قولِ الشَّاعرِ[3]:

أَلا حَبَّـذا هِنْـدٌ وأرضٌ بهَـا هِنْـدُ ** وهِنْدٌ أَتَىٰ من دُونِها النَّأيُ والبُعْدُ

[ع٨٣/ أ] / فقالَ: مِنْ حُبِّه لهذه المرأةِ لم يرَ تكريرَ اسمِها عيبًا، فهو يجدُ للَّفظِ بها [ب٦٨/ ب] حلاوةً. / فأمُّ زرعٍ في تكرارِ اسمِهِ في فصولِ كلامِها مُصرِّحةٌ به[4] غيرُ مُضمرةٍ له، ولا مُكتفِيةً بما تقدَّم مِنْ إظهارِهِ: إمَّا لِعظمِهِ في نفسِها، وبَأْوِها بِهِ وفخرِها، أو لحلاوةِ ذكرِهِ في فمِها، ومكانتِهِ من قلبِها؛ بدليلِ آخرِ الحديثِ، أو لإبانةِ وصفِها، وكشفِ اللبْسِ في قصصِها، لأنَّها لو قالَتْ: ابنتُهُ، وجارِيتُهُ، وطهاتُهِ، ومالُهُ، وضيفُهُ، علىٰ ما ورد في بعضِ الطُّرقِ، حتىٰ: كلبُهُ؛ فقد ذكرَ ابنُ الأنبارِيِّ وأبو القاسِمِ البغويُّ منْ روايةِ هشامِ بنِ عَمَّارٍ، عنْ عيسىٰ بنِ يُونُسَ، عنْ هشامِ ابنِ عُروةَ، عنْ أخيه، عبدِ اللهِ، عنْ عُروةَ أنه قالَ: «وقد كانتْ عائشةُ وصفتْ لِي

---

(١) عجز البيت من الطويل، وهو لخلف بن خليفة، في «ديوان الحماسة» (ص ١٩٩).
وتمامه:

عِذابٌ عَلَىٰ الأَفْواهِ مَا لَمْ يَذُقْهُمُ ** عَدُوٌّ وَبِالأَفْواهِ أَسْمَاؤُهُم تحلو

(٢) ينظر كلامه في: «سر الفصاحة» للخفاجي (ص: ١٠٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في «ديوانه» (ص ٧١).

(٤) في جميع النسخ: «بها»، وما أثبته أشبه.

كَلْبَ أَبِي زَرْعٍ فَأُنْسِيتُهُ»[(١)].

فلو ذكرتْ أمُّ زرعٍ هذِه الأشياءَ / مُضافَةً، بعدَ وصفِها لابنِهِ، لأدخلتْ [ت٧٩/ أ] الإيهامَ بينَه وبين ابنِه، فكان قولُها: «بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ»، «جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ»، «خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ» أَجْلىٰ في الوصفِ، لاسيَّما مع أنَّ تكرارَ ذِكرِهِ إنَّما هو في ابتداءِ جملةٍ واستئنافِ قِصَّةٍ، فهو غيرُ قَبيحٍ.

وأمَّا تَكرارُها في أوَّلِ كلِّ قِصَّةٍ اسمَه مرَّةً أخرىٰ منْ قولِها: «فَمَا ابنُ أَبِي زَرْعٍ؟» «فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ؟»، فقد تقدَّمَ أنَّه بمعنىٰ التَّعجُبِ والتَّعظيمِ، وأنَّ الوجهَ فيه الإظهارُ، وهو الفصيحُ؛ / لأنَّه المقصِدُ والغرضُ منَ التَّنويهِ، وفي [ع٨٣/ ب] الإضمارِ إخفاءٌ وتمويهٌ.

هُنا انْتَهي بِنا القولُ فِيمَا حَرَّرْناه منَ الكلامِ في هذا / الحديثِ، وقد احتوىٰ [ل٤٥/ أ] علىٰ جُملٍ منْ فُنونِ العلمِ حِسانٍ، وفِقَرٍ منْ ضُرُوبِ الأدبِ غِرَابٍ، وخرَّجْنا فيه نَحْوَ عشرينَ مسألةٍ منَ الفقهِ، ومثلِها منَ العربيَّةِ، مع كثرةِ ما ذكرنَا فيه منْ كلامِ الشَّارِحينَ / وأصحابِ المعاني، وترجيحِ الصَّوابِ، وتوليدِ كثيرٍ مَّما لم يتقدَّمْ [ب٦٩/ أ] فيه كلامٌ بلغَهُ علمِي، وانْتَهي إليه ذِكرِي، واقتصرْتُ في أكثرِ ما ذكرتُه منَ اللغاتِ علىٰ رفعِها إلىٰ ذاكرِيها مِنْ مَقَانِعَ هذا العلمِ، واستغنيتُ بذلك عنْ الشَّاهدِ إلَّا في النَّادرِ، حرصًا علىٰ الاختصارِ، واكتفاءً بقولِ أولئك القُدوةِ؛ إذ هم المُقلَّدونَ في ذلك، وذكرتُ الشَّواهِدَ في المعاني تمهيدًا لها، وإظهارًا / [ت٧٩/ ب] لوُجُوهِها، وحُجَّةً علىٰ صحَّةِ تأويلاتِها؛ / لاشتراكِ الخواطرِ فيها، وتوارُدِ [ك٤٧/ ب]

---

(١) أخرجه أبو الحسن السكري (١٩١)، من طريق هشام بن عمار به.. والخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص ٥٢٨)، وأبو موسىٰ المديني في «اللطائف» (٩٠٨)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن جعفر الوركاني، عن عيسىٰ بن يونس به.

العقولِ عليها، وحرَّرتُ في هذا الفصل الأخيرِ من علمِ البلاغةِ، واسْتَثْرْتُ ما في كلامِهِنَّ منْ سرِّ الفصاحةِ، وغرائبِ النَّقدِ، وبديعِ الكلامِ، ما فيه غُنيةٌ لمُتأمِّليه، مِمَّنْ شَدَا في بابِ الأدبِ شيئًا، وتطلَّعَ لأنْ يعلمَ صِناعةَ تأليفِ الكلامِ، ويفهَمَ منازعَ أربابِ هذا / الشَّأنِ، وعلى اللهِ -جلَّ اسمُهُ- الاعتمادُ في العفوِ عنْ الزَّللِ، والرَّغبةُ في غفرانِ المُباهاةِ في القولِ والعملِ، فهو -جلَّ اسمُه- وَلِيُّ العِصمَةِ، ومولى الرَّحمةِ، ومُؤتِي شُكرِ النِّعمةِ، لا إلهَ غيرُهُ، وصلواتُهُ على مُصطفَاهُ مِنْ خَلْقِهِ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وعلى آلِهِ، وسلامُه كثيرًا[1]. [ع٨٤/أ]



---

(١) كتب بعد ذلك في الأصل: تم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد رسوله الكريم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه العبد الفقير إلى الله سبحانه: محمد بن عبد الصمد بن أبي القاسم الأنصاري لوليّه وصفيه السيد الأجل القاضي الفقيه الحفظ المتقن العلامة النبيه شيخ الإسلام عهدة الأنام قدوة المسلمين شرف الدين: أبي الحسن علي بن القاضي الأنجب الوجيه أبي المكارم المفضل بن علي المقدسي جعله الله للديانة علما... وأدام سبوغ نعمائه، وجمّل الشرع الشريف بطول بقائه ونفعنا بالعلم وأعاننا عليه وجعلنا من أهله وممن يحمله حق حمله وغفر لنا ولوالدينا وللمسلمين برحمته. وكان الفراغ من نسخه لثلاث خلون من ربيع الأول سنة سبع وست مئة» اهـ.



الكشافات

كشاف آيات القرآن الكريم

طرف الآية	رقمها	الصفحة
٠٢- سورة البقرة		
﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ ﴾	١٤٣	٣٠١
﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾	١٩٧	١٣٢، ١٣٤
﴿ جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾	٢٠٩	١٠٣
﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾	٢٥٤	١٣١، ١٣٤، ١٤٩
﴿ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ ﴾	٢٥٧	٢٤٩
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ ﴾	٢٧٥	١٠٢
٠٣- سورة آل عمران		
﴿ جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾	١٠٥	١٠٣
﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾	١١٠	٣٠١، ٣٠٤
﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ ﴾	١٦٠	٣٥٢
٠٤- سورة النساء		
﴿ رِجَالًا كَثِيرًا ﴾	١	٢٩٣
﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾	١٣٤	٣٠٤
٠٥- سورة المائدة		
﴿ جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا ﴾	٣٢	١٠٣
﴿ يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾	٧٥	٣٦٣
﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ ﴾	٨٩	١٢٤

طرف الآية	رقمها	الصفحة
١٠٠- سورة العاديات		
﴿فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ۝٥﴾	٤ - ٥	٣٤٣
﴿بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ۝١٠﴾	٩ ــ ١٠	٣٤٣
١٠١- سورة القارعة		
﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾	١ ــ ٢	٢٠٤
﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾	٤	٢٧١
١٠٥- سورة الفيل		
﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ﴾	٥	٣٥٧



كشاف الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
اجتمعت أحدىٰ عشرة امرأة	عائشة	٥٥
ارجعن مأزورات غير مأجورات		١٥٨
اسكتي يا عائشة فإني كنت لك كأبي زرع لأم زرع	عائشة	٥٨
أرقد فأتصبح		٣٤٤
أسلم سالمها الله		٣٤٧
أشرب فأتقمح		٣٥٣
أقول فلا أقبح		٣٦٥
ألا أرىٰ هذا يعلم ها هنا		٢٦٨
الحمو الموت		١٥٧
الظلم ظلمات		٣٤٧
الفخر والخيلاء في أهل الخيل		٢٣٣
اللهم هذا قسمي فيما أملك		١١١
ألم أر برمة فيها لحم		١٦٥
ألم انهك عن هذا	أنس بن مالك	١٦٤
المزاح سباب النوكىٰ	خالد بن صفوان	٣٣٥
المس مس أرنب		٣٤٢، ٣٤٣
إن أسكت		٣٤٢
إن أكل اقتف		٣٤٣
إن الجنة		٣٢٥

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
ليس شيءٌ يقوم مقام الطعام		٢٤١
ما بال أقوام يفعلون كذا		١٣٨
ما تركت أعرابيتك	عمر	٣٠٩
ما رأيتُ كاليوم		٢٤٤
ما ملأ ابن آدم وعاء شرًا من بطن		٢٠١
ما هذا	عبد الرحمن بن عوف	٣٢١
ما وعاء شر من بطن	المقدام بن معدي كرب	٢٠١
مالك وما مالك		٣٦٧
مضجعه كمسلي		٣٤٢
ملء كسائها		٣٦٦
وإذا هجع		٣٦١
وأغلبه والناس يغلب		٣٦٢
والغيث غيث		٣٤٢
وجمع بينكما	أبو هريرة	٣٢١
وقد كانت عائشة وصفت لي		٣٧٠
ولا تغش طعامنا		٣٥٥
ولا يرفع		٣٦٠
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل		١٠٤
يلعبان من تحت خصرها		٣٤٢
ينبغي للرجلِ	عمر	٣٢٩

كشاف الأعلام

اسم العلم	الصفحة
أبو القاسم عبد الله بن طاهر البلخي	٥٦، ١٦٢
أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الصيدلاني	٧٧
أبو القاسم علي بن أحمد محمد الخزاعي	٥٧، ١٦٣
أبو المطرف القنازعي	٥٣
أبو أويس	٧٥، ٩١، ٩٢، ٢٧٥
أبو بحر سفيان بن العاصي	٥٩
أبو برزة	٢٣٤
أبو بكر ابن الأنباري	٦١، ٧٥، ٩٢، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٧، ١٥١، ١٦٨، ١٧٦، ١٨٥، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٦، ٣٧٠
أبو بكر ابن ثابت الخطيب	٨١، ٩٢
أبو بكر الأبهري	١٢٠
أبو بكر الباقلاني	١٢٣
أبو بكر الصديق رضي الله عنه	١٠٩، ١٥٦، ٢٧٣، ٣٠٥
أبو بكر الهذلي	١٥٥
أبو بكر بن الطيب	١٢٢
أبو بكر بن داسة	٣٢١
أبو بكر محمد بن الوليد	١٢٠
أبو بكر محمد بن عبد الله بن الحسين	٥٦
أبو بكر محمد بن معاوية القرشي	٥٧
أبو تمام الطائي	١٥٦، ١٩٥، ٣٤٨

اسم العلم	الصفحة

اسم العلم	الصفحة
أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الفارسي	٩٤
أبو محمد غانم بن الوليد	٢٨٢
أبو مروان بن سراج	٥٢، ٢٣٣، ٣١٩
أبو معاوية الضرير	٩٠، ٩٢، ٢٨٦، ٣٠١
أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن	٥٥، ٨٣
أبو نافع محمد بن محمد	٥٨
أبو هريرة	٢٢٤، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤
أبوبكر محمد بن عبد الله بن العربي	٧٦، ١٧٧، ٢٥٩
أحمد بن جناب	٦١، ٨٦
أحمد بن خالد	٥٤، ٣٢٠
أحمد بن خالد	٧٥
أحمد بن داود الحراني	٨٦
أحمد بن عبيد بن ناصح	٩٨، ١٤١، ١٤٢، ١٨١
أحمد بن عمرو البزار	٩٢
أحمد بن عون الله	٣٣٢
أحمد بن محمد الخولاني	٣٣٢
إراش بن لحيان	٩٤
أرش بن عمرو بن الغوث	٩٤
إسماعيل بن أبي أويس	٧٥، ٨٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٢، ١٦٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٩٢، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٥، ٢٧٥، ٢٩٢

اسم العلم	الصفحة
شريح	٣١٧
شعيب بن إسحاق	٣٣٢
شمرُ	٢٣٥
صالح بن مالك الخوارزمي	٨٧
ضيف أبي زرع	٧٢، ٢٧٦
طرفة بن العبد	١٩٧، ١٩٩، ٣٦٢
طهاة أبي زرع	٧٣، ٢٧٦
عائشة	٥٢، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٩، ١١٣، ١٢٣، ١٢٤، ١٧٨، ٢٧٩، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٣٨
عباد بن منصور	٨١، ٨٢
عبد الرحمن بن أبي الزناد	٨٩، ٩١
عبد الرحمن بن عوف	٣٢١
عبد الرحمن بن محمد بن سلام	٨١
عبد العزيز بن محمد الدراوردي	٧٧، ٨٢، ٩٤، ٣٢١
عبد الغافر بن محمد الفارسي	٦٠
عبد الله بن إسحاق الطلحي	٨٣
عبد الله بن السائب	٣٣٢
عبد الله بن حبيب العنبري	٢٣٤
عبد الله بن عباس	١١٨، ٣٣٠
عبد الله بن عروة	٥٢، ٥٧، ٦١، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٣، ١٧٧، ٣٧٠

اسم العلم	الصفحة



كشاف الأبيات الشعرية

القافية	الشاعر	الصفحة
اللياليا	أبو حية النميري	٣٦٨
المتوانِي	عروة بن حزام	٢٧٠
المتوقدُ		١٥٠
المسترفدِ	زهير بن أبي سُلمىٰ	١٩٧
المُسَهَّدِ		١٥٥
المقددِ	دريد بن الصمة	١٩٩
الهَوْجَلِ	أبو كبير الهذلي	١٥٥
أمثالها	باعث بن صريم	٢١٦
أمردا	الخنساء	١٩٣
انتحبا	مرة بن محكان	١٧٥
أوتارها	الأعشىٰ	٢١٢
أولِ	أبو النجم العجلي	٢٠٣
باردُ	عروة بن الورد	١٩٩
باردُ	عروة بن الورد	٢٤١
باقلُ	حميد الأرقط	٢٠٢
بالأسحارِ	الطرماح	٢٠٢
بالخمسِ		٢١٨
بالشهادِ	أمية بن أبي الصلت	٢٤٩
بتوأمِ	عنترة بن شداد	١٤٦
براح	سعد بن مالك بن ضبيعة	١٣١
بقبيلِ	عقيل بن علفة	١٩٤



كشاف الأماكن والبلدان

كشاف الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة